

أزمة المجتمع العراقي
قراءة نفسية في التدمير المنظم

أزمة المينم العرافي فراعة نفسية في الندمير المنظم

العميد الدكتور
سعد العبيدي

أزمة المجنم العراقي

العميد الدكتور سعد العبيدي

صورة الغلاف : أشرف العبيدي

الطبعة الأولى : 2003

دار الكنوز الأدبية

هاتف /فاكس : 739696-01

ص.ب /7226-11

بيروت /لبنان

الإهداء
إلى أبناء وطني
زوجتي
أولادي
الذين عاشوا تيه الأزمة

شكر وتقدير

فكرت أكثر من مرة بالكيفية التي أفي بها عرفان أخي وزميلي الذي قرأ مسودة هذا الكتاب وكتب تقديمًا له ، فلم أجد بد من أن أقول شكرًا له ، ودعائي أن تنتهي هذه الأزمة ليعود إلى الصف العلمي العراقي عالمًا من علماء العراق قادرًا وغيره أن يعمل في العلق .

كما لا يسعني إلا أن أقول شكرًا إلى زوجتي على وقوفها معي وهي بعيدة عني مسافة آلاف الأميال ، وأملّي أن يجتمع شملنا وأولادنا نهاية الأزمة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

في إحدى رواياته الشهيرة قال الأديب الروسي دوستوفسكي " من منا لا يفكر في قتل أبيه " ولهذه المقولة الشهيرة ارتباط غريب بأسطورة أوديب التي تحكي قصة قتل الأب بواسطة الابن غير وحسدا لاستحواذه المطلق على الأم ومنها أنبتق مفهوم عقدة أوديب في التحليل النفسي .

والحكاية أن الأب المطلق النفوذ في بغداد صاحب النظريات السبعة في الفلك والفيزياء والهندسة والأدب والكهانة والفنون العسكرية والسياسة أيضا ، أستعصي على القتل على مدى أربعة عقود من المحاولات . وإذا كان البعض يرى أن الأب المطلق الاستحواذ ، النرجسي ، المستبد قد تجاوز كل الآباء في الأساطير القديمة وليس أوديب فقط ، فإن القتل للموتى لا يجدي نفعا ، إذا كان الرجل أصلا ميتا بكل المعاني الأخلاقية ، وغير الأخلاقية .

لقد كان أوديب ملكا أيضا ولكنه أستحوذ على الأم فقط فكسب بجدارة كراهية الأبناء وحقدهم . فما بالك بمن أستحوذ على الأمهات والبنات والأولاد والزرع والدواء ، وكل ما ليس له أجنحة ، حتى الأنهار والأشجار والقرميد الأحمر . كل ذلك حدث في بغداد ، وكان على الأبناء أن يسمعوا ويطيعوا والويل لمن ينبس ببنت شفة فالكلام محرم ، والاجتماع ممنوع ، والصلاة في المساجد جريمة عقوبتها أن لا يعود المصلي إلى بيته أبدا ، حتى البكاء على الموتى ممنوع ، والقتلى في السجون ، والمعتقلات تستحصل من ذويهم ثمن الخراطيش التي قتلوا بها ، وليس لهم حق أن يقدم لهم أحد المواساة والعزاء ... لقد تحول الناس أو حولوا في عراق أوديب " ملك إلى صدام " أصنام مهجورة لها آذان فحسب . لم يحدث في أي زمن أن قام ملك أو سلطان أو أمير أو حقير بقطع آذان أبناءه وكسر أعناقهم ، ووأد رجولتهم تحسبا ولم يحدث أن وضع ملك أو سلطان أو أمير رقيبا على الرقيب ، وحسيبا على الحسيب ، وشرطيا على الشرطي ، ولكن في بغداد يحدث دائما ويحدث أيضا أن تتنصت المرأة على زوجها ، والولد على أبيه ، والأخ لا ينجوا من أخيه ، فصارت

الدنيا مثل القيامة كل يقول " نفسي ... نفسي " فانقطعت الروابط وصلات الرحم ، وصار قائلهم يقول أنفذ بجلدي .

وحين أيقن أوديب أن أوديبا آخر يطلبه ، عاد إلى الأصنام متضرعا ... ولن يفلح ، لأن الأرض والنساء والأشجار أصبحت بوراً ، فلا الأرض تنبت ، ولا النساء تتجب ، ولا الأشجار تثمر ، ولم يعد من بين الأصنام بأذانها الكبيرة من هو قادر على القتال كما تفعل الفرسان

ولقد أراد الدكتور سعد العبيدي في قراءته لسياسة التدمير المنظم لبلد عريق مثل العراق أن يقول للقارئ ، أنظر ماذا حل ببلاد وادي الرافدين بسبب الطاغوت الذي جرب كل وسائل الترهيب النفسي والجسدي ، وكل وسائل التنفير العرقي والديني والطائفي والقبلي ، لكي يحوّل المجتمع إلى أصنام بأذان تسمع ولا ترى ، تنقل ، ولا تناقش ، تنفذ ولا تتدمر .

لقد انقلبت معادلات المجتمع المدني ليتحول إلى روبوتات بمخالب وأنياب تنهش الأرض وما فوقها ، فلا أحد ينعم بأمن أو يهناً بيعش .

إن سياسة تغليب فئة على أخرى وطائفة على أخرى ، ودين على آخر ، وقبيلة على أخرى ، ومدينة على مدينة وتنفيذ سياسة الهرم المتعدد الوجوه كما سماها الدكتور سعد في كتابه هذا ، كلها أثمرت تمكّن الحاكم بأمر نفسه من الاستحواذ على الماء والهواء والبشر ، والحجر ليصبح الجميع حتى أولئك الذين من شاكلته وعشيرته ودمه عبيدا لنزواته ، وما زالت بعض الطبول ممن يضنون إنهم من أصحاب الدم النقي يرتفعون سقوطاً وهم يسحقون غيرهم بأحذيتهم الثقيلة ويزدادون ارتفاعاً بينما يحلم الآخرون بكسرة من الخبز اليابس ، أو ثمرة يأكلونها بلا منة .

لقد بنيت الأغلبية ، كما يقول الكتاب هذا ، ولم تعد الأقلية شديدة الرغبة في التخلي عن مواقعها وامتيازاتها ، والرئيس على غير العادة أصبح كل شيء كالمنطق في الصباح والندى في المساء ، وصارت صورته في كل بيت ، وعلى صفحات الكتب المدرسية حتى التلفاز وسيلة الناس الوحيدة للهروب من عذابات الليل والنهار ، أستحوذ عليه فاستعاضوا عنه بالصمت والنوم ... فاننفخت بطون الناس قهراً وتعلموا أن يهمسوا لبعضهم همسا خوفاً من الأذان المتدلّية على حوائط منازلهم ، وتحت أسرة نومهم ، وفي سراويل أبنائهم .

لقد تحول العراق إلى مزرعة للخوف .

وبسبب هذا الغول المرعب (الخوف) صار الناس يحلمون بالمتنقذ من وراء الجدران والحدود والسحب .

فضيلة هذا الكتاب أنه ليس كغيره ، فهو ليس سردا تاريخيا ، ولا جغرافيا ولا فلسفيا ، إنه قراءة تحليلية دقيقة وواقعية لما حدث ويحدث حتى اللحظة من تدمير منظم لقواعد المجتمع ، حتى ليشعر القارئ وكأن الناس في هذا البلد العريق قد تحولوا إلى ما يشبه لعبة مكعبات ترتبت على هيئة هرم مقلوب وكل مفاصله في أسفل الهرم المقلوب ترتبط بمجسات استشعار عن بعد عند أعلى الهرم . ولعل الكاتب أنصف حين ترك بصماته التحليلية مقرونة بأمثلة عن وقائع بالأمكن والأزمات ، والأسماء فهو حقا جدير بالقراءة .

الدكتور فجر جودة

عام

صحا العراقيون صبيحة يوم 2 آب 1991 على صوت المذيع يؤكد أن القوات العراقية دخلت الكويت تفاجأ البعض ، وأذهل البعض ، وأكد البعض الآخر إنها البداية التي ستدخل العراق في مشاكل لا قوى له في تحملها ، وكانت كذلك بداياتها التمهدي من قبل الحكومة وصادم .

والتعامل مع حكومته من قبل الأمريكان على أساس المتاهات .

إذ يوضع بصفته الرئيس ، والقائد العام للقوات المسلحة في موقف لا فرصة له أو لا خيارات لديه إلا القرار باتجاه واحد كان مطلوباً من الجانب الأمريكي المقابل ، كما هو الحال بالنسبة إلى مسألة الانسحاب من الكويت بعد التورط في دخولها .

فكان ذلك مأزقاً للحكومة أدخل العراق في سلسلة من المشاكل (أزمة) استمرت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة فترة أرهقت كاهله ، وضحاياها العراقيون الذين وضعوا في مجال الضغط النفسي من اتجاهين أو طرفين.

يتمثل الأول بالحكومة العراقية التي لم تعد قادرة على طرح الحل المناسب لأن طبيعتها غير المرنة ، وتركيبها الهرمية المعقدة لم تمكنها من الاعتراف بالمشكلة التي تسببت بها .

ولم تدفعها إلى قبول الخسارة التي تلزم نتيجة الحرب القبول بها أصولياً . ولأن الحلول التي باتت عملية تهدد ديمومتها في حكم العراق .

ويتمثل الثاني بالجانب الأمريكي الذي ربح الحرب الخليجية الثانية ، وخطط لأن يستثمر ربحها ليس في تحسين الاقتصاد ، واستثمار رأس المال ، وإنما نفوذ ، وتمهيد لتوجيه الرسائل إلى الآخرين بطريقة تعلي شأنه الطرف الأقوى في العالم . وتعزز قيادته له في نظام عولمة جديد .

وبذا يصبح من الطبيعي أن لا يقبل أية حلول لا تلبى له هذه الأهداف كاملة ، وهو

الذي يملك كل أوراق اللعب في الساحة .

إن الأزمة التي وجدت على ضوء الصراع الدائر في المنطقة وتشعباته الدولية والإقليمية والمحلية ، خرجت من إمكانية السيطرة بالنسبة إلى الحكومة العراقية أحد أطرافه الرئيسة التي باتت تتصرف ما بعد 1991 على أساس الاستجابة المحددة لمثير محدد ، أو كما يقال رد فعل لفعل معين .

وهي كذلك خرجت أو أصبحت خارج قدرة المجتمع العراقي للتعامل معها بشكل يؤدي إلى حلها ، لأنه أفقر للحد الذي لم يعد قادرا على دفع دينارٍ واحدٍ كمساهمة مادية لحل مقترح .

ولأنه جزاً للمستوى الذي لم يعد فيه قادرا على حشد الجهد اللازم للتعامل الصحيح مع حالته .

ولأنه أذل ، بالقدر الذي لا يجد فيه فرصه لوضع الوطنية هدفا يفوق المصلحة الشخصية .

وقد خرجت من ساحة العرب الذين وجدوا أنفسهم بعد 11 أيلول سبتمبر متهمين يحاولون إثبات براءتهم من تهم أريد لها وسيلة عقاب بينها التغيير إلى مجتمع ديمقراطي بعد أن تشبثوا أغلبهم بالنظم الشمولية .

لكنها لم تخرج بالنسبة للطرف الآخر (الأمريكان) رغم أن تشعبها وضعهم بين الحين والآخر في موقف الحيرة والترقب ، والرغبة بالتلاعب في الأوراق بحساب الربح والخسارة في مجتمع لم تكن لديهم خبرة كافية للتعامل معه بربح أكثر وخسارة أقل .

تلك بعض المؤشرات التي تلقي الضوء على أزمة مجتمع أرهق بسببها ، وعلى تعقيداتها التي باتت عصية على الحل بأقل الخسائر .

الفصل الأول

ماهية الأزمة

- طبيعة الأزمة
- العراق بؤرة الأزمة

طبيعة الأزمة

الأزمة في اللغة مصطلح يعني الشدة ، وهي في السياسة حالة أو مستوى من التوتر فيه قدر عال من التعقيد ، أو صعوبة في الحل .

وبوجه العموم فإن طبيعة الشدة أو الأزمة إنما هي وصف لحالة لا تقتصر على السياسة ، ولا على الاجتماع ، ففي الاقتصاد أزمة ، وفي التعليم أزمة وهي كذلك لا تتوقف على الطبيعة ففي الحروب أزمة ، وكذلك في الصحة وغيرها من مجالات الحياة المختلفة ، وهي من زاوية أخرى مصطلح لا يتوقف في وصفه الحالة عند الجماعة أو المجتمع ، لأن الإنسان الفرد في حالته النفسية والعضوية يمكن أن يواجه أزمة أو أكثر من أزمة .

وهي وفق هذا التوصيف حالة طارئة لم تتحدد بفترة زمنية تتسبب بفرض ضغوط على الموجودين في دائرتها أفراداً أو جماعات ، تتفاعل مع خصائصهم النفسية ، وظروفهم الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية لتنتج آثاراً على الرغم من طبيعتها السلبية ، لم تكون مقاديرها "السلبية" متساوية بالنسبة للشعوب والأمم ، ولم تكون آثارها دائمة على مر السنين ، إذ أن مقدار التأثير ومدى استمراره يعتمد كثيراً على استجابة تلك الشعوب للتعامل معها أي الأزمة .

وبذلك نجد على سبيل المثال أن بعض شعوب العالم في عصرنا الحالي وقديم الزمان وعند تعرضها إلى أزمة تستثار هممها وطاقتها لتقلل من تأثيراتها ، وتحاول القفز من فوقها باتجاه التعويض عن خسائرها فتتقدم خطوات إلى الأمام ، كما حصل للألمان واليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية عندما أسسوا على وقائع أزمة خسارتهم فيها اتجاهات جديدة لمجتمعهم الجديد قوامها الرغبة في التخلص من معالم الإحباط والشعور بالخسارة ، وتبديلها بتوجهات ، وأنشطة ، ورغبات أساسها السعي لتعويض الخسارة ، والتسابق من أجل إعادة البناء بشكل افضل .

في حين تتحطم تحت وطأتها جماعات وشعوب أخرى لمستوى التعميم الشامل للخراب والعجز ، وعدم الاتزان ، كما هو حال الأفغان إبان حكم طالبان وما بعده ،

والعرب نسبيا في مواجهتهم مستلزمات العصر وصراعهم مع إسرائيل ، وحال العراقيين إبان حكم صدام حسين .

والأزمة في موضوعنا ذو الصلة بالعراق يمكن عدّها :

شدة الضغوط التي ألّمت بالعراقيين نتيجة لتفاعل عوامل داخلية تتمثل بإدارة الحكومة للمجتمع والدولة بطريقة خاطئة أنتجت مستويات من الشعور بالبوّس والشفاء ، وتفشي الظلم ، وتردي مستوى العيش ، وفقدان الأمن ، وخرق معايير العدالة ، وتدني مستوى التعليم والصحة ، وانتهاك إنسانية الإنسان، مع عوامل خارجية ذات صلة بموقف الدول العظمى والإقليمية ومصالحها التي حتمت لفترة من الزمن إبقاء الوضع في العراق بؤرة توتر ملتهبة تسببت في زيادة مضاعفة تأثيرات الحصار والتفتيش ، وعدم انسيابية التجارة والمواد الغذائية .

إن تفاعل هذين العاملين أنتج حالة ضغط خاصة عانى ، وما زال يعاني من آثارها المجتمع العراقي الذي لم تستطع حكومة الحزب الواحد السيطرة عليها أو تجاوز آثارها ، ولم يتمكن العراقيون في ذات الوقت - بما متيسر لهم من إمكانيات متاحة - من السيطرة عليها ، أو التعامل الصحيح معها باتجاه حلها حلا مناسباً يؤمن مصالحهم ويخلصهم من ضغوطها بأقل التكاليف.

إن النظر إلى الأزمة العراقية نظرة دقيقة ومن زوايا مختلفة يبين أنها حالة شاملة امتدت إلى جميع معالم الحياة العراقية ، وهي كذلك مركبة الأسباب ، ومتشعبة المتغيرات المؤثرة فيها ، لكنها ومن الناحية العملية :

لا تعود إلى العوامل السياسية التي ألّمت بالعراق إبان حكم البعثيين فقط ، بل لطريقتهم غير الصحيحة للتعامل معها ومسائل أخرى مهمة للعيش والاستقرار ، وكذلك لقدرات العراقيين المتاحة للتخلص منها جذريا أو بتجاوز آثارها آنيا .

وبمعنى آخر أنها لم تحدث بسبب الضغوط والعوامل الخارجية فقط حيث يرجعها البعض عادة إلى الاستعمار ، والاستغلال ، ومصالح الكبار في النفط والثروة ، بل وبوجود كل تلك العوامل مجتمعة في حدود تتفاعل مع ما يحدث في الداخل من إجراءات في التعامل ، وأساليب في الإدارة تهيئ فرصة التأثير بما يكفي لتكوين أزمة.

والعوامل الخارجية في الأزمة العراقية على سبيل المثال تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمسألة التوازنات الإقليمية غير المستقرة في المنطقة ، ونظرة الكبار

ومصالحهم التي تحدد شكل التعامل معها .

إذ أن الملاحظ على سبيل المثال أنه قد رافقت أحداث دخول صدام حسين إلى الكويت عام 1990 أحداث أخرى تتعلق بالاتحاد السوفيتي يتبين من نتائجها أن لسيناريو احتلال الكويت ، ومن ثم الحرب لإخراج صدام منها صلة بإشعاره أي الاتحاد السوفيتي بالعجز عن التدخل في موضوع يهم أحد أقرب حلفاءه ، وهذا حدث جسيم مهد مع أمور أخرى لأن يحس السوفيت بالعجز في التعامل مع جمهورياتهم ومشاكلهم الداخلية التي بدأت تتصاعد تدريجيا مع تصاعد الأزمة في العراق ، وأسهمت بالمحصلة في القضاء على دولتهم العظمى ، وعلى طرف كان رئيسا في التوازن الدولي متعدد الأطراف .

وهذا استنتاج يفسر دفع العراق لأن يكون ساحة حرب ، وأن تكون حكومته (بسبب تركيبتها الخطأ) أحد أهم الأدوات لتعبير الرسائل إلى المجتمعات ، وإعطاء الأمثلة إلى الدول والشعوب لما ينبغي أن تقوم به ، أو تمتنع عن التقرب إليه في الطريق لصياغة بعض ثوابت العولة وتأكيد سياسة القطب الواحد .

يضاف إليها التوجه الدولي لاستنزاف الفائض من الأموال العربية ، وتغيير شكل الصراع ، وربما انتقال بؤرته من فلسطين إلى الخليج ولو مؤقتا بغية التحكم بنهاياته السائبة ، وكذلك مساعي إعادة ترتيب الخارطة العربية والإسلامية ، وغيرها عوامل دولية متعددة ، لم تكن وحدها قادرة على تكوين الأزمة ، كما ورد ، لأن في كرتنا الأرضية وعبر تاريخها الطويل كانت هناك عوامل خارجية ضاغطة وكانت هناك قوى كبرى أو عظمى متنفذة قادرة على إثارة بعض التوترات وخلق الأزمات ، إلا أنها (أحيانا) ورغم عظمتها لم تستطع التحرك بمستوى تكوين أزمة كما تريد أو تخطط زمانيا ومكانيا بسبب عدم امتلاكها كل المتغيرات في يد واحدة خاصة تلك التي تتعلق بالطرف الآخر ، وهذا يعني أن العوامل الخارجية وجدت في العراق بموقعه المتميز ، وظروف إدارته غير الصحيحة الأكثر ملائمة لأن يكون الطرف الفاعل في تكوين أزمة أو الوصول إلى نتائجها التي يكتنفها التعقيد .

إذ أنه لو لم يغزو صدام دولة الكويت لما أعطي مجلس الأمن مبررا يضيف فيه صفة دولية لتواجد جيوش الدول العظمى مباشرة في منطقة طالما فتشت بين جوانبها من قبل على فرصة مناسبة لتحقيقها ، وتواجدها القريب كان أحد جوانب الأزمة .

ولو لم ترتكب تلك الحماقة لما أجبرت العرب على الموافقة لاستقدام تلك الجيوش

على أراضيها والتمهيد لحدوث الأزمة .

ولو لم يصر الرئيس العراقي على عدم الانسحاب من الكويت لما وفر الفرصة للملائمة للدول العظمى في أن تضرب العراق ، وتستنزف أموال المنطقة ، ولما دفعت بالعرب حتى الذين لا يتفقون مع التواجد الأجنبي على الأرض العربية في أن يشتركوا معها في الحرب والتدمير ، وحدوث الأزمة .

ولو لم يتمادى في لعبة التحدي ، وتصرف كطرف مهزوم ، ولم يقع في وهم الصمود والانتصار ، لما تشجعت الدول العظمى على الاستمرار بفرض الحصار وتعميم الدمار ، وتفاقم الأزمة .

والسألة أو الأزمة لا تتوقف فقط على طبيعة صدام وشكل الحكومة رغم تحملها المسؤولية الأكبر في حدوث الأزمة واستمرار بقائها ، وهي كذلك لم يعتمد حدوثها على الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب القوي في ساحتها فحسب ، رغم سعيها عمليا لإيجاد فرصة التواجد القريب والضغط المباشر ، لكنها أي الأزمة أخذت صيغتها الضاغطة في العراق بتدخل عوامل أخرى عديدة ، أو عدم تدخل عوامل أخرى مطلوب تدخلها بينها ما له صلة بنا نحن العراقيين .

إذ ولو نظر الضباط ومنتسبي الجيش العراقي من ضباط الصف والجنود مثلا إلى واقع العراق في حرب الخليج الثانية نظرة تحليلية لاستثمروا الموقف بعد الانكسار الذي حصل وثاروا على الظلم والطغيان ، مع الشعب الثائر وساهموا بحل الأزمة . ولو تكاتف العراقيون جميعا ، المظلومون منهم ، والمتضررون الساعون إلى حياة أفضل مع ثوار الانتفاضة في 1/3/1991 لما طال عمر الأزمة .

ولو حصل أن وحدت المعارضة العراقية صفوفها وفعلها الموجه ضد النظام ، أو المخصص للتعامل مع أطراف خارجية فاعلة لما استمرت الأزمة .

في ضوء ذلك نصل إلى تأكيد أن هذه الأزمة تكونت بتفاعل العوامل الخارجية في أعلاه وعديد من العوامل الداخلية .

والعوامل الداخلية في الأزمة هي كذلك عديدة ومتشعبة ، منها ما يتصل بالإنسان العراقي ، بطبيعته ، بخصائصه ، بالاضطرابات التي كونها النظام أو زاد من تكوينها في داخله بالقدر الذي يجد فيه ذلك الإنسان أنه غير قادر على التعامل مع الأزمة التي يعيشها ، وربما يعتقد أنه غير معني بها ، أو أن الآخرين أولى في التقرب من

سعيها .

ومنها ما له علاقة بظروف وتركيبية المجتمع العراقي التي تسبب النظام في بث بذور عدم التجانس بين جوانبها ، عندما أوجد على سبيل المثال هاجسا للخوف عند العرب العراقيين السنة من احتمالات سيطرة العرب الشيعة ، الأمر الذي دفع قسم غير قليل من العراقيين في مثلث الجزيرة شمالا والذين يحتلون قيادات الدولة ، والحزب ، والجيش ، والأجهزة الأمنية إلى البقاء في حال التفرج دون المشاركة ، أو عدم التحمس لأهداف التغيير وإنهاء الأزمة ، أو حتى التفكير في بعض الأحيان بمقاومتها بطرق شتى عندما يدرك أنه قد لا يضمن ديمومة شكل النظام الطائفي السياسي الموروث أو المحافظة على المكاسب التي تحققت بسببه والتي بات البعض ينوه عنها كأحد أهم الثوابت الوطنية .

وعندما استعدى العراقيين الكرد ، وزاد من بؤسهم وشقائهم ، وضاعف من مشاعر العدوان في داخلهم ، الأمر الذي دفع العديد منهم إلى تجسيد العزلة في كردستان تحت حماية الأمم المتحدة وابتعاد الكثير نفسيا عن التفاعل مع باقي عموم العراقيين للتخلص من الضغوط والمعاناة التي ترهقهم .

وعندما عزز سلوك المنفعة الذاتية في قيادات الجيش وحوار الأجهزة الأمنية على وفق الانتماء ، والمنطقة ، والولاء ، وجعل المعنيين بها من المسؤولين يفكرون عند التعامل مع واقع الحكم ومستقبله بمنظارهم النفعي الذاتي القريب . وغيرها الكثير من العوامل التي تفاعلت مع العامل الخارجي وأوجدت أرضا ملائمة لتكوين واستمرار الأزمة التي لو تم النظر إليها من الزاوية القيمية نجدها متداخلة ، متشابكة ، ومعقدة كونت في محصلتها سلسلة من الأزمات التي لا تنتهي :

فالعنصر الخارجي دوليا كان أم إقليميا كطرف يمكن أن يساهم في حل الأزمة إلا إنه هو الآخر في أزمة ، لتعدد المصالح وتداخلها واختلاف الرأي في الوصول إليها ، فنرى على سبيل المثال أن روسيا التي وعدت بعقود قيمتها أربعين مليار دولار منتصف عام 2002 لا تفضل إنهاء الأزمة بتغيير نظام الحكم الحالي لأن ذلك يفقدها المليارات التي علقت عليها آمالا لتحسين وضعها الاقتصادي ، والصناعي المتدهور ، لكنها في موقفها هذا تخشى ردود فعل العراقيين بعد التغيير ، وكذلك الأمريكيان الذين يمسكون بالعديد من الأوراق الصالحة للضغط ، وبالتالي وضعت نفسها في موقف الصراع بين أكثر من اتجاه ذا صلة بالأزمة .

وتركيا التي تتحسس انفصال الأكراد العراقيين ، واحتمال تكوين دولة لا ترغب هي كذلك بانتهاء الأزمة بالصيغة التي تحقق للأكراد تلك الأهداف ولو باحتمالات قليلة ، وتسلك أحيانا بطريقة تزيد من تعقيدات الحلول المقترحة ، إذ تهدد مثلا بالدخول إلى العراق واحتلال أجزاء منه بحجة الحيلولة دون قيام دولة كردية ، أو لحماية التركمان من الأخطار الجانبية للحرب ، ويذكر بعض المسؤولين في حكوماتها بين الحين والآخر بولاية الموصل التي تعود أصولها إلى الأتراك كما يدعون .

والعرب الذين دخلوا على الخط بمشروع التجارة الحرة ، وعقود النفط مقابل الغذاء لا يتمنون انتهاء الأزمة التي قد تفقدهم تلك العقود التي تنعش أوضاعهم المتدهورة ، وأمنياتهم تلك بإطالة الأزمة لا تتوقف على الجانب الاقتصادي فقط ، بل وهناك الموقف السياسي الدولي الذي يتحسونه بدرجة تفوق تلك التي يسببها العامل الاقتصادي ، إذ يعتقد الكثيرون منهم أن التغيير بالعراق إلى النظام الديمقراطي قد يستثير شعوبهم للمطالبة بالديمقراطية إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن غالبية النظم العربية هي أقرب للديكتاتورية منها إلى الديمقراطية .

وتلك متغيرات كونت جميعها حالة أزمة أثرت في الإنسان العراقي حد الإعياء وتأثرت مستويات شدتها بنتيجة حاله بطريقة أدامت بقاؤها وكما في الأمثلة التالية:

لم يستطع (الكثير) بعد معاناة طويلة أن يتصور وجود حل ملائم لأزمة بلده فأبقى نفسه في حالة صراع داخلي بين التقرب والمشاركة ، وبين الابتعاد والامتناع مشاركة أنهكته طيلة السنوات الماضية ، فالصراع أزمة .

ولم يتمكن التخلص من خوفه الذي عززه صدام في داخله (تجنباً لكل ما له علاقة بالنظام والحكومة) ويضيف قدرته للقدرات المتاحة ويسهم في حلها فعاش تناقضا أعياء كل تلك السنين ، والإعياء أزمة .

تمنى أن يعيش مثل غيره بهدوء وأمان ، ولم يتمكن البوح بأمنيته هذه لأقرب الناس إليه فأصبح مهموما طيلة تلك السنين ، واستمرار الهم أزمة .

نسي الكهل أن جيله في العالم الآخر أنهى ارتباطاته بالعمل ، ويعيش آخر أيامه بضمان الدولة والمجتمع ، بينما لم يتمكن هو من التمتع بالراحة طوال الوقت فأنهكه العمل خلال تلك السنين . والشقاء آخر العمر أزمة .

تجاوز بعض الآباء أبوتهم ودفعوا أبنائهم لترك المدارس ، والعمل في السوق غير النزيهة فاتهموا أنفسهم بالجهل ، والتقصير إبان السني الأخيرة ، والإحساس بالتقصير أزمة .

سحقت أمهات عاطفة الأمومة وقيمها ، وأجبرن بناتهن المراهقات للتقرب إلى المسؤولين وأعاونهم فشعروا بالرديلة لأكثر من عقد من الزمان ، والشعور بالرديلة أزمة .

خلع عميد في الجيش العراقي بزته العسكرية بعد الدوام ولبس وجهاً آخرًا ليسوق سيارة تكسي أو يعمل دلالاً في معارض السيارات أو حتى حمالاً في سوق السامرائي للإطارات ، ولم يفكر مع غيره بكيفية الخلاص فشعر بالقهر والدونية وبصغر حجمه أمام أولاده ، والأجيال كل هذه السنين ، والعيش في وضع الدونية أزمة .

أمتن العراقي في الخارج وأهينت عراقيته .

طبيب يفرش حاجات متفرقة يبيعها على أرصفة عواصم عربية .

ومهندس يعمل بقالا عند أحد أفراد الجالية العربية .

وأستاذ جامعي يستغل وضعه العرب بتعيينه أستاذاً بأجر عامل سخرة .

وسيدة عراقية تسير في عاصمة عربية يتجرأ الأثقاء بمساومتها في العلن سلعة رخيصة في أسواقهم البائسة ، يذكرها العراقيون حسرة ، وتذكرها أزمة .

بددت ثروة العراق عقود بالمليارات يحملها مسئولو الحكومة يلفون بها على الدول ذات الشأن أو التأثير ، يقدمونها رشوة في وضع النهار على أمل إطالة عمر النظام ، وإطالة عمره هي الأزمة .

أرتن العراق اقتصاد متدهور ، ديون بالمليارات ، بيع بالآجل ، وعود بالسر يصعب التفكير بسبل التخلص منها ، والتفكير بها أو تذكرها أزمة .

حكومة وقعت على الهدنة في خيمة صفوان بشروط مهينة ، حاولت بعد تخلصها من ضغوط الحرب أن تتمرد ، وتمردوا يلف العراق في طوق الأزمة .

حزب حاكم قيد وعي العراقيين ، طوق رقابهم بقيود الديكتاتورية يعي قاداته أنهم بتقييدهم وتطويقهم قد خسروا أنفسهم والعراقيين ، لكنهم يدركون في ذات الوقت أن تخفيفها سيطلق المارد الكامن في النفس العراقية ، وزيادة شدتها (التي لا

مضر منها) هي الطريق الذي يفضي إلى الأزمة.

إعلان الدولة التزامها بالقرارات الدولية الصادرة ، وتعهدا باحترام المعاهدات القائمة ، وسعيها الدائب للالتفاف عليها ، والتحایل على تطبيقاتها في حال من الفوضى والاضطراب الذي يعزز وجود الأزمة ويفاقم تأثيراتها .

عوامل كثيرة ، ومتغيرات متعددة تداخلت وتفاعلت مع بعضها مكونة حالة خاصة في العراق تعبر عن المعنى الحقيقي للأزمة التي نحاول إلقاء الضوء على بعض المتغيرات المؤثرة بها جهد الإمكان .

لكننا وقبل الخوض بتفاصيل تلك المتغيرات لا بد لنا من التنويه أننا وفي مناقشتنا لهذا الموضوع الحساس سنحاول (وكون طبيعة الأزمة تكمن في عدم تيسر القدرة اللازمة للسيطرة على مشكلة ما بالإمكانيات المتاحة) التركيز على الجوانب التي حالت دون التعامل الصحيح مع الأزمة العراقية باتجاهات حلها ، أو تلك الخصائص النفسية والاجتماعية التي تفاعلت مع تلك العوامل وزادت من تعقيدات حلها الممكن بأقل الخسائر.

لكن تناولنا للموضوع بهذه الطريقة لا يعني أن خصائص الشخصية العراقية ، وتركيبية المجتمع العراقي ، هي فقط تلك (السلبية) التي سيشار إليها في صلب المناقشات والأمثال من أجل التوضيح لأن المنطق العلمي يؤكد أن في جوانب شخصية أهلنا ومجتمعنا الكثير من الخصائص الإيجابية رغم عمل السلطة الحاكمة على تفتيتها بشكل متعمد .

وعدم ذكرنا لها جاء بسبب عدم نفعها في تدعيم الإمكانيات المتاحة للتعامل مع الأزمة بما يؤدي إلى تجاوزها بأقل الخسائر الممكنة من ناحية ، ولأن صيغة موضوعنا المعروض للنقاش تحتم تناوله من تلك الزاوية فقط .

وعلى هذا الأساس تركنا الجزء الطائفي من الشخصية ، اللامع منها ، الذي أشبع مدحا وإشادة وتهويلا وتكبيرا حتى وقوع الأزمة ، التي اكتشفنا بحدوثها أن المدح والتزويق والتجميل لا تنفع جميعها في التعامل معها تعامللا يمكن أن يفضي إلى حل سريع ومناسب .

عندها لم يبق أمامنا خيار إلا أن نعرف أنفسنا وقدراتنا ، ونحاول أن نصلح ما فسد منها وننتهيا بعدها للتعامل مع آثار هذه الأزمة التي ستبقى ماثلة لزمن طويل من

الآن ، طريقة في التناول والتعامل سار عليها الغير في المجتمعات البشرية ، فبلغوا بسببها مصاف الرقي والتقدم .

العراق بؤرة الأزمة

العراق من الناحية الطبيعية ، امتداد لمنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط ، وهو من الناحية الجغرافية مجاور لإيران الإسلامية ، وتركيا العلمانية ، وقريبا من إسرائيل الطرف الأساسي في صراع مع العرب زاد عن النصف قرن جعلته بؤرة لأزمة ، أو بالمعنى الآخر أداة تفجيرها لأسباب بينها :

1 . موائمة شكل نظام الحكم لإثارة الأزمات

في العراق نظام جمهوري يحكم فيه حزب واحد يرى في الوحدة العربية " نظريا " حل لكافة مشاكلها ، ويرى أن أسلوب تحقيق الوحدة موكول للظروف السائدة ويؤمن قاداته بمنطق الغاية تبرر الوسيلة ، وحكومته هرمية شبه عسكرية لا خيار لها سوى تنفيذ الأوامر ، وتسويق الأخطاء أعمالا بطولية للحاكم الموجود في أعلى قمته ، وهو يعاني أوهام العظمة والاعتقاد بشرعيته الثورية لحكم المنطقة والوطن العربي .

وحكومة سلبية انفعالية من هذا النوع يسهل استثارتها عن بعد ، أو حتى توجيهها بشكل غير مباشر ، وهذا ما حصل بالفعل قبل بداية الأزمة ومؤثراته .

- تشير العديد من التقارير الصحفية إلى أن السفارة الأمريكية كلاسي في بغداد قد نوهت إلى صدام حسين في مقابلة لها معه قُبيل الاجتياح على أن مسألة التوتر مع الكويت شأن عربي ، وكان تنويعها مبرمجا بقصد الإيحاء ، فسرته وتبعها لنواياه ورغباته الداخلية (غض للطرف ، وعدم الاستعداد لأي تدخل أمريكي) ، وكانت النتيجة غزو الكويت ، وإثارة أزمة .

- أصدر صدام أوامره للقوات العراقية بعد أيام من الاحتلال بالانسحاب من مدينة الكويت ، وعاد لإلغائها قبل التنفيذ بلحظات نتيجة لانزعاجه من تصريحات للأمريكان صيغت آنذاك بما يُفسر انسحابه ضعفا وخسارة عسكرية .

- أكد بريماكوف الموفد الشخصي للرئيس السوفيتي غورباتشوف آنذاك في مذكرات نشرها عن حرب الخليج استغرابه من مواقف الحكومة العراقية التي توافق على الانسحاب في رسالة ينقلها إلى الأمريكان ليجد بعد وصوله إليهم أن استجابتها حدثت على العكس مما تم الاتفاق عليه .

2. صلاحية أرض العراق لمعركة عسكرية مثالية

يرتبط العراق بالسعودية منطقة التحشد لقوات الحلفاء بأرض صحراوية مفتوحة تمتد إلى مسافة قريبة من بغداد ، وكذلك الكويت ، وتصلح أرضا مثالية لعمل الدروع ، والطيران التي تتفوق بهما قوات الحلفاء على العراق تفوقا ساحقا من الناحية التقنية والقدرة التدميرية ، الأمر الذي يضمن لها انتصارا ساحقا على حكومة العراق بمعركة نموذجية تكبدها خسائر كبيرة ملموسة ، وتحقق أهداف إخراجها من الكويت بأقل ما يمكن من الخسائر في جانب المهاجم ، وهذا أمر خططت له ونفذته أمريكا جيدا حتى قبل تأكيد وجودها قطبا واحدا قويا في النظام العالمي الجديد ، وقد نجحت في استثماره رسالة موجهة للسوفيت أواخر أيامهم ولبقية دول العالم للاعتراف الشرعي بهذا الوجود .

3 . اضطراب الوضع الاقتصادي

دخل العراق حربه مع إيران برصيد من النقد الأجنبي يصل قرابة الثلاثين مليار دولار سيولة في المصارف الأجنبية ، واستمر بها لتنتهي أرصده ويقترض بقدرها ما يقارب الخمسة مرات . أي بحدود 150 مليار دولار . ديون والتزامات مالية ، وخسائر غير منظورة ، لم يشعر بوطأة تأثيرها على اقتصاده وعلى مستويات دخل مواطنيه إبان الحرب بسبب الدعم المعنوي والمالي الخليجي الذي لم يتوقف عند حدود معينة فرضتها التفسيرات السائدة لطبيعة المعركة آنذاك ، لكنه وبعد انتهائها وجد :

- الدعم قد توقف وكذلك التسهيلات .

- استحقاق دفع الديون والإيفاء ببعض الالتزامات .

- خواء الخزينة " بعد حرب الخليج الثانية على وجه الخصوص " إلا من النقد العراقي الذي يطبع محليا دون غطاء .

- عدم إيفاء عوائده لفوائد الديون المستحقة كما معمول بها في المصارف الأجنبية .

- أفول نشوة النصر التي باتت مهددة بأعباء الديون واضطراب الاقتصاد .

..... الخ من عقبات أصابت الحكومة بإحباط شديد ولد عدوانا شديدا باتجاه

الأضعف في المنطقة " الكويت " خرج على شكل غزو .

4 . ديمومة الشحن الانفعالي

حاربت حكومة العراق إيران لمدة ثمان سنوات مستمرة ، وخرجت منها معتقدة أنها قد حققت الانتصار المطلوب في منع الثورة الإيرانية الشيعية من أن تمتد إلى العراق ، وبقية الدول العربية الخليجية ، دون أن تدرك أن نهاية حربها قد صيغت بدقة متناهية لم تلتوي فيها إرادة أحد الطرفين المتحاربين كما هو الحال في غالبية الحروب العسكرية التقليدية ، وهذا أمر أبقي كثيرا من معالم العداء كما هي في سنوات الحرب الطاحنة وأكثر شدة في غالب الأحيان ، وأبقى مثيرات التوتر فاعلة بين البلدين ، مما دفع حكومة العراق إلى الامتناع عن تقليص الجيش والنأي عن تخفيض الإنفاق على التسليح والتصنيع العسكري ، أو بمعنى أدق عدم الاستجابة إلى نصائح الأمريكان والدول الغربية التي قدمت لها بعد انتهاء الحرب مع إيران ، بضرورة تقليص الجيش إلى مستوياته قبل الحرب ، أو إلى المستوى الذي يكون فيه قادرا على الدفاع عن أرض العراق بكفاءة ، كذلك تحويل الصناعة العسكرية إلى مدنية لأغراض التنمية وتحسين وضع العراق اقتصاديا .

وبدلا عن ذلك عاودت الاستمرار في عمليات الشحن الانفعالي لقواتها المتأهبة للقتال بأوامرها المباشرة ، فكان وضعها خاصا أبقاها منتشية بالقوة والميل إلى التحدي ، وأبقى الجيش مشحونا بالرغبة في القتال . ووضع من هذا النوع يكون الأكثر ملائمة للتحرك باتجاه تكوين أزمة .

5 . ثروة العراق النفطية

تشير نتائج الاستكشاف أن العراق يمتلك احتياطي نفطي يعد الأكبر في المنطقة ، ويمتلك كذلك معادن أخرى لم يجر استغلالها تجاريا حتى الآن ، وهو طيلة فترة حربه مع إيران لم يستخرج من النفط ما يغطي حاجته . أو يؤمن طاقته القصوى ، فبقي والحالة هذه في أعلى قائمة أصحاب الاحتياطي النفطي عالميا ، وهذا عامل إذا ما وضع مع حكومة عراقية غير عقلانية مستعدة لأن تمنح نفطها رخيصا أو حتى هبة لدول غير مرغوبة من النظام العالمي الجديد جعل العراق من بين الأهداف الرئيسية لهذا النظام ، وجعل الحيلولة دون وصول تلك الدول إلى ثروته ، ومن ثم الاحتفاظ بها خزينا استراتيجيا يمكن العودة إليه عند الحاجة ، مسعا له "النظام العالمي .

وهذه أهداف ومساعد يسهل تحقيقها جميعا بافتعال الأزمة .

6 .التوازن العربي الإسرائيلي

دخل العرب حروبا عدة مع إسرائيل كان العراق من بين المشاركين بها ، رغم أن مشاركته تأتي متأخرة بعض الشيء أحيانا بسبب ساحته التي تبتعد نسبيا عن أرض المعركة في فلسطين أو على حدودها من جهة الأردن وسوريا أو مصر ، ومشاركاته الجادة جعلته طرفا فاعلا في التوازن بين الجانبين طيلة فترة الصراع الدائرة ، والطرف الوحيد من بين تلك الأطراف الذي لم يوقع على الهدنة وإيقاف القتال في أي من تلك الحروب التي دارت منذ العام 1948 وحتى تشرين 1973 ، هذا وإذا ما نظرنا إلى طبيعة الصراع وجوانب التوازن العربي مع إسرائيل نجد أن قدرات العراق تعزز كفة العرب في عدة مجالات أهمها :

- المجال العسكري الذي امتلك فيه الجيش العراقي خبرة قتال جيدة من حربه الطويلة مع إيران ، واحتفظ بخمسة فيالق من صنوف مختلفة ، وحرس جمهوري يزيد عن مستوى الفيلق ، وقوات جوية وبحرية حديثة نسبيا ، بإجمالي تعداد يزيد في ذلك الوقت على تعداد الجيشين السوري والمصري مجتمعين ، وأصبح في قدرته ، وإمكاناته هذه وزنا ذو تأثير لا يمكن الاستغناء عنه في المعارك المتوقعة مع الإسرائيليين مستقبلا .

في مجال الصناعة العسكرية قطع العراق شوطا كبيرا باتجاه سد حاجته لبعض الأسلحة ، والأعتدة ، والمعدات ، وأنجز بالفعل أسلحة كيميائية استخدمتها حكومته بكفاءة في حربها مع إيران ، وفي قتالها مع الأكراد في كردستان شمالا ، والعرب في جنوبه .

وأنشأ في العشرين سنة الأخيرة مصانع بتقنيات متقدمة ، ودرب كوادر فنية وهيا علماء في هذا المجال كانت في مجملها عوامل دعم لكفة العرب في مواجهتهم التقنية ، والعلمية مع إسرائيل التي تتفوق عليهم بمراحل في هذا المجال .

- العراق ومنذ بداية تأسيس الدولة عام 1921 توجه أبنائه إلى التعليم وتطوير أنفسهم ، واستمروا كذلك حتى وقتنا الراهن رغم الظروف الصعبة .

وبإلقاء النظرة على مستويات تحصيل العراقيين نجد أن حالات الأمية قد انخفضت حتى عام 1990 ، وإن نسبة الأطباء لعدد السكان تفوق ما عند العرب الآخرين ، وكذلك أعداد الأساتذة ، والمختصين ، وعدد الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية

، الأمر الذي ميز العراق مجتمعاً أكثر تقدماً بالمقارنة مع الأقران القريبين . وتقدم من هذا القبيل لا بد وأن ينعكس إيجاباً على التوازن الحضاري بين العرب والإسرائيليين .

- البعد القومي العربي . في العراق وإبان الحكم الملكي ، وما بعد الجمهورية الأولى عبد الكريم قاسم شعر العراقيون بانتمائهم إلى العرب أمة أكثر من تشبثهم بالخصوصية العراقية رغم تشكل مجتمعهم من قوميات وأطياف أخرى " أقلية " غير عربية ، حتى أصبحت القومية العربية وهموم الأمة العربية معياراً لوطنية العراقيين الذين وجدوا طريقهم للوقوف مع مصر عام 1956 في حرب السويس . ومع الجزائر في صراعها مع الفرنسيين .

ومع السوريين في حرب تشرين ، والأردنيين في أزماتهم الاقتصادية . والارتييرين في كفاحهم من أجل التحرير . واليمنيين في إعادة بناء وتوحيد بلدهم .

.... الخ من مواقف خصت العراقيين بالصفات القومية وجعلتهم مساهمين أساسيين في ميزان القوى بين العرب وغيرهم دون الحاجة إلى إثارة واستعطاف مسبق .

7 . القنبلة النووية العراقية

ركز العراق جهوده الحثيثة على اكتساب الخبرة في المجال النووي ، وقامت الحكومة بإيفاد المئات من العراقيين للدراسة في أوروبا وأمريكا بعد منتصف السبعينات ، ورصدت عشرات المليارات لشراء المعدات ، حتى خطت خطوات متقدمة في هذا المجال أسفرت عن ضرب مفاعل تموز القريب من بغداد وتدميره من قبل الإسرائيليين قبيل اكتمال برنامجه لتفجير القنبلة النووية عام 1982 بفترة قليلة ، لكن جهوده لم تتوقف وعاود نشاطه ثانية ليصل خطوات أكثر تقدماً أكد على ضوئها البعض من خبراء الذرة الذين تركوا العراق في تسعينات القرن الماضي على أن العراق كان بإمكانه تفجير أول قنبلة ذرية بعد ستة أشهر لو لم تحدث حرب الخليج الثانية التي تسببت في تدمير المفاعلات عسكرياً ، وإنهاء برامجه البحثية عن طريق فرق التفتيش الدولي بمستوى فسر فيه المتابعون أن إلحاح الأمريكان والأمم المتحدة على جانب السلاح النووي يؤكد أن العراق قد وُضع هدفاً للتدمير لأسباب

بينها هذا السلاح .

ومع ذلك فإن الأزمة من حيث الاستهداف والتأثير قد تجاوزت العراق إلى دول الخليج العربي ، ودول عربية وأجنبية أخرى ، لم يكن حدوثها لأسباب خاصة بالعراق لوحده ، وإن قامت حكومة بغداد بأعمال أدت إلى حدوثها ، كذلك لم تكن ظروف العراق ، ولا أسلوب حكومته في الإدارة ، وطبيعة مجتمعه هي الدوافع الوحيدة لاختياره بؤرة للأزمة ، بل وكان النفط إنتاجا ، وخزينا ، وأسعارا ، وأرصدة ، وكانت ظروف المنطقة وطبيعة موقعها ، على سبيل المثال من بين العوامل التي دفعت الدول العظمى لاختيارها ساحة صالحة لعودتها المباشرة بغية إعادة ترتيب أوضاعها - أي المنطقة - بصيغة تكون فيها منطقة نفوذ واحدة لتلك القوى القادرة بوجودها القريب من التحكم بالنفط طاقة لازمة لاستمرارها قائدة للنظام العالمي الجديد ، وعلى تكوين ظرف ضاغط يبين قوة فعلها في التعامل مع أزمات من نوعها في أماكن أخرى من العالم المطلوب أن تتحرك فيه السلع ورأس المال والمعلومات والأفراد بحرية ودراية المعنيين بذلك النظام ، وهذه أهداف يصعب تحقيقها دون أزمة تكون غالبية الدول في ساحتها طرفا فيها .

ومع ذلك يبقى العراق بؤرة الأزمة بعد أن أدخلته الحكومة في الفخ المنسوب لها من الخارج ، والتي وجدت إثر تطوراتها أنه مكبل بقرارات وقيود ، وإن نفذها حرفيا سوف لن يكون قادرا على الخلاص منها أزمة خانقة ، إلا بموافقة ، وشروط تفرضها قوى عظمى بعيدا عن مجلس الأمن والأمم المتحدة ، وبما يؤمن مصالحها المطلقة التي يقع بعضها خارج حدوده الإقليمية ، مما قلل من خيارات الحكومة المذكورة ، ودفع بها إلى أن تكون في سياق الانتظار تحت وطأة الضغوط المختلفة إلى وقت تجد فيه تلك القوى أن إعادة العراق إلى ما كان عليه عربيا ، ودوليا يقع ضمن مصلحتها الاستراتيجية ، وبالتالي أصبح التنفيذ الحري للشرط ، والتمرد على تنفيذها ، والانتظار خيارات للتعامل السياسي العراقي مع الأزمة نتائجها جميعا خسارة للعراق ونزف مستمر لجراحه المشخنة .

الفصل الثاني

طبيعة الإنسان العراقي والأزمة

- نظرة إلى بعض الخصائص الإنسانية
- معالم الخلل في السلوك

نظرة إلى بعض خصائص السلوك

يقال في العلوم السلوكية أن الإنسان ككل الناس ، وكبعض من الناس ، وليس كواحد من الناس ، وهذا يعني أن الإنسان العراقي كغيره من بني البشر له طباعه الخاصة ، وعاداته الاجتماعية وتقاليد السائدة ، وله كذلك خصائصه وإمكاناته ، وقدراته ، ويشترك معهم في تطلعاته وطموحاته لأن يعيش بقدر معقول من الأمن والاستقرار ، ويقترب منهم في اتجاهاته ، وتوجهاته ، ويعاني مثل عديد منهم من مشاكل واضطرابات ، لكنه من ناحية ثانية يختلف عنهم في تفاصيل أخرى يتعلق بعضها بالعادات ، والتقاليد وبعضها الآخر بخصائص وقيم محددة تكونت عبر تعرضه طويلا لخبرات حياتية بعضها قاس إلى حد ما حتى بات وكأنه يتميز نسبيا عن غيره بالآتي :

1. تقديراته للظلم ، وقياسه لمعالم الاضطهاد مآسي يعيشها ويندر أن يتذمر من وجودها في العلن ، بل ويمارس قسم من الناس أشكالا من مفرداتها تسلطا على الآخرين (الأقل منزلة) كلما سنحت الفرصة ، حتى يتقمص بعضهم شخصية الظالم وأساليبه في الظلم ، ويصبح امتدادا لسلوكه غير السوي :

إذ ولو أجرينا مقارنة عقلية بسيطة على سبيل الإيضاح في جوانب السلوك العدائي للجهاز العراقي الحاكم بين فترتين زمنيتين .

الأولى 1968-1979 إبان حكم البكر .

والثانية فترة حكم صدام من 1979 حتى عام 2003 (وقت إجراء المقارنة) نجد أن غالبية البعثيين في الأولى لم يكن سلوكهم بالقسوة ، والقسر ، والرغبة بالإيذاء بالمقارنة مع الثانية التي اتسمت في معظمها بالريبة والشك ، واستخدام العنف ، والقتل ، والتغيب ، والتتكيل ، وغيرها من مسارب العدوان سلوك بدأ من أعلى قمة الهرم في تعامله مع القريبين منه وعزز في سلوك معيته حتى أصبحت الحاشية تتعامل بذات الصيغة كنوع من التقليد ثم التقمص الذي يشعر صاحبه لا إراديا أنه وبتقمصه سيكون بعيدا عن عدوانية الأعلى ، وهكذا امتدت للمستويات الأقل حتى أصبحت سلوكا شائعا بين عموم الجهاز الحاكم .

2. تحسسه للخوف ، والرعب ، وقدرته العالية على التكيف .

تلك اضطرابات تكاد تكون شبه راسخة في سلوك الكثير من أبناء المجتمع العراقي ،
ومنتشرة بمستويات كبيرة بين شرائحه الواسعة ، وطبقاته المتعددة .

إذ يخاف رب الأسرة على سبيل المثال أن ينتقد الخطأ الذي ترتكبه السلطة بحضور
أولاده خشية أن ينقله الأولاد ويدفعون الثمن أو يدفعه هو بدلا عنهم .

ويبقى من يسمع طرفة (نكتة) عن النظام بعد ضحكة لا تتجاوز القليل من الثواني
قلقا لأيام معدودات خشية أن يسرب من أشترك في السماع موضوعها والسامعين
إلى الأجهزة الأمنية ويحكم بذات الحكم الذي يصدر على الحاكي بتهمة التستر ،
وربما بأشد قسوة ، وفي هذا الجانب يتداول أهل بغداد والمحافظات الأخرى على
سبيل المثال حكاية عن مقابلة صدام لطلاب مدرسة ابتدائية في أحد أعياد ميلاده ،
حيث يسأل الأطفال عادة عن أحوال عوائلهم وآبائهم ، وعندما وصل أحدهم وكان
في الصف الأول الابتدائي سألته عن وضع والده فأجاب أنه (زين أي جيد ويشتمك
ويطفئ التلفزيون كلما تظهر به) فأرسل على ذلك الأب الضحية في نفس الليلة وأمر
بقطع لسانه وتركه ينزف حتى لفض أنفاسه ، فكانت حياته ثمنا لعفوية طفل من
أطفاله الأبرياء .

3 . تقبله الواقع المعاش بكل جوانبه السلبية وكأنه يستطيع الهوم أو يستهويها أو
بالمعنى النفسي أنه ومن كثرة تعرضه للبؤس قد أكتسب قدرة على تحمله أي كون
مناعة بالضد من نتائج مستوى السعي الحثيث إلى التسليم به أمرا واقعا . وهو في
بعض الأحيان لم يكتف بهذا التسليم ، وإنما يسعى لتبرير الاستسلام لما يحصل من
خلال الربط بينه وبين المسائل الروحانية أو الدينية كما في عديد من الأمثلة
والمقولات الدارجة :

(الحال من الحال أمر مقسوم من الله عز وجل المكتوب على الجبين لازم
تشوفه العين إلخ) ، وذلك واقع يعود في معظمه إلى :

آ . عدم فسح المجال للعراقي معظم فترة حكم صدام حسين في أن يتعلم كما يريد أو
كما تحتاج البلاد رغم أن أجداده من أسس أولى الحضارات في العالم .

ولم يفسح له المجال في أن يتصل بالمحيط الخارجي رغم وسائل الاتصال الميسورة
لبني البشر في كل أرجاء المعمورة حيث إن التلكس مثلا قد أنتهي من خدمة الاتصال
ولم يدخل العراق على مستوى الاستخدام العام للناس العاديين وأصحاب المصالح

الخاصة . أي لم يسمح للأفراد غير الحكوميين من استخدامه شخصيا .
وغاب هاتف السيارة عن الاستخدام في أغلب المناطق ، ولم يسمح لمالكي السيارات
من غير رجال القيادة والحزب من نصبه في سياراتهم .
وحمل الهاتف النقال معظم أفراد المجتمعات البشرية حتى بات لصيقا للإنسان في
كل مكان ولم يدخل العراق حتى الساعة .
وأقتحم البث الفضائي كل بيت في المعمورة (إلا نادرا) وفي عراق البعث يسجن لمدة
سنة شهور ويغرم ماليا من يعثر على جهاز استقبال ستلايت في بيته .
ب . إبقاءه فترة طويلة يعيش ظرفا أكثر قساوة مما عاشه أو يعيشه الآخرون من
أبناء جنسه في المنطقة القريبة على أقل تقدير .
وجعله يتعرض لضغوط لم تقترب في شدتها للضغوط التي اعتاد الآخرون التعرض
إليها وقد تحملها بقدر معقول لأنه قد تعود على بعضها من جانب ، وإنه قد استثمر
إحتياطيه من الطاقة النفسية دون أن يعي ذلك من جانب آخر * .
ج . لم تعط له الفرصة من أجل الاطلاع على التطور الحضاري ، وحاولت الحكومة
بإجراءاتها المتعددة بناء أكثر من طوق أو ستار حديدي يحول دون معرفته بما يجري
خارج حدود بلده إلا بما تسمح به ويقره الحزب (القائد) .

* طلب العقيد محمد المسجون في سجن رقم واحد بمعسكر الرشيد عام 1991 من
جندي الحانوت أن يشتري له طبقة بيض ، فأجاب الجندي أنها أصبحت ب 25
دينار يا سيدي ، فانتفض العقيد غاضبا وقال ما هذا الارتفاع الجنوني ، اقسم أنني
سوف لن اشتري بيضا إلا إذا عاد سعره عشرة دنانير لا أريد أكل البيض لم
يكن يدري انه سيأتي عليه يوم في عهد صدام حسين يأكل فيه الحجر الخبز
الأسود الذي هو اقل قيمة غذائية من علف الحيوانات ... وحين رآته بعد عدة
سنوات كانت في سيارته طبقة بيض ... قال دون تذكير مني ... لا تنظر للبيض لقد
كنت مخطئا ... ولم يخطر في بالي أن أتحوّل إلى حيوان استهلاكي .

وبسببها مع تراكم خبرات السنين أصبح للإنسان العراقي خصائصه ومعايير

وإمكاناته وأساليبه الخاصة أو بالمعنى النفسي الأشمل معاناته التي لم يستطع الكثير خارج أطر الاختصاصات النفسية والاجتماعية من فهم طبيعتها وإدراك دوافعها إلا في قليل من الأحيان . ولم يتمكن معظمنا نحن العراقيين من تقدير مستويات تأثيرها على حاضرننا ومستقبلنا ، وربما شاطرنا في ذلك الآخرون من حولنا أو البعيدون عنا . لكن الأمر لم يتوقف عند حدود المستوى الذي حصل بالفعل لأن عجلة الضغوط حول الغالبية العظمى من العراقيين مستمرة في الدوران ، ودورانها يعني استمرار التحوير والتغيير في بعض الخصائص النفسية سلبيا ، أي مزيدا من الضغوط التي بسببها :

- اضطرب التوجه لدى البعض في تحديد الأهداف والأولويات التي ينبغي الوصول إليها في مسعى العيش سياسيا واجتماعيا إذ أن الملاحظ عند الاستفسار من العديد عما يريدونه مستقبلا ، أو ما المطلوب من المعارضة العراقية تحقيقه وغيرها من استفسارات بسيطة نجد أن البعض يغرق في اللف والدوران ويتوهون في الصياغات اللفظية ويخرجون بحصيلة بعيدة عن معنى الأهداف المطلوبة ، وإن حددت جوانبها فتحدد بطريقة مشوشة أحيانا يصعب إدراكها أو التقيدها بها . وفي نفس الجانب أضاع البعض الآخر طريق الوصول إليها في زحمة الحياة الضاغطة ، وهنا يمكن الإشارة إلى أن التيه الفكري والغرق في مجال اللف والدوران ليسا هما النتائج الوحيدة لاضطراب التوجه المذكور إذ يمكن الاستدلال إلى أن البعض الذين يستطيعون تحديد الأهداف لا يجيدون رسم الطرق السالكة للوصول إليها ، الأمر الذي يثير تناقضا واختلافا في كل مراحل العمل الفكري والعضوي .

تلك أنواع من المعاناة زادت الحكومة شدة في سننها قوانين ، وإصدارها تعليمات تعزز ذلك التيه ، بعد أن تفضي نتائجها إلى تقييد وعزل الإنسان العراقي مثل منع وتقييد السفر ، وتحديد ومراقبة الاتصالات الهاتفية ، وفرض الرقابة على الناس الخ من إجراءات فقد بسببها البعض معنى الاتصال بالأخوة ، والأشقاء ، والأصدقاء ، وأنكر التواصل مع الغرباء من أبناء الجنس الواحد ، فחסروا والمجتمع الإمكانية المحتملة للحصول على المساعدة اللازمة لتحقيق الأهداف أو الفرص المتاحة للتعرف على الصحيح في طريق الوصول إلى تحقيقها ، فأسهموا بسببها وعوامل أخرى ولو بشكل غير مباشر في بقاء أزمته الممتلئة بدكتاتورية الحكم ، وتعميم البؤس ، والعيش في دائرة الخوف والإرهاب .

كذلك وضعوا أنفسهم خارج التصور المنطقي للتفاعل الاجتماعي اللازم بالتعريف

على أنهم أصحاب أزمة وأنهم الأولى بحلها ، وأبقوا بدلا عن ذلك النظر شاخصا إلى الغير :

حاكم ظالم عسى أن يعود إلى رشده ويبدأ الحل بتجاوز أخطائه .
أو شقيق عسى أن تتحرك في داخله رابطة الدم ويساعد في حلها .
أو جار عسى أن ينظر إلى حقوق الجيرة والقيم المشتركة ويعاون في حلها .
أو الأقوى في العالم عسى أن تتقاطع مصالحه والحكومة الحالية فيلتفت إلى حل مناسب لها .

تلك هي الحقيقة المؤلمة لبعض جوانب الحياة العراقية التي تسبق رحيل صدام ، وبعض المعاناة النفسية والاجتماعية التي تبلورت أو تكونت بسبب الإدارة الخطأ للبلاد ، ودفعت لتكوين أزمة ، وأسهمت في استمرار بقائها إلى ما شاء الله .
حقيقة أغفلت طيلة السنوات التي أعقبت حدوثها ، وبإغفالها أبقى الغالبية أنفسهم في دائرة مغلقة قوامها العزلة ، والتشكي ، ومحاولة الابتعاد عن الواقع ، والتصل من المسؤولية ، وإغفالهم لها ساهم من جهة ثانية بأن يهملها أو يفض الطرف عنها غير العراقيين من السياسيين وأصحاب الشأن والمعنيين خارج المجتمع العراقي ، وبالنتيجة بقي العراقيون في دائرة الأزمة المغلقة بسبب :

- العجز في الإمكانيات المتاحة لتقديم المبادرة التي يمكن أن تقدم حلا معينا .
- عدم القدرة على إثارة أولئك المعنيين بالأزمة من الخارج بشكل يكفي لسحبهم باتجاه تقديم المساعدة لتقديم الحلول المناسبة لها .

- تخوف البعض من عدم السيطرة على بعض جوانب الأزمة خاصة ما له صلة بالمنطقة والإقليم وأمنهم واستقرارهما التي تعني بالمحصلة النهائية فقدان المصالح ، خاصة وإن بعض أطراف الأزمة القريبين إقليميا أو حتى البعيدين لم يجدوا في استمرارها تقاطعا يستحق المجازفة بالمصالح الآنية .

فكانت كارثة لحاضر مؤلم ومستقبل مجهول .

معالم الخلل في السلوك

- لو كان بمقدورنا أن نراجع كتب التاريخ بعيدا عن التطرف والانحياز .
- لو تتاح لنا فرصة تحليل حروب الأمس ومعاركها والأحداث .
- لو يعطى لنا المجال باستذكار سيرنا الذاتية .
- لو نتمكن من استعراض آراءنا التي قيلت في تلك السنوات .
- لو نستطيع الرجوع إلى حواراتنا التي جرت مع المسؤولين الإداريين والسياسيين .
- لو يسعفنا الحظ أن نستدرج لذاكرتنا القريبة ما كان يدور في جلساتنا الخاصة من نقد للحكومة وتشريح للأخطاء ، وقارناه بما كان يقال في لقاءاتنا العامة من تعظيم للحكومة .
- لو تساعدنا الظروف المحيطة لتسليط الضوء على كم الإشادة بالحاكم ومدح جلالته والتهويل .
- لو يزودنا العلماء ، والمختصون بمقدار العداء الكامن في النفس العراقية للحاكم وحكومته .
- لو قدر لنا أن نتوقف قليلا أمام ظواهر لم تكن موجودة في المجتمع العراقي قبل مجيء بعث صدام .
- لو حدث كل ذلك وسعينا بعين الناقد المبصر ، وبموضوعية الباحث المنصف ورؤية المواطن الصالح ، سعيا من خلاله أن نرسم صورة للوجه الآخر من الشخصية العراقية .
- للوجه الغاطس منها .
- لمعالم خللها التي تكوّن بعضها أثناء الأزمة وبسببها ، واستتفر البعض الآخر منها موروثا اجتماعيا تخطى العراقيون معظمه في نهضتهم قبل مجيء الحكومة البعثية .
- و تجاوزنا في مسعانا هذا خجلنا ورغبتنا في مديح أنفسنا وآمنا مثل غيرنا من أمم العالم أن الوجه الغاطس من الشخصية موجود كما هو حال الوجه الناصع منها الذي لا حاجة للإشارة إليه ، وحاولنا أن نركز مثلهم على العيوب والمثالب والأخطاء ،

لأدركنا البداية المنطقية ، ووضعنا الخطوة الأولى بالاتجاه الصحيح للتعامل الفاعل مع الأزمة ، خطوة سنحاول أن نبدأها بداية صحيحة من خلال مسح عام لبعض أوجه الخلل التي أصابت الوجه الآخر لشخصيتنا العراقية بسبب الأزمة أو نشطت من خلالها ، ولمستوى باتت فيه ظاهرة اجتماعية نفسية قابلة للملاحظة والقياس ، وأضحت في محصلتها النهائية من بين أسباب ديمومتها . منها على سبيل المثال :

الإنسحابية

لقد عُرف العراقي سابقا بعدم قبوله الخطأ ، وصعوبة الاقتناع بما هو موجود أو الإيمان بالأمر الواقع ، واستمر كذلك حتى الربع الأخير من القرن العشرين التي سُحقت فيه هذه الخصائص كمكونات للجرأة وذلك :

بإعدام من حاول أن يكون موضوعيا في نقده .

وسجن من رفع صوته أعلى من صوت المسؤول .

ومعاقبة من كتب مقالا يشير إلى عيب في جسم الحكومة المتهرئ .

وبالمقابل كُرم من المال العام قائل مدح في غير مكانه ، وكاتب موضوع في غير زمانه ، وناظم قصيدة في غير أوانها .

فانسحب الخيرون بالتدريج تفاديا لحيف محتمل أو تجنباً لحرام ميسور ، ومع ضغوط الأزمة وحاجة الحكومة إلى المدح لتحسين صورتها وإلى العقاب لديمومة بقائها ، أصبح الانسحاب ، وعدم الالتزام ، والابتعاد عن المواجهة فيما يتعلق بالإدارة ، والسياسة خاصة شائعة أو خللا في السلوك (يكاد يكون عاما) بين العراقيين ، وخلل من هذا النوع بات ذا تأثيرا مباشرا على جوانب الأزمة برمتها .

وبسببه وتفاعله مع اضطرابات أخرى مثل الخوف على سبيل المثال أبتعد الكثيرون عن ساحة الأزمة ، لكن ابتعادهم هذا أو سعيهم لإيجاد مسافة بينهم وبين مركزها في واقع الحال ليس مطلقا ، بل نسبي تتحدد طبيعته بمقدار ما ترسب في النفس من آثار لمعالم الخلل هذا ، أو بمعنى آخر بمقدار شدته في النفس .

فمن كانت مستويات الشدة في داخله عالية عزل نفسه تماما في دهاليز المجتمع الكثيرة والمتعددة . يؤكد عند مناقشته فيما يتعلق بدوره كان يعيش في هذا البلد في

الأزمة أن لا فائدة من مناقشتها أو التقرب منها أبدا ، والأفضل تركها للزمن .

ومن كانت لديه في الوسط صعد إلى التل متفرجا يراقب عن كثب ، منتظرا تطورات الموقف ليقرر المسافة التي تبقيه بعيدا عن الساحة قريبا منها .

أما الذي كانت في داخله الشدة قليلة نسبيا بقي منتظرا ما ستؤول إليه الأمور محاولا التقرب كلما أدرك أن المسافة من نقطة الحل باتت قريبة .

إذ يلاحظ في الأشهر الأخيرة من عام 2002 وبداية 2003 عندما أشرت تطورات الأزمة حلا عسكريا أمريكيا محتملا على سبيل المثال لوحظ أن هناك إقبالا كبيرا من أشخاص يعيشون لاجئين في الخارج للعمل في فصائل المعارضة المتعددة وهم كانوا رافضين لبرامجها قبل هذا الوقت ، وأقبل بعضهم بنفس المستوى على التطوع للتدريب ضمن قانون تحرير العراق ، وهذا سلوك يمكن أن تفسر بعض جوانبه بضوء التصنيف المذكور في أعلاه حيث راقب البعض من المذكورين الموقف جيدا ، وعندما أدركوا أن الأزمة بات حلها وشيكا قرروا ضغط المسافة والتقرب أكثر من بؤرة الأزمة ، رغم إن هذا الاستنتاج لا ينطبق على الجميع لأن آخرين يؤكدون أن التحرك في الساحة في غير زمانه ومكانه غير مجد ، وما تحركهم في هذه الأشهر إلا تحركا في الوقت المناسب ، وهم في هذه الحالة ليسوا من بين المتفرجين ، وهم في تأكيدهم محقين .

إن تلك التصنيفات الافتراضية للمساهمة والامتناع عن التحرك على وجه الخصوص باتت عوامل تؤثر في الأزمة تأثيرا سلبيا كبيرا لا يقتصر على مجرد الانسحاب من ساحتها ، بل وبإسقاط كثير من تلكوهم على أفراد وفصائل المعارضة العراقية بهيئة تهم ، ومعالم قصور يلجأ إليها المعنيون لتغطية انسحابهم أمام أنفسهم والآخرين كآلية نفسية دفاعية .

وإذا ما أتاحت الفرصة لمناقشة مثل هؤلاء عن أسباب انسحابهم من ساحة الأزمة على سبيل المثال يجيب البعض أنه لا يرى جدية في الموقف الخاص بحل الأزمة العراقية ، بينما يجيب البعض الآخر أنه لم يجد بين المعارضة من هو مخلصا للقضية ومضحيا من أجلها ، والأكثر قريبا من مركزها يؤكد أنه سيشرع فقط عندما يكون هناك عملا على الأرض ... الخ من التبريرات التي تصاغ من البعض كل حسب تقديراته ، وخصائصه ومقدار الرواسب السلبية في داخله تصب جميعها في خانة الانسحابية .

وهذه التبريرات تصب جميعا فيما اصطلحنا على تسميته بـ (الانسحابية)

اللا مبالاة

تعرض العراقيون عبر أكثر من أربع وثلاثين سنة بشكل عام ، والعشرة الأخيرة منها بشكل خاص إلى الكثير من ضغوط الحروب ، والحصار ، والقهر ، والجوع ، والاستعباد ، والتشريد ، والقتل ، حتى بات من الصعب أن نجد عائلة عراقية لم تعان من واحدة أو أكثر من الويلات الآتية :

- قتل في حرب إيران أو في حرب الخليج الثانية أو مقتول بسبب انتمائه إلى حزب سياسي غير البعث العراقي سواء بالحكم عليه إعداماً أو بدس السم له قبل إطلاق سراحه من السجن ، أو بدهسه في سيارة مجهولة وضع النهار ، أو باغتياله خلسة على طريق زراعي .

- محكوم بالسجن لتهمة لفقت له من حزيين في الحكومة لعدم انتمائه لهم أو لشك باحتمالات معارضته إياهم ، أو لمجرد انتقاده بعض أخطائهم .

- محجوز في مراكز الدولة ، أو سجون العائلة الحاكمة لشك في ولاءه أو لعدم اتفاقه معهم على تقسيم الغنائم ، أو لخلافات خاصة ، وتصفية الحسابات .

- مُسَفَّر إلى الخارج لأسباب طائفية ، ومهجر من دياره لاعتبارات عنصرية ، ومهاجر أو لاجئ في دول أخرى لأمر سياسي ، أو اقتصادية .

- مفصول أو محال على التقاعد من وظيفته أو عاطل لم يُنظر بتوظيفه لعدم مساييرته الحزب والثورة .

كل تلك الأعمال والضغوط الناتجة عنها ، ولفترة ممتدة من الزمن أكسبت عديد من العراقيين (بنسب ليست قليلة) خاصية اللا مبالاة ، وعدم الاكتراث لما يحدث من حولهم في وقتهم الراهن وما سيحدث لاحقاً .

وبسببها أصبح الإنسان الفرد غير راغب بالمشاركة في الهموم ، والأحداث رافض التفاعل معها ، وهذه الحالة التي تقترب من مشاعر اليأس قللت من هامش الأمل الذي يفترض أن يكون موجوداً في النفس البشرية ، والذي يدفعها للعمل والتواصل من أجل المستقبل .

والآس وفقدان الأمل الذي أصاب نسبة من العراقيين أضعف ارتباطهم بالحلول الممكنة لأزمتهم ، وجعل السعي من أجل الحل مسألة تتركز عند القلة أي القيادة دون القاعدة إلا في بعض الحالات القليلة ، وعمل يتركز عند القيادة وإن كانت هي الطليعة وطنيا وفكريا سيؤدي إلى أن تواجه أي القيادة مصاعب التمثيل الجماهيري ، وستعرض إلى التشظي المستمر (إذ يلاحظ وباستثناء بعض الأحزاب والحركات السياسية العريقة وقليل جدا من تلك التي تشكلت حديثا فإن غالبية الحركات المعارضة تتأسس على رأس وقليل من القريبين منه ، وبعضها يتكون من شخص الأمين العام الذي ينظر فكريا ، ويكتب الجريدة الخاصة بحركته ، ويحضر المحافل السياسية يساعده أحيانا بعض أفراد عائلته) .

إن مسألة إيكال المهام إلى القلة (ضعف التمثيل الجماهيري) مشكلة لا تظهر تأثيراتها في الظروف الاعتيادية ، وإنما تبدوا واضحة المعالم عند التجمع لمناقشة الحلول الممكنة للأزمة ، وفي حال الاقتراب من النهاية . لأن الدوافع الشخصية في حالتها ستكون قوية تخل بالتمثيل التقليدي على أساس النسب التقليدية ، أو مقدار الحضور في الساحة ، وتدفع حتما إلى أن يكون تمثيلا يتأسس على واحدة أو أكثر من القواعد الآتية دون أن يكون كافيا لتوفير القناعات اللازمة للإيمان به والعمل بموجبه .

فإذا ما تأسس على التحرك السياسي مثلا ، فإنه سيكون تمثيلا منقوصا ، لا تجد فيه العشائر مكانا مناسباً وأفرادها يشكلون قوة في داخل العراق وعدد لا يستهان به في الخارج .

كذلك سيفيب عن ساحته المستقلون وهم التكنوقراط المرتقب لإعادة بناء العراق ، والأساتذة ، والمختصون الذين لا يمكن أن يبني بلد في غيابهم .

وإذا ما كان التمثيل قوميا ، سيشعر أبناء القوميات غير الرئيسية أنهم مغيبون عمدا قبل الوصول إلى العراق ، وسيشعر الإسلاميون أنهم غير ممثلين بالقدر الذي يتلاءم وفعلهم في الساحة .

أما إذا كان التمثيل طائفيا فالمسألة أكثر تعقيدا ، لأن الأحزاب السياسية الدينية عند الشيعة كثيرة ومتعددة بسبب حجم اضطهادهم لفترة طويلة ، واستعداداتهم المسبقة للعمل بالصد من الحكومة ، في حين لا تتجاوز الأحزاب السياسية السنية عدد أصابع اليد ، وأي تمثيل في هذا المجال سيشعر السنة بالغبن من ناحية ،

وسيؤدي إلى سيطرة الإسلاميين السياسيين من الطائفة الواحدة ، ويغيب المستقلون والمتخصصون من نفس الطائفة ، وهكذا الحال بالنسبة لأوجه التمثيل الأخرى التي تبين أن غياب الامتداد الجماهيري من القاعدة إلى القيادة هو من بين أهم أوجه الأزمة.

المدح أو المداهنة

لقد استخدمت الحكومة الحالية سياسة السيف والدينار خير استخدام ، فشمل الموت عقوبة على وفق هذه الفلسفة شريحة واسعة من العراقيين فأحدث فعل الكف عن القيام بما يفضيها " الحكومة " في داخل عقول الكثيرين .

وفي الجانب الثاني منحت هذه الحكومة الأموال الطائلة ، والأراضي ، والوظائف ، والسيارات ، والأوسمة ، والأنواط ، وفرص الترقية ، والدراسة ، والسفر ، والحج لمن يكون منها ، أو يتقرب إليها مادحا ، أو مصفقا ، أو راقصا ، وفي مجالها :
خَيْرُ الكثير بين أن يقبض مالا يرفعه إلى مصاف الأغنياء وهو قابع في بيت لم يجد ما يسد به رمقه وبين أن يدخل قبرا لم يعرف مكانه .

وبتأثيرات الغريزة البشرية وحب البقاء تغلبت كفة المال على الموت لدى البعض فتغيرت عديد من خصائصهم .

وخَيْرُ قسم آخر في أن يكون وزيرا أو مسئولا أو قائدا عسكريا وبين أن يسجن انفراديا .

وبتأثيرات الطبيعة البشرية والرغبة في الحياة والسلطة وبدوافع الابتعاد عن الألم سادت كفة المنصب على السجن عند البعض ، وكفة الدينار على ألم السيف عند البعض الآخر .

وهكذا وجد الضعفاء فرصة لهم في أن ينموا ويتقدموا ، فزاد عدد المتملقين أنصاف الشعراء ، وتضاعف عدد المغنيين والراقصين غير المبدعين ، وتزاحم في سلم الوظيفة ، والقيادة الانتهازيون غير الأكفاء .

لكن هذا أمرا ليس مطلقا فهناك شواهد تؤكد أن البعض من العراقيين الواعين قد تعرضوا لموقف الموازنة بين الخيارين المذكورين وفضلوا البقاء بعيدا عن التلوث كما

في حالة العقيد (ح ، ع) الذي طرد من الجيش وفصل من الحزب كعضو قيادة شعبية ، لكنه وفي سياقات التعامل الجارية في مثل هكذا حالات (لعدد من الحزبيين) عادة ما يتشفع الذي يحس حيفا منهم بالمحيطين بالرئيس ويقدم الاعتذار الذي يعيده في الغالب إلى موقعه الأول ، وربما أكثر رفعة إذا ما كان الاعتذار أكثر تذللاً ، والشفعاء أقرب إلى الرئيس ، وفي حالته وجد العقيد أن امرأة في أحد توابع الموصل لها علاقة خاصة بالرئيس ذهب إليها عن طريق قريبتها التي ترتبط بعائلته رابطة قرابة ، فاستقبلته المرأة استقبالا جيدا ، وأكدت له أنها قادرة بحكم حضوتها أن تعيده ضابطا للجيش العراقي وبرتبة أعلى ، وهي قادرة كذلك أن ترجعه إلى الحزب وبمكانة تفوق مكانته السابقة بكثير ، لكنها لا تستطيع أن تحول دون تقديمه ثمنا باهضا قد يكون الشرف في بعض الأحيان قالتها هذه المرأة بفطرتها الريفية ، وتركت له الخيار ، لكنه لم يتمهل في الرد طالبا منها أن تتسنى الموضوع برمته وتقبل شكره لها وتقديره لنصيحتها ، وعاد إلى بغداد في ذات اليوم ليقبع في داره راضيا بالفصل والتقاعد كأهون الشرين محافظا على استقامته .

لكن حالة العقيد لا تمثل السواد الأعظم في المجتمع العراقي رغم أنها موجودة وتكرر في عديد من الأحيان ، ووجودها يعود إلى أن الكثيرين من الموجودين على قيد الحياة من الوطنيين ، والمنصفين يشعرون أنهم تحت التهديد .

ولا اعتبارات الحاجة إلى الأمن وعدم قدرة الإنسان على الاستمرار تحت ضغط التهديد عزل العديد من هؤلاء أنفسهم داخل بيوتهم أو توجهوا إلى الخارج هجرةً ولجوءاً طلبا للأمان .

عندها زادت أو سادت الكفة الأولى وأصبح المدح والرياء صفة مقبولة يُعلمها الآباء للأبناء أو ينصحون بها أسلوبا للكسب في السوق العراقية غير المستقرة ، وشريحة هؤلاء ستكون بطبيعتها بعيدة عن حدود الأزمة ، أو حتى التفكير بطبيعتها .

عدم تحمل المسؤولية

أدارت حكومة صدام العراق بدوائره ومؤسساته على أساس الفردية الدكتاتورية ،

فتعيين الموظف على سبيل المثال ونقل الضابط وقبول الطالب في الكليات والدراسات العليا، وغيرها أمور شكلية روتينية ترتبط الموافقة عليها بالجهة الأعلى في الحكومة " الرئاسة " والمكاتب التخصصية فيها ومنها تتسلسل الصلاحيات نزولا إلى الوزراء ، والمدراء العامون ، ومدراء الشعب والأقسام الذين لا يجدون في صلاحياتهم غير أوامر إدارية تساعد فقط على تمشية الوزارة ، أو المديرية ، أو الشعبة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحكومة تتعامل مع موظفيها على أساس الشك وسوء النية . فعندما يستخدم الوزير أو المدير صلاحياته للتعامل مع مسألة ما وتكون النتائج على غير ما يرغب الحاكم أو الحكومة ، فإن تفسيرها لسلوكه هذا ينحو على الأغلب منحا أساسه الشك بالقصد وافترض النوايا السيئة ، وبموجبها توجه العقوبة التي ستكون في معظم الأحيان قاسية وسريعة قد يدفع المعني حياته ثمنا لها . ثم بعد فترة يتم اكتشاف القصد بعيدا عن التصور الذي أعده بسببه المجني عليه ، فيعاد له اعتباره شهيدا وتكرم عائلته من المال العام ظنا بأن المسألة قد سويت وطواها النسيان وبعد كثرة تكرارها حاولت الحكومة أو القريبين من صدام توصيفها بمصطلح (شهيد الغضب) شاع في العراق بعد مقتل صهره حسين كامل وشقيقه صدام كامل وعمم على آخرين يقتلون إبان انفصال الرئيس وغضبه ، ويعاد لهم اعتبارهم بعد تبدد ذلك الغضب أو لحسابات التقليل من غلواء الثأر ، كقيم موجودة للتعامل مع هكذا حالات في المجتمع العراقي .

هذا وقد اعتاد المسؤولون في الحكومة الحالية وبكافة المفاصل القيادية أن يسندوا النجاحات الحاصلة لهم ، وينسبوا الإخفاقات الموجودة لمعيتهم ، أملا في الحصول على التكريم الموعود وتخلصا من العقاب المحتمل .

وهذه جميعها متغيرات تسببت في شيوع سلوك عدم تحمل المسؤولية أية مسؤولية يتحسس المعني احتمالات وجود مساءلة قانونية أو لوم قيمي فيها ، وإن كان موضوعها بسيطا أو مهما تتوقف عليه أرواح الغير ومستقبل الأمة .

وكانت هذه الخاصية ذات وضوح أكثر إبان الحرب مع إيران حيث لم يتحمل قائد الفرقة أو حتى الفيلق تحريك فصيل من مكانه الدفاعي إلى مكان آخر يبعد عنه عدة أمتار ، حيث المعتاد أن تستحصل موافقة القيادة العامة للقوات المسلحة على ذلك ، ولم يستطع مدير إدارة المراتب مثلا أن يبت بنقل جندي مكلف من وحدته في أحد الفيالق إلى وحدة أخرى في قاطع آخر إلا بعد أن يستحصل موافقة القيادة

العامة للقوات المسلحة .

وحدث في أحد المرات أن طلبت الشعبة النفسية في الاستخبارات العسكرية (المعنية بالحرب النفسية) من قيادة القوة الجوية الموافقة على بقاء طائرة الحرب النفسية في قاعدة الرشيد الجوية والانطلاق منها بدلا من المطار الزراعي في أبو غريب ، وعلى الرغم من بساطة الموضوع من الناحية الفنية والإجرائية لكن القيادة لم تبت بالموضوع ورفع المقترح إلى رئاسة الجمهورية .

وهذه الأمور التي أصبحت سائدة في طبيعة الإدارة أضعفت من خاصية المبادرة وعززت عدم تحمل المسؤولية الذي أرتبط بالحاجة النفسية للأمان بشكل مباشر ، وانعكست بتعميمها على دافعية العراقي في التعامل مع أزمته .

الأنانية والرؤية النرجسية

ترى الحكومة الحالية في العقوبة الموجهة للعراقيين وبكافة الشرائح والمستويات أسلوبا مناسباً للدع وليس مجالا ملائما للتقويم ، وبضوء رؤيتها هذه جعلت العقوبة قاسية في شدتها بمستويات تفوق كثيرا فعل الخطأ حسب التصنيفات المنطقية لتقويم الخطأ (إطفاء) ، وهي بفعلتها هذه ألغت التدرج التقليدي للعقوبة الذي أقرته الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ، وأكدته النظريات الشائعة لعلم النفس والاجتماع ، وعلى أساسه وضعت الإعدام تكييفاً قانونياً لعدد من موادها " على الرغم من قيام كثير من الدول بإلغائه عقوبة من قوانينها لعدم جدواه في تجسيد سياسة الردع " فكانت الحصيلة :

الإحساس بالوطنية إعدام بدعوى الخيانة .

توجيه الانتقاد إعدام بدعوى التخريب .

ترك الخدمة العسكرية إعدام بدعوى التمرد .

التكلم مع أجنبي إعدام بدعوى التجسس .

مساعدة قائل حق إعدام بدعوى العصيان .

..... الخ من تهم فُرضت فيها عقوبة الإعدام غير المنطقية في ظل قضاء ميسر غير نزيه ، وتعميم لآثارها على الأهل والأقرباء حد الدرجة السابعة مع بداية الثمانينات

والدرجة الأولى منتصف التسعينات " بعد حادثة حسين كامل " .

هذا ومع ظروف الحصار التي أبعدت الابن عن والديه والأخ عن أخوته والقريب عن أقربائه ، أصبحت جميعها دوافع لزوال الدعم والإسناد والتكافل من القاموس الاجتماعي العراقي ، وإحلال المصلحة الشخصية ، وحب الذات نرجسيا بدلا عنها حتى اتسعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ، حدا بات فيه الأخ يتقاضى أجرا (Commission) لتوسطه في بيع ثلاجة أخيه التي يود بيعها بسبب حاجته لشراء دواء لزوجته المريضة .

ونظرة لمصلحة الذات بهذا المستوى ، وبهذه السعة من الانتشار في مجتمع غير مستقر يدفع إلى أن يتجه العديدين نحو همومهم الخاصة قبل الالتفات إلى المصالح العامة ، وهذا اتجاه عززته في السلوك والأداء الحاجة الملحة للعيش التي باتت صعبة في المجتمع العراقي ما بعد التسعينات من القرن الماضي ، إذ وبسببها توجه الأب إلى تقديم العون إلى الأبناء قبل الأخوة .

وتمعن الابن في التفكير بحاله قبل العائلة .

وبالتدريج اتسعت الهوة وأخذت مصالح الأنا بالامتداد لتأخذ حيزا ليس قليلا في الذات الفردية على حساب الأنا الجمعية .

الشعور باليأس

استعراض بسيط لما تعرض له العراقيون في العقود الثلاثة الأخيرة نفسيا واجتماعيا منه يتبين :

- أن لا حصانة للعراقي ولا حقوق مهما كانت منزلته أو درجته أو حتى قربه من أعلى هرم العائلة الحاكمة والسلطة .

- مستقبله مرهون بظروف تقربه من الحكومة (الغنى ، والجاه تكريما لذاك التقرب والولاء) ، واحتمالات تقاطعه معها (الفقر ، والشقاء ، والموت عقابا على درجة التقاطع وعدم التأييد) .

- لا توجد ضمانات يمكن أن تبقيه مكتفيا أو بعيدا عن الخطر والتهديد ، فالغنى المادي مثلا لا يكف وحده عاملا لتوفير الأمان ، إذ أن الكثير من العوائل المعروفة

بثرائها قد أفقرت وأزيلت من على الخارطة الاقتصادية العراقية :

(أن العوائل التي كانت تملك عقارات ضخمة في بغداد أصبحت واردات كل عقاراتها مع بداية التسعينات على سبيل المثال لا تكف لعيشها أسبوعا واحدا في كثير من الأحيان. وتجار بغداد المعروفين في الشورجة وغيرها أجبر الكثير منهم على ترك تجارتهم ، ومصادرة أملاكهم ، وترحيلهم من مجالهم ، وإبدالهم بتجار حرب يشاركون أفراد العائلة الحاكمة أو ينتمون إلى أصولها العشائرية والطائفية) .

والأصالة الاجتماعية لا تكف هي الأخرى ، فعدد من عوائل العراق الأصلية نُكل بها قصدا حد الشعور بالتفاهة والدونية كما في الحادثة الآتية .

(قابلت شابة عراقية عام 1995 بتوصية من سيدة ترتبط مع عائلتنا برباط الصداقة ، كانت تعاني من اكتئاب شديد مع بعض الأفكار التسلطية بمستوى من الشدة أقعدتها في بيت أهلها في أحد أحياء بغداد الراقية ، وتبين من خلال الفحوص والمتابعة النفسية لحالها ، أنها قد اختطفَتْ وهي في سيارتها ، ونقلت بطريقة بشعة حتى عرفت أنها في أحد القصور الفخمة بمواجهة عدي صدام حسين الذي قام باغتصابها ، وطلب من حمايته تكرار الفعل المشين معها ، وعندما أفاقت من الإغماء طلب منها الاتصال هاتفيا بعائلتها وإخبارهم أن اعتداء قد تم عليها من قبل جماعة معينين ثم ترك حال سبيلها صباح اليوم التالي ، ومن تحليل الحالة وحوادث أخرى تسربت إلى سمع العراقيين تبين أن هناك توجه لدى العائلة الحاكمة بارتكاب هذه الجرائم ليس بدافع الغريزة الجنسية ، بل وبهدف التنكيل والتقليل من قدر العوائل العراقية المعروفة (دينيا ، اجتماعيا ، اقتصاديا) ، وهو فعل يعبر عنه باللهجة العامية العراقية (كسر العين) أي جعل المعنى بهذا الفعل أو العائلة في وضع نفسي واجتماعي لا يمكن أن يكون فيه قدوة للآخرين في مجتمع درج أن يتحرك منذ مئات السنين بأسلوب الرمز والقدوة) .

وروح المواطنة والإخلاص في العمل لم يكفيا كذلك لأن الكثير من المخلصين أعدموا بسبب تفسير إخلاصهم تجاوزا على الحكومة ومحرماتها وإن كانوا قد قدموا لها الكثير من الجهد لفترة من الزمن .

والانتماء إلى حزب البعث الحاكم انتماء عقائديا لا يكف أيضا ، لأن العديد من البعثيين المنصفين أعدموا ، واغتيلوا ، وفصلوا ، وشردوا لعدم تصفيقهم بحماس أو لتوقع الحكومة احتمالات تأمرهم عليها في يوم من الأيام .

وهذه أدت إلى تضخم معالم عدم التوازن في الأمن النفسي للمواطن العراقي .
وبسببها ينشأ الكثير من إمكانية إصلاح الموقف وينشأ من قدراتهم الذاتية في
المساهمة بإصلاحه ، وباتوا يكررون في كل مناقشة تتعلق بأزماتهم أن لا أمل يرتجى
من حلها ولا فرصة متاحة للحل .

ضعف الالتزام القيمي

في سنوات الأزمة وما قبلها بعشرين سنة بدأ التقييم الدارج للإنسان العراقي يتغير
باتجاهات لم تكن موجودة سابقا ، فاصبحت اليسرة المادية معيارا يشار إليه قبل
الشرف ، وفي مجالها روى صديق قريب في جلسة عامة وقائع خطبة فتاة تؤكد
مفرداتها بعض التغير في المعايير القيمية إذ أن شاب من عائلة معروفة تقدم لخطبة
تلك الفتاة ، وتمشيا مع العادة الجارية توجه والد الفتاة للسؤال عن الشاب من أحد
معارفه في المنطقة التي تسكن عائلة الخطيب فيها ، فبدأ الأب يسأل عن الشاب
الذي طلب يد أبنته ، وبدأ الصديق يقول أن الشاب المعني شاب فاسد ، وعائلته
مطعون بشرفها وغير معروفة بأصالتها ، رد عليه الأب ليس هذا هو المهم وما
أريد أن أعرفه فقط كم يملك في الوقت الحاضر .

وعلى نفس الأسس بات التقرب من السلطة معيارا للوجاهة يذكر قبل النزاهة إذ
تتبعج العائلة إن أبنها (واصل) أي أنه في وضع قريب من أبناء العائلة الحاكمة أو
أجهزتها المتعددة وإن كان وجوده يحتم عليه المساهمة في أخطائهم وقد يرتكب نفس
آثامهم ، وغيرها معايير أوجدتها الحكومة أو ساعدت بأساليبها الخطأ على إيجادها
عندما :

اتهمت وطنيين نزيهين بأفعال لم يرتكبوها وشوهت سمعتهم .

وانتهكت أعراض عوائل عريقة قسرا وأسقطت شرفهم .

وقدمت منحرفين إلى مصاف الأشراف ، وسراق إلى سدة الحكم ، وشقاة إلى
المناصب العليا ورفعت من مقامهم .

وفضلت الكذب على الحقيقة والمراعاة على الاستقامة والخيانة على المروءة .
وشجعت الجار أن يتجسس على جاره والصديق أن يكتب على صديقه ، والأب أن
ينسى أبوته ، والابن أن يدوس عاطفته ، والموظف أن يسحق مديره

والأهم من هذا كله الزوجة أن تهجر زوجها بطرق وأساليب لم يعتدها العراقيون ، ولم يتخلوا حدوثها يوما في حياتهم . كما في المثال التالي .

(وضع في السجن العسكري رقم واحد عام 1991 ضابط برتبة عميد ركن ، وكالعادة يتبادل المسجونين قصصهم وتوقعاتهم ، ويفتشون معا عن أسباب سجنهم ، وغيرها من الأمور التي تخفف عنهم ضغوط السجن المتعبة .

كان العميد الركن المذكور يناقش دوما مع الذين يلتقيهم وباستغراب الكيفية التي تم فيها تسجيل كلام له دار في بيته ينتقد فيه صدام حسين نقدا لاذعا ، ولم يكن أحد حاضرا غير زوجته التي لم يظهر كلامها في التسجيل .

وتبين في النهاية أن الزوجة قد جندت من قبل المخابرات العامة قبل فترة ، وهي التي ترفع التقارير عن أصدقاء زوجها الذين يزورونه إلى البيت ، وهي التي اتفقت مع ضابط المخابرات المسئول عنها على تسجيل انتقادات زوجها المتكررة وقدمته بيدها إلى حبل المشنقة) .

بمثل هذه الواقعة ، وسبل الاتهام والتسقيط انتهى العدل قيمة في المجتمع .

وغابت الأمانة قيمة بين أفراد المجتمع .

وتغير الود والتقدير والتكافل والمشاركة والنزاهة والإخلاص في سلوك العامة من أبناء المجتمع .

وحلّت محلها الخيانة ، والنصب ، والاحتيال ، والكذب ، والنفاق ، والنميمة ، وغيرها بمستويات تصل شدتها وتأثيرها وسعة انتشارها إلى إمكانية عدّها وقائع يخشى أن تتعزز في السلوك العراقي لتكون قيما جديدة .

ومهما يكن فإن وجودها بهذه الصورة دفع العديد من العراقيين إلى أن يتعاملوا مع كل مفردات حياتهم بينها أزمته بذات الوقائع المذكورة والأساليب غير الطبيعية . وأسهموا بشكل غير مباشر بزيادة تعقيداتها .

بيد إن ذلك لا يمكن تعميمه ، فما زال هناك شرفاء منصفون ، أمناء ، أوفياء لذويهم ولبلدهم ، وإن كانوا نهبا للجوع والخوف والألم ، وهم فوق ذلك أكثر انكماشاً وغياباً عن المسرح السياسي والاجتماعي .

اتساع هامش التبرير

لكي يتخلص الإنسان من بعض ضغوط هفواته البسيطة في الحياة العامة ، ولكي يقلل من التأثير الناجم عن تقصير نسبي له في الحياة العامة ، ويعيش بقدر معقول من الاتزان فيها تعود على التبرير حتى تكوّن التبرير آلية دفاعية تطورت مع الزمن والتفاعل مع متغيرات الحياة لتعمل في الحالات النفسية الطبيعية بحدود متوازنة ، إذا ما قلت بفاعليتها عن تلك الحدود يشعر الإنسان عند قيامه بفعل الخطأ وإن كان بسيطاً بالذنب الكبير وتأنيب الضمير الحاد ، وإذا ما زادت عنها يحس الفرد بعدم الاكتراث لأي خطأ يرتكبه وإن كان جسيماً ، أي أنه يبدأ في تفسير الأشياء مع ذاته والآخرين ، ويعطي لنفسه حق القيام بالأفعال في غير سياقها الأخلاقي.

وهذا ما حصل في العراق بعد أن حاصرت الدولة الإنسان بشكل وضعته في أسوار مغلقة ، وبداخلها على سبيل المثال :

لا يستطيع أن يحصل كاسب رزق على رزقه إلا بالالتفاف على القوانين رغم معرفته بالمخالفة .

ولا يتمكن خريج من أن يحصل على وظيفته إلا بالانتماء إلى الحزب الحاكم على الرغم من عدم قناعاته بمسيرة الحزب .

ولا يترقى ضابط إلى منصب قيادي إلا أن يشهد له بإعدام جنوده في ساحة القتال على الرغم من تيقنه بعدم تقصيرهم .

ولا يكون الموظف مديراً إلا من يحسم ولاءه للحكومة بالتجسس وكتابة التقارير على زملائه المقربين على الرغم من إدراكه براءتهم .

ولم يحصل مقاول على مقابلة مريحة إلا بعد أن يقدم الرشوة للمسؤولين على الرغم من معرفته بخرق القوانين .

ولم يحصل تاجر على عقد كبير مع الدولة إلا بعد تقاسم الربح مع أحد الأقرباء أو القادة رغم إحساسه بالظلم والتحقير .

وغيرها أخطاء ، وتجاوزات ، ومخالفات قبلها الكثير في ظل الظروف غير الطبيعية ، وأسلوب استمرت عليه الحكومة وشجعت حتى أربكت العقل العراقي وضخمت في داخله آلية التبرير حداً أصبح فيه :

قبول الرشوة عند البعض حقوقاً لا بد من ممارستها لمستوى اعترفت بها الحكومة في حالات غير قليلة بعد حرب الخليج الثانية واعتبرتها نوع من الدعم غير المباشر للموظفين .

وسرقة المال العام عند البعض فطنة لا مجال لتجاوزها .

والكذب عند البعض الآخر شطارة ينبغي قبولها .

والسكوت عن قول الحق معيار للسلامة الخاصة لا بد من التقيد بها .

وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي أضاعت معيار قياس الخطأ ، وأثرت سلباً على مسألة الالتزام الإنساني بالامتناع عن القيام به ، والعزوف العام بمقاومته ، بل ودفعت العديد لممارسته بتبريرات كثيرة وسهلة .

التهرب من المواجهة

لقد تضاعف عدد المصلين في المساجد بالسنوات العشرة الأخيرة وهم يعرفون جيداً أن المسجد لم يكن في عراق البعث كما كان ، مكاناً أرادته الإسلام لمناقشة أمور الرعاية والحكم ، ويعلمون أيضاً أن من بين المصلين وكلاء لأجهزة الأمن يسجلون من يرفع صوته أكثر من الموجودين .

وفي نفس الوقت تزايد عدد الحاضرين لصلاة الجمعة والمتابعين لخطبتها وهم يعرفون أنها خطبة كُتبت في المطابخ السرية لوزارة الأوقاف ووزعت عن طريقها .

وإن خطباء غالبية المساجد موظفون في وزارة الأوقاف لم يصدر أمر تعيينهم إلا بعد موافقة الأمن ، وكذلك الإمام ، وفيها " الخطبة " ارتفعت أصوات البعض مرددة كلمة آمين عندما يدعوا الخطيب فيها إطالة عمر الحاكم وهم يعلمون أن كل يوم مضاف لعمره خسارة من أعمارهم وأمنهم ومستويات عيشهم ومستقبل أبنائهم ، حتى بات الحضور وكأنه .

هروب من وجود لم يستطيعوا في مجاله أن يفعلوا شيئاً لأنفسهم وغيرهم من المسلمين الأتقياء .

أو هروب من ذنب السكوت على خطأ هم طرف فيه .

أو هروب من التعامل العلني مع الأزمة إلى الدعوة الصامتة للتخلص منها وهم لا حول لهم فيها ولا قوة .

هذا ، ومهما كان القصد وأي كانت النية ، فهو :

تناقض يعد في الواقع هروب من المواجهة بطريقة تجنب النفس الملامة والحساب ، أي التخفيف عن كاهلها ضغط الضمير ، لكنها من ناحية أخرى تبعتها عن الإحساس بالمشكلة ، وعدم الإحساس بها يعني تجنب المشاركة في التعامل معها .

التزمت

تناقضات كثيرة وممنوعات عديدة عاشها العراقيون في العقود الأربعة الأخيرة دفعتهم إلى العزلة وعدم الرغبة في التفاعل مع ظروفهم ، وبسببها تعود بعض منهم بان لا يبدي رأيا في مسائل مهمة (بحضور آخرين غير مؤتمنين) بينها السياسية على وجه الخصوص ، وأن حاول بعضهم ذلك لا يتجاوز حدود معينة إلا بعد أن يطمئن لسامعيه ، وقد يضطر إلى تغيير رأيه المطروح بما يتواءم أو يساير رأي الحزب والثورة ولو من بعيد ، وبذا ترك بعضهم هذا المضمار الذي يهدد وجودهم وتوجهوا إلى ميادين أخرى يقل أو ينعدم فيها التهديد مثل الطائفة ، والعشيرة وبعض الجوانب الاجتماعية ، توجهٌ كان شديدا وسريعا حاولوا فيه أن يعوضوا خسارتهم وتقييداتهم في المجالات المذكورة بصورة انعكست سلبا على هامش حركتهم الثاني ، فوقع بعضهم في شرك التزمت بالرأي والإصرار على وجهة النظر بطريقة لم يقبلوا فيها أية تنازلات قد تذكرهم بالتنازل الذي قدموه في مجال السياسة فاصبحوا متطرفين متمسكين بأرائهم أغلب الأحيان ، وهذه خاصية وإن كانت بعض جذورها موجودة في المجتمع العراقي عندما يشار إلى أن العراقيين من الصعب أن يرضوا أو يوافقوا على أمر ما ، لكن هذه الخاصية قد ازدادت شدتها أخيرا بحيث تجاوز الكثيرين مسألة عدم الرضا ، وأصبحوا في مجالسهم ميالين إلى الحدة في النقاش ، والإصرار على صحة الرأي ، وعدم الاعتراف بالخطأ إلا ما ندر ، وهذا نوع من التزمت يعيق أي توجه يطرح لحل الأزمة ويحول دون إنضاج رأي وسط يتفق عليه الأغلبية .

الحيادية (الانكماش)

حاولت الحكومة ومنذ أكثر من ثلاثين سنة أن تفصل بين الإنسان العراقي والأهداف التي يسعى لتحقيقها ونتيجة لذلك أصبحت :

الوحدة العربية هدفا لا يقبل مناقشته ، وإنما استيعابه من خلال ما يقدمه الحزب فكرا جاهزا ، يفترض قبوله من قبل المتلقين .

والاشتراكية شعارا لا يجوز التطرق إلى سبل تطبيقه إلا على ضوء ما يكتبه الحزب ولا يمكن الابتعاد عن خطواتها وإن أثبت الواقع نقيضا إلا بأمر الحكومة والحزب .

و الحرية مفهوما لا يجوز التكلم عنه إلا وفق فلسفة الحزب ، ولا يمكن المطالبة بالعيش على وفقه إلا بالقدر الذي يسمح به الحاكم .

والرغبة بالحياة الأفضل تأتي فقط من خلال الإنجازات المتعددة للحزب مكرمة وجود بها الحاكم .

والحاجة إلى الأمن والاستقرار مكفولة بالأنشطة المتعددة للحزب .

وكذلك السعي إلى الترقية الوظيفية لا بد وأن تأتي اقتراحا من بين خلايا الحزب .

وغيرها كثير ، على وفقها لم تكتف الحكومة بتهميش الشعب بل كونت أسلوبا لإدارته جعلت على أساسه الحزب وأجهزته الدعائية والأمنية معنية بصياغة تلك الأهداف بقوالب محددة وجاهزة تقدمها للجمهور الذي يُدفع للتصفيق لها .

وبتقادم الزمن وتكرار العقوبة القاسية لمن لم يصفق وكذلك لمن يحاول أن ينادي بأهداف من خارج تلك القوالب :

عزل العديد من العراقيين أنفسهم عن موضوعها " الأهداف " وأصبحوا أكثر انكماشاً ، أو غير قادرين على الإجهار بمواقفهم وإن كانت تتعلق بمستقبلهم .

واكتفى بعضهم بالوقوف على التل والنظر من بعيد حتى بالنسبة للمواقف والمواضيع التي تتعلق بأزمتهم والتي يشكل فيها الرأي ضرورة حتمية للخروج من ضغوطها .

انحسار الروح الجماعية

في العراق ثوابت التزمت بها حكومة صدام وأصرت على التقيد بهذا الالتزام مثل :

- لا يسمح بتأسيس حزب إلا إذا كان فرعاً تابعاً للحكومة والحزب الحاكم .
- ولا يصرح بتأسيس جمعية أو رابطة لا تتصل بالحكومة والحزب .
- ولا يقبل التجمع لأكثر من ثلاثة أفراد في حالات التوتر والأزمات .
- وفي المناسبات الاجتماعية يتولى الجار البعثي تسجيل أرقام سيارات الحاضرين ويسلمها لأمن المنطقة والفرقة الحزبية .
- وفي النادي يأخذ النادل على عاتقه التنصت على ما يقوله الحاضرون وسط الجماعة ويقوم بتبليغ ضابط الأمن فوراً عن ما يسمعه أو يشمه تجاوزاً على ما تريده الحكومة ويسعى إليه الحزب .

وفي أي عمل يفسر ضد الحكومة تجبر العائلة ، والعشيرة على تقديم التبرئة من المعني ، وإذا كانت العشيرة (ليس المقصود كل العشائر العراقية ، وإنما فقط تلك العشائر التي حورها النظام إلى ما يشبه أجهزته الأمنية) لا تود المجازفة بعلاقتها مع الحكومة وبمقام شيخها المنصب موظفاً من الحكومة فإنها تسارع حتى قبل النطق بالحكم الغيابي بهدر دمه " المعني " وإن كان دمه قد نذر من قبله لأجلهم والعراق .

ومع وجود الأنانية ، والخوف ، والذاتية ، والقلق ، والتوجس وكثرة التحسب والнерجسية وتفاعلها مع إجراءات الحكومة المذكورة برزت اضطرابات تخل بالتآلف الاجتماعي وروح الجماعة من بينها :

- صعوبة الاتفاق على رأي موحد ضمن الجماعة .
- عدم الرغبة بالالتزام فيما تريده الجماعة .
- الميل إلى الابتعاد عن توجه الجماعة .
- محاولة التملص من الفعل الجماعي .
- التهرب من فعل الجماعة وذلك بتكوين جماعة .

وبسببها :

توجه الغالبية للعمل فرديا ، أو السعي لتكوين جماعات متفرقة يكون فيها الذين يعانون هذه المشاكل هم على رأس الجماعة .

سلكت بعض الجماعات التي استطاع المخلصون تكوينها للتعامل مع الأزمة سلوكا مجتزئا فرديا ، سواء في الاعتداد برأيها أو بالمحافظة على لونها أو بمحاولة الصعود على حساب غيرها .

وبسببها خسر العراق روح الجماعة اللازمة لتكوين الفعل المؤثر في أزمته المعقدة .

القدرية

دخلت الحكومة الحالية حربا غير مبررة مع إيران وخرجت منها منهكة باقتصادها حيث الديون والتضخم وتوقف النمو ، وأعقبتها باجتياح للكويت وقبولها المواجهة غير المتكافئة مع العالم وخرجت منها محطمة حيث التدمير الشامل للبنى التحتية والاقتصاد ولعالم الحضارة والإنسان وللجيش والمعنويات ، فكانت خسارة توقع العراقيون أن تكون سببا لسقوط النظام الذي لم يسقط بعد .

خسائر في حروب متكررة ، وإحباط شديد من نتائجها ، ومشاعر عدوان تحولت نحو الحكومة المتهمة بالظلم والاستبداد وكثرة الأخطاء كانت دافعا لتحريك عموم الشعب العراقي في انتفاضة شاملة انتهت فيها سلطة الحكومة ، وهيبة الحزب في أربعة عشر محافظة ، توقع خلالها العراقيون أن تكون الضربة القاصمة ولم تحدث . تبنت أمريكا الحرب ضد العراق بعد غزو الكويت وأخرجته منها بالقوة ، وتسببت في خسارته خسارة كبيرة ، توقع العراقيون أن تشمل تغيير النظام هدفا استبدلته أمريكا في الساعات الأخيرة للحرب بفسح المجال لطائرات النظام السمتية ، وصواريخه ، وقوات حرسه الجمهوري لقمع الانتفاضة وإعادة الحزب إلى الحكم والاستبداد .

خالف النظام الحاكم القرارات الدولية ولجان التفيتيش ، وتعرض لقصف وتهديد ، توقع العراقيون مع كل جولة فيه أن تحدث الانتفاضة بنفس جديد ، وأسلوب جديد ويتم الخلاص الذي لم يتحقق .

قبلت الحكومة حصارا اقتصاديا ، وسياسيا ، وثقافيا ، وعسكريا ، وتمنى العديد

من العراقيين في بعض مراحله أن يكون سببا لإضعاف النظام وإسقاطه رغم تحملهم أعبائه ، وتبينوا في نهاية المطاف أن الحصار كان لإرهاقهم وتقوية النظام .

ضاقَت الدائرة من حول الحكومة لتصل الأسرة الحاكمة نفسها حيث التعرض للتمرد والانشقاق ، ومحاولات الاغتيال التي رفع العراقيون أيديهم خلالها للدعاء بصوت غير مسموع أن تكون النهاية ولم تحصل .

كل تلك الأحداث التي مرت على العراقيين في اثنتي عشر سنة أصابت أعدادا ليست قليلة منهم بالابتئاس الذي دفعهم إلى جملة استنتاجات مفادها :

لا فائدة من الحصار عاملا لتغيير النظام .

لا جدوى من القصف والعدوان في التمهيد لتغيير النظام .

لا مراهنة على العرب والجيران في المساعدة لتغيير النظام .

لا أمل في أن يكون الموقف الدولي داعما لتغيير النظام .

لا مجال في الوقت الحاضر لتغيير مصالح الدول الكبرى مع استمرار النظام .

عندها توقف البعض في منتصف الطريق ، واكتفى البعض بالكف عن التفكير ، وأوكل البعض الآخر الأمر برمته إلى الباري عز وجل دون أن يتذكروا أن الخالق طلب منهم السعي ليعاونهم في مسعاهم .

وهذه جميعا محاولات لترك الساحة وانتظار ما سيفرضه القدر قريبا كان الفرج أم بعيدا .

كل تلك الخصائص السلبية التي أصبحت طافية على السطح في الشخصية العراقية أسهمت عند تفاعلها بالعوامل الأخرى في زيادة تعقيد الأزمة .

الفصل الثالث

التماسك الاجتماعي والأزمة

- معنى التماسك
- معايير الاستدلال على التماسك
- العامل السياسي في التماسك
- التأثيرات المباشرة لضعف التماسك

معنى التماسك

في الفصل السابق كنا قد تناولنا موضوع الإنسان العراقي والأزمة ، وفيه أشرنا وبالمقدمة إلى ماهية الأزمة وطبيعتها التي تتمثل بالحالة الطارئة التي عانى منها المجتمع العراقي بسبب حدوث مواقف " داخلية وخارجية " متعددة أثارت ضغوطا وردود فعل سلبية لم يستطع هذا المجتمع ، بما ميسر له من إمكانيات متاحة من السيطرة عليها ، أو التعامل الصحيح معها باتجاه حلها حلا مناسبا (بأقل الخسائر) ، وفيه أشرنا أيضا إلى بعض الخصائص السلبية التي تعززت في الشخصية العراقية ، نتيجة للتعامل غير الصحيح من قبل صدام وحكومته لمستويات أدت في نهاية المطاف أن تكون أحد العوامل المؤثرة في الأزمة .

هذا وإذا ما كان للإنسان ، عاداته ، وتقاليده ، وخصائصه ، التي تؤثر على الفعل (السلوك الفردي) الذي يقوم به ، أو يتخذه للتعامل مع متغيرات الحياة التي يعيشها ، فإن للمجتمع أي مجتمع تركيبته المحددة بشكل تنعكس طبيعتها على الفعل الجمعي (السلوك العام) للتعامل مع الظروف التي يعيشها أبناءه في الزمان والمكان المحددين . وهذا تحديد نتلمسه بشكل واضح في مجتمعنا العراقي الذي تتشكل تركيبته من ثقافات (جماعات) متعددة أثر تعددها وضعف تجانسها أحيانا على ماهية التعامل مع الأزمة .

وهذا أمر يدفع إلى ضرورة إلقاء الضوء على تركيبة هذا المجتمع أي الجماعات الفرعية والثانوية التي يتشكل منها :

تلك التي تكونت وفقا للأصول القومية أو الدينية ، و الطائفية .

أو تلك التي وجدت تبعا للإلتماءات العشائرية ، والطبقية .

ومن ثم إلى مستويات تفاعلها وتماسكها في المجتمع العراقي الأكبر ، وتأثيره " التماسك " على الأزمة العراقية ، بعد أن أكدت الدراسات الاجتماعية أن لدرجة التماسك ، ونقيضه التناظر الاجتماعي تأثيرات كبيرة على الفعل الجمعي للتعامل مع القضايا الهامة ، والمصيرية للمجتمعات التي تتشكل عادة من جماعات فرعية ، أو ترابطات بشرية مختلفة لكل منها معتقداتها ، وعاداتها ، واتجاهاتها ، وأفكارها الخاصة " نسبيا " ، وسوف يتم تناولها بطريقة لم يقصد من مادتها أن تكون أساسا

لعملية مسح محددة للأديان ، والطوائف ، والأقوام التي يتشكل منها المجتمع العراقي .

ولا يراد منها أن تكون اتجاهها للبحث في العادات التي تحكم سلوك العشائر العراقية .

ولم يكن مطلوبا منها أن تعبر عن إجراءات مقارنة في مجال التقاليد بين الريف والمدينة ، التي تميز البيئة العراقية .

والمطلوب بالفعل تسليط الضوء جهد الإمكان على طبيعة التركيبة الاجتماعية ، ومقدار التماسك ، والتنافر لجماعاتها الفرعية والثانوية ، كذلك تأثير هذه التركيبة ومقدار التماسك / التنافر على واقع العراق ، وأزمته المعقدة .

إن العراق في واقع الحال مجتمع يتكون من عدة جماعات فرعية ، وثانوية متداخلة ، لكل واحدة منها بعض الخصوصيات ، والتطلعات ، والأهداف التي تميزها نسبيا عن مثيلاتها اللواتي يشكلن مع بعضهن البعض تركيبة العراق الاجتماعية .

وقبل استعراض هذه التركيبة بما يفي بتقدير التماسك لا بد من الإشارة إلى أن التماسك الاجتماعي مفهوم نقصد به في موضوعنا هذا :

شعور الأفراد في الجماعات الفرعية والثانوية بانتمائهم إلى المجتمع الأكبر " العراق " والولاء له ، وتمسكهم بعضويته ، وتعاونهم جماعات متعددة لتحقيق أهدافه المشتركة ، ثم الدفاع عن تلك الأهداف حاضرا ومستقبلا .

ومقدار التماسك في هذه الحالة سيكون مرتبطا بكم الشعور في تلك الجوانب الذي يدفع إلى تحقيق الأهداف . علما أن التماسك تقدير قابل للقياس ، وقابل أيضا للتغير من الجيد إلى الضعيف ، وفي حالته الأخيرة أي الضعف يكون مصطلح التنافر خير من يعبر عن الحالة .

معايير الاستدلال على التماسك

وبالعودة إلى تركيبة العراق الاجتماعية ، وتقدير مستوى التماسك على وفق مفرداته المذكورة وبما يؤمن الغاية المتوخاة من العرض نجد أن المجتمع العراقي تبعا لبعض أسس التصنيف السائدة يتكون من جماعات (ثقافات) فرعية متعددة يمكن التعرف على مستوى تماسكها بقدر معقول من خلال مناقشة بعض معايير تركيبها .

المعيار القومي

المعيار الديني

معايير أخرى

المعيار القومي

يتكون العراق من العرب جماعة ثقافية (حضارية) تشكل غالبية سكانه (75.80 %) ومن بعدهم الأكراد جماعة فرعية أخرى (15.20 %) يليهم التركمان جماعة فرعية ، وأقليات قومية أخرى مثل الآشوريين جماعة ، وغيرهم آخرين بحدود (5 %) (كما ورد في إحصاءات مؤسسة (Freedom house) .

ونجد أن لكل جماعة من هذه الجماعات ثقافتها ، وأهدافها ، ودرجة انتمائها ، وهامش تحركها للدفاع عن تلك الأهداف كمعايير مهمة للتماسك الاجتماعي . ولو أخذنا حالة تلك الجماعات وبعض أهدافها للثلاثين سنة الأخيرة معيارا لقياس مستوى التماسك بين هذه الجماعات نجد .

أن الحكومة العراقية (العربية) في بغداد على سبيل المثال قد وضعت وكثير من العرب العراقيين الوحدة العربية أحد أهم أهدافهم ، لفترة من الزمن قاربت الأربعين عاما وهو الهدف الذي لا يجد فيه الأكراد كجماعة أية مصلحة للتعاون مع باقي العراقيين العرب لتحقيقه ، بل على العكس من ذلك يشعر بعض الأكراد أن تمثيلهم في دولة الوحدة العربية تفتيت تدريجي لمقومات وجودهم كجماعة فرعية لها وضعها الخاص ، وثقافتها الخاصة ، وهو شعور أوجد أهداف عند الأكراد تختلف عن تلك الموجودة عند العرب ، أو تتناقض معها في بعض الأحيان ، يعود

بعضها إلى .

- وضع الأكراد وأصولهم الثقافية التي تؤكد أن لهم جذور في المنطقة تمتد آلاف السنين ، ولهم لغتهم ، وتاريخهم وتقاليدهم التي تدفع جميعها لتكوين مشاعر ورغبات للاستقلال في داخلهم ، وهذا واضح على سلوك الأكراد العاديين (من غير السياسيين المحترفين الذين يحسبون التأثيرات الجانبية لآرائهم المعلنة على مستقبل قضيتهم) عند مناقشتهم في أمور حاضريهم ومستقبلهم لا يخفون رغباتهم بالاستقلال وتكوين دولة ، وهذا واضح بشكل جلي أيضا على إجابات الشباب الأكراد الذين يطلبون اللجوء السياسي في بلدان أوروبا عندما يسألون (خارج غرف التحقيق) من أين أنتم يجيبون في معظمهم أننا من كردستان حتى إنهم لا يشيرون إلى كردستان العراق (التسمية الرسمية المعتمدة من قبل الأكراد في منطقتهم شمال العراق) .

- ويعود بعضها الآخر إلى شكل التعامل الخطأ من قبل الحكومات العراقية العربية عبر تاريخ يزيد على ثمانين عاما شعر فيه الأكراد في معظم المراحل الزمنية أنهم مواطنون درجة ثانية ، وأحيانا ثالثة ، أو رابعة (باستثناء بعض الأوقات إبان الحكم الملكي) ، ذلك النوع من التعامل الذي لم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تؤطره في إطار صحيح يحدد طبيعة العلاقة بين الأكراد كثقافة فرعية وبين العرب كثقافة رئيسية ، الأمر الذي دفع كثير من الأكراد إلى التفكير بالاستقلال حلا لمواطنتهم المنقوصة ، ورغبة في تحقيق ذاتهم الكردية المفقودة .

وما ينطبق على الأكراد يمكن تعميمه على التركمان الذي يرى بعضهم ، وبسبب نفس صيغ التعامل مع المركز أن هدف الالتقاء مع تركيا هو الأقرب لهم من وحدة عربية قد لا يساعدهم تحقيقها على الاحتفاظ بخصوصيتهم القومية ، وبذا تكونت عند العديد منهم أهداف فيها قدر من الخصوصية ، ساعدهم على التفكير بها ، وأحيانا المجاهرة بوجودها القرب الجغرافي من تركيا التي يتواجد عسكريها بما لا يزيد عن بضع ساعات سيرا بالسيارات عن تركزاتهم السكانية .

وساعدهم على التفكير بها أيضا وضع تركيا القوي بالمقارنة مع حال العراق الذي نهج سياسة غض الطرف عن تقرب الأتراك من حدوده الشمالية بل والسكوت على قيامهم بخرقها علنا بعد تسعينات القرن الماضي .

إن مسألة الأهداف الخاصة ببعض من التركمان على سبيل المثال لم يقتصر تناقضها

أخيرا مع العرب في المركز ، وإنما مع الأكراد المجاورين لهم أيضا وفي مسائل تعد استراتيجية لكلا القوميتين ، مثل :

- الفيدرالية التي لا يريد التركمان التواجد ضمن حدودها الجغرافية ، ويريد الأكراد إبقاء معظمهم أي التركمان في إطارها ، ويود العرب (المسؤولين على أقل تقدير) إبقاء التركمان حاجز بين الثقافتين العربية والكردية وورقة يمكن استخدامها للتقليل من أثر الأهداف الكردية المطروحة في الوقت المناسب .

- وهناك أيضا مسألة كركوك المثيرة للجدل والحساسية في آن معا حيث يعدها الغالبية من الأكراد عاصمة كردستان (رغم أن أفكارا عملية عند السياسيين الكرد من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بدأت تظهر مع نهاية عام 2002 مفادها أن الوضع في كركوك وضع خاص ، ومستقبلا يمكن أن يكون مدينة تأخي لكل القوميات) .

بينما يعدها التركمان مدينة تركمانية ، ويزيدون عليها أربيل كذلك كلما تأزم التناقض في الأهداف بين الثقافتين الفرعيتين .

في الوقت الذي يؤكد العرب أنها عربية بالأغلبية السكانية التي تعمدت حكومة المركز خاصة ما بعد عام 1968 إلى الإخلال بحجم سكانها من التركمان والأكراد على حد سواء عن طريق التهجير القسري لأصولهم ، وإعادة توطين العرب بدلا عنهم .

إن هذا التناقض بالأهداف بين الجماعات الثقافية ، والرؤية الخاصة لتحقيقها انعكس سلبا على الشعور بالانتماء إلى المجتمع الأكبر "العراق" ، بعد أن توزع أو توجه الانتماء الأقوى إلى الجماعات الفرعية . وأنعكس كذلك على اتجاهات التمسك بعضويته ، وأخل بمقدار التعاون بين تلك الجماعات لتحقيق الأهداف المشتركة .

وهذا أمر يمكن تأكيده فيما لو نظرنا إلى الموضوع من زاوية تتعلق بطبيعة نظام صدام والمساعي التي بذلت لتغييره كأحد محاور الأزمة العراقية ، وأخذناه معيارا لتقدير التماسك بين هذه الجماعات (على سبيل التوضيح) .

نجد أن عموم العرب العراقيين يهدفون إلى تغيير نظام الحكم البعثي إلى آخر بأي شكل ، وتحت أي عنوان ، وربما بأي ثمن كان دون الخوض بالتفاصيل .

في حين يعتقد عدد غير القليل من الأكراد مع أنفسهم " رغم عدائهم المعروف لنظام

الحكم البعثي في بغداد " أن بقاء الوضع كما هو عليه بعيدا عن سلطة المركز لأطول فترة ممكنة يمنحهم فرص جيدة لتكوين مؤسسات ، وأمر واقع يمكن استثماره لاحقا في عرض مشروعية استقلالهم على الهيئات والدول ، وعلى الأمم المتحدة . كذلك يعطيهم فرص أفضل عند التفاوض مع أية حكومة مركزية لاحقا .

كما إن الأكراد ونتيجة لقتالهم الطويل من أجل أهدافهم في الحصول على حقوقهم القومية والثقافية ، وتعرضهم للخسائر الكبيرة ، وتيسر فرصة الحماية الدولية بعد عام 1991 جعلتهم في وضع المستريح في النضال ضد الحاكم بالمقارنة مع العرب في باقي أنحاء العراق ، ودفعتهم إلى عدم المجازفة بأي عمل لا يضمن أهدافهم الأساسية التي قاتلوا من أجلها عشرات السنين .

وهذه رؤى ، وأهداف أثرت بطبيعة الحال على الانفتاح التام للتعاون بينهم من جهة والعرب من جهة أخرى لما يتعلق بالهدف الأكبر (التغيير) محور الأزمة العراقية ، وأشرت من ناحية أخرى تدنيا بمستويات التماسك عندما تجري المحاولات لنقل الأفكار والمطالب من إطارها النظري إلى مجالاتها التطبيقية .

لكننا وفي هذا الاستنتاج علينا أن لا نتجاوز عوامل أخرى لها فعل التأثير في تحديد الأهداف بالنسبة للأكراد بينها احتمالات التعرض للخطر حيث يشعر السكان الكرد والمسؤولين السياسيين في مجتمعهم أن حكومة صدام تتفوق عليهم بإمكانية التدمير ، وإنها قادرة على الوصول إلى مراكز مدنها بسرعة عالية ، وإن الأمريكان والأمم المتحدة قد لا يجدان الوقت الكافي (إذا ما حسنت النوايا) لنجدهم من حرب إبادة قد يلجأ إليها في الوقت الذي يشعر أن مستقبله بات مهددا من جهة جبال كردستان . الأمر الذي يجعل أهدافهم غير قريبة من أهداف العرب في بغداد والموصل والبصرة فيما يتعلق بالشروع في القتال من كردستان ذلك النوع من القتال الذي يعتقد أبناء العراق أنه قد يسهم في عملية التغيير بأيدي عراقية .

المعيار الديني

إذا ما أخذنا متغير الدين أساسا للتصنيف فيكون المسلمون جماعة ثقافية تشكل الغالبية المطلقة من سكان العراق ، ومن بعدهم المسيحيون ، والصابئة كجماعات فرعية بنسب تقل كثيرا عن المسلمين ، ولو ألقينا نظرة بسيطة على أهداف تلك

الجماعات والتقاطع الحاصل في بعض جوانبها نرى وبشكل ملموس أن لجميع التيارات الإسلامية السياسية في العراق أهدافا تتعلق في مجملها بتعميم تطبيقات الشريعة الإسلامية على عموم المجتمع العراقي ، تلك التطبيقات التي يتحسس المسيحيون ، وغيرهم من آثارها الجانبية ، واحتمالات التوسع في إطارها .

وللمسلمين على سبيل المثال طريقتهم في المحافظة على تفوقهم الكتلي في الميزان الاجتماعي العراقي ، وعلى فعل تأثيرهم على الواقع العراقي أنتجت بتقادم الزمن اتجاهها خاصا لتوزيع الثروة ، والنفوذ ، والوظائف المهمة ، والأدوار القيادية بصورة يرونها صائبة على ضوء غالييتهم المطلقة ، إذ لم يشهد تاريخ العراق رئيسا للوزراء من غير المسلمين ، كذلك لم يسجل تاريخ العراق وزيرا للدفاع من غير المسلمين ، ولم يكن كذلك مديرا لأحد الأجهزة الأمنية من غير المسلمين ، كما إن التجار الكبار وأصحاب الثروة في العراق الجمهوري الحديث خاصة هم أيضا من المسلمين .

هذا ولم يتوقف الخلل في التفوق الكتلي على هذه الجوانب إذ نلاحظ أن الكثير من الوظائف والأعمال البسيطة في المجتمع العراقي مثل التنظيف والخدمة الخاصة والمراسلين عند العسكر كانت وما تزال بحدود معينة حكرا على غير المسلمين .

وهذه معالم خلل وإن لم يكن الدين الإسلامي وشريعته السجاء مسئولة عنها ، لكنه وبسبب الشك بالآخرين الذي تعودته المعنيون بالحكم (الذين هم على مدى العقود الخمسة الأخيرة علمانيون أكثر منهم متمسكون بشريعة الإسلام) ونظرتهم الاستعلائية التي انتقلت إلى الشارع في بعض الأحيان عززت من ذلك السلوك ، وجعلت الجماعات الثقافية الفرعية غير المسلمة ترى خللا في النظرة إلى وطنيتهم ، وخللا أيضا في معايير انتمائهم للعراق ووطن للجميع بمستوى أثر سلبي على تفاعلهم مع الجماعة الأكبر لتحقيق الأهداف المشتركة .

وهو الخلل الذي يدفع بغير المسلمين من الكلدان ، والآشوريين ، والعرب المسيحيين في أن يطرحوا في كل المشاريع التي تناقش عن مستقبل العراق وضعهم ، ومستويات تمثيلهم ، ونسب حصصهم . كذلك يحاولون حسب خبرات تواجدهم القديم خارج العراق أن يكونوا جماعات ضغط في دول كبرى بينها أمريكا اللاعب الأقوى في ساحة الأزمة العراقية ، حيث العودة إليها في جميع تلك المناقشات والمشاريع ، وكأنهم بعملهم هذا يفتشون عن مرجعية لحل أزمة العراق وبينها أزمته من خارج العراق بعد أن يئسوا إيجادها من الداخل المسلم .

لكن هذا المعيار الديني وإن وجد فعلا في المجتمع العراقي إلا إن تأثيره على طبيعة الأزمة ونتائجها لا يرقى إلى حدود التأثير الفاعل على مجرياتها كما هو الحال بالنسبة إلى المعايير الأخرى التي تتناقض فيها الأهداف بشكل حاد تبعا لكم التقريبي في كفة التوازن بين الجماعات خاصة وإن المسلمين في العراق يشكلون بحدود 95% من إجمالي السكان في الداخل حتى عام 2002.

لكننا إذا ما نظرنا إلى معيار الدين من الزاوية المذهبية نجد أن في داخل تلك الجماعات الفرعية (المسلمون / المسيحيون) جماعات ثانوية (مذاهب) ، لو أخذناها معيارا للتصنيف نجد أن بين المسلمين هناك الشيعة تليها السنة .

وعند المسيحيين نجد الكاثوليك ، ومن بعدهم الأرثوذكس بنسب أقل . إلا إن المذاهب في الديانة المسيحية بالعراق لم تكن ذات أثر يذكر على طبيعة الأزمة العراقية لأن الدور المسيحي في حكم العراق لم يكن فاعلا في التاريخ الحديث .

لكن الجانب المذهبي الإسلامي يبقى الأكثر فاعلية وتأثيرا ، وتعود إليه غالبية التعقيدات في مجالها . لأسباب أهمها خلل التوازن المنطقي بين المذهبين .

إذ يشكل المسلمون الشيعة في العراق غالبية عددية تصل إلى حوالي (60-65%) من المجتمع العراقي بينما يشكل المسلمون العرب السنة غالبية قيادية رغم نسبتهم التي تصل إلى ما يقارب (15-20%) من مجموع السكان .

تناقض أو خلل جاء نتيجة لابتعاد وإبعاد الشيعة عن الحكم منذ التأسيس الأول للدولة العراقية ، وبدلا من أن يحاولوا التقرب إلى المناصب الرسمية ومفاصل القرار نصحوا في أن يكونوا بعيدين عنها ، بينما سار المسلمون الآخرون بشكل طبيعي حيث فتحت لهم أبواب القبول في الجيش ووكلياته العسكرية ، وأتيحت لهم فرص التعلم والإيفاد إلى الخارج بشكل اعتيادي ، وبالتدرج وعلى مر السنين أصبحت كوادرمهم في غالبية المناصب المهمة وبشكل واضح ولملموس أرجعه البعض من المتابعين إلى تخطيط سابق لدول الاستعمار ذات النفوذ في سعيها للسيطرة يتأسس على تسليم مقاليد الحكم إلى الأقلية طريقة تؤمن استمرار النفوذ ، وتبقى الألغام تحت الأرض قابلة للتفجر في الوقت المناسب سعيا لعودة النفوذ .

إن تلك القاعدة في التعامل الحكومي مع المذهبين الرئيسيين تسبب في أن لا يقتصر الخلل بالتوازن على الجانب القيادي للبلد ، بل وامتد إلى مستوى التعليم حيث

الأمية ، بين الشيعة أكثر منها عند السنة ، كذلك الحال بالنسبة إلى الفقر ، والطموحات الخاصة وغيرها .

وأيا كان الأصل في خلل التوازن وأسبابه فإن المثبت في هذا الجانب الحيوي حديثا قيام صدام بتعزيزه واقعا بعد أن توجه أولا إلى تصفية مقننة لقادة حزب البعث من الشيعة ، وأحل محلهم آخرون من غير طائفتهم .

وبدأ خطط الأعمار وفتح المدارس والمشاريع الحيوية في الوسط والشمال العراقي وبالتدريج أسهمت وسواس صدام وشكوكه ، وعدم ثقته بعموم العراقيين بشكل عام والشيعة على وجه الخصوص إبان الحرب مع إيران ، وفي أعقاب انتفاضة آذار عام 1991 إلى :

العمل في أن تكون مفاصل القرار العسكري ، والأمني ، والسياسي ، والاقتصادي غير شيعية لمستوى .

- إفراغ رئاسة الجمهورية ، ودوائرها الحساسة من كل أصول شيعية .

- إصدار توجيه إلى الأجهزة الأمنية كافة بغية القيام بعملية تطهير شاملة لعموم الشيعة في دوائرها ، ونقلهم فورا إلى خارجها .

- إصدار الأمر إلى أمانة العاصمة والشعبة الاقتصادية في الأمن العامة للقيام بمراجعة شاملة لوضع الشورجة (منطقة تجارة الجملة الرئيسية في بغداد) ، وإعادة النظر في سيطرة التجار الشيعة على مقاليد التجارة فيها ، أدت بالمحصلة إلى عرض جميع المحال التجارية الحكومية المستأجرة من قبلهم قانونيا إلى المزايدة العلنية الصورية حيث منع من الاشتراك فيها تجار معروفين ، وأوعز لآخرين من صلاح الدين الاستمرار بالمزايدة دون حدود .

وتلك إجراءات لم تكن جديدة إذ سبقتها أوامر تسفير البعض من تجارها بحجة الأصول الإيرانية ، ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للبعض الآخر بحجة الدعم المالي لأحزاب دينية نهاية السبعينات .

وعموما فإن هذا الخلل جعل الشيعة في العراق خاصة في الثلاثين سنة الأخيرة يتحسسون مواطنتهم من الدرجة الثانية في تعامل الحكومة معهم ، ودفع إلى أن تتكون لديهم أهداف وتطلعات تتركز على السعي لتأسيس نظام حكم يتمتعون فيه بمواطنة من الدرجة الأولى لا تتحقق حسب قناعات الكثير منهم إلا بقيادتهم

للحكم .

في الجانب المقابل الذي كانت فيه كفة الميزان السلطوي لصالح المسلمين السنة دفع إلى أن تكون من بين أهدافهم لما يتعلق بالأزمة هي في الغالب مساعي تكوين شكل من الحكم لا يفقدون فيه ميزات موجودة ، ولا يكونون فيه مواطنون من الدرجة الثانية .

تلك كانت أهداف رئيسية (غير معلنة) في سياقات تعامل العراقيين مع أزمته انعكست بطبيعة الحال على رؤية الجانبين على مسألة التغيير المستقبلي أحد الحلول الممكنة للأزمة ، وعلى الطريقة التي يعتقدونها صالحة لتحقيق هذا التغيير " رغم اتفاقهم على ضرورة حدوثه " .

إذ أن القوى الإسلامية الشيعية المنظمة مثلا ترى في الانتفاضة الشيعية والعصيان المدني والكفاح الشعبي المسلح (التي تحقق في مجالها تفوقا تعبويا) طرق ملائمة لعملية التغيير إلى المجتمع العراقي الأفضل .

بينما يرى العديد من المنتظمين في القوى المعارضة من أبناء السنة أن التخلص من شخص الرئيس ، أو الانقلاب العسكري ، وحتى التمرد من داخل حزب البعث (المجالات التي يحققون فيها تفوقا تعبويا وسوقيا) هي الأكثر جدوى من بين باقي الطرق ، وبالتدريج أصبحت وجهات النظر هذه أهداف حاول كل طرف تحقيقها ، أو العمل من خلالها بمعزل عن الطرف الآخر .

. فكانت في الجنوب محاولات للانتفاضة ، والعصيان ، وعمليات ضد رموز الحكومة لم ترق إلى مستوى التغيير الفعلي .

. وكانت هناك العديد من المحاولات الانقلابية لضباط في الجيش ، والحرس الجمهوري لم تحقق فعل التغيير .. وكانت في مجملها جهود تعبر عن ضعف في التنسيق والتماسك الاجتماعي أطال أمد الأزمة .

معايير أخرى

في إطار القومية ، والدين ، والمذهب كجماعات فرعية ، وجدت أنواع أخرى من المركبات الاجتماعية لها شأن وتأثير نسبي على التماسك الاجتماعي هي الطائفة ، والقبيلة ، والعشيرة ، والفخذ (Tribe, Clan and extended family) وإذا ما توغلنا خطوات أكثر في المفهوم الخاص بالمركبات الاجتماعية نرى في العراق بعض الخصوصيات ذات الصلة بالمنطقة أيضا ، أو بمعنى آخر هناك اتجاهات

جماعية " ولو بشكل محدود " تهيمن أحيانا على مشاعر الانتماء لبعض المحافظات العراقية " بدرجات متفاوتة " وعلى أساسها أطلقت صفة للانتماء إليها "المحافظات" تقترب إلى حد ما من مفهوم الثقافات الفرعية مثل : المصالوة ، والتكارتة ، والدليم ، والبصاروة ... الخ . وإن كانت علميا تعرف بالمجتمعات المحلية . Communities .

وبسبب التعامل الخاص لحزب البعث الحاكم مع تلك الجماعات تكونت لبعضها أهداف تختلف عن الأخرى .

ففي إطار العشائر قربت الحكومة الحالية بعض العشائر ، والأفخاذ إلى جانبها ، ووزعت عليهم أراض ، ومعدات زراعية ، وأسلحة وأموال ، وعينت منهم قادة فيالق ، وفرق ، ووزراء ، وأعضاء قيادة قطرية ، وربطتهم بعجلتها ، أو بمصيرها حد الاشتراك بخطة أمن بغداد وباقي المحافظات الأخرى ، وأعدمت في نفس الوقت شيخ العشيرة المجاورة ، وسمحت بالتجاوز على أرضه ، واستباححت حرمة داره ، فكونت بفعلتها هذه نوعين من الأهداف المتناقضة .

عند المجموعة الأولى دفاع عن الحكم ، واشتراك مع الحاكم في إجهاض محاولات التغيير ، والتخلص من الأزمة ، أو غض الطرف عما يحدث ، والبقاء على الحياد في حالة الصراع معه على أقل تقدير .

وعند المجاميع الأخرى وقوف في الصف المعارض ، واشتراك في أكثر من محاولة للتغيير والقضاء على سبب الأزمة .

وهذا تناقض في الأهداف لا يقتصر على العشيرة وحدها ، بل امتد إلى أبناء المحافظات كجماعات ثانوية (أو مجتمعات محلية Communities).

إذ يُجند غالبية أبناء تكريت مثلا طاقاتهم لحماية الحاكم ، ودعم نظام الحكم ضمانا لمصالحهم حيث أكثر شبابهم في مفاصل الدولة ، ولدرء خطر التهديد لوجودهم في حين لم يتوقف أهالي محافظات أخرى عن الاشتراك في محاولات إضعاف النظام ، وتهديد مستقبله ، فكانت أهداف متناقضة تماما تؤثر نتائج تطبيقاتها تعدد الثغرات في جدار التماسك الاجتماعي مستوى لم يدركه العراقيون في السابق ، ولم يخطر على بال الكثير منهم في خضم التعامل مع الأزمة أنه موجود بالقدر الذي يسهم في التعقيد .

(إن الولاء إلى المدينة والمنطقة على حساب الولاء الأكبر للعراق كان واضحا من ردود فعل بعض العراقيين على ظروف ، وأسلوب عقد مؤتمر المعارضة في لندن يوم 14/12 / 2002 إذ سارع أكثر من واحد بانتقاد المؤتمر لأنه يفتقر إلى تمثيل كاف لأهل الجنوب ، ولم يكتف آخرون بانتقاده لعدم تمثيل أهالي البصرة والناصرية ، والعمارة ، وإنما أعلنوا عن نيتهم عقد مؤتمر بديل وتكتل من نوع خاص لأهل تلك المدن والمناطق التي غبن حقها في التمثيل من وجهة نظرهم). وهذه ردود فعل تدل على أن :

. تناقضات الولاء التي تضعف التماسك موجودة بالفعل لمستوى دفعت مع عوامل أخرى تضافرت معها إلى زيادة حالات التشتت والتجزئة .

. معظمنا لا يستطيع إدراكها لأنها مشاعر خبيثة في داخله خلال الظروف الاعتيادية ولكن إذا واجه موقف ضعف فإنه يحاول العودة معه إلى المدينة ، أو العشيرة ، أو الطائفة لزيادة قوته .

ولو نظر الواحد منا إلى نفسه والقريبين منه نظرة تأمل في مواقف حالت دون تحقيق أهداف خاصة ، وحزبية يرى أن تحركه وعديد من القريبين يتمحور حول التفتيش عن وسيلة لاستنفار ولاء المدينة ، والطائفة ، والعشيرة عند الآخرين دون أن يتذكر في حركته غير الطبيعية اسم العراق .

إن الخلل في بعض جوانب التماسك لا تقتصر على مشاعر الانتماء إلى المدينة والعشيرة بدلا عن العراق فهناك أيضا في المجتمع العراقي مراكز قوى طبقية " طفيلية " رغم عدم جواز تعميم صفة الجماعة على وجودها من الناحية العلمية الدقيقة ، إلا أن خصوصياتها ، ووجهات نظرها ، وقدراتها على التحرك والتأثير تقربها من مفهوم الجماعات الثانوية (ولو مجازيا) .

منها على سبيل المثال مجموعة أقرباء الحاكم ، والحمايات الخاصة ، وكبار التجار ذوي المصالح المشتركة مع العائلة الحاكمة ، وأعضاء القيادة القطرية للحزب الحاكم ، وكادره المتقدم ، وكبار القادة العسكريين ، التي ترى كل فئة أو جماعة منهم في الوضع الحالي تعاظما لنفوذها ، أو تضخما لثروتها ، أو اتساعا لمصالحها ، وبذا ربطت مصيرها بمصير الحكم الحالي ، وباتت أهدافها تتمحور حول مؤازرته ، والدفاع عنه بأي ثمن .

في حين سُحِقَ الموظفون ، والعمال ، والفلاحون ، والطلبة ، والمتقاعدون ، كجماعات
ثانوية .

وباتت أهدافهم القريبية تأمين لقمة العيش .

والأهداف الأبعد أمنيات للتغيير لم يكونوا قادرين بسبب كثرة الضغوط المسلطة
عليهم من التعاون ، والمشاركة في تحقيقها .

وبمرور الزمن وقسوة الحياة التي ابتدعتها الحكومة أصيبوا باليأس الذي أبعدهم
كثيرا عن معالم التماسك الاجتماعي .

العامل السياسي في التماسك

إن التماسك الاجتماعي الذي يحدد طبيعة الفعل ، ومقدار التعاون ، ونوع التضحية ، وشكل التآلف تلك العوامل الكفيلة بالتعامل الصحيح مع الأزمة ، قد أستهدف من الخارج والداخل مثله مثل العديد من الجوانب ذات الصلة بالعراق ومعلمه الحضارية ، وإنجازات أبنائه العلمية ، وعقول مفكره ، وباتت فيه السياسة عامل إضعاف رئيس قد يكون هو السبب الأكثر خطورة في تفتيت وحدة الجماعات والتقاء أهدافهم في الوطن الأم .

حيث أن السلوك السياسي وعلى مستوى الداخل أدى بالحكومات إلى أنواع من السلوك الخطأ ، وبتكرار الأخطاء أصبحت بعد منتصف التسعينات لا تمتلك من الثقة بنفسها والعراقيين ما يكفي لإصلاح موقف النفور منها ، ونفورها من الشعب ، وبدلاً من الانفتاح على الشارع حبست نفسها في دائرة الطوق الأمني الذي يضعف التعامل على أساسه التماسك ويزيد من الاضطراب .

واستمرت بنفس طريقة التحكم بوسائل الضبط ، والتأثير الاجتماعي ذات الصلة بالإعلام ، والتعليم ، والتوجيه الفكري والسياسي ، والإجراء الإداري ، والفعل القضائي ... الخ ، وبنفس أسلوب الإدارة القسري الذي يتأسس على الترغيب ، والترهيب ، والمناطقية ، والعشائرية الخ . معتقدة أنها الأساليب الوحيدة لتأمين أهدافها الاستراتيجية في الاستمرار بالحكم .

وإدارة من هذا النوع لم تتسبب في تدمير التماسك الاجتماعي فقط ، بل وقطع كل خطوط الرجعة في العودة إلى ترميمه بما يكفل التعامل الصحيح مع واقعها .

وعلى مستوى الخارج تصرفت أمريكا (الطرف المقابل) سياسياً طوال الوقت بطريقة أدرك العراقيون أنها بعيدة عن الواقع خاصة في تلك الفترة التي أعقبت عام 1991 وسياسة الاحتواء ، بدلاً من المساعدة على التغيير التي ميزت فترتي حكم الرئيس الأمريكي كلنتون .

فأسهمت في إقلاق العراقيين في الداخل والخارج ، وتعزيز التناقض في أهدافهم البعيدة والقريبة .

وتصرفت أيضا بطريقة تحول دون تقوية الند المناسب للتحاور والتفاهم معها في موضوع المصالح والحلول المتاحة سواء مع الحكومة التي لم تسمح لها بالتخلص من عزلتها ، والعودة إلى الحظيرة الدولية بما يؤهلها للجلوس سوية ، وقبول الشروط دون التخوف من المستقبل المجهول والشعور بالحيث والخسارة .

أو مع الجماعات والشخصيات العراقية المعارضة التي لم تدفعهم إلى توحيد الصفوف ، وتنسيق المواقف حتى أولئك الذين يتلقون دعما ماليا مباشرا من إدارتها بهدف تأهيلهم لأن يكونوا طرفا أو ندا مناسبا يثق به العراقيون للتفاوض فيما يتعلق بموضوعهم . فكان تصرفا على وجه العموم يثير التناقض ، ويضعف التماسك .

وعلى مستوى المعارضة العراقية كأحد أطراف التعامل مع الأزمة عانت هي نفسها من اضطراب التماسك بين مجموعاتها حيث الفرقة ، والتشتت ، وتناقض الأهداف وتعددتها .

هذا بالإضافة إلى أنها لا تمتلك الوضع السياسي ، ولا وسائل التأثير الملائمة على المجتمع العراقي في الداخل تساعد من خلالهما العراقيين على رأب الصدع وإعادة التماسك .

فكان حالا تضافرت فيه معالم القصور لتخل بمبدأ حشد القوة القادرة على تجاوز الأزمة ، وهو خلل يؤشر ضعفا في التماسك .

التأثيرات المباشرة لضعف التماسك

إن تركيبة المجتمع العراقي المذكورة شاعت تسميتها بين أوساط المثقفين والمفكرين والمعارضين العراقيين في السنوات الأخيرة بالموزائيك العراقي ، وهي تسمية تحوي في داخلها رغبة لدى هذه الأوساط بالمحافظة على الحد الأدنى من التماسك الكفيل بتحقيق فعل التغيير إلى المجتمع الديمقراطي ، ورغبة باستثمار الجانب الإيجابي لتعدد الجماعات الفرعية في المجتمع الواحد مستثنين على حقيقة مفادها أن تعدد الجماعات في التركيبة الاجتماعية يمكن أن يكون إيجابيا إذا ما جرى التعامل معه باتجاه زيادة مستوى التماسك ، لأن تحققه يؤدي إلى إثراء جيد لواقع المجتمع ، وكذلك إلى خلق التنافس الكفيل بتطوره ، كما هو الحال في المجتمعات الأخرى التي تتكون من ثقافات فرعية ، وثنائية متعددة من المهاجرين ، مثل أمريكا ، وكندا ، وأستراليا ، ونيوزلندا ، التي أدى التعامل الصحيح مع واقعها إلى تماسك اجتماعي بدرجات معقولة ساهم في تطور تلك الدول وتقدمها .

لكننا وفي موضوعنا هذا سنتناول الجانب التشخيصي ، تناولا نأمل أن لا يؤدي إلى نوع من الإثارة ، لأن مستوياته قد وصلت حدا يستحق الدراسة والبحث وإن كان مثيرا لمن لا يدرك الحقيقة ، ونتمنى أن لا يفضي إلى زيادة التحسس ، لأن استعراض الحقائق بقدر معقول من العلمية يؤدي إلى العكس من ذلك أي التخفيف من الحساسية التي أوجدتها الحكومة لإسكات الصوت المطالب بحقوق الجماعات الفرعية ، هذا بالإضافة إلى أن تناوله بهذه الطريقة الميسرة يمكن أن يعين المصلحين ، أو الساعين إلى التغيير لإيجاد أهداف مشتركة تقتنع بها غالبية الجماعات العراقية ، خاصة وإن تعدد الأهداف ، وتلون سبل الوصول إليها ، مع طبيعة الاستجابة للضغوط المسلطة قد كونت حالة فيها التماسك الاجتماعي بمستوى لا يساعد على حل الأزمة العراقية حلا مناسبا ، أو بمعنى آخر أدى إلى إطالة أمدھا ، وتعقيد طبيعتها ، وسيؤدي مستقبلا إلى أن تكون الحلول المقدمة لها متضمنة خسارة فادحة لعموم العراقيين ، وهذا ما تؤكده الأمثلة القليلة الآتية :

- 1 . يتفق العراقيون بغالبية جماعاتهم أن صدام قد طغى وبغى وينبغي تغييره ، وجاءت الفرصة المناسبة للتغيير إبان الانتفاضة الشعبية في آذار عام 1991 ، وسقطت سلطة الحكومة في أربعة عشر محافظة عراقية ، وتدخل العامل الطائفي

بتشجيع من الحكومة لِيُبَرِّزَ التناقض في الأهداف العامة للجماعات العراقية ، ويؤكد ضعف التماسك الكفيل بنجاح فعل التغيير ، واستمر عاملا مؤثرا في ديمومة الأزمة .

2 . كانت كردستان العراق ساحة فاعلة لمعارضة الحكومات العراقية المركزية منذ عشرات السنين لأسباب بينها فشل تلك الحكومات في التعامل مع القضية الكردية ، وتقصيرها في موضوع منحهم الحقوق القومية بشكل كامل ، حاولوا بعد عام 1991 تنظيم صفوفهم ، وباقي المجموعات المعارضة العراقية العربية للعمل باتجاه التغيير من ساحتهم الأكثر ملائمة ، وبعد فترة اكتشفت جماعات منهم أن أهدافها على المدى البعيد قد لا تتأمن بطريقة العمل هذه ، فانسحبوا عمليا من الساحة المعارضة العراقية ، حاشدين جهودهم لتكوين واقع يرون أنه ملائم لأهدافهم ، وبات البعض منهم ، أو جماعات منهم لا تستعجل التغيير ، لأن الزمن وحده من وجهة نظرهم كفيل بفرض أمر واقع تكون فيه أهدافهم في تقرير المصير قد تحققت . واتجاهات من هذا النوع لا تمثل إلا أدنى مستويات التماسك الذي أضر كثيرا بجهود العراقيين عربا ، وأكرادا لحل الأزمة .

3 . ظهرت في العراق خلال العشر سنوات الأخيرة طبقات يقاتل فيها التجار ، والمقربون من الحكومة بعضهم بعضا ، وعلى سبيل المثال لا ترتفع قيمة الدينار العراقي لأن ارتفاعه يقلل نسب أرباحهم ، وإن بقي العراقيون الآخرون يئنون من وطأة التضخم والحصار ، فكان قتالا يعبر عن ذاتية أصابت كثير من الشرائح الاجتماعية أبعدتهم عن الولاء للعراق ، وأوقفت في تفكيرهم أي احتمالات للتعاون بين مُستغلِّ بلا رحمة ومُستغلِّ بلا حدود لتجاوز الأزمة .

وظهرت في نفس الفترة مراكز قوى على مستوى الجيش ، والحزب الحاكم غالت كثيرا في تنفيذ أوامر الحكومة في التعامل مع سكة الهور ، وأبادت وجودهم ، ومع أهل الجبال وأزالت قراهم ، فكانت مغالاة عطلت أي احتمالات للتفاهم بين الأقوياء القادرين ، والضعفاء المتضررين لتجاوز الأزمة .

وبرز في ذات الفترة نظام إقطاع من نوع جديد فيه قادة الحزب والدولة مالكون فعليون لغالبية الأرض الصالحة للزراعة ، ومتحكمون دقيقون بمصادر مياه السقي الشحيحة ، وفي نظامهم الجديد هذا تصدر الأرض القريبة من أرضهم ، وتمنع مياه السقي عن الأرض المجاورة لأرضهم ، فكان تصرفهم صدمة لعموم العراقيين ، وخوفا أبعدهم عن التفكير بماهية الأزمة .

4 . أدى الواقع الفعلي للفرقة والتشتت ، وتعدد الأهداف والمصالح إلى تنشيط العامل الخارجي في الأزمة على حساب العوامل الداخلية ، وظهر الأمريكيان الطرف الأقوى في هذا العامل ، وتوجهوا لتعزيز التمني عند العراقيين بالتغيير إلى النظام الديمقراطي ، وناقشوا أفكارا بهذا الصدد مع مجموعات عراقية ، قبل أن يزيلوا عنهم تهم الوقوف مع الحكومة ضد الانتفاضة ، وإطالة أمد الحصار ، وتدمير البنى التحتية العراقية ، وإسقاط رموز المعارضة العراقية ، واحتواء النظام الحاكم ، فكان تدخلهم غير الواضح عامل إحجام وضع الجماعات العراقية في سلسلة من تناقض المواقف وردود الأفعال ، تتفاوت شدتها من :

قبول التعامل مع الأمريكيان لعدم وجود البديل - إلى عدم الرغبة في التعامل معهم .

ومن الامتناع عن التعامل معهم - إلى استعدادهم ، وتحريم التعامل معهم .

ومن التعامل معهم في العلن - إلى التعامل في السر

وتفاوت حاد من هذا النوع قلل من فرص التفاعل بين العامل الخارجي ومجموعة العوامل الداخلية لحل الأزمة ، وأبقاها ملفات مغلقة تفتح في الخارج بالوقت الذي يراه أصحاب المصالح مناسباً لمصالحهم ، ودفع بالعديد من العراقيين ، وبعض القوى المعارضة ، وأطراف حكومية إلى الشعور بالعزلة وضعف التماسك ، وتبني مواقف المتحرج أو المنتظر لحل يأتي من الخارج (الأمريكيان) القادرين وحدهم على تحقيقه .

5 . إن التماسك الاجتماعي يؤدي إلى سلوك التعاون ، والاستقرار ، والتضحية ، والمصلحة العامة ، وغيرها من أنواع السلوك الأخرى كانت موجودة في المجتمع العراقي بمستوى يؤشر قدراً مقبولاً من التماسك ، انتهت في غالبيتها في العشر سنوات الأخيرة لتحل الفوضى والمصلحة الشخصية بديلاً عن الاستقرار والمصلحة العامة ، وبسببها وأمور أخرى :

- قام مسؤول كبير في الدولة (أرشد ياسين المرافق الأقدم لرئيس الجمهورية وزوج شقيقته) على سبيل المثال بسرقة وتهريب الآثار العراقية إلى الخارج ، وبفعلته هذه أعطى مثلاً للملايين العراقيين أن الانتماء للعراق لم يعد ذا أهمية بقدر أهمية المصلحة الذاتية .

- تعاون أكثر من مسؤول في الحزب ، والدولة لإيصال كتب ورقوق يهودية قديمة إلى إسرائيل لقاء مبالغ طائلة ، وبعاونهم هذا برهنوا أن الولاء للعراق لم يعد فاعلا .
- أعاد طبيب في مستشفى خاص فتح جرح مريض أجرى له عملية توا لعدم قدرته على دفع الأجور المتواضعة ، وبعمله هذا أعطى مثالا على أن التعاون ، والالتزام مفاهيم لم تعد قائمة .

- وضع صاحب مطحنة شوائب متنوعة في الطحين الذي ينتجه ، ووضع فلاح ترابا في محصول الحنطة الذي يبيعه ، ووضع صاحب متجر الحصى الناعم مع البقول التي يعرضها ، وقيامهم بمثل هذه التجاوزات تبين أن الاستعداد للتضحية مفهوم لم يعد متداولاً .

- قبل موظف ألف دينار رشوة لتمشية معاملة غير شرعية وإن تسببت تمشيتها خسارة ملايين الدنانير للدائرة أو الشركة التي يعمل بها ، وغير أكثر من ضابط شرطة إفادة القاتل لجعله مجنيا عليه لقاء مليون دينار .

وسرح من الخدمة العسكرية مكلف بدلا من الآخر ، وقدمت إضبارة موظف للترقية بدل من الآخر ، وأعدم المجني عليه بدلا عن الجاني .

وغيرها أعمال كثيرة لا تعبر عن الوهن ، وقلة الالتزام ، وضعف الروح الوطنية كمعايير للتماسك فقط ، بل وزادت من معالم الكره ، والمقت والعدوان التي يقلل وجودها من فرص النجاح لتكوين الفعل الجمعي المناسب للتعامل مع الأزمة تعاملًا يتناسب والرغبة الجادة لحلها بأقل الخسائر .

ومع ذلك وفي ختام مناقشتنا لهذا الجانب يقتضي التنويه إلى أن تركيبة المجتمع العراقي حيث التعدد الحاصل في الجماعات الفرعية ، والثانوية ، لم يكن وجودها حديثا ، فالأقوام والأجناس المختلفة استوطنت أرض العراق منذ آلاف السنين ، والعشائر استقرت في أرجاء العراق منذ آلاف السنين ، وبعض المذاهب ، والاجتهادات تكونت بين أهل العراق قبل مئات السنين ، لتضفي جميعها لمسات على التركيبة الاجتماعية العراقية التي لا تختلف كثيرا عن تركيبته الحالية التي تمت مناقشتها أعلاه ، وهي تركيبة عاش العراقيون في ظل تجانسها المعقول لفترات زمنية متعددة خاصة تلك التي تمتد من تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وحتى موعد استلام صدام حسين حكم العراق منتصف العام 1979 ، ذلك التجانس الذي حقق

لهم في تلك الفترة :

- نوعا من الاستقرار السياسي والاجتماعي ، رغم الاضطراب والتوتر الموجود في المنطقة المحيطة بالعراق .

- تطور بخطوات معقولة في مجالات الحياة المختلفة ، رغم التخلف الحضاري الشامل في المنطقة القريبة من العراق ، والمحيط به .

- نمو اقتصاديا وتحسنا تدريجيا في مستويات المعيشة يضاهاى المجتمعات القريبة من العراق ، ويتفوق على أخرى محيطة به .

وهذه على وجه العموم إيجابيات للتجانس أخذت مستوياتها بالتراجع التدريجي منذ العام 1979 ، طيلة الفترة التي حكم بها صدام حسين العراق ، والتي شهدت عددا من الاضطرابات ، والفوضى ، والتوتر التي أثرت سلبا على التجانس بدءا من الحرب مع إيران وإفرازاتها السلبية المدمرة ، مروراً بغزو الكويت وتجلياته المأساوية المختلفة ، وحرب الخليج الثانية وإرهاصات المتوعدة ، ومن ثم الانتفاضة ونتائجها المتعددة ، هذا بالإضافة إلى مشاكل الحصار ، والعوز ، والتخلف ، وضعف النظام القيمي ، والتمادي في البطش والقسر والتعذيب ، وغيرها أحداثا وأعمالا وممارسات شكل تفاعلها أزمة تتمثل بوجود الحكومة العراقية ، وأشر حدوثها :

ضعفا في التماسك الاجتماعي اللازم لصياغة أهداف مشتركة تسهل عملية التغيير عراقيا .

وأشر كذلك إحباطا وخواء حالا دون تكوين فعل جمعي مناسب لعملية التغيير من الداخل .

الفصل الرابع

بنية الحكومة العراقية والأزمة

- الإدارة الهرمية
- دوافع الإدارة الهرمية
- الهرمية النوعية في تركيبة الحكم
- تأثيرات الهرمية النوعية

الإدارة الهرمية

يصعب أن يجد المتابع لشؤون الحكم في العراق طريقة تشبه تلك الطرق التقليدية لإدارة دفة الحكم ، فهو جمهوري ترث فيه العائلة والعشيرة السلطة في أكثر من مجال .

وهو إشتراكي عرضت حكومته في السنوات الأخيرة كثير من معامل الدولة ، والقطاع الخاص على المزايدة العلنية لترسي على العائلة وأبناء العمومة والأقربون ، ورجال الحمایات الخاصة كونت في نهاية المطاف طبقة ، ومصالح ، وأهداف يفوق وجودها تلك المجتمعات الرأسمالية .

وهو عربي وحدوي ، يتهم الأردن بالرجعية والخروج عن الصف العربي مرة ، ويهاجم سوريا بدعوة التآمر مرة أخرى ، ويسبئ إلى ملك السعودية ، ورئيس مصر مرة ثالثة ، ويحتل الكويت بلدا عربيا شقيقا مرة رابعة ، وهكذا يتمادى في أعمال التهجم والاثام وسوء التصرف حتى تسبب في تجزئة الأمة العربية وتفرقها ، وأسهم في تواجد الجيوش الأجنبية على أراضيها .

وهو كذلك وطني جاء من أجل العراق ، فهجم على الأكراد في كردستان شمالا ، وأفقر الهور من سكانه بعد تهجيرهم من قراهم جنوبا ، وجرف بساتين المزارعين وحقول الفلاحين في الوسط ، وأدخل شعب العراق في دوامة الحروب والحصار والتجويع ، والإذلال .

ينادي بالإنفتاح على العالم ويحصر العراقيين في دائرة القيد الفكري والعلمي والاقتصادي والثقافي طوال سني حكمه .

طريقة مركزية في الحكم يتبادل في إطارها الأدوار حزيون ، وموظفون وعسكريون ، وعلماء وجدت لأن تكون الدولة فيها عبارة عن أهرامات متعددة تلتقي عند القمة ، أو هرم بأوجه مختلفة يعمل الجميع في داخله من أجل الأهداف التي تخدم الرئيس الموجود في أعلى قمته .

الهرم الحزبي

حكم العراق منذ العام 1968 حزب البعث العربي الإشتراكي (العراقي) بقاعدة

حزبية إتسعت مساحتها مع تقادم الزمن وتنفيذ سياسة التبعية لعموم العراقيين حتى فاق تعداد أفرادها المليون منتسب توزعوا على أجهزة الدولة ومؤسساتها بدرجات حزبية تبدأ بالمؤيد ثم النصير والعضو ، ومن بعدهم عضو قيادة الفرقة فالشعبة ثم الفرع ، والمكتب حتى القيادة القطرية بتراتب حاد وتدرج تصاعدي يشبه هرم تشكل قاعدته المستويات الثلاثة الأولى (مؤيدون ، أنصار ، أعضاء) قوامها . - عراقيون من مختلف الأديان ، رغم محاولة قيادته إعطاء صبغة إسلامية لوجوده ، وتحركه السياسي الاجتماعي في العقدين الأخيرين لمستوى إعلان ميشل عفلق مسلما وتسميته أحمد عفلق بعد وفاته ، تمشيا مع المد الإسلامي في المنطقة . - عراقيون من جميع القوميات ، عربا وكردا وتركمانا وغيرهم ، رغم أن فكر الحزب قد تأسس على تأكيد الجانب القومي العربي فلسفة وأهدافا . - عراقيون من مختلف الطوائف ، والمذاهب ، والطبقات ، سنة وشيعة ، آشوريون وكلدان ، يزيديون وصابئة الخ . لكن توجهات قاداته العملية طائفية الطابع . تسلسل أو تراتب تصاعدي ما بعد القاعدة يمثل صيغة هرم (إفتراضي) تميل المسافة بين أضلاعه (الافتراضية) بزاوية تؤدي إلى إقترابها كلما تم الاتجاه إلى الأعلى أي تدرج عمودي مائل تبعا لتفاعل أبعاد المسؤولية ، والولاء ، والمنفعة .

1. المسؤولية

مقدار ما يتحمله الحزبي والإداري من عبئ في مجال فرض واقع الحزب ، والدفاع عن وجود وإستمرار حكومة الحزب ، والتمسك بأساليبه في إدارة الدولة والمجتمع ، ومن ثم تنفيذ أوامره ، والرئيس لتسهيل ذلك . وعلى أساسها يتقدم الحزبي في سلم المفاصل الحزبية إلى أعلى قمة الهرم كلما حُمِلَ مسؤولية أكبر في ما يتعلق بإدارة وأمن الدولة والحزب .

2. الولاء

لا يقصد بالولاء من وجهة نظر الحزب والحكومة مدى إلتزام الفرد العراقي بصفات ، وخصائص ذات صلة بالوطنية ، والكفاءة ، والإخلاص ، والثقة في خدمة الأهداف العامة كما هو سائد في المجتمعات الأخرى ، بل هو خاصية تتعلق بوجود الفرد وأصوله ، وإنتماؤه التي يراها الرئيس والقريبين منه لا تهدد وجودهم أعلى السلطة ، ويعتقد الحزب أن طبيعتها تنسجم وتنفيذ أهدافه في الإستمرار بالحكم .

وعلى أساسها يقيم الشخص القادم من العوجة (القرية التي ولد فيها صدام) على سبيل المثال أكثر ولاء ويكون أكثر قربا من قمة الهرم ، يأتي بعده العموم من أهالي تكريت ، وهكذا الحال بالنسبة إلى الآخرين في المحافظات القريبة منها حتى قاعدته التي يحشر فيها العراقيون البعيدون عن مركز تلك القرية ، والمحافظة كأحد معايير الولاء .

لكن هذا المعيار ليس هو المعيار الوحيد لتحديد الولاء فهناك معايير أخرى تسهم في تقديم الشخص نحو القمة أو تنزله درجات إلى قاعدتها .

2. المنفعة

مقدار ما يخصص للفرد في مفاصل الدولة والحزب من عائد مادي (هبات ، ومكافآت) ، أو وضع إجتماعي (تقدير وتقرب من السلطة) ، أو درجة وظيفية (منصب ، لا تؤهله مستوياته التحصيلية استلامها في الظروف العادية) كأسلوب لدفعه في خدمة الحزب ونظام الحكم .

ومنها نرى أن اللذين يحصلون أو تقدم لهم المنفعة أكثر يوضعون في التدرجات الأعلى للهرم .

إن تلك الأبعاد التي تحددت بشكل دقيق قادت الجهاز الحزبي إلى نهج خاص بتطبيق جوانبها في الإدارة من خلال التمثيل النوعي المقنن للعراقيين في تدرجات الهرم بشكل يتسق وطبيعة الأبعاد الثلاثة المذكورة ، بالاعتماد على معايير الطائفية ، والعشائرية ، والمناطقية .

الطائفية

يقل تمثيل الأديان من غير الإسلام ، والقوميات من غير العرب ، والطوائف من غير السنة ، في تدرجات الهرم الحزبي كلما صعدنا إلى الأعلى حتى يصل تمثيل العرب المسلمين من مثلث الجزيرة (المحافظات البيضاء شمال بغداد) في قيادته العليا على سبيل المثال إلى 9, 84% مقابل 7 , 5% لعرب الوسط والجنوب .

العشائرية

وضعت قيادة الحزب لعشائر العراق ترتيبا في تقدير الولاء وتحمل المسؤولية في الهرم يتسق والترتيب الطائفي ، فعشائر المنطقة الغربية ، والشمالية (العربية) ، لها

أولوية ، وأفضلية في تدرجاته تزداد شدتها كلما تقربنا من منطقة تكريت والجزيرة ، ومن ثم منطقة العوجة وعشيرة (البو ناصر) التي تحتل المكانة الأولى أعلى الهرم . وإذا ما عدنا إلى عشائر الجنوب فإن من تمتلك أفخاذا ، وامتدادات في أعلى الوسط والشمال تتقدم درجة على قريناتها الأخريات اللواتي إنحسر وجودهن في الجنوب فقط ، لكن أفرادها من الجنوب لا يدانون أبناء عمومتهن (أفخاذا أعلى الوسط والشمال العربي) في تقدير الولاء والمسؤولية والتمتع بخيرات العراق عندما يوضعون سوية على مسطرة التقييم الحزبي والحكومي .

المناطقية

إن التشكيلة الهرمية للحزب تتكون من عرب مثلث الجزيرة المذكور في أعلاه ، تم إستبعاد الأكراد من تدرجاته ، وكذلك التركمان والآشوريون وغيرهم ، وأستبعد من بين العرب سكة الجنوب ترتيب وإن كان موجودا بشكل ملموس في الثمانينات لكنه بات واضحا ومعترفا به من قبل الحكومة التي ركزت في تقييماتها على بعض مناطق العراق بعد أحداث الانتفاضة عام 1991 بأطلاقها تسمية المحافظات البيضاء على مثلث قاعدته بعض مناطق بغداد وديالى ، وضلعان يتجهان إلى الشمال مرورا بالأنبار وصلاح الدين وبلتقيان بالموصل ، مثلث " أبيض " يحتل اللذين يعيشون بين أضلعه غالبية المستويات القيادية الحزبية .

وعلى تلك الأسس وبالتدرج تشكل الهرم الحزبي من قاعدة عريضة :

- مسؤوليتها في الإدارة والضبط الاجتماعي لا تتعدى أداة تنفيذية للمستويات القيادية الأعلى ، وإلتزام بتوجيهات الحزب ، وصوت للدعاية يمجّد بأعمال الرئيس .

- وطبيعة المهام الموكلة لهم لا تتطلب قدرا عاليا من الولاء .

- أما العائد الذي يحصلون عليه " المنفعة " فهو على الأغلب .

- وظيفة في دائرة ما ، لا بد أن يرشح لها من ينتمي إلى الحزب .

- دورة خاصة يدخلها منتسبوا الحزب .

- كلية ينبغي أن يتم القبول فيها عن طريق الحزب .

- أو ترقية في السلم الوظيفي ، يجب أن يقترن بموافقة الحزب .

مبالغ نقدية بين الحين والآخر تأتيهم عن طريق الحزب .

أما التمثيل في مستوى القاعدة العامة للحزب فإنه مفتوح بوجه العموم إلى كل الأديان والطوائف العراقية ، ولجميع العشائر ، كذلك لعموم المناطق في العراق ، لأن مستويات وجودهم أسفل قاعدة الهرم والمهام الموكلة لهم لا تتطلب تصنيفهم تصنيفا واسعا على أساس التمثيل النوعي المذكور أعلاه .

هذا بالنسبة إلى قاعدة الهرم أما المستوى الذي يليها عند الصعود إلى الأعلى ستكون تشكيلته مختلفة تبعا لإختلاف المسافة التدريجية بين الأضلاع ، وهذا يعني أن التركيبة التي تلي تركيبة القاعدة ستكون في هذا الهرم الحزبي مكونة من أعضاء قيادات الفرق وتفاعل أبعاده ضمن هذا التدرج ينتج مسؤولية مستواها :

- وظائف تهيمن على القاعدة ، ومواقع ترصدها القاعدة ، وإستعداد لتنفيذ مهام قد لا تستطيع تنفيذها القاعدة ، مثل :

إعدام ابن المحلة الذي تخلف عن الالتحاق لوحده العسكرية .

إلقاء القبض على ابن العشيرة المتهم بالوقوف ضد الخطأ الذي يرتكبه الحزب والجهاز الحكومي .

التجسس على الجار ، والصديق ، والقريب غير المنتمي إلى الحزب .

إرغام العراقيين في القاعدة وغير المنتمين إلى الحزب للتطوع في المهام ذات الطابع العسكري التي ينفذها الحزب .

أما الولاء لهذا المستوى التدرجي فهو بقدر يفوق ما موجود عند الشرائح التي كونت القاعدة ، يفرض أن يضم في إطاره العرب بنسب تفوق التمثيل النسبي للعراقيين الأكراد والتركمان ، والمسلمين بنسب تفوق التمثيل النسبي للعراقيين المسيحيين والصابئة واليزيديين .

والمنفعة في مجالهم .

رتب عسكرية عند الحاجة .

أراض زراعية وسكنية في بعض الأحيان .

وظائف بدرجات تقترب من مدراء الشعب والأقسام .

وجود بـأماكن حكومية ذات حساسية بسيطة .

دخل مادي معقول ، بينه تخصيصات مالية من الحزب " مكارم " شهرية كانت أو بالمناسبات الدارجة .

وهكذا تُقصر أو تضيق المسافة بين أضلاع الهرم في المستوى الأعلى من السابق يكون التفاعل بين أبعادها على مستوى أعضاء قيادات الشعب بطريقة يتحمل فيها المعنيون مسؤولية .

. تنفيذ الأوامر دون نقاش .

. قتل المعارضين المناوئين للنظام دون تردد .

. قيادة التنظيمات الحزبية العسكرية " قواعد الجيش الشعبي " والإشراف على الجانب الأمني لمنطقة المسؤولية .

إن طبيعة المسؤولية بهذا المستوى من التدرج تقتضي ولاءً بدرجة كبيرة ، يدفع الحزب وقيادته إلى وضع معايير لتمثيل العراقيين في هذا المستوى التدرجي تكون فيه الغالبية للعرب وبدرجة كبيرة بالمقارنة مع باقي القوميات ، وتكون فيه الغالبية لعرب مثلث الجزيرة بالمقارنة مع عرب الجنوب .

أما المنفعة التي يحصل عليها المصنفون في هذا المستوى .

وظائف أكثر وجاهة ، تعادل المدراء في سلم الدولة التراتبي .

الخدمة في أماكن أكثر حساسية من الناحية الأمنية والسياسية .

دخل مادي جيد بالمقارنة مع أقرانهم العراقيين .

مكارم وهدايا أكثر سعة ، وأراض زراعية وسكنية ، وسيارات خاصة بين فترة وأخرى .

سلطة تأثير على الآخرين بدرجات ليست قليلة .

وتماشيا مع مسألة الصعود إلى أعلى الهرم نجد في المستوى الذي يلي قيادات الشعب على سبيل الفرض أعضاء الفروع والمكاتب الحزبية وبهذا التدرج تكون نتائج التفاعل بالطريقة التي يتحمل فيها المعنيون مسؤولية تكون في معظمها .

وظائف مهمة في سلم القيادة الإدارية ، وسلطات قيادية أعلى في القاطع التنظيمي ،

وإشراف مباشر على الجهد الحزبي المنظم للقيام بأعمال عسكرية الطابع دفاعا ،
 وصلاحيات لإتخاذ القرارات الخاصة بالمداخلة وإلقاء القبض ، وإلتزام تام بسياسة
 الرئيس .

وهذا يتطلب مستوى ولاء مطلق يؤدي إلى أن يكون التمثيل النوعي لتدرجه أكثر دقة
 من الناحية القومية والدينية والطائفية ، فيه العرب من مثل الجزيرة غالبية
 بالمقارنة مع باقي مناطق العراق في الوسط والجنوب ، وللمسلمين السنة الغالبية
 الكبيرة بالمقارنة مع المسلمين الآخرين .
 والمنفعة في هذا المستوى عادة ما تكون .

- وظائف بدرجات معينة تعادل المدراء العامين في الدولة ووكلاء الوزارات والدرجات
 الخاصة .

أراض زراعية شاسعة ، وأراضي سكنية مناسبة بشكل دوري مقنن .
 سيارات خاصة بأوقات شبه ثابتة .

هدايا ومكافآت مالية تؤدي إلى العيش بمستويات جيدة في ظروف الحصار القاسية ،
 سلطات تأثير وضبط إجتماعي واسعة النطاق .

وهكذا الحال حتى مستوى الأعضاء في القيادة القطرية التي يحتل وجودهم القسم
 الأعلى من الهرم ، يتحملون فيه المسؤولية المباشرة لعمليات الضبط الاجتماعي ،
 والأمني والسياسي للمجتمع العراقي كل حسب منطقتهم التنظيمية " محافظة ، أو
 أكثر " .

وبولاء محسوب بدرجة عالية من الدقة التي لا تتوقف على غالبية التمثيل بمستواها
 لمنطقة تكريت من بين محافظة صلاح الدين ، أو للعوجة من بين منطقة تكريت فقط ،
 بل تصل وفي غالبية الأحيان للسمات الشخصية لعضو القيادة القطرية ، وبمعنى
 أكثر وضوحا عندما يقتضي الأمر ، ولأغراض الاستعراضية والتحكم بالتوازنات
 الطائفية تمثيل الحزبيين الشيعة في القيادة القطرية ، فإن إختيارهم يتم :

- من بين الأشخاص الذين يتسمون بمواصفات خاصة مثل الشعور بالقلق من
 الانتماء الشيعي الذي يدفع المعني بالقسوة على أبناء طائفته عندما يقتضي الأمر
 ذلك ، كما هو الحال بالنسبة لمحمد حمزة الزبيدي في تعامله التعسفي غير المعقول

مع أبناء الشيعة في الجنوب إبان الانتفاضة عام 1991 وكأن مغالاته غير العقلانية رسالة موجهة إلى الحاكم يعبر فيها عن ولاء محسوم ، وفعل حزبي دقيق يتعدى الأصل الشيعي في جذوره الاجتماعية .

- من بين المصابين باضطراب الخوف الشديد من الرئيس ، وعدم تحمل المسؤولية في إتخاذ القرارات ذات الصلة بالحكم .

تلك الخصائص التي تدفع المصاب بها مثل سعدون حمادي إلى الرجوع في أبسط صلاحياته إلى الموظفين العاديين في الرئاسة ليثبت وبشكل غير مباشر أنه لا يتجاوز سلطات أعلى الهرم في صفائر الأمور ، وبالتالي لا يفكر في كبائرهما .

- من بين اللذين يعانون شعورا بالدونية من أصولهم المذهبية ، ذلك الشعور الذي يدفع من يعانیه إلى ترضية الحاكم والقريبيين منه بأي ثمن سواء عن طريق المدح والتدجيل المستمر ، أو بقبول التدخل في صلاحياته ، وكأنه يريد من مدحه المفرط تغطية عيوب تتعلق بإنتمائه الطائفي غير المتكافئ يحسها في شخصيته .

إن تلك المواصفات والخصائص في التدرج الهرمي لا تقتصر تحديدا على الحزبيين الشيعة في القيادة القطرية ، بل وتشمل غالبية أعضائها من مناطق أخرى غير منطقة تكريت ، لأن تطبيقها أصبح نهج تفكير الرئيس أمين سر القطر في تعامله مع المفاصل القيادية القريبة منه بغية إبقاء المسافة بينه وبينهم بعيدة جدا من الناحية النفسية ، وكذلك لعدم إتاحة فرصة التفكير بتكوين رمز قيادي بديل عند تأزم المواقف ، لكنها وعلى وجه العموم خصائص أكثر وضوحا عند أبناء الوسط والجنوب نتيجة للتعامل الطائفي على مستوى الحزب والحكومة .

إن التعامل على ضوء فلسفة الهرم الحزبي يجعل المسافة تضيق في نهاياته العليا لتختل نسب التمثيل المذكورة لصالح البو ناصر من بين عشائر صلاح الدين ولآل المجيد من بين أفخاذ هذه العشيرة لتلتقي الأضلع عند صدام أعلى قمة الهرم حزبيا .

الهرم الحكومي

إن العمل وفقا لصيغ الهرم لا تقتصر على الحزب فقط إذ تطبق الحكومة نفس النهج في دوائرها ذات الحساسية السياسية والأمنية العالية ، وعلى أساسه لا نجد

تمثيلاً يذكر للشبيعة في ديوان رئاسة الجمهورية ، وجهاز الأمن الخاص ، ولا يزيد تمثيلهم في المخابرات والأمن العامة ، والاستخبارات العسكرية عن 3% وكذلك الحال بالنسبة لضباط الحرس الجمهوري والحرس الخاص ، أما تمثيلهم في الجيش فعلى مستوى الضباط القادة لا يزيد عن 10% بأي حال من الأحوال ، وعلى العكس من ذلك فإن تمثيلهم لمستويات ضباط صف وجنود القوات المسلحة يصل إلى حوالي 90% .

إن صياغة الهرم الحزبي على وفق الأبعاد والمعايير المذكورة وبراعة قيادته ودقتها المتناهية في تنفيذ تفاصيله ساعدت في تعميمه أسلوباً على بنية الحكومة العراقية التي يدير الحزب كل مفاصلها القيادية وبخطوات بدأت متناسقة في كلا الجانبين منذ العام 1968 عندما نفذ الحزب خطة محكمة لإسقاط بعض قياديه الذين لا يصلحون للتمثيل في تدرجات الهرم أو ممن يحولون دون تطبيق فكرته من خلال :
- إغتيال قياديين مثل عبد الوهاب كريم وعلي عجام وحبيب كريم الذين قتلوا بحوادث سيارات ، وعبد الكريم الشخيلي الذي أغتيل في أحد شوارع بغداد العامة ... الخ .

- تنحية وإبعاد آخرين مثل صالح مهدي عماش وحامد الجبوري وغيرهم بتعيينهم سفراء في الخارج .

- توجيه التهم الجاهزة إلى البعض الآخر وسجنهم ومن ثم إعدامهم أو تصفيتهم داخل السجن مثل عبد الخالق السامرائي ، ومرضى الحديشي ، وشفيق الكمالي وآخرين .

وبالمقابل السعي الحثيث لتهيئة وتطوير آخرين يصلحون للعمل وفقاً لتشكيلة الهرم ودفعهم سريعاً لتولي مناصب قيادية عن طريق التعيين تارة ، والانتخاب الصوري تارة أخرى ، مثل .

العريف علي حسن المجيد الذي منح رتبة فريق في الجيش العراقي وشغل منصب وزير الدفاع وعضو القيادة القطرية .

نائب الضابط الحربي طه ياسين رمضان الذي شغل عديد من المناصب آخرها نائب رئيس الجمهورية وعضو القيادتين القومية والقطرية (3) .

المضمد الصحي محمد حمزة الزبيدي الذي بات عضواً مخضرمًا في القيادة

القطرية ورأس مجلس الوزراء بعد إنتفاضة آذار عام 1991 .

عريف الشرطة حسين كامل حسن المجيد الذي منح رتبة فريق وشغل مناصب مهمة بينها وزير الدفاع ووزير الصناعة والتصنيع العسكري .

وكثير من الأمثلة في مستويات القيادة المختلفة الذي يشكل وجودهم اساسا لتدرج وظيفي في الحكومة العراقية على شكل هرم " نظريا " بذات الأبعاد والمعايير المذكورة في الهرم الحزبي وفي هذا الهرم :

- وزعت الوظائف الاعتيادية الدنيا على عموم العراقيين كقاعدة له " الهرم الحكومي " وحصر التعيين في الوظائف القيادية وسط الهرم على العراقيين بنسب تمثيل لا تختلف كثيرا عن تلك الموجودة في الهرم الحزبي حتى باتت بعض الدرجات الحزبية مناظرة لدرجات الوظيفية .

فأعضاء الشعب والفروع في الحزب يشغلون مناصب المدراء والمدراء العامين في اجهزة الحكومة " مع بعض الاستثناءات " .

وأعضاء القيادة القطرية وزراء في الحكومة " مع بعض الاستثناءات أيضا " . وهذا يعني أن المسؤوليات الموكلة لهم ، وطبيعة ولاءاتهم ، ونسب التمثيل من بينهم ، والمنافع التي يحصلون عليها ، وشروط إنتقائهم طائفا ، وعشائريا ، ومناطقيا ، والصلاحيات المخولة لهم متشابهة في كلا الهرمين اللذين يتطابقان في أعلى القمة عند صدام وعائلته حزبيا وحكوميا .

الهرم العسكري والأمني

إذا ما سلمنا بالتدرج الهرمي في شكل القيادة الحزبية ، والحكومية العراقية نرى وبوضوح لا يقبل اللبس أن الهرمية أسلوب جرى تطبيقه في جميع مؤسسات النظام المعنية بإدارة وضبط المجتمع العراقي ، فهناك على سبيل المثال الهرم العسكري الذي لا تختلف المسافات بين أضلاعه والهرمين الحزبي والاداري ، ولا تختلف كذلك نسب التمثيل بين تدرجاته عن تدرجاتهما ، إذ يشكل مثلا ضباط الصف والمراتب من عموم العراق قاعدته العريضة التي تبدأ بالإنحسار ، أو الميل بزوايا شديدة مع نسب

الإرتفاع إلى الأعلى حيث الضباط الأعوان وسط الهرم الذي تتجانس أبعاد ومعايير إختيارهم للمناصب القيادية والادارية لتلك الموجودة في وسط الهرمين المذكورين . هذا وتزداد شدة التدرج الرتبي في الهرم العسكري كما هو الحال في الهرم الحزبي ، والحكومي آنفي الذكر حتى نلمس أن مستويات القيادة العسكرية (فرق ، فيالق ، مديريات ، قيادة عامة) في هذا الهرم "العسكري" يتم إختيار الضباط القادة فيها على وفق أبعاد المسؤولية والولاء والنفعية ، وعلى ذات الأسس الخاصة بالتمثيل قوميا وطائفيا وعشائريا حتى تلتقي قمة هذا الهرم أو تتطابق مع الهرمين المذكورين عند صدام وعائلته حزبيا وحكوميا وعسكريا .

ومن بعد هذا الهرم هناك الهرم الأمني الذي لا تختلف كثيرا أبعاده ولا نسب التمثيل في تدرجاته عن باقي الأهرامات إلا بالحدود التي تتعلق بالولاء ، إذ يتطلب العمل في الأجهزة الأمنية ولواء تفوق مستوياته العمل في الحزب ، وفي مفاصل الدولة ، وبذا تكون قاعدة الهرم الأمني غير قاعدة الهرم الحزبي والحكومي ، فيها المسؤولية والولاء بدرجات تفوق تلك الموجودة في باقي الأهرامات ، لكنها تخضع لنفس الأسس ، والأساليب حيث يكون في أعلى سلطات الهرم الأمني القريبين من الرئيس ، ويتربع هو في أعلى قمته كرئيس لمجلس الأمن القومي . إن طريقة إدارة دفعة الحكم بصيغة الأهرامات المتعددة أو بالمعنى الأدق الهرم المركزي بالأوجه المتعددة يدفعنا إلى استنتاج .

1 . إن الهرمية أسلوب لإدارة الدولة والمجتمع في العراق معتمد في جميع مؤسسات الضبط الاجتماعي .

2. إن الدقة في تطبيق الأبعاد والمعايير وتشابهاها في كل هرم من الأهرامات المذكورة يجعل النظرة إلى إدارة المجتمع العراقي وكأنه هرم كبير تُعزز وجوده وتقوي أركانه أوجه أخرى تبعا لوسائل الضبط ومعايير التأثير .

3 . مهما تعددت الأهرامات نظريا فإن جميعها يسهم في أن يؤدي مهامه من الناحية العملية بصيغة مركزية لوجود نفس التمثيل ، والقيام بأكثر من دور في أكثر من هرم وإلتقائها جميعا في القمة ، وهذا يجعل النظرة إلى إدارة الحكم في العراق وكأنها هرم متعدد الأوجه .

دوافع الإدارة الهرمية

عند مناقشة الدوافع أو العوامل التي أدت إلى العمل بأسلوب الهرم النوعي لابد وأن يتم تناولها من جانبيها التاريخي والإجرائي .

الجانب التاريخي

إستلم حزب البعث العراقي السلطة ثانية عام 1968 وقد ورث حدودا إقليمية للعراق رُسمت من قبل بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى ليكون " العراق " فيها .

- مطوقا بالبر " باستثناء منفذا بسيطا إلى الخليج يمكن إستخدامه وسيلة للخنق بسهولة .

- محاطا بستة دول ذات مصالح مختلفة على الأغلب .

- مكونا من تركيبة عرقية وطائفية متقاطعة مع الحدود الإقليمية في الشمال والشرق على وجه الخصوص ، وهو تقاطع يمكن أن يثير للعراق مشاكل مع جيرانه في أي وقت ممكن .

وحدود من النوع المذكور يمكن أن تبقي الحكومة في قلق مستمر قد تترجمه ، إذا كانت ذات طبيعة منفصلة وغير ناضجة بأعمال التوجس والشك والتوجه لبناء القوة التي تسحبها بالتدريج إلى بنية قادرة على حشد كل الطاقات ، وتهيئة كل الإمكانيات وبالسريعة الممكنة لإستخدام القوة .

وهذا ما حصل بالفعل لحكومة البعث في العراق التي ترجمت أولى معالم الشك والتوجس عمليا مع إيران الشاه عام 1969/1970 عندما حشدت قوات غير قليلة على ضفة شط العرب العراقية وأماكن أخرى من الحدود بمواجهة إيران تحسبا لهجمات قد تقوم بها الأخيرة ، لغرض زعزعة أركان حكمها قبل أن تأخذ الفرصة الكافية لترسيخ أعمدة هذا الحكم بشكل قوي .

وإمتد هذا التوجس والقلق حتى منتصف السبعينات عندما حشدت الحكومة العراقية قواتها باتجاه الحدود مع سوريا في عملية أطلقت عليها "عملية البعث " حاولت تغليفها بطابع التمارين التي لم تخف المؤشرات الظاهرة لها توجهاتها

كعملية عسكرية وقائية إعتقدتها الحكومة ضرورية آنذاك .

وزحف هذا التوجس حتى عام 1980 ليترجم وعلى ضوء مقادير الشك العالية في داخل العقل الحكومي إلى فعل حرب مع إيران دامت ثمان سنوات مستمرة ، إنتهت ورغم فداحة الخسائر فيها بصيغة لم تقلل من معالم الشك التي تحولت هذه المرة باتجاه الجنوب حيث الحدود مع الكويت بعد إتهامها بالتآمر لتخريب الاقتصاد العراقي ، وسارعت بالهجوم عليها واحتلالها ، وتهديد السعودية .

هذا وإن معالم الشك وما نجم عنه من حروب متعددة وفترات لعدم الاستقرار التي وسمت فترة حكم الحزب دفعت إلى أن تكون للحكومة تركيبة قادرة على الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليها فكانت التركيبة الهرمية النوعية الصيغة الأكثر إتساقا مع وضعها وتحركاتها لتحقيق أهدافها الخاصة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن حزب البعث العراقي جاء إلى السلطة بعد إنقلاب قاده ومجموعة من الضباط المستقلين عام 1968 مثل العقيد الركن إبراهيم الداود أمر لواء الحرس الجمهوري والمقدم الركن عبد الرزاق النايف وكيل مدير الاستخبارات العسكرية آنذاك ، وفي ظروف كان المد الوطني القومي فيها بأعلى مستوياته إثر إنتكاسة حزيران عام 1967 ، وفي مجالها أشار أكثر من مصدر على أن من بين تبعات الثمن المطلوب لمساعدة البعثين العراقيين لإستلام حكم العراق هو تدمير الشيوعيين ، وباقي التيارات القومية والحيلولة دون وصولها للحكم في تلك الحقبة الزمنية .

وكان لهم ذلك إذ تبين وقائع الأحداث قيام الحزب بتنفيذ ما مطلوب منه تجاه الشيوعيين ، والإسلاميين ، والقوميين ، وغيرهم من التيارات الوطنية الموجودة على الساحة نهاية الستينات وبداية السبعينات ، وعمل من هذا النوع وفي هذه الأهمية في مجتمع مثل العراق ، وأعمال أخرى مشابهة لا يمكن تنفيذها دون وجود أسس لإدارة قادرة على ضمان حسن التنفيذ ودقته .

وقادرة في نفس الوقت على حماية الحكم من آثاره الجانبية المحتملة ، فكانت الهرمية النوعية الاختيار الأكثر ملائمة لقيادة عليا تصدر أوامر غير مسموح التعرف على غاياتها .

ولفواصل قيادية تدرجية تعبر الأوامر وتدقق في مديات تنفيذها دون النظر إلى

ماهيتها .

ولقاعدة تنفذ كافة الأوامر دون وعي بطبيعتها .

كما إن حزب البعث وصل السلطة في العراق كما يشير بعض المؤرخين وكما تؤثر النتائج التي ترتبت على مجيئه محليا وإقليميا ودوليا بقطار أمريكي ، وهذه الطريقة في المجيء ولدت اعتقادات في داخل قيادات البعث العراقي وحكوماته المتعاقبة مفادها .

- أن المتغير الدولي هو الأكثر تأثيرا ، وفاعلية في عملية التغيير المحتملة للحكومة .
- إن القطار الأمريكي الذي نقلهم إلى محطة الحكم في بغداد ، وأوغر الأمريكي يمكن أن ينقل عراقيين آخرين إلى المحطة ذاتها ، وبنفس شروط النقل ، أو بأخرى غيرها قد يقبلها المنقولون في ظروف خاصة .

وهذه إعتقادات تَصَخَّمت كثيرا في عقل الحكومة بعد مجيء صدام إلى السلطة فتوجهت إلى التعامل مع العامل الإقليمي والدولي بمنطق الذاتية والمصالح الآنية ، وعلى أساسه أخذت تعادي إيران في الوقت الذي تهدان تركيا .

ترتبط بحكومة الأردن بروابط أكثر من الجيرة ، في الوقت الذي تبتعد فيه عن سوريا إبتعادا تفوق مسافته المقت والعداوة ، ثم تعاود التقارب معها في مشروع للوحدة الاندماجية لتكفى عنها راجعة إلى وراء حد القطيعة .

تعلن عن معاهدة عدم إعتداء مع السعودية وتعتدي على أراضيها عسكريا .

فكان عملا يعبر عن تقدير آني للمصالح ، وأسلوب قلق للتعامل معها جاء في معظمه نتيجة للمبالغة التي سلكتها الحكومة في تقييم التأثيرات المحتملة للعامل الدولي في مستقبلها ، الذي حتم عليها من ناحية ثانية تعامل من نوع خاص مع شعبها وذلك بعزله عن دول ومجتمعات العالم الأخرى جهد الإمكان ، وتعبئته بطريقة تحصل من خلالها على إستعداد قتالي جيد وبأسرع وقت ممكن لدرء خطر قد يأتي من ذلك العالم - إي العامل الدولي - الذي جاء بها في ظروف سابقة .

والاستعداد القتالي لنسب كبيرة من أبناء الشعب بطبيعة الحال يترتب عليه أساليب تعبئة وتجهيز وتسليح وتدريب ، وأخيرا شكّل حكومة منضبطة تبدء بقاعدة هرم عريضة تضيق تدريجيا مع الارتفاع إلى القمة ، بحيث تصبح القمة قادرة على تعبئة

وتحريك القاعدة والمناورة بها في الزمان والمكان المحددين دون أن تكون لها - أي القاعدة - أي تأثير في نتائج الفعل الذي تقوم به الحكومة .

الجانب الإجرائي

إن المشكلة في العراق لا تتعلق بعدم التجانس مع الأقوام الموجودة على حدودها فقط ، بل وكذلك مع أقوام وطوائف موجودة في داخل حدودها مثل الأكراد الذي أدى التعامل الخطأ مع مشكلتهم منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وحتى وقتنا الراهن - مع فروق نسبية في مستويات الخطأ - إلى تمردهم على السلطة المركزية رغبة منهم للحصول على حقوق تتراوح سعة المطالبة بها بين الحكم الذاتي والاستقلال ، وهذا موضوع لم يتوقف عند الأكراد فقط ، إذ لم يشعر الكردان ، والآشوريين ، وباقي المسيحيين في ضل بعض الحكومات العراقية بالاستقرار وحق المواطنة كما يتمتع بها الآخرون فكانت لبعض فئاتهم جولات مع الحكومة المركزية راح ضحيتها آلاف من أبنائهم بوقائع مازالت تأثيراتها السلبية ماثلة في عقول العراقيين من أبناء هذه الطوائف والقوميات حتى وقتنا الراهن .

كما لم يثق الشيعة بغالبية تلك الحكومات وعلى وجه الخصوص حكومة البعث الحالية التي عرضت كثير منهم إلى السجن ، والخطف ، والاضطهاد ، والتفسير ، والقتل ، والتهجير طيلة سنوات حكمها وما تسبب عنه من ردود فعل وصل حد الانتفاض عليها عام 1991 والاستمرار بالعمل المعارض ضد وجودها حتى النهاية .

إن عدم التجانس الذي أسهمت الحكومة في توسيع رقعته أدى إلى تصدعات فتوية وعرقية دفعت إلى أن يكون أحد أهداف الحكومة الحفاظ على الوحدة الإقليمية الذي يجب تحقيقه بوسائل تتراوح بين التهديد وإستخدام القوة المفرطة لسحق التمردات المدعوم بعضها من الخارج .

وهذا واقع أشعر الحكومة بالقلق المستمر ودفعها بالمقابل إلى المغالاة بالطائفية ، واستخدام القوة ، وعسكرة المجتمع فكانت النتيجة تشكيل لحكومة تراتبية على شكل هرم نوعي يلائم إحتكار السلطة وتسخير الجموع البشرية لخدمتها .

لقد حصلت الحكومة العراقية بعد عام 1973 على مداخيل ضخمة كونت لها ثروة مكنتها وتبعا للمتغيرات المذكورة في أعلاه من توسيع قدراتها في المناورة خارجيا

وداخليا ، من خلال :

- القوات المسلحة التي ضاعفت كثيرا من عدتها وعددها ، وأعادت ترتيب أوضاعها لأغراض الأمن الداخلي بعد أن كانت مقتصرة على الدفاع ضد التهديدات الخارجية .

- قاعدة حزبية عريضة تهيمن على كل مقاليد الحكم تعززها عدة أجهزة أمنية ذات انتشار واسع وتأثير كبير .

- جهاز إعلامي قادر على التعبئة السياسية بوسائل إيصال متعددة تحتكرها الحكومة .

وتلك مؤسسات وأجهزة تدار من شخص الرئيس الذي كون له وضعاً في أعلى قمته يعاونه الأبناء ، وأبناء العمومة ، والأقرباء ، وأفراد العشيرة ، ومن ثم أبناء المنطقة والمناطق القريبة ، وأبناء الطائفة ، فالقومية ، فكانت صيغة هرم تضيق درجاته نوعياً كلما إتجهنا إلى أعلى قمته التي تتشكل من عائلة واحدة .

كما إن الثروة المذكورة إستخدمتها الحكومة أيضاً للتدخل والسيطرة المكلفة على كافة شرائح المجتمع العراقي ، إذ أنها زادت من دعمها الاقتصادي غير المحدود للمواد ، والسلع ، وبعض وسائل الانتاج .

وكذلك توجهت لتقديم الهبات والقروض بفوائد بسيطة ، أو بدونها لضمان موافقة شعبية شاملة وتأييد سياسي غير محدود ، وتغاضي عن المشاركة والمراقبة لأعمالها على المستويين الداخلي والخارجي ، أو بمعنى آخر توجهت لقلب موازين المسؤولية من خلال جملة إجراءات تؤدي إلى أن يكون المجتمع العراقي بعموم أفراد مسؤولون أمام الحكومة وليست الحكومة هي المسؤولة أمامهم كما هو موجود في نظم الحكم الأخرى ، وقلب الموازين بهذه الصورة وضع عموم العراقيين في القاعدة ، بينما توزع الأتباع والمريدون والأقرباء تبعاً للمسؤولية على شكل درجات هرم تتقارب المسافة بين أضلاعه نوعياً كلما إتجهنا إلى أعلى قمته .

الهرمية النوعية في تركيبة الحكم

العرض السابق لظروف مجيء الحكومة العراقية البعثية وطبيعة تشكيلها وسبل المحافظة على ديمومتها جعلتها حكومة لا تتسم بنيتها بالهرمية المجردة فقط كما هو الحال في نظم سياسية عديدة موجودة على كرتنا الأرضية ، بل وكذلك بالنوعية التي تتمثل بالآتي .

1. الفتوية التي تحتكر فيها عائلة المجيد السلطة في الحكومة كما ورد في أعلاه .

2. الكتولية التي تهيمن فيها كتلة البعث العراقي على مقاليد الأمور .

3. العدوانية التي بات العنف في إطارها أشبه بالاستعداد لدى كل مفاصل وتدرجات الهرم لإستخدامه على شكل قتل ، وإغتيال ، وتشريد ، واعتقال ، وسجن ، واختطاف وتخويف ، وإرهاب ضد العراقيين داخل الهرم وخارجه .

4. الفوقية التي كونت سياقات عمل يراقب فيها الأعلى تلك المستويات الأدنى ، ويتابع فيها الأعلى حركة الأدنى باتجاه إطاعة وتنفيذ الأوامر حرفيا ، وبما يخدم سلطة الحاكم ، وديمومة الحزب في الحكم .

5. الغائية التي باتت أسلوبا للتعامل مع الظروف ، والمواقف على أساس المصالح الآنية ، وبشتى السبل والوسائل المتاحة .

6. العسكرية التي لجأت إليها الحكومة صيغة لسياقات عملها " عسكرية الدولة " عبر توسيع القوات المسلحة ، والصناعات الحربية ، ودعم البيروقراطيات ، وإنشاء المدارس العسكرية ، وتطبيق المناهج العسكرية ، ومنح العديد من الحزبيين رتب ضباط في الجيش العراقي ، وتعيين العديد من الضباط القادة بوظائف مدنية في وسط ، وأعلى تدرجات الهرم ، حتى بات الهرم الحكومي هرما عسكريا وبات المجتمع العراقي بصفة عامة هرما شبه عسكريا .

إن بنية الحكومة الهرمية النوعية المبينة في أعلاه ساعدت في أن تمتلك هذه الحكومة.

1 . قاعدة واسعة لتنفيذ الأوامر دون نقاش

تأسست على أسس تتعلق بعسكرة المجتمع ، وكذلك على وفق فلسفة الحزب الحاكم

" نفذ ثم ناقش " التي تعززت بعوامل مساعدة من أجل التنفيذ الحتمي باعتماد ما يسمى بالرقابة الثورية التي ألزمت البعثيين ليس بتنفيذ الأوامر فقط ، وكذلك بمتابعة من لا ينفذها أو يعيق تنفيذها .

وبتحقيق ذلك ، وتكرار التعامل مع موضوعهما لفترة زمنية ليست قصيرة حصلت الحكومة على قاعدة شعبية متعسكرة أو منضبطة يا بإتجاه التنفيذ القسري للأوامر الصادرة إليها من تدرجات الهرم بغض النظر عن طبيعة تلك الأوامر وتأثيراتها الجانبية ، وأفقدتها بالنهاية القدرة على التأثير في الأحداث .

2 . الانضباط وسرعة تنفيذ الأوامر

حيث أعطت هرمية التشكيل بالخصائص النوعية المذكورة الحكومة العراقية خاصية أخرى تتعلق بسرعة تعبير الأوامر وسريتها ودقة تنفيذها بعد أن قسمت العراق ومن خلال التنظيم الحزبي والإداري إلى تدرجات تراتبية في الهرم يتحمل المسؤولية القيادية فيها أشخاص معروفين بولائهم وانضباطهم زودوا بوسائل وأدوات إتصال متطورة ساعدت على سرعة تعبير الأوامر ، لكن سرعة إصدار الأوامر وتعبيرها في مجتمع واسع مثل العراق مسألة لا يجدي تحقيقها نفعا في التخفيف من قلق الحكومة شبه العسكرية إذا لم تقترن بالتنفيذ الدقيق لتلك الأوامر السريعة .

والدقة من زاوية أخرى صفة لا يمكن تأمين الالتزام بها في مجتمع نامٍ مثل العراق ، تميز أهله بالاحتجاج وعدم الرضا عن الحاكم ، وبالميل لمعارضته بوسائل غير لفضية ، إلا في ضل الانضباط الشديد ، الأمر الذي دفع الحزب بعد إستلامه السلطة التركيز على بناء هيكلية أجهزة الحكومة بأساليب أفضت إلى حصر العراقيين في الهرم بطريقة جعلتهم أكثر انضباطا ودقة وسرعة في تنفيذ الأوامر.

3. القياس الفوري لمردود الأوامر

إن المفاصل المعنية بالقيادة والسيطرة في تدرجات الهرم ، وعبر تكرار التجارب ، وسياسة العصا والدينار إكتسبت خاصية القياس الفوري لمردود الأوامر الصادرة .

ومن خلالها أصبحت الأجهزة الحكومية ، والحزبية التي تغطي مساحة العراق قادرة على إخبار الحكومة برودود فعل واستجابات العراقيين تجاه الأوامر الصادرة ، وكذلك بالتقدير الفوري لمستويات الانجاز للمشاريع التي تقوم بها الحكومة .

وهكذا أصبحت قمة الهرم بمستوى القادر على التحكم آليا بمدخلات الحياة العراقية ومخارجاتها .

4 . قدرة عالية على التعبئة وسرعة التحشد

إذ أن ترتيب الحكومة العراقية وتداخل أجهزتها الأمنية بالادارية وتنوع الصلاحيات في تدرجات الهرم أعطى هذه المفاصل قدرة في التأثير على العراقيين المستجيبين ، وفيها نجد مثلا أن عضو قيادة الفرقة في أحد الأحياء السكنية هو ضابط أمن المنطقة ورئيس لجنتها الأمنية ، وعضو لجنة التطوع للجيش الشعبي ، وتلك مناصب وفرت له فرص جيدة لإستدعاء أي من أبناء المنطقة وإرساله في قواطع الجيش الشعبي والمهام الخاصة عندما يتطلب الموقف ذلك ، ويسرت له المجال أيضا لطلب المعلومات من الأعضاء والأنصار في تنظيمه ووكلاته المنتشرين في المنطقة عن أي من أبناء المنطقة يحاول المراوغة وعدم الالتحاق بتلك الواجبات ، ثم إن الصلاحيات المخولة له في التصفية ، والسجن ، والاعدام جعلت المعنيين من أبنائها يحاولون تجاوز شره بالالتحاق سريعا في الواجبات المذكورة ، وهذه مفردات وصلاحيات موجودة عند جميع المفاصل القيادية في تدرجات الهرم ، مما ساعد في أن تمتلك هذه الحكومة قدرة فائقة لتعبئة الأفراد والجماعات وسرعة حشدهم باتجاه الهدف المطلوب تحقيقه وإن كان هدفا لا ينسجم ورغباتهم .

5 . السيطرة الشاملة

لو تتبعنا خطوات الحزب الحاكم في العراق منذ الأيام الأولى لتسلمه السلطة وحتى وقتنا الراهن نجد أن هناك خططا للتغلغل إلى كل مفاصل الحكومة نُفذت بشكل دقيق بغية السيطرة عليها ، ومن ثم تسهيل عملية تسييرها في الاتجاهات المطلوبة ، كأحد أهداف الحزب المهمة التي تؤمن استمرار بقاءه في الحكم أطول فترة ممكنة ، هذا ومن خلال سعة الإطلاع على تجارب الآخرين في العالم الشرقي ، ونتيجة لخبرة التعامل مع الواقع العراقي يتبن أن الهرم النوعي يساعد كثيرا في تأمين هذه الغاية لأن وسائل السيطرة التي تقوى وتتحسن مع تدرجات الهرم تلتقي في الأعلى عند مصدر واحد .

فعضو القيادة القطرية علي حسن المجيد كأحد المفاصل العليا للهرم مثلا تتبع منه مخرجات السيطرة التنظيمية (أوامر) كونه المسؤول الحزبي لعدة محافظات في الجنوب ، ومخرجات السيطرة العسكرية (أفعال) كونه قائد عسكري لذات المنطقة

" الجنوبية " التي حددها الحاكم ما بعد 1991 ، وتلتقي عنده مدخلات السيطرة) تنفيذ الأوامر / القيام بالأعمال العسكرية ذات الطابع الأمني الداخلي (وهذه المخرجات والمدخلات تتبع وتصب بطبيعة الحال عند أعلى قمة الهرم . وهكذا بالنسبة للآخرين في المستوى الأعلى مثل قصي صدام حسين الذي تتبع منه مخرجات السيطرة (أوامر) في مجالات الأمن ، والمخابرات ، والاستخبارات ، والجيش ، وتلتقي عنده مدخلات السيطرة (تصفيات ، مكافحة ، أمن داخلي) ... الخ ، مما جعل الرئيس أعلى الهرم بوضع أصبح من خلاله :

- قادرا على النظر بزاوية شاملة لكل تدرجات الهرم بشكل مباشر ، و من خلال المفاصل المعنية فيها ، تلك التدرجات التي تتوجه بنظرها إلى الأسفل وتعكس ما تراه إلى الأعلى في نفس وقت حدوث الفعل المنظور .

- مسيطرا على كل المخرجات والمدخلات ذات الصلة بإدارة حكومته ، والمجتمع من خلال المواقع الأقل درجة من موقعه ، وبطريقة لا تسمح في أن تكون كل الصلاحيات عند تدرج من التدرجات باستثناء موقعه أعلى القمة .

أي أن عبد حمود " السكرتير الشخصي " على سبيل المثال لا يملك كل مفردات السيطرة إلا تلك التي في إطار موقعه ، ولا يستطيع بل من المحرم عليه التدخل في مفردات السيطرة التي بحوزة عدي لكي لا يتشجع يوما وهو القريب من القمة إلى ارتكاب عملا لا ينسجم ورغبات الموجود في أعلاها .

- مشرفا ومتابعا بشكل مباشر من خلال موقعه أعلى الهرم على كل التدرجات وعلى كافة الأوامر ، والمهام التي تتعلق بأمن الحكومة ، ومستقبل العائلة في الحكم .

إن الحكومة العراقية التي إكتسبت صفة الهرمية النوعية ، كانت وفي الجانب الآخر تعاني بعض الاضطرابات التي باتت هي الأخرى خصائص لبنائها ، وبمستوى من التعميم ، والانتشار قادر على التفاعل مع البنية النوعية للحكومة باتجاه التأثير على طبيعة إدارتها للمجتمع العراقي وعلى نوعية قراراتها وأساليب تعاملها مع الأحداث ، والمشاكل ، والأزمات من حولها ، ومن بين هذه الاضطرابات :

1 . الاحساس بضغط الزمن أو ما يسمى بحواز الزمن

وهو نوع من الاضطراب يدفع الذين يعانون منه إلى محاولة تقصير فسحة

الزمن ، أو بمعنى آخر يجعلهم في حالة نفسية لا يستطيعون فيها تحمل وإنتظار المسافة الزمنية الطبيعية للإنجاز والنضج ، وهو إضطراب جاء مع استلام الحزب للسلطة عام 1968 وزادت حدته في سلوكها بعد عام 1979 ، وبسببه أصبحت الحكومة مندفعة لاستخدام كل الوسائل المتاحة لتقصير الفترة ، أو المرحلة الزمنية لأي من مشاريعها وتطلعاتها العامة والشخصية على حد سواء ، وهناك في تاريخ هذه الحكومة عديد من الأمثلة تعطي تصورا أكثر وضوحا لهذه المعاناة بينها على سبيل المثال :

- عندما يريد مسؤول في أعلى الهرم إنشاء بستان في مكان ما لا يخطو الخطوات التقليدية في غرس النخيل التي يستغرق نموها زمنا يتجاوز العشر سنوات لكي تعطيه ثمارها ، وبدلا عن ذلك يجلب آلة صممت خصيصا في الغرب لقلع النخيل الناضجة من بساتين الغير لتزرعها في أرضه " المستولى عليها " حتى تُثمر في نفس الموسم ، وبهذا حصل على بستان جاهزة بنخيلها وأشجارها الأخرى ، يفوق في حسن تنظيمه وترتيبه ونموه كل البساتين القائمة منذ عشرات السنين ، وبفترة زمنية قد لا تتجاوز الشهر .

- وعندما أريد إعادة بناء مدينة الفاو ومينائها في أقصى جنوب العراق بعد إنتهاء الحرب مع إيران عام 1988 حددت الحكومة أسابيع قليلة لإنجاز هذا المشروع مما إضطر المهندسين المشرفين ، والفنيين إلى تجاوز معايير النضج الزمني اللازم لإتمام البناء ورصف الشوارع الأمر الذي دفعهم مثلا إلى إكساء الشارع بالإسفلت قبل المدة اللازمة لجفاف إرضيته الإسمنتية ، وكذلك إلى البناء فوق السقوف الكونكريتية قبل فترة الأسبوعين التي تحتاجها للتماسك الاعتيادي ، فكانت هذه الطريقة هي الوحيدة أمامهم لإكمال بناء المدينة في الموعد الحوازي " الضاغط " الذي حددته الحكومة دون الأخذ بالاعتبار أن بناءً من هذا النوع لا يمكن أن يصمد طويلا .

وبالفعل بدأت تصدعات الأبنية وتشققات الشوارع تظهر واضحة في الفاو بعد أشهر من إتمام بنائها دون أن تعير الحكومية أية أهمية لذلك .

- وعندما اعتقدت الحكومة أن بإمكانها نقل العراق من خانة الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة في ثمانينات القرن العشرين ، سارعت إلى التركيز على التصنيع العسكري والثقيل ، وإنجاز مشروع القنبلة النووية العراقية ، وتقوية الجيش وتسليحه كمعايير تراها لازمة لتلك النقلة ، وتحت ضغط الزمن تجاوزت شروط

النمو الحضاري التكاملي سياسيا ، وإقتصاديا ، واجتماعيا ، ومعرفيا للإنتقال إلى الخانة اللاحقة ، وبدلا عنه سارعت في أولى خطواتها إلى إتمام الجوانب المادية الملموسة لمشروعها هذا ، وبعد أن أنجزت نسبة كبيرة منه صدّقت الصورة التي تخيلتها ، فسارعت إلى التصرف على أساس أنها حكومة لدولة كبرى بعيدا عن منطق العقل وضيعة بحريين متتاليتين ما تم إنجازها في عشرات السنين .

- وعندما احتلت حكومة بغداد دولة الكويت بادرت إلى الإعلان على إن الاحتلال هو توجه لتوحيد الأمة العربية أحد أهداف الحزب الاستراتيجية ، وكونه هدفا قد يستغرق تحقيقه بالطرق الإعتيادية زمنا طويلا ، فكان الاحتلال والحالة هذه وكما بررت في حينها وسيلة للتوحيد بوقت سريع وقياسي كما تراه من وجهة نظرها .

2 . المبالغة في قياس المردود .

إن الحكومة العراقية لم تتوقف معاناتها عند حواز الزمن الذي كلفها الكثير من الخسائر المادية والمعنوية ، بل وأبتليت أيضا بالمبالغة وتضخيم الجوانب التي تظهر قوة السلطة وسيطرتها ، وعلى أساسها إعتاد الجهاز الحزبي والحكومي والإعلامي تهويل الأحداث والأعمال التي يقومون بها في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية :

- إذ أن حفر قناة لتصريف مياه البزل كمشروع مثبت في خطط الحكومات السابقة منذ عدة عقود ، هلّل لها الجهاز الحزبي والحكومي والإعلامي لأشهر متواصلة واصفا إياها بالنهر الثالث بعد دجلة والفرات ، حتى أعطيت أهمية في حينها وكأن الزراعة في العراق متوقفة عليها أو أن حياة العراقيين باتت مرتبطة بإنجازها .

- وإن كَبَدَ قائد فرقة في معركة ما الجيش الذي بمواجهته خمسة قتلى يمكن مشاهدة جثثهم على أرض المعركة يسارع بالإشارة في المواقف التي يرسلها لقيادة الفيلق أنه قد كبد عدوه عشرات القتلى ليضيف عليها الأخير أرقاما من عنده في مواقفه المرسله للقيادة العامة لتصبح مئات القتلى ، ومن بعده يصدر البيان العسكري للقيادة العامة للقوات المسلحة بأرقاما تصل إلى آلاف القتلى ، وهكذا الحال في كل الجوانب ذات الصلة بالأعمال الحكومية ومؤسساتها المختلفة .

3 . المداهنة في قياس المردود

واجهت الحكومة العراقية في العشرين سنة الأخيرة عديد من النكسات أصبحت

الكتابة عنها للجهات العليا أو مناقشتها معهم مسألة مثيرة للتحسس ، أو مزعجة بالنسبة لهم ، ولحدود تأثير لديهم ردود فعل سلبية بالضد من الذين رفعوا تلك المعلومات أحيانا ، وبتكرار هذه الاستجابات في فترة زمنية محدودة ، وتفاديا لتحمل المسؤولية ونتائجها السلبية شاع سلوك المداينة أو زادت شدته عند مفاصل القرار الحكومي والحزبي ، وعلى إثره أصبح التركيز على ما يسر الحكومة وينعش الحاكم أسبقية أولى في قياس المردود ومتابعة نتائج الأحداث ومخرجاتها مع حجب ما لا يسرهما ولو لفترة من الزمن يكون الوضع النفسي لهما أو للحاكم بوجه خاص بحالة من الانسراح والسرور التي يقبل بها تلك النتائج وإن كانت دمارا للعراق ، وهذا إضطراب إستشرى في السنوات الأخيرة لمستوى حالت فيه بعض المفاصل المقربة من الحاكم دون إخباره بالآثار السلبية المترتبة على أوامره الصادرة ، وعلى أساس العبارة التي أصبحت شائعة في كواليس الرئاسة مفادها (عدم إغضاب القائد) .

4 . الثقة المفرطة بالذات

إستلم حزب البعث العراقي السلطة في العراق بإنقلاب قاده أعضاء عسكريون ومدنيون لا تتجاوز أعدادهم عن الخمسين عضوا (7) وبمناورة ذكية مع عسكريين مستقلين ، نجحت بسهولة ويسر حتى سميت في حينها بالثورة البيضاء ، وهذه السهولة مع سرعة السيطرة على الشارع العراقي كلها عوامل أعطت الحزب ومن ثم الحكومة ثقة عالية بالنفس أخذت تزداد شدتها تدريجيا مع ضخامة الثروة المتأتية من النفط في النصف الثاني من السبعينات ، ونجاح الحزب في قمع التيار المعارض بالتصفية المباشرة أو بالاحتواء عن طريق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية ، وكذلك سبل إدارة الحرب مع إيران ونتائجها ، حتى وصلت " الثقة بالنفس " حد الإفراط أو ما يمكن تصنيفه عمليا بالاضطراب ، وهذا الإفراط بالثقة جعل الحكومة ترى الأمور من زاوية نظر ضيقة تتعلق بالأقوى والأجدر ، والأحسن ، الأمر الذي غيب عنها مجالات نظر أخرى في الزاوية تكون ذات أهمية كبيرة في إدارة الدولة وأزماتها .

5 . التوجس الأمني

إن أكثر هواجس الحكومة العراقية يتصل بقضية الأمن ، أو ما يتعلق باحتمالات التغيير إلى نظام ديمقراطي تعددي تفقد فيه سيطرتها على مقاليد الحكم ، وهي هواجس تعززت في عقل مسؤوليها ، والمعنيين بأجهزتها الأمنية ، ودفعت الحكومة

إلى :

. المغالاة بتعدد الأجهزة الأمنية التي يفوق تعدادها في وقتنا الراهن الستة أجهزة
عدا وسائل الضبط التي تستخدم كأجهزة أمنية في الظروف الاعتيادية .
. التوسع في الصلاحيات الممنوحة لها حيث التوقيف ، والحجز دون موافقة القضاء
، والقتل ، والاغتيال دون الرجوع إلى المحاكم ، والإخفاء والتهجير دون العودة
للحكومة .

كما حصل لآلاف العراقيين المعارضين الذين أختطفوا من الشوارع ، وقتلوا ودفنوا
بمقابر جماعية في مناطق متفرقة من العراق ، وكذلك لمئات من القادة العسكريين ،
والحكوميين على كافة المستويات .

. الحزم في التعامل ، إذ يسمح لمنتسبي هذه الأجهزة الأمنية عمل أي شيء يتعلق
بالجانب الأمني وبنسبة خطأ مقبولة تصل إلى 100% ، وفي هذا المجال لم تشهد
محاكمها ولجانها التحقيقية ملامة مسؤول فيها تسبب في مقتل عراقي أثناء
الاستجواب .

ولم تشهد دوائرها لوم لإعدام قائد عسكري تبين بعد حين أنه غير مسؤول عن
سبب إعدامه .

وفي المقابل لم يسمح مطلقا لمنتسبي هذه الأجهزة ارتكاب خطأ يتعلق بالقضايا
الأمنية .

وفي جوانب تقدير الخطر وسرعة التعامل معه يعدم الواحد منهم فوراً إذا ما هربَ
منه متهما .

ويعدم من يعطي معلومات عن موقوف في جهازه الأمني وإن كان من أقربائه . ويعدم
من لم يطلق النار على تجمهر للمصلين نتج عنه القيام بمظاهرة معارضة الخ .

وهذه المتغيرات في الجانب الأمني جعلت في أن تكون لدى الحكومة العراقية قدرة
أمنية هائلة تعمل في داخل الهرم وبين تدرجاته وبنفس أساليب تشكيلته " الهرمية "
رغم الاختلاف النوعي في طبيعة القاعدة التي تكون في الأجهزة الأمنية أقل اتساعا
، أو بمعنى آخر لا يوجد في قواعدها تمثيل واسع لغير أبناء مثلث الجزيرة الأبيض
إلا بشكل محدود يختلف إلى حد ما عن قواعد الأهرامات الحزبية ، والحكومية ،

والعسكرية .

وهذه تركيبة ورغم إختلافها أبقت الأمن هرما بقاعدة تقل المسافة فيها عن الضلعين المتساويين بالمقارنة مع الأهرامات الأخرى وتعطي الحكومة قوة تأثير كبيرة على المجتمع العراقي باتجاه تقييد الوعي " منع التفكير بالفعل المعارض " وكذلك باتجاه القمع السريع للفعل المعارض .

- عدم المبادرة . إعتادت الحكومة ومنذ توليها حكم العراق أن تحسب الإنجازات الكبيرة والأمور الإيجابية لها ومن ثم للحاكم ، وتحمل الآخرين تبعات الفشل وإن كانت معنية به مباشرة ، وهي في هذا لم تكتف عند حدود الفشل والنجاح ، بل وأصبحت تتعامل مع الموضوع تعاملًا خاصًا ، فالنجاح الذي ينسب للحاكم بمحصلته النهائية يفتح الأبواب على مصاريحها أمام القائمين به حيث الهدايا المادية ، والعينية التي تنقل الواحد منهم من خانة العوز إلى خانة الاكتفاء .

والاخفاق في الوصول إلى الغاية التي تريدها الحكومة قد تعرض المعنيين إلى أقسى العقوبات بينها الموت الحتمي إذا ما كانت تلك الغاية تتعلق بالحكم مباشرة ، وإن كان حصوله " الاخفاق " بسبب عوامل خارجة عن الإرادة وإن العاملين في مجاله قد بذلوا كل جهد ميسور ، وهذه المعادلة الصعبة جعلت عموم الموظفين والحزبيين ، والعسكريين العراقيين في دوائر الحكومة لا يتحملون المسؤولية أية مسؤولية ، وكذلك لا يبادرون بأية مقترحات وأعمال قد يتحملون تبعات مسؤوليتها موتًا محققًا .

- فقائد الفيلق الذي يبادر بتعديل الموضع الدفاعي لأحد الأفواج في فيلقه وذلك بسحب سرية من سراياه أمتار إلى الخلف لأغراض تعديل أجنحة الموضع الدفاعي تطلبت تطورات المعركة الدفاعية القيام بها ، يمكن أن يتهم بالخيانة العظمى لتفريطه بالأرض ، الأمر الذي جعل القادة العسكريين بعيدين عن المبادرة في مثل هذه الأمور ، وبدلاً عنها إعتادوا استحصال موافقة القيادة العليا التي تأخذ موافقة القائد العام " رأس الهرم " وأن تسبب التأخير في الرد إنهيار الموضع الدفاع لعموم الفيلق وتكبّد آلاف الخسائر .

- والوزير الذي يوافق على شراء أدوية تبعا لصلاحياته المالية ، يمكن أن تستخدم الآثار الجانبية المسموح بها صحيا لأحد أنواعها كقرينة لاتهامه بالخيانة التي تفضي إلى إعدامه في الاجتماع الدوري للحكومة عندما يرى الرئيس ذلك ضروريا لاعتبارات خاصة به ، الأمر الذي جعل كافة الوزراء ومن بمستواهم يتجهون إلى

استحصال موافقة الرئاسة في كثير من الأمور وإن كانت مثبتة أصلا صلاحيات لهم .

تأثيرات الهرمية النوعية

إن تركيبة الحكومة العراقية المذكورة أثرت تأثيراً مباشراً على قدرتها وعلى هامش حركتها في التعامل مع أزمة العراق الحالية ومن نواح عدة بينها :

1 . إن تشكيلة الهرمية جعلت الحكومة أداة طيعة بيد رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة ، الأمين العام للحزب ، وتسببت في أن تكون غير قادرة على مناقشته في الأمور ذات الصلة بأعماله ، ومقترحاته إلا بالقدر الذي يدعم وجهات نظره ، بل وعلى العكس من ذلك باتت حركتها وقراراتها تعزيزاً لقراراته الخطأ ، وعلى أساسها نرى مثلاً أن الحكومة تجتمع بعد أن أبلغ الحاكم قراره في طرد مفتشي الأمم المتحدة عام 1998 ، فيصبح إجتماعها والبيان الصادر عنه تعزيزاً لأوامره غير الصحيحة .

ونرى أن المجلس الوطني كأحد مفاصل الحكومة يجتمع بعد أن احتلت الكويت ليصوت على ضمها محافظة من محافظات العراق ، ويجتمع بعد أن قرر الرئيس الانسحاب منها ليعترف بوجودها دولة مستقلة ، ولو بشكل خجول مبطن ، فيصبح إجتماعه ، والقرارات الصادرة عنه مجرد تعزيزاً ، أو تبريراً للفعل الخطأ الذي إرتكبه .

وفي الإعلام كأحد مفاصل الحكومة ومرتكزاتها سارعت وسائله الموجهة إلى تشويه وتحويل كل مفردات الأزمة ، وحاولت أن ترسخ في عقل الحاكم ، والمحكوم معا أن إحتلال الكويت على سبيل المثال خطوة لتوحيد الأمة .

وإن عدم الانسحاب من الكويت على الرغم من الشواهد العسكرية ، والسياسية الملزمة للإنسحاب عملاً بطوليا ومقارعة لأعداء الأمة .

وإن قبول الضربة العسكرية المدمرة لبنى العراق التحتية نصراً لهذه الأمة .

وأن مد فترة الحصار نجاح لصمود أبناء الأمة .

وبالتالي أصبح فعل الإعلام تجسيد للأعمال غير العقلانية التي يقوم بها رئيس الدولة ، وتقييد لمفاصل الحكومة يحد من حركتها للتعامل مع الأزمة .

إذ كيف يجرو وزير في الحكومة من تقديم إقتراح لإبقاء المفتشين أو تفادي الضربة العسكرية وقد وضع الاعلام وتوجيهات الحكومة طردهم في مصاف الأعمال

البطولية ، وقد رسخ الإعلام قبول الضربة العسكرية من مفردات النصر الاستراتيجية .

وبذا أصبحت حركة المعننن في الهرم الحكومي في مجال الأزمة تشويه لطبيعتها ، وأصبحت جهودهم باتجاه حجب الآثار المترتبة على إستمرارها ، وباتت توجهاتهم دفع بشكل غير مباشر إلى التماذي في خطأ التعامل معها .

2 . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن عدم الدقة ، والمبالغة ، والمداھنة ، وعدم تحمل المسؤولية كاضطرابات عانت منها التركيبة الحكومية ، عززت ونتيجة للتكرار المستمر الشعور بالعظمة ، والتسلط والثقة المفرطة في النفس ، وهذه مشاعر عند وجودها في تركيبة الحكومة ، والحاكم أدت إلى غياب التفكير العقلاني في التعامل مع الأزمة ، وإلى عدم الاعتراف بالخطأ في التعامل معها ، وشوھت من طبيعة الاستعدادات الشعبية لتحمل تبعاتها كما في الأمثلة الآتية .

- تنقل المفاصل القيادية في هرم الحزب ، والحكومة مثلاً معلومات عن مستويات تحمّل المجتمع العراقي لتأثيرات الحصار وهي معلومات مبالغ فيها في كثير من الأحيان ، إذ يصورون أن الإنسان العراقي قادر على الاستمرار في التحمل وإنه متمكن من الصمود ، وما زال قادراً على المواجهة ، ومثل هكذا تقييمات عندما تصل الحكومة ومن ثم رئيسها تكون منسجمة ورغباته في عدم رفع الحصار ، الأمر الذي أعطاه وحكومته حجج مضافة للتشدد في طروحاتهم لحل أزمته .

3 . إن بنية الحكومة الهرمية النوعية دفعت إلى أن تتمتع الحكومة بسلطات مطلقة تتداخل فيها بنى الأهرامات الأخرى للحزب ، والقوات المسلحة ، والأمن بطريقة أصبحت فيها طاقة تلك الأجهزة هي التي تحدد قدرة الحكومة السياسية ، وليس طاقة المواطنين كما هو موجود في العالم الديمقراطي ، وهذه صيغة في الحكم جعلت المواطنين العراقيين وبينهم مفاصل حكومية فنية خارج حدود التأثير في السياسة ، وقللت من فعلهم في التعامل مع الأزمة ، في الوقت الذي أبقت تلك الأجهزة أكثر قدرة للتحرك في ملعبها ، وأبقت كافة الصلاحيات للتعامل معها عند رأس الهرم - سبب الأزمة - وتحركهم في كثير من الأحيان لا يأتي باتجاه تقديم الحل لأنه قد يتعارض ومصالحهم الذاتية ، الأمر الذي تسبب في إطالة أمدھا .

4 . إن بنية الحكومة وتركيبها النوعية التي وضعت السيطرة الاقتصادية يدا بيد مع السيطرة السياسية عند مفاصل عليا في الهرم ، أدى إلى أن تكون الحكومة مكبلة

بالنسبة للمسائل المهمة والاستراتيجية رغم طاقاتها القوية ، ووسائلها المتعددة في السيطرة على كل شيء بدء من حق الفرد في الزواج ، والطلاق مروراً بحقه في المعتقد الديني القومي ، وإنهاء بحقه في الحرية والتمتع بالحياة ، وبالتالي جعلت الحكومة تنظر إلى المجتمع العراقي نظرة فوقية متعالية أدت في نهاية المطاف إلى عزله عن المشاركة في قضايا المصيرية وبينها أزمته الحالية التي إحتكرت " الحكومة " التعامل معها على ضوء مصالحها الآنية التي تتقاطع وحلها حلاً يتناسب ورغبة العراقيين وتطلعاتهم إلى غد أفضل .

5 . يرى البعض " نظرياً " أن حدوث الأزمة أو عدم حدوثها يتوقف على عوامل قائمة في الدولة المعنية ذاتها ، وهذا إفتراض يعد دعائه أن الأسباب الحقيقية لنشوء الأزمة موجودة بالأصل في داخل بنية الحكومات المعنية في تلك الدولة وفي خصائص مجتمعاتها البشرية ، وعموماً فهو تفسير لو حاولنا تعميمه على أزمة العراق الحالية وبدأنا خطواتنا الأولى نظرة عامة إلى خريطة العراق والكويت والمنطقة الإقليمية .

وخطوتنا الثانية تفحص لمصالح الدول الكبرى ، وضرورات تدفق النفط ، وغيرها عوامل لإثارة أزمة على شاكلة الأزمة العراقية نرى أن غالبيتها " العوامل " موجودة وبفاعلية متقاربة منذ فترة طويلة يعود البعض منها إلى الحكم الملكي أيام الملك غازي والبعض الآخر إلى الحكم الجمهوري عبد الكريم قاسم ، لكنها عوامل لم يؤد تفاعلها إلى مستوى الأزمة كما وصلت إليه الحال في العقد الأخير من تاريخنا المعاصر ، وذلك لأسباب بينها طبيعة الحكومة التي تتعامل مع موضوعها " الأزمة " .

فكانت حكومة البعث العراقي التي وضعت طرفاً في معادلة الأزمة وكانت بنيتها النوعية ، وخصائصها غير الاعتيادية ساهمت في تسريع التفاعل بين العوامل المتعددة ، وأحدثت الأزمة . وهذا رأي لا يبلغ بطبيعة الحال أهمية العوامل الأخرى في المعادلة ، بعد أن تسرب للنشر العام أن سيناريو حرب الخليج الثانية وتطورات الأزمة قد أعد له في مراكز البحث والقرار الأمريكي مسبقاً .

لكننا وإن إفتراضنا وجوده بالفعل فإن تنفيذه حصل فقط في زمن هذه الحكومة التي سهلت عملية تنفيذه بأقل ما يمكن من الخسائر بالنسبة لأصحابه ، وبأفدحها للعراقيين أصحاب الأرض التي أختيرت مسرحاً لتمثيله ، من هذا يمكن التأكيد على أن أهمية بنية الحكومة كمتغير مستقل في موضوع الأزمة لا مجال لإنكاره .

كما أن بنية الحكومة العراقية التي ساعدت على حدوث أزمة نتج عنها على مستوى

الداخل .

معاناة في العيش .

تحول حاد لغالبية المجتمع العراقي إلى دون مستويات الفقر .

تقييد للحريات وتكميم للأفواه وتهديد للأمن وإخلال بحقوق الانسان وتفريق بين الناس في الحقوق والواجبات .

وغيرها معالم باتت مأساة يعيشها العراقيون ، ونتج عنها على مستوى الخارج حصارا إقتصاديا وعزلة سياسية ، ونهباً لثروات العراق ، وتقييماً لحجمه ، واستباحة لسيادته ، وغيرها مفردات أرجعته إلى عصور قديمة ، تتحمل أغلبها الحكومة بينيتها غير الطبيعية كما تتحمل تعقيدات الأزمة وإطالة أمدها :

- لأن تكوينها الهرمي جعلها وبكافة دوائرها ، ومؤسساتها ، وأفرادها وكأنها وحدة عسكرية يأمر فيها القائد فيستجيب المنتسبون دون نقاش عن طبيعة ونتائج أوامره وهذه صيغة أعطت الرئيس " القائد العسكري " وضعاً خاصاً عزل فيه الحكومة عن المشاركة بموضوع الأزمة إلا ما يتعلق منها بتأييد آرائه وتصوراتها للتعامل معها والتي تأتي على الأغلب بنتائج سلبية تحول دون حلها .

- ولأنها فرضت على نفسها والمجتمع العراقي صيغ ، ومعايير العمل الحزبي تنظيمياً ، وفلسفياً للتحول أو تصبح الدولة العراقية دولة الحزب بدلاً من أن يكون الحزب حزب الدولة ، أو بمعنى آخر أصبح الحزب ليس مجرد ممثل للحكومة ، بل هو نفسه الحكومة ، وبذا تحول العمل أو التعامل مع الأزمة من الشمولية " مصلحة العراق " إلى الخصوصية الضيقة " مصلحة الحزب " التي قبل فيها خسائر جسيمة للعراق أبقت في الحكم .

وقبل فيها العودة إلى معالم التخلف والبؤس التي زادت من سيطرته على مقاليد الأمور ، وإرتضى " وربما ساعد " على هجرة العقول من أبناء العراق التي زادت من نسب تمثيله النوعي بين العراقيين ... الخ من أنواع المفاضلة التي يمتلك فيها القدرة على التحكم ، والتي أدت بنهاية المطاف إلى قبوله الأزمة ونتائجها دون أن يأخذ على عاتقه كحكومة الكفاح لإنهائها ومهما كانت الخسائر .

- ولأنها غالت كثيراً بنوعية هرمها طائفيًا ، وإقليميًا ، وفئويًا حتى وصلت حداً وصفه حنا بطاطو بالعبارة الآتية (ليس من المبالغة القول أن أهل تكريت " التكراتة "

يحكمون بواسطة حزب البعث ، لا أن حزب البعث يحكم بواسطة أهل تكریت (وهذا جعل العراق يدار بأزمته الحالية على ضوء تقديرات أولئك الحكام " التكرارة " ومصالحهم التي تزايدت كثيرا أبان الأزمة بعد أن :
تضاعف عدد المقاولين الأثرياء المؤتمنين من بينهم .
ارتفع عدد التجار أصحاب المليارات من بينهم .
تزايد تسجيل الشركات المملوكة لهم .

أصبح الإقتصاد رهينة لمشاريعهم ، والأجهزة الأمنية بحوزتهم ، والمناصب القيادية العليا في الحكومة ، والجيش ، والسلك الدبلوماسي حكرا عليهم .
وهذه المصالح والمكتسبات التي كان الفضل باتساعها للأزمة الحالية ، ستكون هي من بين العوائق التي تحول دون حلها حلا واقعيا لمصلحة العراق ، خاصة إذا ما كان الحل يعني :

إعادة قدر من قيمة العملة العراقية المتدهورة بالمقارنة مع الدولار والعمل الأجنبية التي يحتكرون التعامل بها .

رفع الحصار وإعادة تحرير التجارة الخارجية التي تمر الصفقات فيها أثناء الأزمة من خلال مكاتبهم وشركاتهم المتعددة .

إنهاء حالة الطوارئ التي تعطيهم العذر لتوسيع بيروقراطيتهم وزيادة سيطرتهم على عموم العراقيين من خارج منطقتهم .

إزالة الستار الحديدي المفروض على المجتمع العراقي الذي يفسح المجال للمواطنين للإطلاع على التطور العالمي الذي تخلفوا عنه ، وعلى معنى الحضارة ومكاسبها التي ابتعدوا عنها ، وعلى عمق مأساتهم ، وبؤس أوضاعهم ، وتجني حكومتهم .

إشباع الحاجات العضوية الأساسية لعموم العراقيين الذي يفسح لهم المجال للتفتيش عن حاجات أخرى يودون إشباعها مثل الحرية ، والكرامة ، وإحترام الذات والعدالة ، والمساواة ، وغيرها حاجات تأجل السعي لإشباعها طيلة الفترة التي بقيت فيها الحاجات العضوية الأساسية غير مشبعة .

تخفيف التوتر الذي يعيد الجيش الى ثكناته ويعيد مهامه الى الدفاع عن أرض الوطن بدلا من إحتكاره طاقة هائلة للتدخل في حياة المواطنين ، وشؤون الأمن

الداخلي التعسفي .

. ولأنها حكومة عملت منذ أو ل أيام استلامها مقاليد الحكم على أن تجد لها عدو خارجي تحاول إفتعال الحرب ضده سعيا منها لتوحيد المجتمع العراقي متعدد الطوائف ، والأعراق لعجزها من توحيد بوسائل أخرى ، وعندما وصلت إلى طرق مسدودة في هذا المجال نتيجة لتوحد العالم ضدها إبان حرب الخليج الثانية ، عملت على إبقاء الأزمة رمزا للعدو الخارجي الذي يسهم نسبيا في صياغة الوحدة المنشودة .

إن الأزمة العراقية التي إستمرت عقود من الزمن أصبحت معقدة لكثرة العوامل المؤثرة فيها ، ولتشعب المصالح الخاصة بها ، ولتمادي الحكومة العراقية في التهرب من مواجهتها أو بالتعامل الخطأ مع معطياتها حتى باتت وغالبية تلك العوامل في دائرة مغلقة تؤثر فيها وتتأثر بها ، وسوف تستمر على هذه الشاكلة ولحين تدخل متغيرات مثل العامل الوطني الداخلي الذي يمكن أن يفتح ثغرة في هذه الدائرة وبسعة كافية لأن تحدث تفاعلا جديدا للعوامل قد ينتج حلا مناسبا ، أو العامل الخارجي الذي يستطيع بما يملكه من قدرة قهر الحكومة في معركة عسكرية وفرض الحل الذي يراه مناسبا بالقوة .

الفصل الخامس

العامل الدولي في الأزمة

- التمهيد من الخارج
- عوامل التكوين الخارجية
- المواقف الخارجية
- علاقات التفاعل بين القضيتين العراقية والفلسطينية

التمهيد من الخارج

كون صدام باحتلاله الكويت في 2 آب 1990 وإصراره على عدم الانسحاب من أراضيها واقعا سياسيا مثيرا للتوتر والاضطراب في المنطقة التي تحددت من بين المناطق ذات التأثير المباشر على الأمن ، والاستقرار العالمي ، أدى في النهاية إلى .

1 . اندفاع القوى الكبرى " أمريكا وبريطانيا " على وجه الخصوص بعد أن شعرتا بتهديد مصالحهما إلى السعي للتدخل في المنطقة تدخلا عسكريا مباشرا مهد لضرب العراق على وفق خطط مقننة لم تتوقف عند حدود تحرير الكويت ، وإخراج قوات الحكومة العراقية منها كما هو معلن بداية حشد الجهد العسكري ، وتكثيف التأييد السياسي فقط ، بل وأبقت بعد اكتمال فعل الإخراج قوات ومعدات عسكرية قريبة من حدوده الجنوبية ، والجنوبية الغربية في الكويت والسعودية ، وأنشأت منطقتي حضر الطيران جنوب خط العرض 33 ، وشمال الخط 36 ، مغطاة بطلعات جوية قتالية شبه يومية لطائرات احتفظت بتشكيلات لها في المنطقة بغية الضغط ، والتدخل وفقا لأهداف تراها مناسبة في الزمان ، والمكان المحددين .

2 . قيام الأمم المتحدة باتخاذ العديد من القرارات الدولية الملزمة بالتنفيذ بصيغ حاصرت العراق حصارا أعاده عشرات السنين إلى الوراء ، وأعاق وتأثر نموه في كل المجالات لعشرات أخرى ، وتسبب في :

- إضعاف هيبة الدولة على مستوى الداخل حتى ثار بوجهها العراقيون العرب من أبناء الوسط والجنوب ، والعراقيون الأكراد والتركمان ، والمسيحيون ، والمسلمون من أبناء الشمال في انتفاضة شعبان 1991 .

- الإقلال من قدرها إقليميا حتى باتت تركيا على سبيل المثال تدخل بقواتها العسكرية وبما يشبه الاحتلال لمطاردة أنفار من حزب العمال الكردستاني (التركي) في عمق الأراضي العراقية متى تشاء ، دون التفكير ولو بإعطاء إشارة بسيطة لحكومة بغداد قبل بدء عملها غير المسبوق .

وأصبحت إيران ميالة لتكرار إرسال طائراتها الحربية داخل حدوده لقصف القواعد غير الشرعية لمجاهدي خلق دون الأخذ بالاعتبار وضع الدولة ، وملاسات ، ونتائج القتال الدامي بين البلدين لثمان سنوات مستمرة .

وبقيت السعودية منفتحة لدعم التيار الإسلامي الوهابي داخل العراق بصورة شبه علنية ، واستمرت بالسماح للطائرات الغربية بمراقبة الأجواء العراقية ، وضرب قواعد الصواريخ المضادة للطائرات .

وكذلك فعلت الكويت ، بالإضافة إلى مناداتها العلنية بإسقاط النظام واستقبالها القليل (المنتقى) من قادة المعارضة العراقية بشكل معلن لم تفكر به من قبل .

ودفعت بالأردن الدولة العربية الأقرب إلى العراق طيلة الحرب مع إيران ، وما بعدها إلى الدعوة الصريحة على لسان مليكها الراحل الحسين بضرورة التغيير ، وإعادة بناء العراق ديمقراطيا .

- اضطراب وضع العراق دوليا ، إذ جُمِدَت أرصدته الخارجية ، وقُيدت أيدي حكومته في الصرف ، وتُعطل تمثيله في بعض المنظمات ، وتوقفت مشاركته في بعض الهيئات ، وعُزل دبلوماسيون في الندوات ، وعُوملت جوازات أبناءه بازدراء لم تشهده أكثر الأنظمة عزلة في العالم .

لقد شكلت تلك المتغيرات مع معالم التأثير الأخرى للواقع المذكور أزمة سياسية تفاعلت مع أزمات أخرى دفعت إلى أن يعيش العراقيون حالة العزلة وعدم الاستقرار ، واختلال الاتفاق على وحدة أهدافهم الاستراتيجية ، فكانت مع بعضها ضغوطا عليهم لم يسبق أن عاشوها ، وحكوماتهم المتعددة منذ بدء تأسيس الدولة العراقية عام 1921 .

إن الأزمة تبعا لوصفها المذكور آنفا أخذت مؤشرات الخارجية تظهر للعيان قبل حرب الخليج الثانية ، وربما فور الانتهاء من الحرب الأولى مباشرة ، لكن الحرب التي بدأت باحتلال الكويت تعد العامل الأهم في تعزيزها أمرا واقعا ، والأقوى في زيادة تعقيدات حلها منذ أن بدأت حشدا لقوى ، ومعدات ، وأسلحة ، وذخائر ، وتقنيات فاقت كثيرا ما لدى العراق ، وانتهت بطريقة كانت نتائجها صدمة للعراقيين وذهول لحكومتهم لم تتفق منه إلا على صرخات المنتفضين في أربعة عشرة محافظة يوم 1991/3/2 ، وكذلك على تحذيرات القريبين عربا وغير عرب ، وعلى التغير المفاجئ لموقف أمريكا التي ما زالت جيوشها والحلفاء على أرض العراق آنذاك تعالج بعض الأهداف تارة .

وتشجع المنتفضين للجوء إليها تارة أخرى .

وتفتح الطريق لقوات الحرس الجمهوري لسحق الانتفاضة تارة ثالثة . بطريقة اختلطت فيها الأوراق على العراقيين الذين حُصروا بين مطرقة الحكومة وبرود الحلفاء .

معالم حرب اختلطت نتائجها على العرب الذين دخلوا الحرب على أساس التوقف عند حدود إخراج قوات الحكومة العراقية من الكويت فوجدوا أنفسهم غير قادرين على البوح بكلمة مع اندفاع حلفائهم داخل حدود العراق لتدمير ما تبقى من الأهداف العسكرية والاستراتيجية المهمة وهي الركن المهم في توازنهم الاستراتيجي مع عدوتهم التقليدية إسرائيل .

واختلطت أكثر على العرب الخليجيين الذين قاتلوا صدام عدوا لدودا بكل قواهم ، فوجدوا بالنتيجة أنهم يقبلون خيار بقاءه على أعتاب حدودهم مرغمين ، رافضين خيار تغييره بعد أن تولد لديهم اعتقاد (أسهمت في تعزيزه الحكومة العراقية وبعض الأخطاء) مفاده .

أن أعمال الانتفاضة التي جرت بعد الحرب مباشرة ستؤدي بمجيء الشيعة إلى حكم العراق ، ومجيئهم هذا يعني اختلال التوازن الطائفي الذي درجت عليه المنطقة منذ الأيام الأولى لرسم خرائط دولها السياسية والجغرافية ، مما أدى إلى تغير مواقف العرب الفاعلين في ساحتها بدرجة تجاوزوا المطالبة بتغيير صدام إلى قبوله ضعيفا يجنبهم سنين من التعامل غير المضمون مع جيل الدين الثوري السياسي . إن خلط الأوراق مع الواقع الذي تكوّن على الأرض ، وفي أروقة السياسة العالمية بعد انتهاء المواجهة العسكرية في الحرب قد أوجد عدة حقائق كان لها الأثر الكبير في المواقف الدولية من الأزمة ، وكذلك على تطورات التعامل معها من بينها .

1 . بروز أمريكا قوة فعالة في النظام العالمي الجديد وبقاؤها كذلك للمستقبل غير المنظور ، يلقي تبعة الحلول المقترحة لما يتعلق بالعراق ، والمنطقة وباقي الأزمات على عاتقها ، أو بمعنى آخر لا بد أن يأتي عبر بواباتها المحكمة .

2 . حصر الاتحاد السوفيتي السابق في زاوية العجز عن التدخل في المنطقة التي يتوسطها العراق ، الأمر الذي عزز فكرة شيخوخته ثم مماته " التفتيت " .

وهي النهاية التي ورثتها روسيا الاتحادية ، تكييلا بالحركة لذات الأسباب السياسية ، والمادية التي أفقدت الحكومة العراقية فرص المناورة بالارتكاز على مصالح الروس ،

في التحرك للتعامل مع الأزمة .

3 . إصابة العرب بالإحباط واليأس من إمكانية حل مشاكلهم ، والتعامل الفاعل مع أزماتهم بأنفسهم زاد من تبعية المنطقة لأمريكا في مختلف المجالات ، وعلى أساسها توجهوا بقليل من الاستثناء إليها طالبين تدخلها المباشر في حل بعضها ، مع استعداد مسبق لدى غالبية حكوماتهم لدفع الثمن المطلوب مقدما .

4 . فشل نظريات الأمن الإقليمي المستقل ، أو بالمعنى الأكثر وضوحا غير المرتبط بالأمن الدولي في النظام الجديد ، كذلك عجز التكتلات الإقليمية عن تأمين الدفاع الكفاء عن مصالحها دون الارتباط بالأقوى في النظام الدولي الجديد . مما دفع غالبية حكومات المنطقة إلى الاعتراف الضمني بأن أمريكا الملاذ الوحيد لها (الآن وفي المستقبل القريب) ، والمجال الأضمن لطلب حمايتها ، مما عزز فكرة كون الحل المناسب يأتي من خلالها .

5 . انتهاء عصر الثورية فلسفة لإدارة الدول والمجتمعات ، واقتناع العديد من رجالها الفعليين بأن المرونة ، والمناورة ، والتهدئة ، وتقديم التنازلات على حساب المبادئ أمرا يجنبهم التضحية بأشخاصهم ، وآرائهم ، وجمهورياتهم غير المستقرة ، حقيقة أصابت حكومة العراق بإحباط وشلل لم تفق منه ، وأصابت الآخرين في المنطقة باضطراب الحيرة والتردد .

6 . إن ارتكاب مخالفة في النظام الدولي الجديد مثل التي ارتكبتها حكومة العراق باحتلالها الكويت والإصرار بضمها مسألة غير مقبولة ، والعقوبات التي فرضت لإطالة أزمته بسببها صيغة يمكن استخدامها في كل مناطق العالم بقصد الردع .

7 . دخول إسرائيل العدو الدائم للعرب طرفا في ترتيبات المنطقة ، أقتنع بوجودها عديد منهم ، وأقتنع بعضهم أيضا أن التطبيع معها عربيا في مجالات الأمن ، والاقتصاد ، والسياسة ، وغيرها مجالات ، يمكن أن يكون عاملا داعما لاستقرارهم غير الموثوق به ، وفاعلا لتعزيز أمنهم غير الرصين .

وارتأى البعض الآخر أن التعامل معها قد يكون عاملا مساعدا لحل الأزمة ، أو بوابة من البوابات التي يمكن أن تمر من خلالها الحلول المطروحة لها على أقل تقدير .

إن الحقائق المذكورة التي تعززت مع بداية احتلال الحكومة العراقية للكويت وإثر الحرب التي دارت لإخراجها ، وما بعدها من خطوات التدمير ، والتجهيل ،

والحصار كونت واقعا شائكا للعراق يمكن تلمسه من خلال :

1 . إن متغيرات الصراع ورؤى التوازن الدولي كانت حاضرة منذ البدايات الأولى لاحتلال الكويت ، وكذلك كانت بعد انتهاء احتلاله بطريقة أبقت أمريكا صاحبة النفوذ الشامل في المنطقة بديلا عن الإنجليز ، وجعلتها بالمحصلة لاعبا وحيدا ، أو اللاعب الأقوى في الساحة ، وأعطائها فسحة في التعامل لفرض شروط تفوق أحيانا قدرة العراق ، والمنطقة على استيعابها ، أو تحملها ، كما دفعها من جهة أخرى إلى تكبيل العرب الخليجيين بئمن إبعاد الخطر العراقي ، وتحقيق الأمن الإقليمي بفواتير يصعب تسديدها بقليل من السنوات التي تحتم بقاء الأزمة مجالا وحيدا لدفع تلك الفواتير ولحين اكتمال التسديد .

2 . أن النتائج التي تمخضت عن حدوث الأزمة ، واستمرارها بصيغها المختلفة لا تقتصر على العراق ومنطقة الخليج التي تضررت أكثر من غيرها ، بل وأصبحت مسألة عالمية شاملة ، تحاول كثير من الدول أن تكون طرفا فيها رغم محدودية حركتها من خلال المطالبة بتعويضات لمشاريع كانت تفكر بإقامتها في الكويت . وتعويضات لمواطنيها الذين حرموا من ديمومة عملهم في الكويت ، والعراق . أو من خلال الحصول على القليل من عائدات الأعمار ، والتجارة ، وإعادة التأهيل وغيرها ولو بطريقة المقاولين الثانويين .

وهذا وضع جعل العراق فريسة ، أو تركة يسعى الكثير إلى نهشها ، أو الكسب منها بكافة الطرق ، والوسائل بينها صب الزيت على النار ، أو التغاضي عن التفاعل معها ، أو حتى المساهمة في زيادة تعقيداتها ، وجعلت الخليج بدوله العربية .

سيلا من النفط الرخيص .

سوقا للأسلحة الفائضة .

مكانا للتواجد العسكري المباشر لا يمكن التنازل عنه أو فضه بسرعة ، وإن تسبب في قلق الحكام وعدم رضا أبناء المنطقة عن واقعهم ، وأشقاؤهم في العراق .

عوامل التكوين الخارجية

الأزمة العراقية التي عرفت بأسبابها الداخلية المذكورة ، لها عواملها الخارجية التي يتعلق قسم منها بوضع ومواقف الدول المجاورة والقريبة إقليمياً ، والقسم الآخر بمصالح الدول الكبرى وأصحاب النفوذ السابقين والحاليين في المنطقة والتي يمكن إجمالها تحت عنوان العامل الدولي الذي تتحرك أطرافه تبعاً لمصالحها .

- إيجاباً حيث الكم الذي يمكن تحصيله من التقرب إليها ، أو الدخول فيها .
 - سلباً ما يتعلق بدرء الخطر الذي يمكن حصوله في حال الابتعاد عن حدودها .
- وهذا يتطلب عرض مواقف وظروف الدول الإقليمية والكبرى ومقدار علاقتها بوجود الأزمة وتعقيداتها . وقبل ذلك لابد من الإشارة إلى الدوافع وراء استهداف عموم المنطقة " الخليج " كساحة للأزمة .

تؤكد نتائج الأحداث ذات الصلة بحرب الخليج الثانية ، وتطوراتها التي كونت أزمة العراق أن حدوثها لم يكن عرضياً بسبب مطالبة الرئيس العراقي ثمن حماية الخليج من تدخلات المد الثوري الإسلامي الإيراني . ولا باتهامه الكويت والإمارات العربية المتحدة بتدمير اقتصاد العراق بضخها فائض النفط ، وتخفيض الأسعار .

ولم يكن حدوثها كذلك نتيجة لامتنال الكويت لنصيحة الأمريكان بعدم مجارة ضغوطه لإطفاء الديون ودعم الاقتصاد العراقي .

وإنما تأتي ضمن مخطط شامل لإدارة الصراع الدولي (كانت تلك الأسباب بين عوامل الإثارة اللازمة لما يتعلق بالتعامل مع جوانبه في المنطقة) تم إعداده منذ فترة ليست قصيرة ، وإن أحد مراحل تنفيذه المتقدمة قد بدأت مع حلول عام 1990 وما بعده التي شهدت .

احتلال الكويت ، وانسلاخ بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، والانقلاب على غورباتشوف ، ومن ثم انتهاء الاتحاد السوفيتي .

كذلك وردت إشارات في أكثر من مجال نوهت إلى أن سيناريو حرب الخليج قد وضعت أسسه ومخططاته بعد منتصف القرن العشرين ، وبالذات في الربع الأخير منه ، وقد تسربت بعض منها إلى الصحف لتُكتب بصيغة مقالات وتوقعات ، وإلى

السينما لتنتج على شكل أفلام .

وبذا استخدمت عوامل الإثارة المشار إليها ألغاما سياسية جرى تفجيرها عن بُعد لافتعال وتكوين الأزمة .

ثم إن منطقة الخليج قد اختيرت ساحة للأزمة بحسابات تراها الدول الكبرى بطريقة قد لا تكون قريبة من تلك التي يراها أبناء المنطقة وجيرانها ، أو يرضون عنها ، ومع ذلك هناك عوامل ظاهرة يتفق عليها الكثير من السياسيين والباحثين وتؤكد نتائجها من بين أهم دوافع هذا الاختيار مثل .

1 . تتمتع منطقة الخليج العربي وبينها العراق بأغزر إنتاج نفطي على مستوى العالم ، وكذلك باحتياط وفير يفوق غالبية الاحتياطات المعروفة في مجاله حتى وقتنا الراهن ، هذه المادة التي عدها الغرب سلعة عالمية الطابع ، ورأى في استمرار تدفقها وملائمة أسعارها أهمية بالغة لاقتصاده ودول العالم الأخرى المرتبطة به ، وبذا يكون التقرب غير الأصولي منها مقنعا للتدخل ، ومبررا لأية إجراءات تتخذ في مجاله .

2 . إنها منطقة من الناحية الطبيعية توفر الفرصة لأمريكا أن تظهر قدرتها على الحسم العسكري ، وعلى التحكم والسيطرة ، وهذه يمكن أن تكون شديدة الفاعلية في إقناع منافسي الولايات المتحدة الأكثر جدية في مناطق أخرى من العالم بمخاطر تحدي المصالح الأمريكية .

3 . في هذه المنطقة إيران الدولة الإسلامية النفطية التي تحاذي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق غير المستقرة ، وقريب منها دولة باكستان التي لم يحسم صراعها مع الهند حول كشمير حتى الوقت الحاضر ، وكذلك أفغانستان الإسلامية بوضعها المضطرب ، وتركيا التي لم تنته مشاريعها في السيطرة على المياه المنسابة إلى سوريا والعراق ، ولم تنس طموحاتها السابقة في ولاية الموصل .

وهذه مع الواقع الإسرائيلي القريب مواضيع تجعل المنطقة ساحة توتر ، وتجعل السياسيين المحليين فيها أقل مقاومة لتوجهات الدول الكبرى في التواجد والتدخل ، وتوفر لحكومات تلك الدول " الكبرى " حججا مناسبة لإقناع شعوبها ، والرأي العام فيها بمعقولية التدخل من أجل مصالحها ، والاستقرار العالمي .

4 . إنها المنطقة التي غادرها الإنجليز بعد الخمسينات في القرن الماضي ، وأبقوا فيها كثير من بؤر التوتر القابلة للاستثارة في الزمان والمكان المطلوبين مثل :

- مشاكل الحدود التي لم تُرسمَ بشكل عادل ، ومقبول لكل الأطراف حتى أُبقيت مثار
خلاف بين الكويت والعراق ، وإيران والعراق ، وبين السعودية وقطر ، وقطر
والبحرين ، وعدم اتفاق بين السعودية واليمن ، وتركيا والعراق وسوريا الخ .
- اللا تجانس في عديد من الجوانب التي تشكل ركائز أساسية للتوازنات الإقليمية في
المنطقة بينها :

التوزيع البشري . حيث الدول الغنية بعدد سكانها حد الإلحاح على تحديد النسل ،
والأخرى الفقيرة التي تمنح مكافآت تشجيعية لزيادة الإنجاب .
الواقع الحضاري . حيث المجتمعات المتخلفة حضاريا ، والأخرى الأكثر تحضرا
بالمقاييس المحلية .

البعد الطائفي . الذي ترتب لتتحكم في بعض مجتمعات المنطقة طوائف من الأقلية
تتعامل مع الأغلبية من الطوائف الأخرى مواطنين من الدرجة الثانية .
المجال الجغرافي . الذي منحت على أساسه بعض دول المنطقة أفضلية حصولها على
عوارض طبيعية للدفاع ، أو للهجوم ، وأخرى أصبحت أرضها سهلة للتجاوز ،
والاجتياز .

الإطار السياسي . الذي دُعمَ لأن تكون فيه بعض نظم المنطقة جمهوريات علمانية
متطرفة ، وأخرى ثورية متطرفة ، وثالثة ملكية معتدلة ، ورابعة على أساس الإمارة ،
والسلطنة .

الجانب القومي . الذي تشكلت على أساسه مجتمعات من قومية واحدة ومجتمعات
مجاورة جرى تشكيلها من عدة قوميات .

إن مشاكل الحدود واللا تجانس مع العديد من التناقضات الأخرى كَوْن منطقة
مركزها الخليج قابلة للاشتعال عن بعد حرائق لا يمكن أن تخدم إلا بجهود
الغير من خارجها . إذ من الملاحظ وبعد احتلال الكويت أن عوامل التأثير والتحكم
باتت من خارج المنطقة ، فبعض جوانب الحصار وأساليب تطبيقه التي تبعد
العراقيين عن التفاعل مع الحلول المقترحة للأزمة على سبيل المثال ، كانت في الجعبة
الأمريكية . كما أن رغبة أهل المنطقة ومحاولاتهم رأب الصدع مع العراق تمهيدا
لتجاوز الأزمة تتبدد كل مرة بافتعال ضغوط على صدام وحكومته الذين يستجيبون
لها انفعاليا استجابات تزيد من التوتر وتبقيها وسيلة للتعامل مع تلك الاستجابات

مثل المطالبة بإعادة النظر في الاعتراف بالكويت ، أو تهديدها وباقي دول المنطقة ، ليعيدوا بفعلتهم هذه وغيرها أبعاد الأزمة ثانية وهكذا أصبحت متغيرات التهدة والإثارة في ذات الجعبة الخارجية الأمريكية .

وعموما فإن العوامل الخارجية دفعت باتجاه أن تكون حكومة العراق البعثية فتيلة لها (ساعد على ذلك طبيعة الحكومة وشكل تركيبتها)

فتيل بدأ بالاشتعال عند اجتياحها الكويت ، وبدأت سعة اشتعاله بالتوسع عندما أُفهِمَتِ السعودية وباقي دول الخليج مع اللحظات الأولى للغزو أن نجاح الحكومة العراقية بضم الكويت أو حتى السكوت عنه سَيُعَدُّ نجاحا يدفعها إلى الزحف باتجاهها " دول الخليج العربية " واجتياح أراضيها ، فاندفعت سريعا إلى التحالف لدرء هذا الخطر مع :

دول قريبة في المنطقة أقلقها التصرف الحكومي العراقي .

دول عربية ترى أن أمنها مرتبط بأمن الخليج العربي .

دول عربية أخرى وجدت نفسها أمام حالة فريدة من نوعها تقتضي الحاجة استثمارها إلى أبعد الحدود لمكاسب اقتصادية وسياسية قد لا تتكرر ثانية .

دول عظمى خططت طويلا لدخول المنطقة بطريقة جديدة تكون مرغوبة من أهل المنطقة ، ومختلفة عن تلك التي كانت شائعة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، فوجدت الفرصة سانحة بأقل الخسائر .

دول أخرى عربية ، وغير عربية كان تحالفها إسقاط فرض ، أو نوع من المجاملة لعرب الخليج ، أو للدول العظمى قائدة الحملة ، وهذه تحالفات ، وتحركات تبدو واضحة آثارها في صياغة وتكوين الأزمة عند مناقشة مواقف جميع الدول المعنية بها .

المواقف الخارجية

خرجت حكومة العراق من الكويت إثر معركة عسكرية كانت خسائر العراق بسببها كبيرة من النواحي السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، وبدرجة كادت أن تطيح بحكومته التي أثبتت وقائع الحرب في أيامها الأخيرة أن الحلفاء قد غيروا مواقفهم

من إطاحتها ، أو أنهم لم يضعوا في حساباتهم تغييرها ، لاعتبارات عدة بينها :

1 . كانت هناك مترتبات على نتائج الحرب مثل التعويضات ، وتمويل أعمال الأمم المتحدة في المنطقة ، وغيرها أمور يصعب قبولها من حكومة جديدة لا ترى أنها تتحمل ذنب ارتكبه صدام وحكومته البعثية بعيدا عن تطلعات العراق ، ومصالحة الوطنية ، عليه أصبح بقاء الحكومة شبه مفروض لتحقيق تلك الغايات ، ولو على مديات طويلة الأمد .

2 . انتهت صفحة الهجوم البري وتوقف القتال في 1991/2/28 ، ولم تكتمل أهداف الحلفاء الاستراتيجية في تدمير القدرة العامة للدولة والمجتمع التي لا يمكن أن تتحقق بتغيير الحكومة وإنهاء الأزمة ، بل وعلى العكس من ذلك فإن حكومة صدام التي اشتهرت بسوء تصرفها وقصر نظرها ستساعد بتعاملها الخطأ مع الشعب العراقي والأزمة بما يمهّد الطريق إلى تحقيق تلك الأهداف عن طريقها مباشرة ، مما دعم وجهة النظر الخاصة بإبقاء الحكومة المسؤولة عن الحرب وافتعال الأزمة لتتحمل وزر الاستمرار الفعلي لها . أي للحرب - بوتائر الخرق الشكلي لمناطق حضر الطيران ، وعدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي وفرت لأمريكا ، وحلفائها فرص مناسبة لإتمام أهدافهم على مراحل .

3 . تحاول أمريكا ومن بعدها بريطانيا بقصفها الأهداف التكميلية على وفق خططها المرسومة عزل الشعب العراقي والعربي عن خطوط التأثير بنتائج ذلك القصف ، مؤكدة في إعلامها القوي أن أهدافها تتركز على الحد من قدرة صدام العسكرية ، وعلى إضعافه تدريجيا خطوة من أجل التغيير إلى النظام الديمقراطي التعددي ، وهذه معطيات إعلامية استراتيجية لا يمكن أن تتحقق دون الوجود الفعلي لحكومة صدام بأخطائها المتكررة ، وخطر الدائم التي تعطي الأمريكان فرص أفضل لقبول حججهم ، وسهولة أكبر للتحرك باتجاه تحقيق أهدافهم الاستراتيجية .

4 . يحسب الغرب وبينهم الأمريكان المعنيون بالأزمة الرأي العام في بلادهم ، ويحسبون الآثار الجانبية لتصرفهم مع جوانب الأزمة على مستقبل أحزابهم السياسية ، ونتائج الانتخابات الدورية ، وقد هيئوا تماما قبل قرار الحرب ، وسجلوا في عقله الجمعي الصورة الحقيقية لبشاعة الحكومة العراقية وهمجيتها ، وعلى أساسها قَبِلَ الغالبية قرار الحرب هدفا لتمزيق تلك الصورة ، وعندما لم يكتمل

سيناريو الأزمة الذي تَطَلَّبَ ديمومة فعل الضرب والتدمير ، لم يبق خيارا سوى الإبقاء على تلك الحكومة بصورتها المشوهة هدفا معقولا في ذات العقول يضمن رأيا عاما موافقا على تلك الإجراءات ، أو غير معارض لها .

إن النظر إلى الموضوع من الزاوية الدولية الخارجية يبين أنها لم تكن بعيدة عن مجمل الأحداث الدائرة والتي تدور في عموم العالم ، ويتبين أن صدام غزا الكويت مثلا في وقت كانت الفوضى قد سادته " العالم " نهاية ثمانينات ، وبداية تسعينات القرن الماضي أخلت ببعض قيود الحرب الباردة التي كانت تحول نسبيا دون قيام دولة ما محسوبة على ، أو موالية إلى دولة عظمى في أن تهاجم دولة هي الأخرى محسوبة على ، أو موالية إلى دولة عظمى مقابلة ، وبالتالي لم يكن للحكومة العراقية المحسوبة على الاتحاد السوفيتي والمرتبطة معه باتفاقية صداقة وتعاون آنذاك أن تهجم على الكويت التي لها وزنها المالي ، والنفطي المحسوبة على الغرب . ويتبين أيضا أن ظروف تلك الفوضى في العالم كأحد المتغيرات الخارجية وجد سهولة بالتفاعل مع حال الحكومة العراقية النفسي الذي تلقفته سريعا لينتج موضوع الأزمة .

- إذ لم يكن لحكومة بغداد أن تتخذ قرار الحرب لو لم تفسر وتبعا لرغباتها وخصائصها تفسيراً خاطئاً نتائج الفراغ والارتباك الذي عم العالم بعد الاتفاق على إنهاء الحرب الباردة على إنه مجالا مناسباً لحرية تحركها باتجاه القصاص ، وتصفية الحسابات ، والتخلص من الديون .

- وإن سرعة تنفيذها قرار الحرب قبل أن تضمد جراحها من حرب الثماني سنوات مع إيران ما كان يحدث لو لم تقع في فخ الإيحاء الأمريكي ، بمحض إرادتها وفي ظروف غياب التهديد التقليدي للاتحاد السوفيتي لمصالح الأطراف المقابلة .

- وما كان اتجاه حكومة بغداد نحو الحرب ، وغزو الكويت يكون عمليا لو لم تقدر وبسبب قصور في نظرتها المستقبلية لوقائع الأحداث تقديرا ينبئها أن العالم الغربي سوف لن يكون معنيا بأزمة إقليمية إذا ما بقي النفط يتدفق عليه بأسعار معقولة وربما أقل من أسعار الأمس بعد أن يتضاعف الخزين ، والقدرة على الإنتاج والتصدير في الوضع الجديد .

كان لمتغير وضع الحكومة في العراق أثر على وجود الأزمة وتطور وقائعها ، وكانت

نتيجة الحرب ، واستمرار معالم التوتر ، والعمليات العسكرية لإتمام ما تبقى من الأهداف أثر كذلك على ديمومتها ، وكانت مصالح البعض من العرب والجيران الخاصة من بين العوامل المؤثرة على طبيعتها ، الأمر الذي كوّن واقعا ومواقفا مختلفة إقليميا ودوليا للتعامل معها عند .

الأمريكان

الكويتيون

الخليجيون

العرب

الإيرانيون

الأتراك

الإسرائيليون

مواقف فيها قدرا كبيرا من التناقض أثر كثيرا على واقع الأزمة واستمرارها .

الموقف الأمريكي

عند التكلم عن موضوع الأزمة العراقية ، أو بالمعنى الأدق أزمة المنطقة ، يبرز الموقف الأمريكي ، والمساعي الأمريكية ، والمصالح الأمريكية بمواجهتنا لمستوى أصبح التكلم عن أي جانب من جوانبها إشارة إلى الأمريكان بشكل أو بآخر .

وبالعودة إلى استعراض الأفكار الخاصة بمناقشة موضوعنا نجد أن الكثير مما ورد قد تناول الموقف الأمريكي .

بدءا من التخطيط المسبق لافتعال أزمة بالمنطقة تعود نتائجها تعزيزا لمصالح الدولة الأعظم .

مرورا بدوافع اختيار الخليج ساحة للأزمة ، والعراق بؤرة توفر لهم أعلى فرص ممكنة لتحقيق المصالح .

وانتهاء بتصورهم عن احتواء النظام العراقي ، وربما الحيلولة دون توحيد وتفعيل الجهد العراقي المعارض لإعطاء الأزمة فسحة زمنية مناسبة لتحقيق المصالح والأهداف المرجوة .

وعلى وفق تلك الأسس يمكن قبول الاستنتاج الذي يبين أن بدء الأزمة رغبة أمريكية تعاملت مع صدام حسين فتيل الأزمة بطريقة أو أكثر من الطرق الآتية التي دفعته إلى إشعالها :

1 . الإيحاء بوجود ضغط على الكويت ، والإمارات ، ودول أخرى لزيادة إنتاج نفطها وتحفيظ الأسعار لتقويض النظام العراقي عن طريق الاقتصاد .

(إلا أن الوقائع من وجهة نظر علمية حتى الآن " وبحدود الاطلاع " لم تؤيد أن الكويت ، والإمارات سعت متعمدة لإشباع سوق النفط العالمي بإنتاجهما أكثر من الحصص المثبتة لهما في اتفاقات أوبك وتخفيض الأسعار ، وبما ينهك الاقتصاد العراقي الذي يعاني تضخما ، واضطرابا بعد انتهاء الحرب مع إيران ، لكن الأمر الأكثر احتمالا في هذا الجانب هو أن معلومات قد سربت إلى النظام العراقي آنذاك تعطي تصورا مشابها فسرته الحكومة العراقية واقع لحرب موجهة لإسقاطها ، أو أنها قد ابتدعتها حجة - وهي الأكثر خبرة في هذا المجال - لابتزاز الدولتين بهدف

الضغط لإلغاء ديونها ، ودعم اقتصادها ، تعززت في مخيلتها الموسومة بالشك وعدم الثقة (عن طريق التكرار الإعلامي) لتصبح فكرة ، أو واقع حقيقي ، أو قريب من الحقيقة اقتنعت به في النهاية .

2 . رغبة عند الرئيس بالاحتلال ساعد على تفسيرها ضوءاً أخضرا من قبل الأمريكان لضم الكويت مكافئة له على حربه مع إيران ، وتعويضاً محلياً لخسائره تلك اللغة الودية التي تكلمت بها السفارة الأمريكية كلاسي في العراق أثناء مقابلتها له قبل الاحتلال بأيام .

أو عن طريق عمليات التسميم السياسي ، والحرب النفسية التي تتلقف تأثيراتها الحكومة العراقية بشكل سريع بسبب خصائصهما النفسية غير السوية .

3 . تضخيم الإعلام ، والجهد الدبلوماسي الغربي الأمريكي قدرة ، وإمكانات العراق في عقل الحكومة العراقية بعد انتهاء حربها مع إيران ، وتأكيد فكرة الانتصار الحاسم ، والنجاح في حماية العرب من التوجه الإيراني ، الذي أشعر الحاكم ، والحكومة بالقوة غير المحدودة ، وبأحقية هذه القوة لقبض الثمن وتحقيق المكاسب من المجاورين الذين يحاولون إضعافها .

وعلى وفق تلك الأسس يرى الكثير في المنطقة أن الإيقاف المفاجئ من الطرف الأمريكي للحرب يوم 1991/2/28 ، وعدم إطاحة النظام لإنهاء الأزمة مسعا أمريكيا لاعتبارات بينها :

1 . إبقاء صدام (لفترة محددة من الزمن) الذي قبل شروط الحلفاء حاكماً على العراق بقدرات ضعيفة مع صياغة ضغوط مستمرة على حكومته كفيلة بتحقيق باقي الأهداف التي لم تؤدِ الحرب إلى تحقيقها كما ورد في أعلاه ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن أي حاكم جديد ، ومهما كانت توجهاته ، أو انتماءاته سيشعر أنه غير ملزم بتحمل أعباء ونتائج حرب لم يكن هو ، ولا الشعب العراقي طرف فيها ، أو سبب من أسبابها .

2 . إن مؤشرات التغيير التي بدأت تظهر بعد وقف إطلاق النار مباشرة ، لم تأت من الحزب الحاكم كما تريد بعض الأطراف الخارجية بينها أطراف في الإدارة الأمريكية .

ولم تأت كذلك من بين القوات المسلحة كما تريد أطراف أخرى بينها أطراف أمريكية

لكنها جاءت من بين أهل الجنوب رداً على معطيات الظلم ، والاضطهاد ، والإهمال ، والدونية ، والطائفية التي عانوا منها ربع قرن من الزمان على يد الحكومة ، ومجيئها من هذا الوسط مع غياب القيادة السياسية ، والعسكرية الملائمة ، وبروز قيادات دينية محلية لجموع المنتفضين ، يعني وسمها ثورة ستؤدي إلى حكومة إسلامية يتوقع الأمريكان ، والعرب القريبين أنها ستحدث خلافاً في التوازن الإقليمي ، والدولي في المنطقة ، وهو الخلل غير المسموح بحدوثه آنذاك ، وفي المستقبل البعيد .

3 . أصبحت حكومة صدام خلال فترة الحرب رمزا عالميا للاضطهاد ، وخرق حقوق الإنسان ، وأساسا لتهديد السلام ، والاستقرار الدولي بامتلاكها ، واحتمالات استخدامها أسلحة التدمير الشامل ، وبذا يبرر وجودها للرأي العام الأمريكي ، والعالمي ، والعربي استمرار الحلفاء بالتعامل معها بأسلوب الطرق على الرؤوس لاستكمال ما تبقى من سيناريو الحرب ، بينما لا يبرر وجود أخرى بدلا عنها هذا الضرب ، بل وسيثير الرأي العام بالضد منه .

وبمحصلة القول أعطت الحكومة العراقية الأمريكان باحتلالها الكويت فرصة تأمين أهدافهم في التواجد العسكري المباشر بالمنطقة .

وسهلت لهم تنفيذ خططهم في احتواء حكوماتها ، والحكومات القريبة ، وبقدر من الدقة آثار حيرة الباحثين والسياسيين العرب ، والعراقيين ، وبعض من أبناء الغرب لمستوى :

أعتقد البعض منهم أن صدام عميل للأمريكان ، واحتلاله الكويت كان تنفيذا لأوامرهم .

واعتقد البعض أن الحزب الحاكم في العراق ماسوني الوجهة والانتماء ، وإن احتلال الكويت كان تلبية لرغبة الماسونية العالمية لتدمير العراق ، والدول العربية ، واستنزاف ثرواتهم .

ورأى البعض الآخر أن صدام مغامر ، عدواني ، ومريض بالعظمة ، وإن احتلاله الكويت استجابة انفعالية ، وقرار شخصي ، ينبغي أن يكافئ عليه من قبل الأمريكان بعمل تمثال له قرب تمثال الحرية لما قدمه لهم من خدمات جليلة وإن لم يقصدها .

وأعتقد القليل من بين الحزبيين العراقيين والمنتفعين العرب أن حكومة صدام حكومة

وطنية وقومية ، وإن احتلال الكويت كان بسبب أحقيته بها أرض عراقية ، وأن طريقة ضمه لها خطوة لتوحيد الأمة العربية ، واجهت مقاومة من قبل الأميركيين أعدائها التقليديين .

وتصور القليل أيضا أن الفعل برمته كان تجاوزا ، وخطئا في التقدير لا يتحمل كل تلك الأعمال التي قام بها الأميركيين ، والتبعات التي فرضوها على العراق . هذا وأيا كانت الحقيقة من بين تلك التكهّنات ، فإن وجهة نظر الأميركيين كانت تتركز في الأغلب على .

- استثمار الفرصة إلى أبعد الحدود في إبقاء قوة عسكرية قادرة على ردع العراق ، وتقديم الدعم لقوات عسكرية في المنطقة لتنفيذ أهداف استراتيجية المعلن منها : ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط وبأسعار معقولة .

إقامة سلام دائم بين العرب ، وإسرائيل يرضي إسرائيل ، ولا يثير العرب .

ضمان أمن شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين .

حماية أرواح وممتلكات الأميركيين في المنطقة .

فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية .

إعادة تنظيم الأمن الإقليمي في المنطقة ، وتنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران في آن معا .

- التحرك الفاعل في المنطقة في عدة اتجاهات ولعديد من الغايات بينها :

عسكريا للحيلولة دون أي مناورة من جانب القطعات العسكرية العربية في المنطقة بالاتجاهات غير المتوافقة ورغباتهم .

سياسيا بالضغط غير المباشر من خلال هامش التحرك العسكري المتاح لتقييد القرار العربي في المنطقة بالصيغ التي لا تبتعد كثيرا عن تلك الرغبات ولحين تنفيذ كافة الأهداف المرسومة ، وبأقل ما يمكن من الخسائر

اقتصادي ، إذ يثير التواجد العسكري ، والتحرش المستمر بالعراق توترا يدفع دول المنطقة إلى طلب المزيد من الأسلحة لقاء أثمان عالية ، ويوفر تأثيرا مباشرا على انسيابية النفط ، وتحديد أسعاره بمستويات مقبولة .

إن وجهة نظر الأمريكيان المذكورة حددت أسلوب تعاملهم مع أزمة العراق (في العشر سنوات التي أعقبت حرب الخليج) بصيغ كانت على الأغلب :

1 . إبقاء الأزمة طافية على السطح ، والمتغيرات ذات الصلة بها مملوكة لهم بالكامل ، لتكتسب قوة التأثير بالاتجاه المطلوب وكما يجب .

إذ يتلمس المتابعون لمجرياتهما أنها وكلما فترت ، أو قل تأثير معطياتها على المحيط الإقليمي يثار موضوع يتعلق بها .

كأن يكون التفتيش الملزم للقصور الرئاسية ، رغم معرفتهم بخصوصية هذه القصور للرئيس وعدم رغبته زجها في ملابسات الأزمة وهي التي تمثل أمنه الشخصي .

وكأن يكون الدخول المحتوم أيضا إلى مقرات الحرس الجمهوري ، ودوائر الأمن والاستخبارات ، وهم على دراية تامة على أن المعلومات المصنفة سريريا قد وزعت على بيوت ، وأماكن بعيدة تماما عن تلك الدوائر والمقرات .

وكأن يكون كذلك الإلحاح بطلب الإجابة عن مصير شحنة مواد كيميائية لمكافحة آفات زراعية وصلت العراق قبل أكثر من عشر سنوات ، وهم متأكدون أن حكومته قد حولتها أسلحة كيميائية إبان حربها مع إيران .

أو طلب معلومات عن طيار أمريكي فقد في الحرب إثر إسقاط طائرته .

... الخ من النقاط التي أعطت الأمم المتحدة ، والأمريكان قدرة إبقاء الأزمة وإمكانية إثارتهما والتحكم بها لحين تحقيق جميع الأهداف التي وجدت من أجلها ، أو لحين حصول متغيرات قد تؤثر على طبيعة النتائج المتوخاة من تلك الأهداف ، أي أنها تبقى الحال على ما هو عليه إلا إذا شعرت على سبيل المثال باحتمالات معقولة لحصول ثورة شعبية ، أو انقلاب عسكري قد يأتیان بحكومة جديدة لا تؤمن لها قدرا من المصالح كما تؤمنها حكومة بغداد أخيرا ، أو إن وجودها بصيغته القائمة بات يشكل خسارة أكثر من النفع المتوقع منه .

عندها ستميل إلى التسريع بإنهاء الأزمة ، أو التعامل معها بطريقة مختلفة ، وتلك كانت معطيات سياسة الاحتواء التي انتهجت من قبل الإدارة الأمريكية إبان حكم الرئيس كلنتون على وجه الخصوص .

2 . التقليل من قدرة العرب ، وغيرهم جهد الإمكان في التأثير على مجريات الأزمة ،

من خلال إلهائهم بمشاكل جانبية ، أو الإيحاء لهم بضرورة الابتعاد عن التقرب إليها .

3 . المحاولة جهد الإمكان لفصل الشعب العراقي ، عن حكومته في موضوع التأثير بالأزمة وبصيغ وآليات يمكن أن تهيؤه لتأييد فعل مستقبلي يمهد للتعامل مع موضوعها بالمستوى الذي تراه أمريكا مناسباً . لكنها سوف لن تكتف بعدم دعم ثورة شعبية عامة على غرار انتفاضة آذار عام 1991 للتخلص من سبب الأزمة ، وإنما ستحول دون قيامها ، لاعتقادها الحالي أن ثورة من هذا النوع ستأتي بحكومة شيعية يخل وجودها جارة لإيران بالتوازن ، أو إنها ستسبب فوضى واضطراب قد يمتد إلى عموم المنطقة بشكل يصعب السيطرة عليه .

4 . اللعب مع حكومة العراق (في العشر سنوات التي أعقبت الحرب عام 1991 على وجه الخصوص) بطرق لا تؤدي إلى خنقها تماماً ، فهي بالوقت الذي سمحت بالنفط مقابل الغذاء لتكون فيه عائدات النفط في صناديق خاصة بعيدة عن اليد الطولي للحكومة ، غضت الطرف على ما يبدو عن بيعها النفط الخام إلى إيران التي تعيد تصديره إلى الخارج لفترة من الزمن ، وعن تهريبها النفط المكرر ومواد أخرى بين الحين والآخر إلى الإمارات العربية المتحدة ، وقبض ثمنه ملايين الدولارات تصرف على نشاطها المخابراتي في الخارج ، وعلى شراء الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية ، وعلى الأمور الشخصية للعائلة والرئيس .

وهذه نتيجة تعود على الأغلب إلى رغبة الأمريكان إبقاء بعض المجالات مفتوحة لتنفس الحكومة بشكل يبقئها على قيد الحياة خائفة القوى ، لأن قطع الهواء تماماً يعني الاختناق ، ويعني احتمالات قيامها بأعمال لا تحمد عقباها وهي في حالة احتضار .

التحول الأمريكي والقرار 1441

إن السياسة الأمريكية للتعامل مع العراق وأزمته استمرت على أساس الاحتواء حتى حلول 11 سبتمبر 2001 يوم تعرضت واشنطن ونيويورك إلى صدمة هائلة إثر مهاجمة بعض أهدافها الحيوية بالطائرات المدنية في عمليات انتحارية بقصد الإرهاب المخطط له بشكل جيد .

عندها دخل الإرهاب عاملا في رسم سياسة الأمريكان الخارجية للتعامل مع بؤر التوتر الموجودة في العالم وبينها العراق التي تعد أزمته أحد البؤر غير المستقرة في المنطقة ، وبضوء تقديرات سريعة للربح والخسارة ، يتبين أنهم قد اتخذوا قرار القضاء على بعض تلك البؤر التي باتت تنتج إرهابا يهددها في عقر دارها ، بينها بؤرتي أفغانستان ، والعراق وبأسبقية تعامل أولى مع أفغانستان تليها العراق لا حقا .

وبضوء هذا القرار ، تحولت سياسة الأمريكان بالنسبة إلى الأزمة العراقية من الاحتواء إلى الاستهداف المباشر لحكومة صدام بعدها أحد منتجي الإرهاب خاصة بعد أن وجدت خيوط للاتصال بين أسامة بن لادن (تنظيم القاعدة) وبين أجهزة مخابراتها ، وبعد تيقن الأمريكان من أن سلوك صدام حسين لا يمكن الاطمئنان إليه (وإن كان ضعيفا) في مجال دعم شبكات إرهاب دولية بأسلحة كيميائية وبايولوجية لتنفيذ عمليات داخل الولايات المتحدة ، ودول أوروبا الغربية التي يناصبها العداء .

ونتيجة لهذا التحول بدأت أمريكا سياستها باستهداف نظام الحكم في بغداد بوضعه أولا في محور الشر ، وحشد كل جهدها الإعلامي والنفسي لاتهامه بارتكاب جرائم ضد شعبه ، وشعوب أخرى في المنطقة ، وبنفس الوقت أعلنت بالتدريج .

- أنها عازمة على معاقبته .

- بعدها رغبة في زواله .

- ضرورة التخلص منه بكل الوسائل المتيسرة بينها الحرب ، والعمل على تغييره بنظام آخر يمكن أن يكون بؤرة استقطاب للديمقراطية .

وبدأت خطواتها الأولى بزيادة حشدها العسكري في منطقة الخليج القريبة من العراق ، والتحرك في المنطقة وخارجها لكسب تأييد الحلفاء ، في الوقت الذي تحركت فيه باتجاه مجلس الأمن لاستصدار القرار 1441 الذي لا تفسر صياغته إلا خطوة في

نفس اتجاه الحرب المحتملة .

خاصة إذا ما تم النظر إليه من زاوية الصراع المستمر بين الجانبين منذ عام 1990 الذي زادت حدته ، وتضاعفت خسائره بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) ومقدار التوازن في داخله بين كفته الأولى (أمريكا) التي دفعتها قوتها المطلقة لأن تكون داعية حرب ضد الإرهاب وبين كفته الثانية (حكومة صدام) التي جعلتها أخطاؤها ، وسوء سلوكها أحد منتجي الإرهاب وأحد أهداف حربه الاستراتيجية .

وصراع من هذا النوع بين مارد قوي لا يمكن ردهه وبين مهزوم متخاذل لا يمكن تقويمه لا ينتهي بتسويات بسيطة ، ومنافع غير مجزية ، وتوقف في منتصف الطريق كما كان سائدا منذ العام 1991 حتى 2002 .

حقيقة تلقي الضوء على التغير بمعالم السياسة الأمريكية العامل الخارجي الأكثر فاعلية في ساحة الأزمة العراقية ، وعلى طبيعة القرار 1441 الذي صدر عن مجلس الأمن نهاية كانون الثاني 2002 ، وعلى ماهية صياغته التي اتفق الخبراء والسياسيون ،

أنه مليء بالنوايا ونقاط الإثارة .

إنه خطوة إلى الأمام في تنفيذ سياسة الأمريكان الجديدة في الحرب بعد أن حددوا لصدوره أكثر من غاية .

أولها حشر الدول المعارضة لتغيير النظام في بغداد وإنهاء الأزمة أو تحويل معالمها بزاوية حرجة تدفع تلك الدول في نهاية المطاف للموافقة على حسم الصراع لصالح الخطط الأمريكية التي تسعى إلى القيام بمعركة أحد أهم أهدافها المعلنة صدام حسين ونظام حكمه الوسيلة الوحيدة لتجاوز آثار الأزمة .

وثانيها ذر الرماد في عيون العرب رغم أن الأمريكان في السنوات الأخيرة لم يعيروا اهتماما للعرب الذين يرقص غالبية حكامهم على حبال المنفعة والمصالح الذاتية الآنية الضيقة بهدف أن لا يعيقوا التحركات الأمريكية في شكل تعاملها الجديد مع الأزمة ولو ضاهريا .

والأهم من هذا وذاك تلك الغاية التي تتعلق بالأمريكان وما يحققه القرار من مكاسب لهم في ساحة الصراع العسكري المرتقب تتأسس على إزاحة عقبة الاستخدام المحتمل لأسلحة الدمار الشامل بالضد من تحركهم في بداية المعارك المحتملة وما

يحققه لهم من تهديد لكسب الحرب بسرعة عالية وبأقل الخسائر التي أخذت الأمم المتحدة على عاتقها إتمام بعض جوانبها المهمة .

إن القرار المذكور سيحقق للأمريكان ، والذين سيتحالفون معهم القدرة على التحرك المستقبلي باطمئنان وثقة عالية بالنفس لأنه سيخلي ساحة الحرب من تلك الأسلحة التي كانت تثير توترهم ، وتضعهم أحيانا أمام خيارات فيها قدر من التردد والتخوف من زيادة الخسائر إثر الاستخدام المحتمل لتلك الأسلحة من قبل الرئيس العراقي كنوع من الردع ، أو الدفاع اليائس في الحالات الحرجة ، مما يشير إلى أن إخلاء ساحة الحرب من الأسلحة التدميرية كانت من بين أهم الأسباب التي جعلت أمريكا توافق على عرض موضوع التفتيش على مجلس الأمن ، والخروج بصيغة قرار شديد اللهجة ومبهم التعابير يفضي تطبيقه الجاد من الزاوية العسكرية إلى القضاء على ما تبقى من أسلحة تدمير شامل (جهد الإمكان) الأمر الذي سيفقد النظام أحد أهم وسائله في الردع من ناحية ، وسيمهد إلى استخدام الأسلحة التقليدية التي تتفوق في مجالها أمريكا على العراق بنسب غير معقولة من ناحية أخرى .

وفي حالتها سيحاول الأمريكان التوجه إلى التخفيف من شدة الأزمة (الحل العسكري) بسرعة عالية وبأقل الخسائر تطبيقا لاستراتيجيتهم في الحرب الخاطفة التي ركنوا إليها بعد حرب فيتنام بشكل خاص .

إن عملية التفتيش التي يمكن وصفها بعملية استخبارات واسعة ستوفر للأمريكان جهود عمليات جمع المعلومات وكلف تمويلها ، وكذلك ستسهل عليهم إعداد الخطط اللاحقة للحرب .

تأسيسا على ذلك يمكن الاستنتاج أن التفتيش وخلو العراق لاحقا من أسلحة الدمار الشامل سوف لن يثن الأمريكان عن الاستمرار أو التوقف في منتصف الطريق في التعامل مع الأزمة بطريقة مختلفة عن السابق ، بل وعلى العكس من ذلك سيغريهم لإكمال خططهم حتى النهاية ، وإذا ما كشف التفتيش عن عدم وجود الأسلحة التدميرية المحرمة فإنهم سوف لن يتوانون في استخدام ما بحوزتهم من أدلة عن مخالفات يمكن تقديمها في الزمان المطلوب لإثارة توتر ، كما إنهم تمكنوا في السنوات الأخيرة من بث آلاف الألغام السياسية والاجتماعية في ذات الساحة التي يمكن تفجيرها في الوقت ، والمكان المحددين لإشعال حرب ستكون نتائجها هذه المرة زوال النظام ، وإعادة ترتيب المنطقة برمتها .

وبالنظر إلى الأزمة نظرة خارجية (دولية) يتبين أن كثرة الأطراف المعنية بها ، وكثرة الراغبين في التقرب منها ، والاستفادة من واقعها ، لم يلغ حقيقة كون النهايات الخاصة بخيوط التعامل معها ما زالت وستبقى بيد الأمريكان اللاعب الأقوى في ساحتها ، وهذه حقيقة تضيف معالم تعقيد أخرى لموضوع الأزمة تتعلق بالتناقض الموجود في النظرة الإقليمية إلى أمريكا وجديتها ، ونزاهتها في التعامل الذي يتمحور بالنسبة للمنطقة في أغلبه بين :

حكومات مؤيدة لها وأخرى معارضة لوجودها .

حكومات مجبولة على التأييد ، وأخرى لا تأبه بالمعارضة .

حكومات تقبل بها كتحصيل حاصل ، وشعوبها لا ترضى بوجودها غير المبرر .

حكومات تسعى إلى إنهاء هذا الوجود لتحسسها من آثاره الجانبية ، وحكومات تدفع من ميزانيتها الكثير ثمنا لاستمراره .

شعوب تنظر لها صديقا وقف بجانبها في ظروف صعبة .

وشعوب مجاورة ترى فيها عدوا تسبب في تدميرهم ، وإن لم يكونوا طرفا في تكوين تلك الظروف .

أطراف ترى في التعامل معها ضرورة تملئها الظروف السائدة ، وأطراف أخرى تعتقد أن التقرب منها عمالة ، وخيانة وطنية لا تغتفر .

... الخ من أوجه التناقض التي تشوه النوايا ، وتزيد من تحسس التعامل مع الأمريكان وهم يملكون جميع مفاتيح الحل لهذه الأزمة .

الموقف الكويتي

الكويت دولة عربية خليجية مستقلة وعضو في الأمم المتحدة ، والجامعة العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومجموعة عدم الانحياز ، تتمتع بكل مستلزمات الاستقلال ، إلا أن حدودها مع العراق تركت عمدا وبطريقة تشعرها بالضيق وتثير رغبتها بالحصول على مساحة من الأرض جهد الإمكان تبعد مركزها السكاني الوحيد عن مصدر التهديد الأقوى " العراق " ، وتثير في نفس الوقت رغبة عند البعض من حكام العراق في إبقائها حدودا غير ثابتة يمكن أن تخنق الجارة الصغيرة عندما يتطلب الأمر ذلك .

لقد التقت الرغبتان مع بداية التسعينات لتكون أحد أسباب حرب الخليج ، أو أحد مكونات فتيلها الذي أشعل من خارج المنطقة كما مر ذكره آنفا ، وأدت إلى أن تخرج منها منهكة بفعل التدمير الذي أصاب كل بناها التحتية ، ومرافقها العامة ، ووسائل إنتاجها للنفط على يد الحكومة العراقية ، وما تبقى بسبب قصف الحلفاء للقوات العراقية المتمركزة فيها .

إن الكويت التي عانت حكومتها وشعبها لفترة عام معاناة قاسية بسبب الاجتياح ، وجدت نفسها بعد وقف إطلاق النار مثل غيرها من دول الخليج في موقف الصراع بين القضاء على الحكومة العراقية التي تسببت أصلا بتلك المعاناة ، وبين القبول بحكومة ثورية تكونها الانتفاضة بتداعياتها الإسلامية ، وإذا ما كنا قريبين من الواقع في تحليلنا فإن القول الأصوب :

إنهم وغالبية العرب كانوا في موقف المتفرج خاصة بعد وقف إطلاق النار كون النهايات التي رسمت للحرب داخل حدود العراق كانت من قبل القيادة السياسية لقوات الحلفاء " أمريكا " دون معرفة مفصلة منهم .

كما إن وضع الحكومة الكويتية آنذاك لا يسمح لها سوى البقاء في وضع المتفرج .

إن الحرب التي بدأت بتحرير الكويت هدف رئيسي من أهدافها لم تنته تماما ، شأنها شأن الحرب مع إيران ، وأبقيت عديد من جوانبها فقاعات قابلة للتفجير بقصد استمرار الأزمة حتى وجدت الكويت بسببها ، وأمور أخرى أنها مكبلة بعديد من المسائل مثل .

1 . طلب اعتراف العراق بالدولة ، وبحدودها التي رسمتها الأمم المتحدة (بتجاوزات واضحة على أرضه) دون موافقة حكومته ، وفرض التعويضات ، وإعادة الأموال والمعدات التي نقلت إلى العراق ، وهذه مسائل بحاجة إلى الوقت للاتصال ، والتفاوض مع الحكومة العراقية التي ناصبتها العداء حد المقت .

2. بقاء أكثر من ستمائة أسير ومفقود دون تحديد لمصيرهم الذي بات ورقة ضغط على الحكومة الكويتية من قبل المؤسسات ، والدوائر الإنسانية الكويتية ، وأبناء الكويت ، ينبغي أخذه بنظر الاعتبار في التعامل مع العراق وجوانب الأزمة ، وبالتالي بقاءه موضوعا قابلا لإثارة التوتر ، وعدم التفاهم بين بلدين عربيين ينتميان سوية إلى تقاليد القبيلة في التعامل مع كثير من مفردات الحياة العصرية .

3 . إن اتفاقيات وقف إطلاق النار قد حددت أرض منزوعة السلاح بين البلدين أبعدت القوات العراقية عن حدود الكويت عدة كيلومترات ، لكنها ومن الناحية العملية أبقتهما " الكويت " منطقة قابلة للتهديد ، وتكرار الغزو لطبيعة الأرض السهلة بين مواضع القوات العراقية ومدينة الكويت ، وقلة القطعات الكويتية الدفاعية المتواجدة بالمنطقة بالمقارنة مع القوات العراقية المدرعة ، والآلية المتأهبة للهجوم .

4 . اختيار الكويت وتبعا لنتائج الحرب كمخزن للأسلحة الأمريكية ، وقاعدة للقوات الجوية الأمريكية وقوات أخرى للمشاة والدروع ، أبقى الكويتيين في إطار الشعور بأجواء التوتر ، وحمل خزينتهم أعباء مالية لسد كلفة ذلك التواجد ، والعمل الخاص بمنطقة حضر الطيران جنوب خط العرض 33 .

من كل ذلك يمكن تصور الموقف الكويتي من الأزمة أنه موقفا يتأسس في الغالب على .

1 . إن الكويت طرف من أطراف الأزمة ، وأكثر المتضررين بها بعد العراق ، وعلى هذا الأساس ترغب في الانتهاء منها بأقرب وقت ممكن ، دون التفريط بالمكاسب التي يمكن تحقيقها جهد الإمكان مثل .

ـ الاكتساب الشرعي لترسيم الحدود .

ـ الاعتراف العراقي الجدي بالدولة .

ـ عودة الأسرى والمفقودين .

2. تدين الكويت لأمريكا ، وللسعودية بالدرجة الأولى ومن بعدهم بريطانيا ، ودول أوروبا ، والخليج في مسألة إخراج القوات العراقية من أراضيها ، وهو دين ارتبطت بسببه بأحلاف واتفاقيات أمنية ، يجعل رأيها في الأزمة والتعامل معها نابع من رأي الحلفاء الآخرين الذي لا يتجه إلى حلها حلا سريعا ، وهو أمر قبلته على الرغم من تمنياتها في التخلص من آثارها في أقرب وقت ممكن .

3 . إن الكويت ورغم الجهود التي بذلتها للعزل ، والتفريق بين الشعب العراقي وحكومته في التعامل مع مفردات الأزمة ، لم تستطع بشكل كاف من السيطرة على مخارج الإعلام ، ونتائج البحوث ، وتصريحات المسؤولين التي وقعت في شرك تعميم الخطأ على رموز الحكومة ، وعموم العراقيين ، فكونت مشاعر عدااء في الشارع الكويتي باتت تأخذها الحكومة في تعاملها مع ما يتعلق بالأزمة بنظر الاعتبار حد تكبيل حركتها في هذا الجانب ، وأثارت من جانب آخر مشاعر عدااء مضادة عند البعض من العراقيين باتجاه الكويت ، والكويتيين استثمارته الحكومة العراقية إلى أبعد الحدود لتعبئة قواتها عند الحاجة لتهديد الكويت .

ويمكن أن تستمر باستثماره عندما يقتضي الموقف ذلك ، الأمر الذي يزيد من تعقيدات الأزمة .

الموقف الخليجي

استضافت السعودية أمير الكويت وحكومته بعد الاجتياح ، وفتحت حدودها للكويتيين للإقامة والعيش فيها ضيوف مقربين عدة أشهر ، وقبلت أن تكون أرضها منطقة تحشد وخط شروع لقوات الحلفاء في حربها لإخراج القوات العراقية ، فكانت طرفا رئيسا في الأزمة ، تحملت بسببها جزء من تكاليف الحرب ، وما زالت تدفع لتغطية مصاريف القطعات الموجودة على أراضيها ضمن الاتفاقيات الأمنية الثنائية ، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بانسيابية النفط ومعقولية أسعاره .

إن الوضع أعلاه لا يمكن أن ترضاه السعودية التي تحملت العبء الأكبر من الانتقاد الخاص بالتواجد الأجنبي على أراضيها العربية ، لكنها ومن ناحية أخرى لا تثق بحكومة العراق التي تمتلك في التعامل معها خبرة مؤلمة في نكث العهد ، واحتلال الخفجي خلال حرب الخليج الثانية ، وتهديد أراضيها ما بعد الحرب ، الأمر الذي دفعها إلى التمسك بمواقف منسجمة مع الكويت والحلفاء تتمثل في .

1 . الضغط على حكومة العراق بهدف احتوائها حكومة ضعيفة غير قادرة على التحرك في المنطقة وإلى حين سنوح الفرصة إلى تغييرها بنظام قادر على الانسجام مع ظروف المنطقة مستقبلا .

وهذا خيار أخذته السعودية بنظر الاعتبار في تقديمها مساعدات محدودة جدا لمعارضين عراقيين تم انتقائهم بدقة لإبقاء الصلة موجودة بينهم تيارات تسعى إلى التغيير، وبينها رغبة بذلك ، ولو بعد حين .

2. محاولة تكوين موقف خليجي موحد من العراق ، والأزمة يأخذ بالاعتبار وجهات نظر الكويت من جانب ، والتيار الشعبي الخليجي ، والعربي الذي يتطور باتجاه الرغبة في الإسراع بإنهاء الأزمة من جانب آخر ، تكون على أساسه قدرة على التحرك ، والمناورة مع الأمريكان للخروج من الأزمة .

3 . الابتعاد عن خيار الاشتراك المباشر في مشاريع التغيير المقترحة لحكومة العراق كأحد الحلول المعقولة للأزمة ، لكي تتجنب إيجاد سابقة في المنطقة العربية قد تتطور لتطال دول ، وحكومات أخرى غير العراق مستقبلا .

وهناك الإمارات العربية المتحدة من بين دول الخليج العربي التي أُسْتُهْدِفَتْ من قبل

الحكومة العراقية بتهمة تخريب الاقتصاد العراقي قبل بدء الحرب ، وكانت من بين الدول التي شاركت بقواتها ودعمها المالي في حرب الخليج ، وأدت كافة التزاماتها في هذا المجال كاملة ، لكن الإمارات المعروفة بليونتها السياسية ، ومرونتها في التعامل مع الأحداث حاولت أن تبقى الباب مفتوحا مع حكومة بغداد بعد انتهاء الحرب بقليل سواء عن طريق التعامل الاقتصادي الذي شهد تطورا ملموسا في السنوات الأخيرة ، أو من خلال المنتجات النفطية ، وبعض السلع التي تهرب لتباع في أسواقها الحرة بصورة شبه علنية ، دون أن تسقط من حساباتها في التعامل الإقليمي مع العراق موضوع الأزمة صراعها المستمر مع إيران التي احتلت جزرها ، ورفضت إعادتها ، أو تسوية موضوعها عن طريق التفاوض ، أو المحاكم الدولية ، حتى باتت من المنادين بإعادة التطبيع مع الحكومة العراقية ، سعيًا من وجهة نظرها لإنهاء الأزمة دون الحاجة للنظر إلى خلفياتها ، وتطوراتها الآنية والمستقبلية .

وهناك أيضا قطر التي تتقارب في مواقفها ونظرتها من الأزمة ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وربما تتفوق عليها بخطوات إلى الأمام ، إذ تعد الدولة الخليجية الأولى التي تنادي علنا بضرورة التطبيع مع الحكومة العراقية ، وضرورة إنهاء الأزمة ، وقد قامت في هذا المجال بمحاولات عدة لتأكيد وجهات نظرها هذه لدى الدول الخليجية الأخرى ، وبعض الدول العربية وتقريبها من العراق .

كما قدمت بعض المساعدات العينية ، والدعم السياسي من خلال الزيارات التي تكررت لمسئوليها إلى العراق ومواقف التصويت في الجامعة العربية وبعض المحافل الدولية ، في الوقت الذي فتحت أجوائها وسخرت أراضيها لتحشيد القوات الأمريكية المخصصة للعمل العسكري المقبل بالعراق في أكبر قاعدة عسكرية للأمريكان بالمنطقة سيكون لها دور في قيادة الحرب المرتقبة .

لكن تحركها هذا ، ومواقفها غير المتجانسة مع شقيقاتها من دول الخليج لا يفسر أنه عامل يسهل حل الأزمة ، بل والعكس من ذلك لأنه يسهم في تقسيم المواقف إلى قسمين تبعد احتمالات الحل ، وتعطي صدام دفعة معنوية تجعله يتمادى بأخطائه التي تحول دون الوصول إلى حل معقول .

أما البحرين وسلطنة عمان المتبقيتان من دول الخليج العربية ، فإن الأولى لم تحاول الدخول في متاهة الأزمة أو التقرب منها ، إذ أنها وبعد أن أوفت بالتزاماتها في الحرب وتقديمتها التسهيلات للأسطول الأمريكي في المنطقة ، فضلت أن تتنظر مثل

غيرها تطورات الموقف للتعامل مع العراق في حدود محسوبة لا ترغب تجاوزها ، لتحسسها من احتمالات قيام الحكومة العراقية بلعب ورقة الطائفية التي تعاني منها في أية مرحلة من مراحل العلاقات بينهما من ناحية ، وعدم وجود ارتباطات ، أو مصالح تجارية بين البلدين تستحق تغيير موقفها هذا من ناحية أخرى ، وبذا فضلت الانتظار وعدم التقرب ، وكذلك عدم إبداء الرأي ، إلا ما يتعلق منه وينسجم وتصورات مجلس التعاون الخليجي التي باتت توفيقية في السنوات الأخيرة .

والثانية - أي سلطنة عمان - فإن تصوراتها لعموم الأزمة مختلف عن تصورات الخليجيين ، فهي وإن اشتركت معهم في الحرب تضامنا في اللحظات الأولى لوقوع الأزمة ، فإنها أبقى الباب مفتوحا مع حكومة العراق في اللحظات الأولى أيضا ، وبطريقة يمكن أن تلعب من خلالها دور همزة الوصل بين اتجاهين عندما تتطلب ضرورات السياسة ذلك ، وهي ما زالت على أسلوبها هذا مع رغبتها في إعادة حكومة العراق إلى موقعها العربي ، معتقدة أن العودة الطبيعية ستساعد على تسوية ما تبقى من آثار الأزمة ، وستسهم بإيفاء تلك الحكومة بالتزاماتها الخاصة للكويت وغيرها ، دون أن تأخذ في الاعتبار طبيعة الحكومة العراقية .

وعوما فإن الأزمة التي تجاوزت آثارها العراق إلى دول الخليج العربي ، لا ينبغي النظر إلى عوامل وجودها لما يتعلق بالعراق لوحده ، وإن قامت حكومته بأعمال أدت إلى حدوثها ، بل وكان النفط إنتاجا ، وخزينا ، وأسعارا ، وأرصدة ، وكانت ظروف المنطقة وطبيعة موقعها ، على سبيل المثال من بين العوامل التي دفعت الدول العظمى لاختيارها ساحة صالحة لعودتها المباشرة بغية إعادة ترتيب أوضاعها - أي المنطقة - بصيغة تكون فيها منطقة نفوذ واحدة لتلك القوى القادرة بوجودها القريب من التحكم بالنفط طاقة لازمة لاستمرارها قائدة للنظام العالمي الجديد ، وعلى تكوين ظرف ضاغط يبين قوة فعلها في التعامل مع أزمات من نوعها في أماكن أخرى من العالم المطلوب أن تتحرك فيه السلع ورأس المال والمعلومات والأفراد بحرية ودراية المعنيين بذلك النظام ، وهذه أهداف يصعب تحقيقها دون أزمة تكون غالبية الدول في منطقة الخليج ساحتها .

الموقف العربي

- إن الدول العربية التي كان لها نصيب ، أو حصة في وقوع الأزمة ، وتطوراتها من خلال .
- التقصير في دفع الجامعة العربية لأن تتحرك بفاعلية تحول دون احتلال صدام الكويت وحدوث الأزمة .
- الخرق المفوض لنظام التصويت في مجلسها الذي سهل الحضور العسكري الأجنبي في المنطقة ، وزاد من شدة الآثار التدميرية للأزمة .
- النظرة الضيقة للمصالح التي دفعت بعض الدول العربية إلى أن تتبنى مواقف أكثر تطرفا من مواقف الكويت ، بغية جني الثمار وإن كانت على حساب المستقبل السياسي للجامعة العربية وباقي الدول العربية ، وهذه التناقضات في سلوك تلك الدول قبل بدئ الحرب كانت هي ذاتها موجودة بعد انتهائها ، فأسهمت في زيادة التعقيدات .
- هذا وبهدف التقليل من التشتت الذي لا يؤمن الغاية فإن التركيز سيجري على مواقف بعض الدول العربية القريبة ، التي كان لها تأثير ملموس على مجريات الأزمة مثل .

مصر

- تعاني مصر الجمهورية العربية الأكثر قدرة ، وترجيحا في ميزان القوى بين العرب وغيرهم من .
- تضخم في أعداد السكان .
- شحة في الموارد الاقتصادية .
- استحقاقات للديون الخارجية ، ورغبة جادة لتجاوز آثارها جميعا ، وتحسين مستوى العيش .
- تلك كانت أهم المتغيرات التي أثرت بشكل كبير على موقف مصر ودورها ما قبل

حدوث الأزمة وأثناء حدوثها ، وكذلك الحال في ظروف التعامل اللاحق معها ، بعد أن استخدمت وبشكل دقيق ثقل وزنها بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى ، ورئاستها للجامعة العربية الموجودة على أراضيها ، وعلاقتها المتميزة مع الأمريكان ، والجيدة مع دول الخليج العربية ، والمعقولة مع باقي العرب كمرکز ثقل للتعامل مع بداياتها باتجاه تغليب وجهة نظرها الخاصة بضرورة الاستعانة بالقوات الأمريكية ، والأجنبية لإنهائه بأسرع ما يمكن تأسيسا على تصورها لعجز العرب عن تأمين قوات كافية لتنفيذ هذه المهمة ، واعتقادها أن التأجيل بصدها سيكوّن واقعا ، وتبعات للاحتلال تزيد من تعقيدات حلها ، وتضاعف الخسائر الناجمة عن أي حل مقترح .

إن وجهة النظر هذه أدت إلى تمييز الموقف المصري عن غيره من المواقف العربية منذ اليوم الأول للأزمة حيث احتلال الكويت ، وفي جوانب عدة أهمها .

1 . إن مصر ورغم موقعها المتميز لم تستطع أن تحصل على إجماع القمة العربية التي ترأستها بعد الاجتياح لمشروعها في الاستعانة بالقوات الأجنبية في ظروف صعبة ، وحرجة ، فاندفعت بسببه إلى اعتماد قرار التصويت بالأغلبية على خلاف أنظمة الجامعة العربية التي تقتضي أن يكون بالإجماع في مثل هكذا مشاكل مصيرية ، وبسببها أثارت عدم الرضا ، وعلامات الاستفهام لدى قسم من الملوك ، والرؤساء العرب آنذاك ، فكانت أولى تباشير التعقيد الحاصل في موضوع الأزمة .

2 . كما أن مصر التي شاركت مع قوات الحلفاء لتحرير الكويت بجهد عسكري يفوق باقي الدول العربية الأخرى ، قد حصلت على مكافأة تفوق أيضا ما حصل عليه باقي العرب المشاركين ، إذ أطفأت أمريكا حوالي سبعة مليارات دولار من ديونها المستحقة مرة واحدة بعد انتهاء الحرب مباشرة مما أثار تساؤلات العرب الآخرين ، وكذلك العراقيين .

3 . ومصر التي عانت من محاولة تزعم ذات الحكومة العراقية لمعسكر العرب الرافض لكامب ديفد عام 1979 ، ومحاولات عزلها ومعاقبته بتأثير من تلك الحكومة ، حاولت أن تستثمر الموقف الحاصل بعد احتلال الكويت اقتصاديا ، وسياسيا ، وعسكريا لتعود أقوى تأثيرا ، وفاعلية في الوطن العربي من سنوات عزل ما زالت محفورة في ذاكرتها ، فكان تحركها ، ومواقفها في التعامل مع العراق ، وساحة الأزمة محكوم في بعض جوانبه بهذه المعطيات التي تفرض عليها تحركا فيه نوعا من الغموض يوحي للبعض تعامل مع العراق يقرب من وقت انتهاء الأزمة ،

ويؤشر للبعض الآخر مرونة يمكن أن تحقق أهدافهم ، فكان تناقضا زاد من تعقيدات الأزمة واستمرارها .

4 . لكن مصر ومع ذلك لم ترغب في التماذي بتدمير العراق ، وتفاجأت مثل غيرها بتوغل قوات الحلفاء داخل حدوده ، وتدمير بناء التحتية ، وتفاجأت أيضا بنتائج تقسيم التركة التي استحوذت عليها الشركات الأمريكية ، ومن بعدها البريطانية ، وقليل من الفرنسية في إعادة أعمار الكويت ، ونتيجة لذلك استقرأت على أن تحقيق قدر أكبر من المصالح يكمن في التعامل مع العراق الحالي الذي تعي جيدا توجهات حكومته لفتح صنابير المال العراقي باتجاه من تعتقد أنه قريب منها ، وتغلقها بإحكام بالضد ممن يحاول المساس برموزها شخصيا ، وهو استقراء سرع من خطواتها باتجاه العراق دون المساس الجوهري بالعلاقات الأمريكية التي شهدت فثورا ملحوظا في الثلاث سنوات الأخيرة .

تلك الخطوات التي بدأت بالاتصالات السياسية وعودة التمثيل الدبلوماسي ، وتبادل الوفود التجارية ، والإعلامية والفنية ، وتسويق البضائع في إطار النفط مقابل الغذاء ، والتوقيع بداية كانون الثاني 2001 على اتفاقية التجارة الحرة ، وهي ذات الخطوات التي شكلت دافعا إلى مصر لأن تتبنى ، ولو بشكل غير معلن إعادة تأهيل صدام ونظام حكمه ، والسعي لإنهاء الأزمة بطريقة تكون فيها الحكومة الحالية الأقرب إلى مصر في تعاملها ما بعد التأهيل .

الأردن

الدولة العربية الملكية التي تحالفت مع العراق البعثي الجمهوري طيلة الحرب مع إيران ، وهيأت أرصفة ميناء العقبة لخدمة تجارة العراق وإمداداته العسكرية ، ولعبت دورا في تقريب وجهات النظر في السنوات الأخيرة للحرب بين العراق والأمريكان الذين أمدوا فيها العراق بالمعلومات الاستخبارية ، وبعض التقنيات التي أسهمت في إنهاء الحرب عام 1988 ، واستمرت كذلك حليف قوي للعراق حتى سنة الغزو الذي تعاملت معه وتطورات الأزمة بطريقة عقلانية تختلف إلى حد ما عن تعامل عديد من العرب الآخرين ، وهو تعامل تأسس على .

1 . انتقاد حكومة العراق على احتلالها الكويت ، مع التتويه بتقصير الكويت في

التعامل مع ظروف العراق .

2 . الدعوة الملحة لأن يكون الحل الخاص بالأزمة عربيا ، وتكرار هذه الدعوة على الرغم من عدم تمكنها تحقيق ذلك بسبب قوة التيار الداعي إلى التدخل العسكري الأمريكي المباشر .

3 . الاحتفاظ بعلاقات مقبولة مع العراق بعد انتهاء الصفحة العسكرية للحرب ، مع السعي لعودة علاقاتها السابقة مع السعودية ، والكويت ، وباقي دول الخليج ، وكذلك إبقاء العلاقة متميزة مع الأمريكان في معادلة ليست سهلة ، استطاعت في النهاية تحقق جزء منها ويقدر معقول .

هذا وإن الأردن الذي ارتبط اقتصادها باقتصاد العراق ، مستمرة في التعامل مع حكومته على ضوء المعرفة الجيدة بالخصائص النفسية لتركيباتها ، والفهم التام للحاجة الملحة إليها منفذا وحيدا لحركتها الخارجية حتى عام 2001 الذي شهد بداية محاولات لفتح منفذ آخر عن طريق سوريا .

فكان تعامل قد تأسس على تلك المعطيات التي تؤمن أكبر قدر من المصالح ، وبأقل الخسائر ، أظهرت في طياته قدرة على جمع النقيضين يصعب جمعهما من العرب الآخرين وكما في المؤشرات الآتية :

1 . بالوقت الذي تتعاقد فيه الأردن على بروتوكول للتعاون مع حكومة العراق تحصل بموجبه على النفط الرخيص ، أو المجاني وعلى فرص لتصدير بضائعها ، تنتقد بين الحين والآخر بعض تصرفات تلك الحكومة ، وتؤكد علنا حاجة العراق للتغيير إلى الديمقراطية .

2 . وبالوقت الذي تعطي فرصة لفتح أضخم سفارة للعراق بالمنطقة تتحرك فيها المخابرات العراقية بسهولة ويسر ، تسمح بتحركٍ مقنن للمعارضة العراقية ، ولقليل جدا من فصائلها لفتح مقرات لها في الأردن بعضها غير معلنة .

إن هذه المواقف الدقيقة انعكست على وجهة نظر الأردن في موضوع الأزمة تتلخص في .

ـ الرغبة الجادة لإنهاءها تعاطفا مع الشعب العراقي الذي خبر الأردنيون معاناته عن قرب .

- تمنى أن تكون النهاية تغييرا ولو بقدر محدود إلى الديمقراطية ، وإن كان الثمن زوال الحكومة البعثية .

- عدم التفريط بعلاقاتها مع حكومة العراق ، بالمراهنة في الاشتراك طرفا في عملية التغيير ولو بشكل غير مباشر.

سوريا

تناصب سوريا حكومة العراق عداء مريرا منذ العام 1979، وعلى الرغم منه حاولت جاهدة دون تفاقم الأزمة وذلك بحثها " الحكومة العراقية " على الانسحاب من الكويت ، وتجنب العراق والأمة العربية كارثة أدركت جسامتها ، وذلك من خلال الرسائل التي وجهها الرئيس حافظ الأسد إلى صدام حسين رغم القطيعة الحادة بينهما إثر اتهام الأخير بعد استلامه السلطة الرئيس الأسد جزافا بالتآمر على العراق سعيا منه لإفشال مشروع الوحدة الذي أوشك على التنفيذ ، وكذلك لاستثماره حجة لذبح عشرات البعثيين القياديين الذين يمكنهم الوقوف في طريق ترسيخ سلطته وعائلته في حكم العراق .

لكن سوريا التي أدركت أبعاد الموقف شاركت بقوات لا تزيد عن اللواء في التحالف ضد العراق ، وانسحبت منها سريعا إثر إكتشافها أن الأهداف لم تتوقف عند إخراج القوات العراقية من الكويت ، وإنما ستمتد لتدمير بعض الأهداف داخل العراق ، تدميرا لم تكتف سوريا بشجبه ، بل وحاولت جاهدة دون تحقيقه لحسابات الثقل العراقي الداعم لتوازنها والعرب مع الإسرائيليين ، وكانت نتيجة مشاركتها اتفاق تم بينها ومصر من جانب ودول الخليج من جانب آخر حول ما سمي في حينه بإعلان دمشق ، الذي قُدم من دول الخليج بصيغة المجاملة لمشاركة الدولتين العربيتين المهمتين في الحرب ، والأمل في احتمال تحقيق مكاسب اقتصادية تحسن من وضعهما الاقتصادي غير المستقر.

كما إن سوريا ومنذ الأيام الأولى للحرب وما بعدها أعلنت مواقفها الراضية لضرب العراق وتدمير جيشه ، ومنشآته الصناعية والاقتصادية ، حتى تطورت مناداتها هذه إلى مواقف قربتها تدريجيا من حكومة العراق ، وكونت بالتتابع أرضية مشتركة للتحاور ، وتفهم المصالح المشتركة في تقرب العراق منها ليكون عمقا لها في صراعها

، وتوازنها مع إسرائيل بعد بقائها الدولة العربية الوحيدة من دول الجوار دون توقيع اتفاقية صلح معها ، وفي تقربها من العراق الذي يستثمره صدام واقعا لثلم الحصار المفروض لما تتمتع به سوريا من حدود واسعة في غربه ، وعلاقات مقبولة مع الدول العربية والخليج .

ومن هذه الباب بدأ الطرفان خطواتهما التي أثمرت (خاصة بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد) عن تمثيل قنصلي ، ومن ثم سياسي لكلا البلدين بعد عشرين سنة من القطيعة ، وتبادل تجاري ، وضخ للنفط العراقي الرخيص ، وأخيرا توقيع لاتفاقية التجارة الحرة في 2001/1/30 على غرار الاتفاقية التي وقعت مع مصر بداية الشهر ذاته .

وهذه تطورات ستعكس على موضوع الأزمة من جوانب عدة بينها .

1 . الرغبة السورية لإنهاء الأزمة وإعادة تقوية العراق عنصرا فاعلا في التوازن العربي مع إسرائيل من جهة ، وتركيا من جهة أخرى ، وإن بقي النظام الحاكم على رأس السلطة الذي قد تكون قد اقتنعت سوريا باحتمالات بقائه ، وإعادة تأهيله مطلبا دوليا في أحد المراحل ما قبل العام 2001 .

2 . السعي لتسوية وضع المعارضة العراقية بتحديد تحركها بعد أن كانت تتمتع بحرية تحرك سياسي ، وإعلامي جيدة على ساحتها بالمقارنة مع تحركها المحدود ، أو غير الموجود في باقي الدول العربية .

3 . إسقاط الفرض الذي يبقي سوريا عنصرا يمكن التعويل عليه بالمشاركة في التحرك من أجل التغيير لنظام الحكم في العراق وإقامة الديمقراطية .

لقد زاد السوريون بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر تقربهم من بغداد ، وأعلنوا صراحة رفضهم إلى خطط الأمريكان المطروحة لاستهداف صدام حسين وشكل النظام الحاكم بسبب تحسّسهم لخطوات التغيير في العراق في أن تتسع لتهديد دول أخرى بينها سوريا من ناحية . ومن ناحية ثانية لا ترغب سوريا بتغيير في العراق قد يبقي نفوذا وتواجدا أمريكيا يجعلها محصورة بين فكي كمشاة طرفها القوات الأمريكية المحتملة في العراق وطرفها الآخر إسرائيل .

من خلال العرض أعلاه لمواقف الدول العربية يمكن القول إن الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة العراقية والعرب الآخرين في التقدير غير الصائب للأزمة وأبعادها ،

تسببت في أضرار كبيرة للعراق والكويت في آن معا ولعموم الوطن العربي بدرجة أقل

وأضرارها لن تتوقف عند جوانب التدمير المادي بل تعدته إلى الجوانب النفسية عندما شعر العرب مع بداية حدوثها وأثناء استمرارها عدم قدرتهم على إيجاد حل مناسب لها ، وعلموا من سير وقائعها أن البعض منهم يزيد من اشتعالها ، وتلمسوا نهايتها خرابا ، وضعفا ، وتأخرا ، وانقساما ، وإحباطا ستظل آثاره المؤلمة في ذاكرتهم العربية لعشرات السنين .

ويمكن القول أيضا أن التعقيدات ، والأخطاء ، والآثار الجانبية ستطال وبالتدريج شريحة أوسع من العرب والعراقيين ، لأن مشاهدتها هذه المرة مختلفة تماما عن مشاهد الحروب ، والأزمات السابقة التي اعتاد الحكام ، والإعلام إخفائها ، أو تحوير نتائجها ظاهريا ، وعجزهم هذه المرة لا يتعلق بضعف قدراتهم في هذا المجال ، بل وبرغبة النظام العالمي الجديد جعلها رواية ، أو مسرحية يطلع عليها الجميع فيها .

عرب يقتلون وعرب يُقتلون .

ثروات الأمة النفطية يحرقها القوميون دعاة الوحدة ليطفئها الأجانب المستعمرون

شباب يئسوا من واقعهم ، ارتدوا عن وطنيتهم ، توجهوا إلى الغرب يطلبون حل من أصحابه غير الشرعيين .

هاجروا ، وهجروا ، ولجأوا ، سعيا لأمان بات مفقودا في وطنهم كنتيجة للحلول المطروحة .

وبمحصلة يمكن تلخيصها فيما يتعلق بالعراق بعبارة واحدة .

إنها أزمة قد غيرت كل شيء في العراق حتى يمكننا القول أنه وإن انتهت سوف لن يكون العراق هو نفس العراق مرة أخرى .

الموقف الإيراني

قامت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ، ومع بداياتها طرحت شعارات تتمحور حول تصدير الثورة إلى الخارج ، وخاصة إلى الدول العربية ، والإسلامية التي تتواجد فيها جالية شيعية أعتقد الإيرانيون أنها أرضا خصبة لنشر أفكارهم ، واعتقدت حكومة العراق ، وبعض الدول العربية القريبة أن أنظمتها مستهدفة كمجال للتنفيذ الفعلي لتلك الأفكار ، ساعدهم على تعزيز هذا الاعتقاد الحماس الثوري لبعض الإيرانيين ، ومفردات التسميم السياسي التي بدأت تأتي من الغرب مؤكدة ذلك الحماس ، وبذا تكون إichاء مضاد للثورة في الأيام الأولى لحدوثها تطور إلى رغبة للقيام بعمل ما ، ومن ثم استعدادا للقيام به لإفشالها " الثورة " أو إجبارها على الارتداد إلى الداخل وتناسي الامتداد إلى الخارج على أقل تقدير .

فكانت حرب الخليج الأولى " الإيرانية العراقية " برؤى غربية ، وتمويل عربي خليجي ، وأداة موت عراقية ، انتهت بعد ثمان سنوات بصيغة التعادل السلبي (إذ أنه ورغم الخسارة شبه المتعادلة في نتيجة الحرب التي دارت بين الدولتين ، لكنها بالنسبة إلى العراق كانت خسارة حاول العالم الغربي التقليل من شأنها إعلاميا ، وأحيانا إبراز بعض النقاط التي صيغت إيجابية لصالح صدام وحكومته اللذان بذلا جهدا كبيرا في إخراجها حقائق تقريبية لإقناع العراقيين والعرب وأنفسهم بصحة وجودها ، خطوة يبدو أنها كانت مدروسة للتمهيد إلى قرار الحرب الخليجية الثانية وتكوين الأزمة) .

وانتهت حرب من الناحية العسكرية مع استمرار بعض الآثار والمتعلقات التي أبقت مشاعر العدوان ماثلة في النفوس لكلا البلدين بينها .

التبادل الكامل للأسرى ، وتحديد مصير المفقودين .

البت بمسؤولية الحرب ، ومسائل التعويضات .

إرهاصات التنازل التكتيكي عن بعض المناطق الحدودية والعودة إلى اتفاقية الجزائر عام 1975 .

تطبيع العلاقات .

.... الخ من متعلقات كانت من بين الأسباب التي استثمرت من الخارج لإبقاء العراق

في حالة توتر وانفعال ، ووضعت إيران في موقف الحرج طيلة السنوات التي أعقبت نهاية الحرب .

لكن إيران ورغم وزنها الإقليمي في المنطقة الذي يتأسس على سكان يزيد عددهم عن 70 مليون نسمة وإنفاقه عسكري يتجاوز 4 بلايين دولار سنويا ، وتعداد لقواتها المسلحة يصل إلى 500 ألف جندي بالإضافة إلى 350 ألف من الاحتياط المدعوم بدبابات يصل تعدادها إلى 1440 دبابة ، و300 طائرة مقاتلة قاذفة ، وقدرة صاروخية استراتيجية ، قد أدركت إنها قريبة من حافة بركان التقرب منه ولوج في الكارثة ، والابتعاد عنه تنازل عن المبادئ والأهداف .

وبالتالي تصرفت قبل حرب الخليج الثانية وأثنائها بحيادية دقيقة طمأنت العراق ليستمر في معاقبة الكويت والسعودية أطراف الحرب الأولى غير المعلنة ، ويدمر نفسه تدميرا عجزت هي عن القيام به لثمان سنوات ، ويحقق لها بالمحصلة أكثر من مائة وعشرين طائرة عراقية مختلفة الأنواع (أقلعت من العراق لتحط في إيران تفاديا لتدميرها بعد أن اقتنعت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية صعوبة استخدامها في القتال الجاري مع الحلفاء) أملا في أن تُقنع المتشددون باعتمادها بديلا عن التعويضات التي طالبوا العراق بها ، ويحقق لها إضعافا للعراق والدول العربية القريبة في توازنهم الإقليمي معها .

إلا أن هذا الحياد الحساس كاد أن يخترق إبان الانتفاضة بسبب التواجد النوعي لبعض فصائل المعارضة العراقية على الأرض الإيرانية ، وإقامة جالية عراقية ليست قليلة على أراضيها ، لكنها ضغطت باتجاه الالتزام به نتيجة لتحذيرات الأمريكيين الذين لا يرغبون بأي تقارب إيراني وحكومة عراقية محتملة ، ولحسابات داخلية وإقليمية وجدت فيها أن عدم التدخل (إلا في مجالات محدودة) والانتظار هو الأكثر أمانا في ظروف التأزم غير الاعتيادية .

كما إن إيران التي اقتنعت بالنتائج التدميرية لحرب الخليج الثانية بالنسبة للعراق ، والكويت في آن معا حاولت بعد انتهائها أن تستثمر فرص الكسب الاقتصادي المتاح شأنها شأن الغير في المنطقة والبعيدين عنها ، ولو بشكل محدود ، وذلك بفتح حدودها للبضائع العراقية المعروضة بأرخص الأثمان ، والسماح بتصدير أخرى إلى العراق ، مع العمل على شراء النفط العراقي بأسعار تصل إلى أقل من نصف سعره في السوق العالمية ، وإعادة بيعه نفطا إيرانيا حقق لها أرباحا جيدة ، وحقق لحكومة

العراق سيولة لازمة لديمومة وجودها الأمني والاستخباري ، وهذه تطورات استفادت منها إيران أيضا في الوصول إلى تفاهم ولو مؤقت مع تلك الحكومة للتقليل من النشاط العسكري لمجاهدي خلق المعارضة ضد أهداف في العمق الإيراني وبحدود ملموسة ، مقابل الحد من نشاط وعمليات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ، وعدد من الفصائل الإسلامية المعارضة في العمق العراقي .

(هذا استنتاج تأسس على حقيقة باتت واضحة بعد العام 1998 عندما تطورت العمليات العسكرية المتبادلة بين البلدين لمستوى سميت في حينها حرب الإنابة بينهما ، نتلمس فيها قيام مجاهدي خلق على سبيل المثال بعملية قصف بالهاونات على أهداف حكومية داخل طهران ، تعقبها بعد فترة ليست بعيدة قيام خلايا للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقوى معارضة أخرى بضرب القصور الرئاسية وأهداف أمنية داخل بغداد ، وهكذا تكررت الحالة أكثر من مرة ، وحدوثها لا ينفي وجود التفاهم المذكور ، بل ويؤكد وجوده ورقة يحاول كل طرف التلويح بها للطرف المقابل بين الحين والآخر بغية الحصول على فرص أفضل للضغط تساعده في تأمين مكاسب أكثر في مضمار الصراع الواسع بين الطرفين المتناحرين) .

إن الظروف ، والملابسات ، والتحديات المذكورة كونت موقفا لدى الإيرانيين من الأزمة لا يقل تعقيدا عن مواقف الدول الأخرى ، يتأسس على الرغبة الجادة لإنهاء الأزمة بصيغة التغيير الجذري لحكومة العراق الذي يؤمن :

- بطلان حجج استمرار التواجد الأمريكي المطلق في جوارها .

- إنهاء شكل الصراع الدائر بين البلدين والتخلص من أعباء العراقيين اللاجئين ، والمسافرين المتبقين على أراضيها .

- مساعدتها على التفرغ إلى إعادة بناء اقتصاد بلدها الذي يعاني مشاكل عديدة .

لكن التغيير الذي تتمناه إيران تحاول أن لا تكون طرفا فيه لعدة أسباب أهمها :

- إن وجودها المباشر في عملية التغيير خيار يعني التنسيق مع الشيطان الأمريكي الأكبر ، الذي يعد بالتغيير والقادر على دعم تحقيقه . وهذا أمر لا يتلاءم وتوجهاتها الشرعية ، والفكرية ، والاستراتيجية .

- أي نوع من المشاركة دون التنسيق مع الأمريكان ، وإن كانت غير مباشرة يعني التجاوز على الخطوط الحمراء التي رسموها للتعامل مع موضوعه " التغيير " .

وفي هذه الحالة ستتحمل أعباء الرد الأمريكي المحتمل لقوات تتواجد عدة كيلومترات عن أراضيها ، ومياهاها الإقليمية ، وهذا ما لاطاقة لها به .

وهو تغيير أيضا لا تود أن يكون غير إسلامي ، ولا من خارج التيارات العراقية المعارضة التي تتعامل معها رغم قناعتها أن هذه التيارات لوحدها غير قادرة على التغيير من الداخل في الوقت الحاضر .

وتلك كانت متغيرات جعلت في نهاية الأمر أن يكون موقف إيران من الأزمة حتى عام 2001:

وقوفا في صف الذين ينتظرون التطور في المواقف الدولية ، والإقليمية عسى أن يهيئ فرصة للتغيير كما تراه هي مناسبا ، وبعبكسه فإن الانتظار الطويل مع حكومة العراق الضعيفة أقل خسارة من الخيارات الأخرى ، والتعامل معها لعبة شد الحبل أقل كلفة بالنسبة لها من كل الوسائل الأخرى المتيسرة في الوقت الحاضر .

ومع ذلك فإن موقف إيران من عموم المنطقة قد تغير بعد الحرب وحدثت الأزمة إذ أنها بدأت بعلاقات جديدة مع دولها (خاصة مع انتخاب الإصلاح محمد خاتمي إلى الرئاسة) أدخلتها مرحلة جديدة من تخفيف التوترات ، وإثرها لم تلوح بتصدير الثورة ، وعوضا عن ذلك توجهت لتحسين صورة الثورة الإسلامية ، مدعمة بنزعة واقعية ملحوظة في خطابها السياسي الراهن ، وهي اليوم أقرب للمنطقة والعرب من أي وقت مضى ، وربما ستتحول في المستقبل القريب من مصدر تهديد إلى رصيد محتمل للأمن الإقليمي والقومي العربي ، إذا ما استطاعت تجاوز موضوع احتلالها للجزر الإماراتية في الخليج .

كما إن موقف إيران مثله مثل المواقف الأخرى للدول العربية قد تغير من صدام ونظام الحكم بعد أحداث 11 أيلول وسعي الأمريكان لتغيير سياستهم اتجاهه عمليا ، ووضعها معه وكوريا في محور الشر ، فأصبح أكثر ميلا لتخفيف التوتر معه ، والإعلان صراحة عدم موافقتها على الحرب ضده لأن الحرب من وجهة نظرها قد تأتي بنظام حكم يعزز النفوذ الأمريكي على حدودها ، وتعني أيضا أن القوات الأمريكية ستعسكر بأماكن ليست بعيدة من تلك الحدود ، عندها تصبح إيران محصورة من غالبية الجهات بقوات أو نفوذ أمريكي ، وهذا من أكثر الأمور إقلاقا للإيرانيين .

لكن إيران ورغم موقفها القلق هذا لم تقطع الصلة مع أطراف من المعارضة العراقية ، ولم تمنع التي تتواجد على أراضيها من التعامل مع الأمريكان وهم يخطون خطوات سريعة نحو الحرب بداية عام 2003.

الموقف التركي

تعد تركيا وبكل المعايير الاستراتيجية من الدول القريبة من بؤرة الأزمة لوجودها جارة للعراق موضوع الأزمة ، وقربها من الخليج العربي ساحتها ، ولارتباطاتها الخاصة بالمنطقة وخارجها ، وكذلك لفاعلية كفتها في التوازن الإقليمي ، إذ تفوق مساحتها مساحة العراق وسوريا ، ويزيد عدد سكانها عنهما ودول الخليج ، وضخامة إنفاقها العسكري الذي يصل إلى 6 بلايين دولار سنويا ، وسعة تعداد قواتها المسلحة التي تزيد عن 600 ألف جندي مدعومين بقدرات قوامها 4000 دبابة و430 طائرة مقاتلة حديثة ، و20 سفينة حربية ، و16 غواصة ، واشتراك فعلي في بنية حلف الشمال الأطلسي . مما جعلها من بين أبرز حلفاء الأمريكان في حرب الخليج الثانية بعد الإنجليز ، والفرنسيين من خلال اتخاذها موقف المشاركة بقوات عسكرية ، واستخدام قواعدها الجوية لطائرات الحلفاء ، وتهديدها بالضغط على العراق . وكان موقفها هذا قد تأسس على عدة اعتبارات بينها :

1 . كانت تركيا تحسب العراق قبل الأزمة بمثابة حجر الزاوية ، بل والقاطرة التي تشد مجمل العلاقات العربية - التركية نحو تحقيق مصالحها الشاملة ، وخسارته ينبغي أن تعوض بقدر كاف ، وهذا تصور دفعها إلى الاشتراك بوزن فاعل ، والاستمرار به حتى النهاية .

2 . لا تحبذ أي توسع للعراق على حساب دول المنطقة إلى المستوى الذي يمكن أن يشكل فيه تهديدا لأمنها القومي .

3 . وجدت في أزمة العراق والمنطقة فرصة يمكن استثمارها في عدة اتجاهات :

- تعزيز دورها الاستراتيجي في عموم المنطقة بعد زوال الخطر السوفيتي .
- تأكيد أهمية دورها في إطار التحالف الغربي الذي يمكن توظيفه لزيادة احتمالات دخولها في الجماعة الأوروبية .

- لم تنس تركيا في خضم الأزمة لعب ورقة التركمان في العراق كأقلية تتمركز في مناطق إنتاج النفط (كركوك - الموصل) أملا في الحصول منها على أفضلية في

توازنها مع العراق والعرب مستقبلا .

(إذ أكدت تركيا على لسان رئيس وزرائها بعد انتهاء الصفحة العسكرية لحرب الخليج الثانية أن إعادة تكوين العراق بعد الحرب يجب أن تضمن حقوقا ديمقراطية لعموم الشعب العراقي بما في ذلك الأقلية التركية ، كما قدم وفي ذات الوقت مشروعا لتقسيم العراق على أساس الفدرالية ، ثلاث دويلات عربية وكردية وتركمانية ، كما دعا وزير دفاعها عام 2002 بشكل معلن ضم ولاية الموصل بضمنها كركوك إلى تركيا) .

وبذا كان موقفها عدم الاكتفاء بالمشاركة العسكرية في الحرب ، والضغط لتشتيت قوات العراق ، بل وذهدت حد التهديد بفتح جبهة معه ، وسمحت بدخول القوات الأمريكية ، والبريطانية ، والفرنسية إلى شماله .

إلا أن علاقة تركيا بالأزمة تختلف من زاوية المشاركة ، ففي الوقت الذي أنهت غالبية الدول تحالفها وسحبت قواتها من المنطقة باستثناء الأمريكان وأقل منهم الإنجليز ، فإن تركيا أبقت مشاركتها فاعلة من خلال التخصيص الاستراتيجي لقاعدة أنجريك الجوية لطائرات الحلفاء التي تنفذ مهام حظر الطيران شمال الخط 36 ، بسبب تقديرات خاصة بها ضمنت على أساها ثمنا يتمثل في .

- إطفاء قسم من الديون المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية .

- مرور معظم النفط المصدر من العراق لاتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء عبر أنبوب النفط العراقي التركي .

- السماح لآلاف الشاحنات الحوضية بنقل المنتجات النفطية العراقية لبيعه في أراضيها مقابل مواد وتجهيزات ومنتجات تركية .

- موافقة غربية أمريكية لتحرك قطعاتها في شمال العراق لمطاردة منتسبي حزب العمال الكردي التركي وفي أي وقت تراه مناسبا .

ذلك كان ثمنا من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية مثاليا بالنسبة إليها ، وكذلك من الناحية السياسية بعد أن خلصها من أية ضغوط محتملة من العراق وسوريا والعرب في تحركها تجاه الإسرائيليين والغرب ، وهو وضع ساهم بتكوين وجهة نظرها من الأزمة على النحو الآتي .

- عدم الاكتراث بتفاصيل ومتغيرات الأزمة ، أو بمعنى آخر عدم المبالاة بديمومتها ما دام الاستمرار يخدم مصالحها العليا .

- عدم الميل إلى تغيير نظام الحكم في العراق تغييرا جذريا عن طريق الجهد المعارض في العراق ، لأنه تغيير ينذر بخلق واقع للعراق يحصل فيه الأكراد على الفدرالية التي ترى فيها استثارة لأكرادها واضطرابا لاستقرار منطقتهم بشكل يسحبها إلى خوض صراع سوف لن تتوقف معالمة عند حدود معينة ، رغم دعمها لأهداف فصائل معارضة عراقية تركمانية بالفدرالية المحتملة للتركمان أسوة بالأكراد .

لكن تركيا ورغم وجهة نظرها المذكورة في أعلاه فإنها نجحت في مد جسور ليس مع الحكومة العراقية فقط ، بل وكذلك مع الحزبين الكرديين الرئيسيين المعارضين في كردستان العراق (الديمقراطي الكردستاني ، والاتحاد الديمقراطي الكردستاني) ، سعيا منها لتحجيم فاعلية حزب العمال الكردي المعارض ، ولأن يكون لها حضورا في تصوراتهما لأية حلول ممكنة لوضع منطقتهما في إطار عموم الأزمة .

إن تركيا ورغم قناعتها بصواب نظرتها في التعامل مع جوانب الأزمة فإن تحالفها مع الأمريكان ، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي ، وسعيها للانضمام إلى المجتمع الأوربي يجعلها أكثر مرونة من غيرها في تغيير تلك النظرة ، وبما يتناسب ووجهة النظر الأوروبية ، والأمريكية عندما تحين الفرصة ، أو يطلب منها ذلك .

الموقف الإسرائيلي

لم يكن الإسرائيليون بعيدين عن ما يجري في العراق ومنطقة الخليج ، وأحداثها المتلاحقة بدءا من الحرب التي حاولوا الاشتراك بها ضمن التحالف الدولي في محاولة لاستثمارها في التقرب خطوة إلى القبول النفسي لوجودهم الفعلي في المنطقة ، لولا الحاجة الأمريكية إلى العرب بدلا منها لتأييد الحرب والمشاركة فيها بشكل يفوق ما يمكن أن تقدمه عسكريا في ميدان المعركة .

لكن إسرائيل التي أجبرت على عدم التدخل المباشر أقحمتها الحكومة العراقية طرفا من خلال إستهدافها بأربعين صاروخا تسببت في مقتل ثلاثة أشخاص فقط وقليل من الدمار المادي ، أسست عليها منفعة من الناحيتين .

المادية تعويضات بحدود الخمسة عشر مليار دولار يسدها العراق .

النفسية نقاط ضغط على العقل الأمريكي الحاكم لقاء التزامها الهدوء وعدم الرد على العراق لدعم وحدة التحالف سعيا منها لتحقيق مكاسب أكبر في ساحة القتال الفلسطينية .

وهذا ما كان واضحا على مواقفها التفاوضية وأساليبها العسكرية غير الطبيعية في التعامل مع الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبما يوحي وكأنها لم تعر أي اهتمام للعرب أحد أطراف الصراع معها بعد أن جعلتهم الأزمة في حال من الفرقة والتشتت والقلق والانشغال باحتمالات تأثير ما يجري في العراق على مواقعهم للحد الذي لم يستطع أحد أن يحتج على الأفعال التي تدمي الفلسطينيين وضح النهار.

كما إن الحال في العراق والمشاريع المطروحة للتعامل مع واقعه يحاول الإسرائيليون أن لا يكونوا بعيدين عنها خاصة فيما يتعلق باستغلال وضع حكومته الواهن ، ليطرحوا بين الحين والآخر مسألة إعادة توطين ثلاثة ملايين فلسطيني مهجر في أرض العراق التي تلوح الحكومة بشكل غير مباشر عن تفهمها حاجتهم الإنسانية إلى إعادة التوطين ، حتى إنها سمحت مع نهاية التسعينات ولأول مرة تملك الفلسطينيين عقارا في بغداد في الوقت الذي لا تسمح فيه لعراقيين من وسط وجنوب العراق بذلك .

كما إن الحكومة حاولت أكثر من مرة إقحام الإسرائيليين طرفا فيما يجري سعيها منها للاستفادة من علاقتهم بأمريكا الطرف الأقوى في الساحة من ناحية وإلحراج العرب والمسلمين من ناحية أخرى ، وفي إطار تلك المحاولات خصصت بعد عام 2000 مبلغا يصل إلى ما يقارب خمس وعشرين ألف دولار للعائلة التي يستشهد ولدها في العمليات الانتحارية بالضد من الإسرائيليين ، وهذا تخصيص لا يتعلق بمشاعرها القومية وتقديراتها الوطنية خاصة وإنها تعاني من ضائقة مالية شديدة ومن قصور في تحصيل النقد الأجنبي ، لكنه يأتي من رغبتها في إبقاء التوتر في الساحة الفلسطينية بأعلى مستوياته بهدف .

حرف الجهد الدولي المخصص للتعامل مع أزمته إلى الأزمة الفلسطينية .
أو توزيعه بين الأزمته أملا في أن تكون حصتها بالقدر الذي تستطيع مقاومته .
وإن لم يتحقق ذلك فالربط بين الأزمته أهدافا للصهيونية العالمية تستثير فيه الشارع العرب أملا في أن يضغط على الحكومات والرأي العام لدعمها بالضد من الأمريكان والتحالف الدولي الذي بات يضعها هدفا على قائمة أهداف حربه المقبلة .

وعموما فإن إسرائيل وجدت أن الوقت متاح أمامها للتحرك أكثر في شق الصف العربي الذي تسببت الحرب والأحداث اللاحقة في تعزيزه بين دول المنطقة ، ووجدت في سياسة احتواء النظام الحاكم في العراق فرصة لإبقائه خارج ميزان القوى في الصراع بينها وبين العرب ، ووجدت في حيرة العرب وفرقتهم فرصة لتوسيع مساحة الخلل فيه وقد حققت نجاحات ملموسة في مجالهما .

(إذا ما ألقينا نظرة على التوازن بين طرفي الصراع قبل حرب الخليج ، نجده وإن كان في صالح إسرائيل في أغلب جوانبه ، لكنه مقبول بالمقارنة مع واقع اليوم ، وفي حدوده كان العرب قادرين على الاستمرار بالمطالبة ببعض حقوقهم في الأرض ، والسلام العادل على ضوء قرارات الأمم المتحدة صامدين متوحدين إلى حد ما في مقاومة الضغوط الدولية التي تسعى لسلبهم بعض تلك الحقوق ، في حين تغيرت الحالة بعد الحرب وتطور الأزمة العراقية تغيرا جذريا .

قَبْلَ فيه الغالبية جلوسا علنيا مع عدوهم .

رضوا بالحد الأدنى من المطالب .

ركض البعض منهم إلى الأمام محاولاً إعطاء الكثير قبل أن يقبض قليلاً من الوعود التي لا تأثير له على آلية تنفيذها .

فكانت الأزمة العراقية الحدث المطلوب لصلح محتوم يدخله الجميع دون ما استثناء ، ولو على مراحل .

علاقات التفاعل بين القضيتين العراقية والفلسطينية

لكل دولة في عالمنا الممتد خياراتها في التعامل مع قضايا وأزمات دولية ، وإقليمية ، ومحلية ، تهمها بشكل مباشر ، أو غير مباشر ، ولها أيضا أولويات ، أو أسبقيات تضعها على طاولة تلك الخيارات بضوء المبدأ السائد في تأمين أعلى قدر من المصالح ، وبأقل ما يمكن من الخسائر .

وهذا أمر بات حقيقة في مجال السياسة لا يتوقف عند دولة دون أخرى ، ولا يقتصر على زمن دون سواه ، لكنه يكون واضحا بشكل جلي عندما يتعلق فعله بالدول الكبرى على الساحة العالمية ، لكثرة تحركها وشدة تأثيرها ، ويكون أكثر وضوحا إذا ما ارتبطت وقائعه بتلك البؤر من التوتر التي تهم السلام العالمي ، أو التي يمكن أن تؤثر على مساحة واسعة من الدول والمجتمعات ، كما هو الحال بالنسبة إلى القضيتين الفلسطينية والعراقية ، حيث شغلت الأولى العالم لأكثر من نصف قرن ، عَرَضَتْ فيه السلام العالمي إلى احتمالات التصدع مرات عديدة ، وكانت الثانية شاملة لتأثيراتها السلبية على كثير من الدول والمجتمعات البشرية مع بداية حدوثها ، وما زالت كذلك ماثار خلاف قد يفضي إلى التوتر وعدم الاستقرار ، مؤشراتته :

1 . إحساس العرب أنهم مستهدفون ، وإن العالم الغربي الذي تعتمد عدم المساعدة على حل القضية الفلسطينية التي أرهقتهم ، يعتمد في الوقت الراهن حصرهم في زاوية التأثير المباشر للقضية العراقية ، وهذا دفعهم إلى الاقتناع أن الحلول المقترحة لها نهاية عام 2002 وبداية عام 2003 عسكريا سوف لا توقف القائمين عليها من الأمريكان وحلفائهم الغربيين عند حدود العراق ، بل وسيدخلون دول أخرى عربية ولو بشكل غير مباشر ، على أساس إعادة ترتيب المنطقة ، وهذا أمر أقلق غالبية الحكام العرب ، ودفعهم إلى المجاهرة بالوقوف بالضد من الأمريكان ، ولو بشكل حذر . وسيجر المنطقة إلى فترة من التوتر لتستقر بعد حين .

2 . استعجال لاقتطاف الثمار بالنسبة لغير العرب ، وسعي للتحرك من جانبهم للاستفادة من الواقع الحالي والمستقبلي على حد سواء للحد الذي دولت فيه الحالة

العراقية وطُرحت في مجاله العديد من الحلول ووجهات النظر على النقيض من الاتجاه الأمريكي .

- قيام الروس بالضغط على إيجاد صيغ معينة للحل تؤمن الإيفاء بديونهم المتراكمة على العراق ، وتفتح الطريق أمامهم لتنفيذ الاتفاقات المعقودة بينهما ، والمؤجلة إلى ما بعد رفع الحصار .

- محاولات الفرنسيين التأكيد على ضرورة الحل لكنه حل ينبغي أن يكون بأساليب ملائمة ، وبما يؤمن لهم موطن قدم يحافظوا من خلاله على علاقاتهم التي أرسوها مع العراق ، والدول العربية قبل الأزمة ، ويضمنوا امتيازات وعدت بمنحها لهم الحكومة العراقية حال انتهائها .

- مناداة الصينيين بوجوب الحل سعياً لفتح أسواق العراق وبما يحقق لهم عوائد مالية ليست قليلة في العراق المستقبلي ، إلا إنه حل لا ينبغي أن تنفرد به أمريكا .

- إن الإيرانيين الذين يعتقدون أن حل القضية الفلسطينية أولاً سيمهد إلى حل القضايا الأخرى العالقة وبينها ما يتعلق بالعراق يرون في التواجد الأمريكي في مياه الخليج العربي فزعا ، ويرون في القوات الأمريكية التي قد تدخل العراق كأحد صفحات الحل العسكري المحتمل تهديدا مباشرا لوجودهم ، خاصة وإنهم وضعوا إلى جانب العراق في محور الشر ، وهذا من بين أهم العوامل التي غيرت من الموقف السياسي الإيراني من المعاداة السافرة للحكم في العراق إلى عدم الرغبة في التدخل الخارجي في شؤونه وشجب الحرب بالضد من حكومته .

- أما الأتراك الذين يرتبطون بعلاقات جيدة مع الإسرائيليين ينظرون إلى القضيتين الفلسطينية والعراقية كل على حدة ، ويتحركون في ساحتهما وفقا لمصالحهم الاقتصادية والسياسية ، والأمنية .

وتركيا التي لا تبتعد عن الموقف الأمريكي بدأت مع بدايات عام 2003 التحرك ضاهريا بالضد من الحل العسكري الذي يسعى الأمريكان إلى فرضه لاعتبارات في معظمها تتعلق بالتخوف من إقامة دولة ، أو كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية الكردية ، وبالاتجاه الذي يؤمن لها أكبر قدر من النفع المادي مسبقا . لكنها وفي الواقع ستكون جزءا من التحالف العسكري على الأرض العراقية .

- وجهة نظر الألمان التي بدأت تمتد إلى بعض الدول الأوروبية تحاول فيها الوقوف

بالضد من التحركات والحلول العسكرية الأمريكية للتعامل مع العراق ، اعتقادا منها أن ذلك سيكون على حساب أوروبا التي ينبغي أن تتحرك بما يفضي إلى تكوين قوة لها فعل التأثير في المنطقة ومشككتيها الرئيسيتين الفلسطينية والعراقية في مقابل القوة الأمريكية التي تحاول التفرد بهما .

3 . وفي داخل العراق تجري المحاولات الحثيثة لأجهزة الحكومة والحزب من أجل الربط المعنوي لمعضلتهم والقضية الفلسطينية ، والإيحاء أنهم مستهدفون سواء كعرب ومسلمين من الغرب الأمريكي ، وعلى أساسه تدفع الشارع العراقي المصاب باليأس والإحباط على تحوير مشاعره العدوانية الموجهة بالضد منها رمز المشكلة إلى الأمريكان سببها الرئيسي .

وهي مشاعر يمكن أن تتحول تصاعديا إلى كره ، وحقد لا ينفع الأمريكان الذين يسعون إلى إرساء علاقات مع شعوب المنطقة لا تؤدي إلى إنتاج الإرهاب .

أما موقف الحكومة الأمريكية التي أصبحت مرجعا عالميا وحيدا بسبب قوتها وبعد أن استتجت فشل سياستها الخاصة باحتواء العراق في العشر سنوات الماضية ، وخطأ وضع معضلته أسبقية ثانية ، أو ثالثة في أسبقياتها المدرجة للتعامل مع قضايا عديدة في العالم ، وجدت حكومة بوش الابن الجمهورية بعد أحداث 11 أيلول (وكما ورد آنفا) أن الوقت قد حان لإعادة النظر بالسياسة المتبعة مع العراق وإعطائها أسبقية متقدمة إلى حد ما بالمقارنة مع أزمات أخرى ، بينها القضية الفلسطينية التي حاولت ومنذ الأيام الأولى لحدوثها " الأزمة العراقية " أن تربط بينهما بؤرتا توتر في ذات المنطقة بطريقة تؤثر إحداها بالأخرى ، وتتأثر بها ، وحاولت فرض حل سلمي للقضية الفلسطينية أسبقية أولى يعتمد في بعض جوانبه على تحييد أطراف عربية بينها العراق ، وإبعادها جهد الإمكان عن التدخل في جوانب الحل المقترح ، إي إبقاء الفلسطينيين الطرف العربي وحيدا في ساحة الصراع مع الإسرائيليين .

والتحديد بطبيعة الحال عملية تستلزم أن يشعر المطلوب تحييدهم بتهديد مستمر يبعدهم عن التفكير بالقضية الفلسطينية التي درجوا التدخل في جوانبها ، أو بالمعنى الأدق أن يشعروا بتهديد أكثر تأثيرا على حاضرهم بالمقارنة مع التهديد الإسرائيلي ، فكانت أزمة العراق وطبيعة حكومته العامل الفاعل في هذا المجال ، وأسهل العوامل تحريكا عن بُعد في الزمان والمكان المحددين .

وهذه سياسة في العشر سنوات الماضية لا يمكن الجزم بفشلها الكامل لما يتعلق بأهداف الأمريكان لأنها وإن لم تؤد إلى فرض الحل المقترح على الفلسطينيين بغياب الحضور العربي ، لكنها أوجدت واقعا مهد لذلك الحل ولو بعد حين .

- فيه العرب عزلوا أنفسهم وعكف كل واحد منهم على حل مشاكله التي سوف لن تنتهي بعد عشرات السنين ، وإن أفاق بعضهم من عزلته سيجد أن موقعه أصبح في الخلف ، وإن دوره لا يتحمل سوى المباركة والتأييد ، أو السكوت المطبق في أحسن الأحوال .

- وفيه العراق انكفأ على ذاته بعد عملية عزله المتعمدة يداوي جراحه التي لن تلتئم لعشرات السنين ، وإن شفي منها سيكتشف أن بعض منها كان عربيا ، وإنه بحاجة إلى عشرات أخرى من السنين ليداوي ما تبقى من آثارها النفسية .
تلك كانت من بين المتغيرات التي دفعت بالإدارة الأمريكية الجديدة لإعادة تقدير مواقفها وترتيب الأولويات بجعل القضية العراقية متقدمة على القضية الفلسطينية ، كما هو معلن في الإعلام على أقل تقدير ، وهي ترتيبات لم تأت من فراغ .
ولم تظهر من دوافع ورغبات شخصية .

ولا يمكن أن تعني تنصلا عن الدور الرئيسي في التعامل معها .

بل جاءت على الأغلب من رؤية أمريكية لجعل الحل المقترح فيما يخص العراق عاملا مساعدا إلى الحل المؤمل (من وجهة نظرها) للقضية الفلسطينية ، أي أنها قلبت الصورة من :

تفعيل القضية الفلسطينية الخيار الأعلى في سلم الأولويات ، والذي تكون فيه الحالة العراقية عاملا غير مباشر - أي خيارا تاليا - لخلق واقع يسهم في حلها " القضية الفلسطينية " حلا سلميا توفيقيا .

إلى تفعيل القضية العراقية خيارا في أعلى سلم الأولويات تكون فيه الحلول مجالا لإبعاد العرب والجيران ، وتقليل نسبة الغضب عند العراقيين ، وتهيئة ظرفا جديدا مناسبا لفرض الحلول المقترحة للقضية الفلسطينية كما تراها هي مناسبة .

وبهذه الصورة الجديدة ستخفف أمريكا من حيرة العرب وتعيد لنفسها المكانة التي فقدتها كشريك منصف في السنوات الأخيرة .

وتتخلص من التطرف العربي الذي مثلته حكومة العراق وظيفه لم تعد نافعة في إعادة الترتيب للعالم الجديد .

وتهيئ في ذات الوقت أجواء مناسبة للفلسطينيين أصحاب المعضلة لأن يستمعوا إلى النصيحة في التعامل مع قضيتهم بحيادية تبدو أكثر وضوحا .

الفصل السادس

الجيش العراقي وسط الأزمة

- ظروف وتطورات الجيش العراقي
- الجيش والسياسة في الدولة العراقية
- الجيش في ظل عمليات التبعية
- صدام حسين والمؤسسة العسكرية
- الجيش في الحرب مع إيران
- الجيش في الحرب الخليجية الثانية

ظروف وتطورات تأسيس الجيش

تأسس الجيش العراقي في 6 كانون الثاني عام 1921 بقرار بريطاني اتخذ قبل هذا التاريخ على أرض مصرية وبخبرات وأسلحة بريطانية ، معتمداً على ضباط عثمانيين تعاهدوا على خدمة الملك الحجازي فيصل الأول ، في معادلة ذات بعد سريالي جرى فيها تغييب وكأنه متعمد لأي حضور عراقي فاعل ، حتى عد بعض المحللين أن عملية التأسيس هذه كانت دقيقة التفاصيل والملامح ، ومحكومة برؤية استراتيجية محددة ، استطاعت في بداية القرن أن تضع الخطوط الأساسية لمستقبل العراق السياسي على نحو مهد الطريق لصناعة ألغام (أزمات) الحاضر العراقي ، وعموماً فإن الإنجليز الذين أرادوا بدايته جيشاً بديلاً عن جيشهم في التعامل مع الوضع الداخلي للعراق ، هم أكثر من أضفى على مشواره الطويل الصيغة الغربية " الإنجليزية " تنظيمًا ، وتعبئةً حتى وقتنا الراهن .

(إذ أن من اقترح تأسيس الجيش العراقي هو السير برسي كوكس أثناء مؤتمر القاهرة في 12 آذار 1920 ، عندما كان العراق يمثل بوفد منه كمعتمد سامي ، والجنرال ايلمر قائد القوات البريطانية ، والمس بيل السكرتيرة الشرقية له ، والعقيد سليتر المستشار المالي ، وأتكسنن مستشار الأشغال ، والميجر أيدي مستشار الدفاع بالوكالة ، وجعفر العسكري وزير الدفاع في حكومة النقيب المؤقتة ، وزميله حسقيل ساسون وزير المالية اللذان مثلا في اللجنة كاستشاريين يحضران اجتماعاتها عند الحاجة إليهم ، هذا وإن طبيعة التنظيم وأساليب التعبئة التي وضعها الإنجليز منذ البداية لم تتغير بعد ثورة 14 تموز 1958 ، وحتى يومنا هذا ، على الرغم من إعادة تسليح غالبية وحداته بأسلحة شرقية - أي - سوفيتية - وتوجه قيادته بإرسال العديد من الضباط للدراسة والتدريب في الاتحاد السوفيتي ، التي تدفع منطقياً إلى التغير بأساليب التعبئة على ضوء قدرة وطريقة استخدام تلك الأسلحة كما جرى في الجيشين العربيين المصري والسوري) .

مع بدايات التأسيس توجهت رئاسة أركان الجيش إلى سد النقص الحاصل في موجود الضباط ، خاصة الرتب الصغيرة من بين أبناء العشائر العراقية بعد إدخالهم دورات خاصة لهذا الغرض ، وهو توجه أكد ديمومة البعد الطائفي الذي تأسس مع بداية تأسيسه من قاعدة الضباط العراقيين في الجيش العثماني ، خاصة

وإن غالبية العشائر العراقية الموجودة في وسط ، وجنوب العراق رفض رؤسائها وبتأثير المرجعية الدينية إرسال أبنائهم لهذه الدورات على العكس من العشائر العراقية الموجودة في أعلى وسط وشمال العراق التي رحبت بالفكرة ودعمتها بالكثير من الشباب ، في الوقت الذي انخرط فيه الكثير من أفراد تلك العشائر الجنوبية من أبناء الفلاحين كمراتب ، بحكم قوانين التجنيد الإجباري وكضباط صف في مراحل لاحقة للحاجة المادية وتدني المستويات المعرفية بعيدا عن سلطة الشيخ ليشكلوا غالبية منتسبيه من ضباط الصف والجنود ، وهو - أي الطائفية - بعد وإن لم تظهر تأثيراته بشكل واضح مع بدايات التأسيس ، لكنها تطورت تدريجيا لتصل إلى مستويات ملموسة ما بعد الملكية ، خاصة في سني حكم عبد السلام عارف ، وأقل منها في حكم أخيه عبد الرحمن لتصل إلى أعلى مستوياتها في زمن البكر وصادق حسين ، ويعود هذا التطور إلى عدة عوامل أهمها .

1. إن جذور التشيئة الاجتماعية في العراق قبلية ، وسَمَت السلوك الفردي العراقي بخاصية المحسوبية التي يفضل على أساسها المرء التعامل مع الأخ أولا ثم ابن العم ثم القريب ومن بعدهما الفرد العادي من العشيرة ، وهذه الخاصية دفعت أولئك الضباط المنحدرين من أصول عشائرية ، أو بالمعنى الأصح أولاد الشيوخ أن يمهّدوا كثيرا لأبناء عموماتهم وأفراد عشائرتهم ، والمنطقة للقبول في الكلية العسكرية ، ولاحقا الأركان ومن بعدها استلام المناصب القيادية في الجيش . وبتقادم الزمن أصبح غالبية الضباط من بين أفراد عشائر عراقية دون أخرى ، وأصبحت قيادة الجيش كذلك من نفس تلك الأصول حتى بعد تغير نظرة الجنوب العراقي إلى الخدمة فيه ورغبتهم التطوع للعمل في صفوفه في أواخر الملكية ومعظم سني الجمهورية .

2. إن المشير الركن عبد السلام عارف الذي تمرد على قاعدة حزب البعث العريضة في الجيش إبان انقلابه عليهم في 18 تشرين 1963 بعد أن نُصّب من قبلهم رمزا لرئاسة الدولة قبل أقل من عام من ذلك التاريخ لمأ الفراغ الذي تركه عبد الكريم قاسم ، أدرك أن نجاح تمرد غير كاف للاستمرار في الحكم ، وأدرك الحاجة إلى الارتكاز على أسس لتعزيز الوجود وإحكام الأمن الخاص بالنظام ، وأدرك أيضا أنه فقد أي دعم ممكن من قبل الضباط القاسميين ، والبعثيين وبطبيعة الحال الشيوعيين اللذين يشكلون جميعا غالبية ضباط الجيش العراقي في تلك الفترة الزمنية .

وتحت تهديد الانقلاب المضاد والجذور الطائفية والعشائرية لعبد السلام عارف وعدم إيمانه بالحزبية في الجيش وخارجه لم يبق لديه سوى خيار التوجه إلى الضباط الدليم لتسليمهم مناصب مهمة مثل أخيه اللواء عبد الرحمن لرئاسة أركان الجيش واللواء الطيار نعمة الدليمي للقوة الجوية ، والعقيد سعيد صليبي للانضباط العسكري وغيرهم ، وكانت تقديرات الرئيس عبد السلام دقيقة في حينه ، لأن وجودهم هذا شكل ضغطا على الحكومة العراقية وقيادة الجيش عام 1966 لتتصيب اللواء عبد الرحمن رئيسا للجمهورية بعد مقتله - ي عبد السلام - في حادث طائرة سمّيته غامض ، وهي تقديرات سار عليها الرئيس عبد الرحمن بدرجة مقاربة ساهمت بإفشال حركة الناصريين بقيادة العميد الطيار الركن عارف عبد الرزاق عام 1967 ، لكنها لم تحول دون نجاح حركة البعثيين الذي قفزوا من فوقها ظاهرة قد تفشل حركتهم وذلك بضم أهم ركنين من أركانها إلى قيادتهم وهم العميد الركن إبراهيم عبد الرحمن الداود آمر لواء الحرس الجمهوري والمقدم الركن عبد الرزاق الناييف معاون مدير الاستخبارات العسكرية (مديرها وكالة أيام الانقلاب) اللذان يرجعان في أصولهم إلى عشائر الدليم .

3 . إن الذي يتابع بإمعان طبيعة الدولة العراقية منذ تأسيسها يتلمس البعد الطائفي واضحا في تشكيل وزاراتها ، إذ أن أول وزارة شكلت برئاسة عبد الرحمن النقيب قبل الملكية لم تضم وزيرا شيعيا بحقيبة وزارية ، وإن الإنجليز هم أول من اقترح ضرورة وجود شيعي في الوزارة وأقنعوا النقيب بذلك ، ومن بعدها أيام الملكية درج أن تكون وزارات الدفاع والخارجية والداخلية ، ورئاسة الوزارة ، والبرلمان على سبيل المثال من الطائفة السنية عبر كل الوزارات التي شكلت آنذاك ، بالمقابل كانت وزارات المالية ، والمعارف ، ورئاسة مجلس الأعيان تأتي من الطائفة الشيعية ، إلا في بعض الاستثناءات القليلة التي يرجع فيها الملك على سبيل المثال إلى الصدر ، أو صالح جبر لرئاسة الوزارة لتجاوز أزمة تلم بالمملكة ، تعود بعدها التوازنات المختلة إلى حالها بعد انتهائها ، وهذا توجه تعود بعض أسبابه على الأغلب إلى .

- الجذور التركية في التعامل الطائفي مع المجتمع العراقي الذي خلف كفاءات من بين أبناء الوسط ومثلث الجزيرة الشمالي أكثر من أولئك الموجودين في الجنوب وبالمستوى الذي دفع الإنجليز ومن بعدهم الملك وغيره إلى التفتيش بينهم كمؤهلين لأشغال تلك المناصب .

- الإنجليز وثورة العشرين التي كانت جذورها بالجنوب العراقي ، وكانت صبغة قيادتها دينية شيعية ، ومعظم ثوارها من بين العشائر الشيعية ، الأمر الذي يرجح فيه البعض من المحللين والمؤرخين ، أن الإنجليز المعنيين بالانتداب على العراق وكرد فعل لتلك الثورة ، وبهدف تأمين نفوذ أفضل بدءوا التعامل ، قبل مجيء الملك ، ومن ثم بعد تنصيبه مع عراقيي الوسط والشمال في جوانب الحقائق الوزارية والمناصب القيادية ذات الأهمية ، أكثر من جنوب الوسط والجنوب ، وتعامل بهذه الصيغة المحددة لا يمكن أن يستثنى منه الجيش عماد الأمن القومي للدولة ، لتكون بالمحصلة تركيبة قيادته هي الأخرى طائفية لتضمن تجانسا يحقق غاية الأمن المطلوبة من وجهة نظر الإنجليز والملك ورئاسة الحكومة .

(وهذا سبب قد يكون الأكثر احتمالا ، تؤيد ترجيحه الوثائق التاريخية التي تشير إلى موافقة الحكومة البريطانية على مقترح السر برسي كوكس بضرورة تشكيل حكومة وطنية عراقية كرد فعل على ثورة العشرين ، وكان معنيا بتشكيلها ، إذ شكلت أول وزارة في 25 تشرين الأول 1920 برئاسة عبد الرحمن الكيلاني (النقيب) والسيد طالب لوزارة الداخلية وجعفر العسكري لوزارة الدفاع ، وساسون حسقييل لوزارة المالية ومصطفى الألوسي للعدلية ، وعزة الكركوكلي للمعارف ، ومحمد علي فاضل للأوقاف ، وعبد اللطيف المنديل للتجارة ، إضافة إلى وزراء بلا وزارة هم عبد الجبار الخياط ، وعبد الغني كبة ، وعبد المجيد الشاوي ، وعبد الرحمن الحيدري ، وفخري جميل ، ومحمد صيهود ، وعجيل السمرمد ، وأحمد الصانع ، وسالم الخيون ، وداود اليوسفاني ، وضاري السعدون ، ونجم البدر اوي . وقد عين لكل وزير مستشار بريطاني ، وتشير مس بيل في مذكراتها أن كوكس وبعد شهرين من تشكيل الوزارة استطاع إقناع النقيب بضرورة إسناد وزارة ذات حقيبة إلى رجل شيعي فوقع الاختيار على محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي من كربلاء حيث أسندت له وزارة المعارف والصحة في 22 شباط ، ونقل وزيرها عزة الكركوكلي إلى وزير الأشغال والمواصلات) .

4 . إن جذور تشكيل الجيش وظروف تأسيسه وتطويره بداية العقد الثالث للقرن العشرين ميزته أيضا بخاصية أخرى انعكست سلبا على وضعه منذ ذلك التاريخ وحتى وقتنا الراهن تتعلق بعدم امتلاكه عقيدة عسكرية واضحة المعالم وبمستوى يمكن التعويل عليها في تحديد أهدافه الكبرى ، وصياغة أساليب النفير والتنقل السوقي لأغراض التحشد الخاصة به ، باستثناء ملامح بسيطة تضيء استخدامه

سوقيا في مجالات الأمن الداخلي ، وهو أمر ظل باستمرار يشكل عقدة خطيرة تمنع العقل العسكري العراقي من التفتح والتجريب ، وتعطي المجال واسعا أمام الحكومة لزعجه في عمليات عسكرية تثير الريبة ، حتى عدَّ البعض من الكتاب العسكريين أن هذه كانت وراء تأثر كافة عملياته العسكرية بالقرارات السياسية للحكومة الآنية سواء ما يتعلق منها بالداخل ، أو تلك التي تتجه لمعالجة مسائل خارجية وحجتهم في ذلك .

- تكرار استخدامه لأغراض الأمن الداخلي بالضد من العشائر العربية في الجنوب والعشائر الكردية في الشمال . حيث شهدت أعوام 1923، 1924، 1926، 1927، 1928 ، تحركات من هذا النوع في كربلاء ، والناصرية ، والبصرة ، والرمادي ، والموصل ، والسليمانية ، كما أمر ياسين الهاشمي الجيش في عام 1930 بالهجوم على الفرات الأوسط ، وبعده رشيد عالي الكيلاني الذي وجهه للهجوم على عشائر الرمادي ، كما ضرب الجيش قضاء عفك ، والمناطق القريبة منه عام 1935 ، وهاجم عشائر آل إزيرج وشيخها خوام في الرميثة عام 1936 بطريقة عدت توظيفاً دقيقاً للقمع العسكري المنظم.

- عدم التورع في إصدار الأوامر إلى قادته خاصة في فترة حكم حزب البعث لاستخدام كل أنواع الأسلحة الثقيلة والكيماوية ضد المدنيين من أبناء شعبه والآخرين مثل .

ضرب حلبجة والأهوار بالأسلحة الكيماوية.

تحريره لنصرة حكومة كميل شمعون في لبنان عام 1958 .

دفعه ضرب سوريا في عملية البعث عام 1976 .

إقحامه في الحرب ضد إيران عام 1980 .

إشراكه في احتلال الكويت عام 1990 .

ومع تلك الخصائص التي أُشرت سلباً على الجيش العراقي بدايات تكوينه واستمرت معه بمستويات متفاوتة حتى وقتنا الراهن ، هناك أخرى أُشرت إيجاباً على مسيرته والعسكرية العراقية تعود في الأصل لجهود مؤسسيه الأوائل ومحاولاتهم الجادة لتأكيد وجوده رمزا لدولة عراقية ، واتجاهات الدولة لبناء بناء عصريا يعزز وجودها ، واحترام الملك وتقدير الحكومة لدوره الخاص بالدفاع عن أمنهما وفرض

النظام في الداخل ، خصائص تقتضي الأمانة العلمية الإشارة إليها مثل .

1 . الوطنية

إن مشاعر المنتسبين من الضباط والمراتب الأجيال الأولى في الجيش قد تأثرت بالمد الوطني والقومي آنذاك ، حتى حاول البعض ، وخارج السياقات الدارجة التأكيد على أهداف عامة للجيش تتمثل في الدفاع عن حدود الدولة وحماية أمنها الخارجي ، رغم استخداماته المتكررة داخليا ، وكانت تمارين تعد وتنفذ ، ومناقشات تدور في هذا المجال ، وأوراق بحث في كلية الأركان تتجزأ تجمع في نتائجها ، وتوصياتها لتغطية تلك الأهداف (وإن لم ترق إلى مصاف تكوين عقيدة عسكرية خاصة) ، حتى أصبحت مفرداتها تتكرر في عقول المنتسبين وفي سلوكهم لمستوى أحستهم بالاعتزاز الكبير بها وبالجيش الذي يسعى إلى تحقيقها ، وهذه عند النظر إليها من زوايا النفس نجد أن فيها أسس لمشاعر وطنية بين منتسبي الجيش العراقي بحدود معقولة إذا ما قورنت بواقع التأسيس وطبيعة المهام التي تدفع بالاتجاه المعاكس .

2 . الحرص القومي

حارب العراقيون مع العثمانيين خارج وطنهم على إعتبار أنها الخلافة الإسلامية ، وُنُصِب عليهم ملكا فيصل الأول القائد الحجازي الذي قاتل في الثورة العربية التي تدعو من بين أمور أخرى لقيام الدولة العربية ، وباستثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم من 1958. 1963 التي عرفت بالميل إلى الوطنية العراقية ، فإن كل مراحل الدولة كان النظر فيها يمتد إلى خارج الحدود ، وهو امتداد انعكست أبعاده على الجيش الذي بات يشعر ضباطه على وجه الخصوص أنهم معنيين بمشاكل غيرهم من العرب ، وإن دورهم في الدفاع عن العراق يُكمل دور الجيوش العربية الباقية في الدفاع عن أراضيها ، في إطار الأمن القومي العربي ، وهذه مشاعر أعطت هذا البعد " القومي " في العقل العراقي العام ، وكذلك العقل العسكري العراقي مساحة واسعة ، خاصة ما بعد ستينات القرن الماضي بالمقارنة مع المساحة المخصصة للمشاعر الوطنية العراقية .

لكن هذه المشاعر قد تقلصت مساحتها كثيرا ليس في عقل العسكر العراقي فقط ،

بل وكذلك في عقول غالبية العراقيين بسبب آثار الأزمة التي كونت ردة فعل مضادة تجاه أهداف احتلال الكويت التي حاولت حكومة بغداد ربطها بموضوع الوحدة العربية ، إذ أنها وبعد الفشل في تحقيق تلك الأهداف والخسائر الجسيمة التي تكبدها الإنسان العراقي ، ووطنه العراق جراء تصرف حكومة الحزب الوحدوية ، تَكُونُ في العقل العراقي العام إحياء مضادا لموضوع الوحدة والشعارات المرتبطة بها وبالقومية ، زاد في تعزيزها .

- اعتقاد غالبية العراقيين أن تحالف بعض العرب مع الغرب والأمريكان لضرب العراق بداية الأزمة قد تم قبل استنفاد السبل الأخرى لإيجاد حلول مناسبة لها .

- تيقن العراقيون أن العرب لم يستخدموا إمكانياتهم المتاحة للضغط على صدام وإجباره على الانسحاب من الكويت دون اللجوء إلى التحالف مع الأجنبي لتدمير العراق وتطوير الأزمة .

- انتشار إشاعات عن تعامل سلبي لمنتسبي الجيوش العربية المتحالفة مع الأسرى العراقيين أثناء القتال البري ، ولمستوى كان يحاول العسكري العراقي التوجه للتسليم إلى الأجنبي دون العربي في ظروفه الصعبة آنذاك .

- تلكؤ بعض الدول العربية ، وعدم قدرتها سياسيا وإعلاميا للفصل بين العراقيين والحكومة العراقية في تعميم الثأر والعقوبة جراء الأزمة .

ومع ذلك فإن مشاعر القومية التي أصابها التصدع في الجيش وعموم المجتمع العراقي لا يحسبها البعض خاصية إيجابية في وضع مثل وضع العراق الذي يعاني من عدم التجانس في تركيبته القومية .

3 . الضبط

إن العسكرية العثمانية التي تميزت بالضبط الصارم وممارسة العقوبة كوسيلة لترسيخ هذا الضبط قد تركت بصماتها على خاصية الضبط في الجيش العراقي من خلال الضباط العثمانيين الأوائل الذين تطوعوا في وحداته ، وكذلك كانت العسكرية الإنجليزية التي وسمت بضبطها الجيد قد تركت هي الأخرى بصماتها الواضحة

على مستوياته ، من خلال الخبراء والمستشارين الذين نسبوا للمعاونة والبعثات التي أرسلت للدراسة في الكليات والمؤسسات الإنجليزية .

وكذلك كفاءة ، وجدية أولئك الضباط الذين أخذوا على عاتقهم مهام بناء الجيش ، والتي تضافرت جميعا لتكوين مستويات ضبط جيدة في عموم وحداته استمرت مستوياتها معقولة " مع تذبذب بين الحين والآخر تبعا لظروف العراق السياسية " حتى عام 1980 تاريخ دخوله الحرب مع إيران التي تعد نقطة تحول سلبية في مجال الضبط العسكري .

4 . الشجاعة

قد تكون للأصول العشائرية ، وللخدمة العسكرية في جيوش العثمانيين بالنسبة لبعض ضباط الجيش العراقي وكذلك ضباط صفه وجنوده ولطبيعة الإنسان العراقي أثر في خصائص الإقدام ، والقدرة على التحمل ، والاستعداد للتضحية التي تأتي من بين مفردات الشجاعة التي تميز بها الجيش العراقي بقدر معقول بالمقارنة مع الجيوش العربية وغير العربية القريبة ، ومنذ الأيام الأولى لوجوده عاملا على الساحة العراقية ، وكذلك كان في الظروف التي عمل فيها خارج الحدود مقاتلا مع غيره من العرب على الساحة الفلسطينية وغيرها .

5 . المهنية

لم يكن مسموحا لضباط الجيش العراقي ، ولا لضباط صفه وجنوده أن يعملوا في مجال السياسة في الحكم الملكي ، والعهد الجمهوري الأول عبد الكريم قاسم ، والثالث عبد السلام عارف وتؤكد الضوابط ، ومواد القانون الخاص بالخدمة العسكرية أن من يرغب الترشيح للانتخابات النيابية مثلا عليه أن يستقيل من الخدمة العسكرية ، وهذا اتجاه صحيح تعمل على أساسه غالبية الجيوش في دول العالم ، باستثناء الجيش الأحمر في أيام الاتحاد السوفيتي ، الذي لم يعمر في نهاية الأمر ، وقليل جدا من جيوش عربية وأخرى في دول نامية ، وصحته تأتي من أن التفرغ إلى العسكرية دون السياسة يزيد من ميل العسكر لاحتراف مهنتهم العسكرية ويضعف درجات الاعتزاز بها واجبا وطنيا يفتخر به في كل الظروف والمواقف ،

وهذا ما كان مؤشرا على عموم العسكر العراقي حتى وقت قريب أو بالتحديد عام 1968 عندما جاء حزب البعث العراقي إلى الحكم وغير من هذه القوانين والضوابط التي أسمّيت بتسييس الجيش وتبعيته ليكون في محصلة الأمر طرفا من أطراف الأزمة ، أو عاملا ولو غير مباشر من عوامل استمرارها إذ كان الضابط قبل ذلك التاريخ يفتخر بين أهله وأفراد جيله أنه عسكري عراقي ، وكان ضابط الصف يحترم حدود عسكريته ويعتز بها ، وكان سلوك العسكر العراقي عند تعرض أحدهم إلى موقف صعب ، أو فيه بعض التجاوز والاعتداء من قبل الآخرين في الشارع العام ، أو في أحد وسائط النقل يدفع العسكر القريبين منه إلى المبادرة طوعا للوقوف معه قبل الاستفسار عن الدوافع والأسباب ، حتى باتت بعض مشاهد تدافع الجنود وفي أيديهم أنطقتهم النسيجية في القطارات ، أو في محطات ركوب السيارات وهم يهجمون على شخص حاول الاعتداء على ملازم في الجيش ، أو أحد حاول التناول على ضابط صف من المشاهد المألوفة ، وهذه بطبيعتها تعبر عن أمور بينها روح التعاون والاعتزاز بالعسكرية - أي المهنية - علما أن هذه الحالة استمرت سلوكا معروفا حتى بداية السبعينات عندما أصدرت القيادة السياسية للبعث العراقي أوامرها إلى الجيش بمنع هذا السلوك الذي عد من قبلهم من بين الظواهر السلبية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن خطوات التبعية التي سيرد ذكرها لاحقا كانت قد أنهت ما تبقى من تلك المشاعر في عقل العسكر بشكل عام .

الجيش والسياسة في الدولة العراقية

تأسس الجيش العراقي في الحكومة الملكية برؤية خارجية حددت طبيعة بعض واجباته في الدفاع عن مصالح الغير ، ودعم الحكومة ، وفرض الأمن داخليا ، وبات تنظيمه على هذا الأساس أول فوج للمشاة (فوج موسى الكاظم) مقره بغداد ، ومن بعده الثاني في الموصل ، وثالث دعم ببطرية جبلية ليشارك في أول عملية قمع ناجحة ضد الكرد في السليمانية عام 1924 .

ثم توالى تشكيلاته تباعا لتتوزع على مناطق العراق شمالا ، ووسطا ، وجنوبا ألوية أخرى ثم فرق ليستقر مع أواخر الحكم الملكي ثلاث فرق هي :
الفرقة الأولى (مشاة) وتتواجد في الجنوب الممتد من بابل (المسيب) وحتى البصرة جنوبا .

الفرقة الثانية (جبلية) تغطي المنطقة الشمالية بدءا من كركوك فالموصل وانتهاء بالحدود التركية في الشمال ، والإيرانية في الشمال الشرقي .
الفرقة الثالثة (مدرعة) تتواجد في بغداد ، ومسئوليتها تمتد إلى غرب العراق " الرمادي " المحاذي للأردن ، وشرقه حدود إيران " بعقوبة " .
وتلك الفرق مدعومة جميعها بمدفعية مجفلة في أغلبها .

قوة جوية توزعت أسرابها توزيعا لتغطي ساحة عملياتها كل أنحاء العراق ، وتلائم التوزيع الحاصل للقوات البرية .

قوة نهريه بغاطس بسيط يصلح للعمل في منطقة الأهوار التي تثير القلق للحكومة المركزية .

وهكذا كانت توزيعات الجيش العراقي وتنظيماته التي تأسست على تلك الرؤية المتناغمة مع تصورات الحكومة الملكية ، للتهديدات الداخلية وإلى حد ما النظرة البعيدة لأعداء العراق المحتملين ، والقدرة المتيسرة للتعامل مع واقعهما ، واستمرت كذلك منسجمة مع هذا التصور ، وعدد سكان العراق ، وقدرة خزانة الدولة لتَحْمِلُ أعباء الدفاع ، وتطوير الجيش في مرحلة ما قبل الاستثمار الواسع للنفط ، فكان تنظيمها بسيطا ، وتوزيعا شاملا انعكس على طبيعة أهدافه المحددة ، وعلى شكل

تعامله مع متغيرات السياسة ، التي لم يكن بعيدا عنها رغم محاولة الحكومة إبعاده عن التقرب إليها جهد الإمكان .

إذ أن الحكومات الملكية نجحت وبنسب ليست قليلة في إبعاد ضباطه وجنوده عن الانتماء إلى الأحزاب السياسية بسنها قوانين تحرم ذلك ، لكنها لم تنجح في تكوين عقيدته العسكرية التي " كما ذكر من قبل " ولم تنجح في صياغة أهدافه السوقية صياغة تلتزم هي أولا بالتقيد في عدم مطالبته بتجاوزها ، فكانت تناقضاتها هذه مساحة واسعة لتحركه السياسي بنهايات يصعب التحكم بها في بعض الأحيان كما في الأمثلة الآتية :

1 . الاشتراك في محاولة بكر صدقي عام 1936 التي استهدفت تغيير الحكومة دون إطاحة الحكم الملكي.

2 . تحرك الجيش في حكومة رشيد عالي ضد تحالفات الدولة عام 1941 واشتراكه في حرب ضد الإنجليز ، كادت أن تؤدي بالملكية لولا تفوق قوات لهم أرسلت من الأردن في معركة سن الذبان .

3 . تقرر إرسال قطعات عسكرية عراقية عام 1958 إلى لبنان لدعم حكومة كميل شمعون ، بينها اللواءين التاسع عشر والعشرين اللذان حولا اتجاهاتهما بالضد من الحكومة حال وصولهما بغداد فأطاحوا بها ، والملك وغيروا حاضر العراق ومهدوا لمستقبله غير المستقر .

(إذ أدار الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وجهة لواء التاسع عشر ، واللواء العشرين الذي يقوده العقيد الركن عبد السلام محمد عارف عند مرورهما باتجاه الحدود الغربية ، ودخلا بغداد بالتعاون مع وحدات أخرى في داخلها ليضربا القصر الملكي ، ووزارة الدفاع ، وبيوت البعض من الوزراء ، وكان التنفيذ بطريقة هستيرية أعطت مجالا لقتل من كان موجودا من العائلة المالكة وبعض رجال الدولة ، وسحل ولي العهد الأمير عبد الإله ومن ثم رئيس الوزراء نوري السعيد ، والتمثيل بجثثهما ثم تعليقها بأمكن عامة وعلى بوابة وزارة الدفاع ، فكانت سابقة كونت فوضى ، وضغوطا أدخلت العسكر في دوامة الهياج الجماهيري ، وقربتهم من التعامل مع السياسيين المعنيين به " الهياج " فكان إقحاما طوعيا في الدخول إلى السياسة ، أول من دفع ثمنه عبد الكريم قاسم الذي أطيح به من الضباط البعثيين في 8 شباط 1963 وعبد السلام عارف في حركة لم يستطع في انفعال أفرادها أن يحصل على

قبر معلوم) .

لكن حال الجيش العراقي كأداة للسياسة دون الخوض أو التمعن بالسياسة لغاية عام 1958 لم يستطع عبد الكريم قاسم الذي استخدمه أداة التغيير إلى النظام الجمهوري من السيطرة على انفعالات مكبوتة ، ورغبات ذاتية أخذت تخرج دون ضوابط ، فأوجدت سلوكا عند البعض من العسكر (خاصة بين الضباط ذوي الرتب الكبيرة) قوامه التفتيش عن ثمن الاشتراك بالثورة ، وعندما لم يحصلوا عليه بطريقة الترفقيات التقليدية ، أو عن طريق سلسلة المراجع الاعتيادية ، قبل العديد منهم الانضمام إلى الأحزاب السياسية لتعينهم على قبض الثمن ويعينوها على تحقيق أهدافها في السيطرة على الحكم ، دون أن نستثني المشاعر الوطنية التي أطلق التغيير لها العنان فدفعت البعض من العسكر (خاصة الضباط بالرتب الصغيرة وضباط الصف والجنود) إلى الانضمام للأحزاب السياسية ضنا منهم أنها قادرة على تحقيق آمالهم في تقدم العراق ووحدة الأمة العربية ، فكان طريقا بشقيه قاد إلى تدمير العراق وتكرار تعرضه لمشاكل مستمرة .

لكن عبد الكريم قاسم لم يتوقف عند خطأ تعزيز فكرة الثمن "غير المقصود" بين كبار الضباط عندما شكل أول حكومة له من العسكريين المساهمين بالتغيير ، والمؤيدين له ، ولا عند خطأ اللعب على الصراعات الحزبية في الجيش ، بل وارتكب الخطأ الأكثر جسامة عندما لم يبادر إلى تكوين المؤسسات الدستورية القادرة على إيجاد التوازن بين الدولة وأهدافها الاستراتيجية من جهة والتطلعات الخاصة للضباط وخلاياهم الحزبية في الجيش من جهة أخرى ، وبذا أبقي أهداف الجيش في الدفاع عن المجتمع العراقي وأرض الدولة العراقية ضبابية أو غير منظورة وبدلا عنها أصبح السعي للاشتراك المباشر في حكم الدولة ، والتدخل في شؤونها أكثر الأهداف وضوحا في الذاكرة القريبة لعدد من الضباط القادة في فترة حكمه التي لم تصل إلى خمس سنوات . رغم إنه حاول بداوفا مهنيته المعروفة ووطنيته التي لا غبار عليها أن يقلل من تلك التوجهات ، وأن يطور من كفاءة الجيش ، ويعيد تسليحه ، ويقلل من أثر الطائفية في قياداته ، لكنه لم يستطع بلوغها نتيجة لتسارع الأحداث والانفتاح النسبي على الأحزاب السياسية التي دفعت شبابها المنظمين حزبيا إلى .

القبول في الكلية العسكرية والقوة الجوية .

تنشيط تحرك الضباط الذين لهم ميول حزبية سابقة أو رؤية سياسية مؤيدة .

استثمار دخول العديد من الحزبيين خريجي الكليات المدنية إلى الجيش كضباط احتياط .

فكان دفعا أسهم بشكل مباشر في تكوين خلايا سرية للأحزاب ، وتوجه مضاد للحكم ، حتم نهايته بطريقة مأساوية .

كما أن تحسس عبد الكريم قاسم من الغرب ، وتوجهه للتعامل مع التهديد الخارجي المحتمل بخبرة سياسية محدودة دفعته إلى توسيع الجيش العراقي بإضافة فرقتين إلى تنظيمه ، وإحالة الضباط المحسوبين على النظام الملكي على التقاعد ، الأمر الذي فتح المجال أمام الشباب العراقي الذين لم يجتازوا الثانوية للتطوع في الجيش بصفة نواب ضباط حربيين يرقون إلى رتب الضباط بعد خبرة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات ، وهذا متغير إضافي جعل بعض الأحزاب السياسية ومنها الشيوعي ، وبعده حزب البعث العربي الاشتراكي إلى دفع أعضائهم ومؤيديهم الشباب إلى التطوع في الجيش آنذاك فكونوا بتطوعهم خلايا سرية لأحزابهم في طول الجيش ، وعرضه كان لها الأثر المباشر في قيام محاولات عدة لقلب نظام الحكم مثل .

حركة الشواف ذات الاتجاهات القومية في الموصل عام 1961.

حركة 8 شباط البعثية عام 1963 .

حركة حسن سريع الشيوعية في معسكر الرشيد عام 1963.

وأخيرا انقلاب البعث العراقي عام 1968 .

الجيش في ضل عمليات التبعية

كانت لحزب البعث العربي الاشتراكي قبل عام 1958 خلايا منظمة في الجيش العراقي قليلة جدا ومبعثرة ، أو على الأغلب ضباط منظمين في خلايا حزبية خارج الجيش . وأيا كانت الحقيقة ، فإن الحزب لم يكن ذا تأثير واضح في عملية التغير التي قادها عبد الكريم قاسم وتنظيم الضباط الأحرار لدوافع ما يزال بعضها مجهولا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما أكده ضباط عاصروا تلك الأحداث آنذاك .

(أن ضابطا من الانضباط العسكري كان في دورية روتينية في شوارع بغداد ليلة 14/13 تموز قد استوقفه السفير الإنجليزي مستفسرا عن وصول اللواء 19 ، وهو اللواء الذي يفترض أن يتوجه إلى حدود العراق الغربية في طريقه إلى لبنان مرورا ببغداد تلك الليلة ، ويستتج أولئك الضباط أن الإنجليز لهم علم بما يجري ، كما أن البعض أكد على أن نوري السعيد آخر رئيس وزراء عراقي إبان الملكية ، وبعد تيقنه من نجاح عبد الكريم قاسم كرر عبارة أثناء تخفيه في بيت السريادي باللهجة العراقية الدارجة - سووّه الإنجليز -) .

كما إن تشكيلة أول حكومة بعد 14 تموز لم تضم بينها أحد من الضباط البعثيين الأمر الذي يؤكد أن الحزب لم يكن طرفا مباشرا فيها ، إلا أنه وبعد فترة قليلة ضمت فؤاد الركابي أمين سر القيادة القطرية للحزب على ضوء توجهات عبد الكريم قاسم لتشكيل حكومة وطنية من التيارات السياسية الموجودة على الساحة .

ومع ذلك فقد تحرك الحزب داخل الجيش سريعا من أجل التوسع في تنظيم الخلايا المؤيدة بعد محاولة اغتيال عبد الكريم مع بداية الستينات من بعثيين مدنيين ، حيث الاستثمار الجيد لتلك الظروف ، وحسن صياغة الأهداف وبراعة تسويقها بديلا عن طروحات الحزب الشيوعي الذي أتعبه أحداث ما بعد التغيير ، وقيدت حركته تحديداً بالاتحاد السوفيتي في التعامل مع عبد الكريم قاسم ، وكانت الحصيلة نجاح البعث في قلب نظام الحكم لصالحه في 8 شباط 1963 ، وبدعم غربي أكد عديد من قادة الحزب الذين انشقوا عنه في فترات لاحقة ، فكانت تلك بداية التسييس المقنن للجيش العراقي وظهور فكرة الجيش العقائدي الذي يتأسس على :

1 . تعميم نشر المنظمات والخلايا الحزبية البعثية (فقط) على كافة وحدات

- ومؤسسات الجيش العراقي لممارسة العمل السياسي بشكل علني .
2. استلام الضباط الحزبيين المناصب القيادية خارج أطر القدم والتأهيل التي اعتاد الجيش العراقي التعامل معها في سياقات التعيين .
- 3 . نشر الثقافة الحزبية البعثية على مستوى الجيش .
- 4 . التحكم بمنافذ الترشيح والقبول للكتليات العسكرية ، مع حث الأعضاء والأنصار والمؤيدين للتقديم إليها والدورات المختلفة .
5. تقليص الدراسة في الكتليات العسكرية ، وضغط المراحل الزمنية لتخريج أكبر عدد من الضباط الأحداث كقاعدة حزبية واسعة .
- 6 . قبول أكبر عدد ممكن من خريجي الكتليات المدنية في كلية الاحتياط واختصار فترة إعدادهم إلى ثلاثة أشهر بدلا من ستة لتأمين نفس الغاية المذكورة في أعلاه .
- 7 . دفع الشباب المنتمين إلى الحزب ومؤيديه إلى التطوع في صفوف الجيش العراقي بصفة جنود وضباط صف مع إغرائهم بالترقية إلى درجة الضباط مستقبلا بضوابط جديدة فرضها الحزب على سياقات الترقية المعروفة في الجيش .
- 8 . تقريب الجيش من الشارع العراقي وذلك بتكثيف الاستعراضات العسكرية والتوسع بتكليف الجيش بمهام الحراسة والأمن الداخلي .
- 9 . إعطاء الاستخبارات العسكرية دورا في الأمن الداخلي خارج واجباتها في جمع المعلومات الاستخبارية عن الأعداء والأعداء المحتملين ، ومكافحة التجسس في الجيش والمؤسسة العسكرية .
- 10 . إضافة ضباط منحوا رتب كبيرة إلى القيادة القطرية في العراق ، مثل اللواء أحمد حسن البكر والفريق الركن صالح مهدي عماش واللواء الطيار الركن حردان عبد الغفار واللواء طاهر يحيى وآخرين ، بأوامر التصعيد من أمين سر الحزب ميشيل عفلق ليكون العسكر وبقوة مناصبهم العسكرية فاعلين بدرجة أكثر في سياسة العراق الداخلية .
- لكن ذلك لم يستمر طويلا إذ انقلب عبد السلام على البعثيين الذين أتوا به برتبة

مشير لرئاسة الجمهورية كرمز يستندون عليه لإشغال الفراغ الذي يتركه عبد الكريم قاسم ، والارتكاز عليه قوميا ، بتوجهات دينية في حربهم مع الشيوعيين كأحد أهم الأهداف المعلنة لحركتهم آنذاك .

وفي انقلابه يوم 18 تشرين 1963 ، أوقف أو حدّ من التوجه العقائدي للجيش العراقي خمسة سنوات لاحقة تميزت الثلاثة الأولى منها بمحاولات جادة من قبله وضباط قادة لإعادة ترتيب الجيش على أسس بعيدة نسبيا عن السياسة وإعادة تحديد أهدافه في مجال الدفاع والأمن الداخلي ، بإجراءات عدة بينها :

1 . إيقاف إطلاق النار مع الأكراد في الشمال ومحاولة تسوية مشكلتهم والحكومة المركزية سلميا .

2. إحالة الضباط البعثيين على التقاعد جماعيا ، وتعيين آخرين بوظائف مدنية ، وسجن البعض الآخر لفترات محددة .

3 . تسريح طلبتهم في الكليات العسكرية ، وفسخ عقود ضباط الصف والجنود الذين ينتمون إليهم .

لكنه ورغم تلك الإجراءات وغيرها لم يستطع التخلص من التوجه السياسي بأشكاله الأخرى ، لأنه وبحكم حاجته لتيار منافس لضرب البعثيين ، وبحكم صفة القومية التي حاول التمسك بها ظاهريا أبقى التيار القومي الناصري بل وأسند لأطرافه مناصب مهمة خاصة وإن هذا التيار كان موجودا في الجيش مع بدايات الحكم الجمهوري وبسعة لا تقل عن الوجود البعثي الذي تحالف معه في التحرك ضد عبد الكريم ، لكنه لم يستطع المنافسة لاعتبارات يتعلق بعضها بإشكاليات تنظيمية ، وبعضها الآخر بنقص الدعم والإسناد الخارجي ، وهو تيار مثله في الجيش إبان تلك الفترة اللواء الطيار الركن عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية واللواء الركن عبد الكريم فرحان مدير الحركات العسكرية وآخرين حاولوا استباق البعثيين وتغيير نظام الحكم قبل 1968 لكنهم فشلوا رغم سيطرتهم على عديد من المراكز المهمة في الجيش والدولة .

كما إن جهود عبد السلام لم تفلح بالقضاء تماما على خلايا حزب البعث التي عاودت تنظيمها السري بشكل كفاء في وحدات الجيش ودوائره المهمة ، خاصة في السنتين الأخيرتين من حكم شقيقه عبد الرحمن .

مراحل تسييس الجيش

إن مرحلة حكم عبد الرحمان عارف التي سمحت إلى الحزب بالتحرك تعد مرحلة تمهيد لعودة الحكم البعثي ثانية عام 1968 ، وبدء مرحلة من التاريخ السياسي للجيش العراقي هي الأكثر تأثيرا على واقعه من جهة وعلى مستقبل العراق وتأزم حالته من جهة أخرى ، ونظرا لأهميتها وطبيعة التعامل الحكومي معها يمكن تقسيمها إلى مرحلتين كانت الأولى ذات صلة بحكم اللواء أحمد حسن البكر ، وكانت الثانية برئاسة صدام حسين الذي منح رتبة فريق في زمن البكر ثم مهيب بعد القضاء على البكر وتولي رئاسة الحزب والدولة .

المرحلة الأولى أحمد حسن البكر : 1968 . 1979 .

اتفق البكر وقيادة حزبه مع العميد الركن إبراهيم عبد الرحمن الداود آمر لواء الحرس الجمهوري ، والمقدم الركن عبد الرزاق الناييف وكيل مدير الاستخبارات العسكرية المحسوبين على القصر الجمهوري ، لأصولهم القريبة من إدارة الدولة آنذاك أي الدليم ومن الموثوق بهم من قبلها .

حيث قبل الأول اتفاقا بتأثير أخيه العضو في حزب البعث يستلم بموجبه وزارة الدفاع ثمنا لدوره في الانقلاب ، وقبل الثاني عرضا لرئاسة الوزارة ثمنا لسكوته بعد أن فاجئهم بمعرفته توقيت الانقلاب بحكم رئاسته للاستخبارات ، لذا لم يجد الحزب خيار سوى المساومة والمناورة عليهم بعد النجاح ، وهذا ما حصل بالفعل في الحركة المذكورة بعد أن أرسل الوزير إلى الأردن لزيارة القطعات العسكرية وأبلغ بتنحيته هناك ، وأعتقل الثاني في القصر الجمهوري بحركة من صدام حسين والبكر ، اللذان اتهماهما بالرجعية والعمالة للأجنبي ، وقاما بنفيهما خارج العراق حيث استقر الأول في السعودية حتى وقتنا الراهن ، والثاني بقي في إنجلترا حتى اغتياله فيها من قبل المخابرات العراقية .

لقد حقق الحزب غايته ونجح انقلابه يوم 17 تموز 1968 ، لكنه لم ينظر بعيدا أكثر من أطراف الاتفاق الأخرى وحسم الأمر بالتآمر عليهم ، وإسقاطهم بحركة مافيوية سريعة يوم 30 من نفس الشهر ، قذفت بهم خارج العراق نفيا قسريا ، وفسحت المجال لأفراده حكم العراق حكما مباشرا ، لتكون هذه الحركة البداية الأولى للحزب

في إخلاء الساحة وتجسيد فكرة تبعية الدولة والجيش سياقاً غير مجرى الأحداث ورسم خريطة العراق باتجاه التوتر وعدم الاستقرار .

لقد جاء الحزب إلى حكم العراق هذه المرة بخبرة جيدة في الدهاء والمناورة ودور يختلف إلى حد ما عن ذلك الدور الذي كلف به عام 1963 عندما تفرغ تماماً لمهمة تدمير الشيوعيين وأهمل مهام أخرى للدولة بينها تقوية أسس البقاء ، ودعم الجانب العقائدي للجيش ، وحاول هذه المرة عدم الفرق في ذلك المستتق بنفس الطريقة ولا في مستتق الوظائف الحكومية بعد أن خصص بعض كوادره العسكر والمدنيين لأغراض الحزب وشد التنظيم ، وكلف آخرين بالمهام الوظيفية ، وسارع إلى تنفيذ خطة تبعية الجيش ، ومن ثم تدجينه فور نجاحه بالسيطرة على الحكم على وفق خطوات متتابعة منها على سبيل المثال :

1 . تعزيز سلطة الحزب وسيطرته على مقاليد الأمور في الجيش بتسلسل كالاتي:

- منح القدم العسكري للضباط الحزبيين ليتسلم القادة منهم المفاصل المهمة في الجيش ، ويتولى الأعوان إدارة الوحدات العسكرية ذات التأثير المباشر على أمن الحزب والدولة .

- منح نواب الضباط وضباط الصف الحزبيين رتب ضباط وتوزيعهم على وحدات الجيش لتأسيس خلايا حزبية وقواعد استخبارية لمراقبة ومتابعة الضباط المستقلين .

- الإسراع في نقل عديد من الضباط المستمرين بالانتماء إلى حزب البعث إلى وحدات بغداد خاصة تلك التي اشتركت بالانقلاب مثل اللواء المدرع العاشر ، ولواء الحرس الجمهوري ، وكتيبة دبابات 14 رمضان .

2 . إيجاد قاعدة عريضة من الضباط بتكوين فكري أقرب للسياسة منه إلى المهنية العسكرية لتتحمل مسئولية التدجين بأسرع ما يمكن ، من خلال :

- قبول كوادر حزب البعث من الأعضاء والأنصار المستمرين في العمل الحزبي ما قبل 1968 الذين لم يجتازوا الدراسة الثانوية وبمختلف الأعمار بالدورة الخاصة الأولى ومنحهم رتبة نائب ضابط تلميذ حربي في أقل من ستة أشهر دراسة عسكرية مكثفة في كلية ضباط الاحتياط ، وإلحاقهم أكثر من ألف أمر فصيل وضابط استخبارات ، ومسئول للتنظيم الحزبي فيها .

- قبول ما تبقى من أنصار الحزب ومؤيديه وأولئك الذين توقفوا عن العمل الحزبي لأسباب لا تتعلق بالأمور الفكرية أو الانشاقية ، والمستقلين المحسوبين على الحزب في الدورة الخاصة الثانية ومنحهم نفس الرتب المذكورة وتوزيعهم على الجيش آمري فصائل ورعائل .

- اقتصار القبول في الكليات العسكرية على البعثين الأنصار والمؤيدين ، وزيادة عدد المقبولين فيها ، وتقليص فترة الدراسة لغرض تخريج أكبر عدد ممكن من الضباط الحزبيين ، وبأقصر فترة ممكنة .

3 . تكوين مفاهيم القسر والرغبة بين ضباط الجيش ، لإبعادهم جهد الإمكان عن التفكير بأعمال غير مرغوب بها ، إذ بدأت بعد وقت قصير من سيطرتها باعتقال بعض الضباط المحسوبين على تيارات سياسية قومية ، أو يسارية ، أو مستقلين ، واتهامهم بالتآمر ، ومن ثم إعدامهم بطريقة تعطي الضباط الآخرين تصور عن قسوة النظام والكلفة العالية لعدم الامتثال إلى رغباته .

4 . إعادة تشكيل الاستخبارات العسكرية العامة بشعب وأقسام جديدة تزيد من قدراتها في مجال متابعة الضباط ، وتحقيق أمن أفضل لمسؤولي النظام والمعلومات والمنشآت ، وتأمين تحرك أحسن لمكافحة الأنشطة السياسية غير البعثية وتدعيم كوادرها بضباط حزبيين .

5 . بناء الحزب بطريقة العسكر وإعادة بناء العسكر بمفاهيم وضوابط الحزب ليكون الجيش في محصلته النهائية خلية من خلايا الحزب ، ويكون الحزب جيشا واسع الانتشار .

6 . توزيع مسئولية القيادة في الوحدات والمؤسسات العسكرية بين الأمر والمسؤول الحزبي ، لتصبح في نهاية الأمر قيادة من النوع الأقرب للقيادة الجماعية التي يصح فيها الأمر / القائد عضو في الخلية الحزبية ، يتمتع بصوت فيها أسوة بضابط الاستخبارات ، وضابط التوجيه السياسي ، وآخرين بإمرته عسكريا يقررون جميعهم جوانب كثيرة من عمل الوحدة خاصة ما يتعلق بالأمور الإدارية ، والنقل ، والترقية ، والترفيه ، وغيرها أعمال تؤكد في النهاية أن سلطة الأمر وقراراته باتت عند الحزب .

7 . إعطاء دور أكبر لضباط الصف والجنود للعمل السياسي العلني داخل الوحدات

إذ شكلت لهم خلايا حزبية مستقلة في مستوى القواعد عن الضباط تلتقي وإياهم في مستويات قيادة الفرقة والشعبة فأعلى ، وكان لبعض ضباط الصف دور لا يستهان به ، كما وصل عديد منهم إلى مستويات قيادية عليا في الجيش والحكومة مثل طه ياسين رمضان ، وحسين كامل ، وكامل ياسين وغيرهم .

إن هذه المرحلة التي تأسست عليها مراحل الخرق السياسي البعثي للجيش والقوات المسلحة والتمهيد لفعل الأزمة تميزت بدقة التخطيط لتأمين ، غايتين تتداخل كل واحدة منهما مع الأخرى بشكل دقيق لينجزان معا هدف التدجين،هما :

تبعية الجيش . وكما ورد بالخطوات الواردة في أعلاه، كذلك تكررة الجيش .

كان البعثيون مشغولون بالحكم الذي عاد إليهم بعد تجربة الخسارة المؤلمة في تشرين 1963 ، وكان البكر مشغولا بهومومه في تعزيز طائفية السلطة .

وكان الضباط الحزبيين منتشين بالنصر مولعين بالدفاع عنه ، وكان صدام مشغولا بركائز تثبيت حكم العائلة ، والعشيرة في السلطة .

وبين تلك الهموم والمشاغل تصرف كثير من كوادر الحزب بتلقائية البدو وعفوية المدينة ، وتصرف البكر وصادم بدهاء القرية ، ومكر العشيرة في معادلة صراع خفي خسر بنتيجته الكوادر حزبيهم ، وخسر الحزب كوادره ، وكسب بنتيجته البكر إحدى عشر سنة من الحكم وبروز أكبر لدور الطائفة ، وفاز بنتيجته صدام بالحزب أداة تملكها العشيرة ، وبالجيش أداة تُسَيِّرُها المدينة " تكرت " ، وبالحكم هرم وقف في أعلى كل تدرجاته المهمة رجال الطائفة ، وجلس هو وعائلته أعلى قمته حاكم بأمره . علما أن تلك النتائج التي جاءت بعد عدة سنين قد تم تأمينها بخطوات مدروسة بدأت أولها بعد أيام ليست قليلة من نجاح الانقلاب ، وقد جرى التفكير في بعض جوانبها من بعض قادة الانقلاب ولو بصوت غير مسموع قبل تنفيذ فعل الانقلاب منها مثلا :

1 . إزاحة الأجيال الأولى للبعثيين العسكريين والمدنيين عن الطريق لأجيال شابة بأساليب الاغتيال ، والحوادث والتكليف بالمهام الرسمية خارج القطر ، ليعودوا بعد حين وقد بات تدرجهم في المواقع الحزبية وفقا للديمقراطية البعثية آخر القائمة

2 . تسليم مسئولية المخابرات العامة ، ومنذ تأسيسها مكتب العلاقات العامة إلى صدام التي وجد فيها أداة جيدة للتصفية ، والإزاحة ، والتركية ، والتعيين ،

والتصعيد ، وأخيرا قتل البكر واستلامه المركز الأول في الدولة والحزب * .

3. انتقاء الضباط الأحداث من تكريت والمناطق المجاورة لها وإعدادهم لمستقبل القيادة في الجيش تجاوزا على توجيهات خاصة للحزب بعد عام 1970 تؤكد عدم جواز تنسيب الضباط الأحداث بعد تخرجهم من الكلية العسكرية إلى وحدات بغداد إلا بعد مضي مدة لا تقل عن السنتين على خدمتهم في الوحدات الفعالة خارجها ، وبعد الانتقاء الدقيق يتم تنسيبهم إلى وحدات الحرس الجمهوري ، وهم اليوم قادة لكثير من قيادات الجيش العراقي .

4. وضع آلية معقدة للقبول في كلية الأركان تعتمد الموافقة الأولية للأمر المباشر والأمر الأعلى على الترشيح ، تصحبها موافقة المنظمة الحزبية ، ومن ثم الاستخبارات العسكرية ، ومن بعدها المكتب العسكري الذي يصدر قوائم الترشيح الأولي ، ليخضع المتقدمين إلى اختبار نفسي ومقابلة كان يرأس فريقها عدنان خير الله ولحين استيزاره لوزارة الدفاع ، وتلك الآلية كانت بقصد وضع الكثير من الفلاتر "المرشحات" لإبعاد غير المرغوب بهم ، وتسهيل قبول من يراد قبولهم طائفا ومناطقيا .

5. وضع ضوابط مطاطة لإعداد وتهيئة ضباط الركن لمناصب القيادة في الجيش تقوم على تنسيب من يكمل الدراسة في الأركان كضابط ركن في مقرات الألوية ، لينتقل بعدها إلى مقرات الفرق ، ثم يعاود العمل بمنصب مقدم لواء ، ليكون مؤهلا لاستلام منصب أمر وحدة ، يقضي فيه عدة سنوات ينتقل إلى ثاني حركات

* روت سيدة عراقية تعمل في مجال التمريض إلى أصدقائها المقربين إثر موت البكر ، أنها كانت مكلفة من قبل وزارة الصحة (الدكتور علوش) بزرق البكر حقنة دواء يوميا على حسب وصفة طبية معروفة ، فوجئت أحد الأيام قبل موت البكر بمقابلتها من قبل سعدون شاكر " مدير المخابرات " وطلبه منها زرق البكر بدواء آخر لم يكن مكتوبا في تلك الوصفة ، وقد امتنعت بحجة الالتزام بتعليمات الصحة ، فاستبدلت بأخرى لإكمال المهمة ، وخلال أسبوع من استبدالها توفي البكر. وهناك رواية أخرى يتناولها بعض أقرباء البكر أن طبيب في المخابرات هو من تولى مهمة زرقه بدواء تسبب في رفع ضغطه سريعا ومن ثم قتله .

أول حركات حركات في الفرقة والفيلق ليكون مؤهلاً لإشغال منصب آمر لواء ، وهكذا يعمل ضابط الركن رئيس أركان فرقة ليكون مناسباً لتسلم منصب قائداً لها ، وهذه ضوابط وخطوات إعداد تأخذ وقتاً طويلاً لا غبار عليه في ظروف الإعداد السليمة ، لكنها لم تطبق على جميع الضباط وتستثني التكرارة منهم على وجه الخصوص وآخرين من مناطق قريبة نجدهم قد نسبوا آمري وحدات بعد تخرجهم من كلية الأركان مباشرة ، ونسب آخرين آمري تشكيلات وهم برتب صغيرة ولم يعملوا ضباط ركن في المقرات حيث نسب الفريق الركن ماهر عبد الرشيد إلى منصب آمر كتيبة على سبيل المثال وهو برتبة م.أول ركن ، ليصل إلى قائد فيلق وضباط ركنه من الدورات التي تسبقه في الكلية العسكرية وكلية الأركان بعدة مراحل .

ونسب ثابت سلطان آمر كتيبة دبابات وهو نقيب ركن ، ووصل قائد فيلق ، وضباط من دورته في الكلية العسكرية آمري وحدات في فرق فيلقه ، وكذلك أحمد حماش وآخرين .

إنها ضوابط ضاع في طول مسافتها كثير من ضباط الركن من مناطق العراق الأخرى لا يقلون عن أقرانهم التكرارة في مستوى الكفاءة ولا يختلفون عنهم إلا في موضوع القرب من مركز الدولة.

6 . مع كل تلك الضوابط التي تسهل وصول البعض وتعيق مسيرة البعض الآخر وضعت القيادة مُفصلاً دقيقاً يرتبط بها معنياً بالقبول والترشيح خاصة للكتليات العسكرية والدورات ، وعينت مسؤولاً عنه باستمرار ضابط تكريتي برتبة كبيرة وبدرجة حزبية متقدمة ، وبشخصية إنسانية مطاوعة ، وقد شغل هذا المنصب اللواء ناجي مجيد التكريتي لأكثر من عشرة سنوات كافية لقبول وتخرج وإعداد آلاف الضباط التكرارة .

إن مرحلة البكر التي دامت إحدى عشر سنة وتبعاً للمعطيات التي جاءت فيها والأحداث التي تكررت خلالها ، وأساليب التعامل معها يمكن عدّها :

1 . مرحلة مهدت ، أو أسست قواعد الانحراف والتخريب في الجيش والقوات المسلحة العراقية ، لأنها .

- مرحلة شهدت اتجاهات للتخلص من كوادِر الحزب العقلانية التي تحتفظ وإلى

حد مقبول ببعض القيم والتقاليد السياسية والعسكرية للتعامل مع الواقع بما يحول دون انهياره ، ومهدت لصعود جيل من الانتهازيين الوصوليين الذين يرون في مصالحهم غاية لا بد من تأمينها ، ولو بوسيلة حرق الآخرين وتدمير الجيش ، وكان هذا الجيل هو القائد الفعلي للمرحلة الثانية التي شهدت حروبا وآثرا جانبية لها دمرت العراق .

- إنها مرحلة ساهمت فيها أساليب التعامل الحزبي بالتغيير القيمي على مستوى المعايير والضوابط العسكرية ، إذ أوجدت على سبيل المثال سلطة المسئول الحزبي موازية ، ومتفوقة أحيانا على سلطة الأمر ، وأكدت رأي الحزب في التقييم والترشيح والترقية أعلى من رأي الوحدة والقيادة ، وأعطت ضابط الصف وضعاً للمطالبة والنقد والاحتجاج ، خارج منزلته العسكرية ، فقرب هذا التغيير الجيش بالتدريج إلى صيغة المليشيات ، وأبعدته بالتدريج عن المهنية والاحتراف العسكري .

- كانت فترة العقد الأولى أي مرحلة البكر بداية لانحسار الضبط العسكري لعموم الجيش العراقي لأسباب بينها .

التدخل الجاري من قبل الحزب والمسئولين السياسيين في شؤون الوحدات والأمير

التركيز في قضايا التعليم والتثقيف على مفردات السياسة كماً يفوق كثيراً مفردات العسكرية ، ومستلزمات الضبط .

عمل الحزب لحرف الولاء بين الضباط وضباط الصف والجنود من ولاء تقليدي إلى المؤسسة العسكرية ، إلى ولاء انتهازي للمؤسسة السياسية (الحزب) .

التقليل المتعمد لقيمة الضابط في الجيش ولقيمة الوحدة والتشكيل ، وإعلاء شأن المنظمة والفرقة الحزبية .

استخدام سياسة التهريب في عموم الجيش كوسيلة لإيجاد نوعاً من الضبط القسري بديلاً عن الضبط الطوعي الذي يبنى في التدريب والتثقيف العسكري والتعامل وفقاً للمعايير والضوابط العسكرية .

2 . إنها المرحلة التي بدأت فيها فلسفة الحزب بتطبيق ما سمي في حينه (كسر شوكة الجيش) ، لإبعاده عن احتمالات التآمر وقلب نظام الحكم ، وبدأت فيها أساليب التعامل مع الضباط خارج السياقات العسكرية .

3 . تبين الوقائع والأحداث التي مرت بالجيش العراقي خلال هذه الفترة ومقارنتها بالفترة التي أعقبها أنهما فترتان من الناحية العملية ليستا منفصلتين ، بل متصلتين تمهد فيهما الأولى لما جرى في الثانية ، ويتبين أن لمسات صدام حسين كانت واضحة على هذه المرحلة ، وإن كان الرجل الثاني بروتوكوليا ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنه شغل بالإضافة إلى مناصبه المتعددة نائب أمين سر المكتب العسكري الذي كان البكر آمينا لسره لمعظم تلك الفترة .

صدام حسين والمؤسسة العسكرية

المرحلة الثانية 1979.

تعد المرحلة الثانية وبكل المعايير استمرارا وتكملة للمرحلة الأولى وكما مبين في أعلاه ، لأنها لم تختلف كثيرا عنها سوى في الشدة والسرعة التي استخدمت للوصول إلى الغاية ، وهي في الواقع لم تختلف من حيث المعنى والميل ، والرغبة ، والأسلوب حتى عن مرحلة حكم الحزب القصيرة عام 1963 ، وهذا يعطي مؤشرا يثير عديد من علامات الاستفهام عن الفكر وأساليب التطبيق ، وطبيعة الأهداف التي لسنا بصدددها في موضوعنا هذا ، لكننا ومن جانب آخر لابد لنا أن نشير إلى أن الطريق للوصول إلى ذات الغاية في مسألة تتعلق بالجيش والعسكرية ، وفي مجتمع مثل العراق لابد وإن يختلف في مجالها المنفذون تبعاً لطبيعة الشخصية ، ونوع التشئة ، والالتزام المهني(العسكرية) ، وتلك كانت من العوامل التي حكمت الأساليب المتبعة في المرحلتين " اللتين فصلتا في هذا العرض لمجرد المساعدة على فهم الوقائع الجارية " وأوجدت فروقا نسبية في التعامل مع متغيراتها ، والتي يمكن تلخيصها بالآتي :

1 . لم يكن البكر راغبا في الإسراع بخطوات التبعية والتكررة التي يتفق مع صدام بوضعها هدفا سوقيا لهما ، وبذا لم يوافق على إحالة الضباط الكبار من غير البعثيين على التقاعد مرة واحدة أملا في الاستفادة من خبراتهم في تطوير الجيش العقائدي إلى أبعد الحدود الممكنة من ناحية ، وعدم استعداده لإثارة ردود فعل سلبية تحسب على شخصه من ناحية ثانية .

2. كما لا يميل البكر إلى تسليم مسئولية القيادة إلى ضباط أحداث مثلما يراها صدام ضرورة للتخلص من تهديدات الانقلاب والتمرد ، ويرى في دور الصغار مراقبة ومتابعة حركة الكبار كافية في المرحلة التمهيدية ولحين تهيئتهم إي الصغار بما يكفي لتحميلهم تلك المسئولية .

3 . كذلك فإن الخدمة العسكرية الطويلة للبكر في بعض وحدات الجيش دفعته إلى التعامل مع الكثير من الضباط غير الحزبيين والضباط البعثيين من الوسط والجنوب تعاملًا فيه بعض المعايير العسكرية المقبولة رغم إصابته بداء الطائفية ، وعلى العكس من صدام الذي يحمل في داخله إحياء مضادا للعسكر بسبب عدم تمكنه القبول في

الكلية العسكرية بداية شبابه ، وبسبب حياته المدنية الخاصة ، ووجهات نظره التي ترى في الجيش خطرا على الثورة إن لم يجر استمالة ضباطه ، وكسبهم ، وتركيعهم ، خطوات لتدجين الجيش بأكمله . كما إن صدام يعاني مشكلة الزمن أو ضغط الزمن التي تدفعه إلى التسرع للوصول إلى الغاية فكانت خطوته الأولى بعد توليه منصب رئيس الدولة ، والقائد العام للقوات المسلحة ، وأمين سر القطر عام 1979 تصفية الجيل الأول والثاني من البعثيين العسكريين * أسوة بالمدينين في حادث المؤامرة السورية المفتعل عام 1979 للتمهيد إلى صياغة الجيش العقائدي ، والتسريع بعملية التدجين على طريقته الخاصة ، فكان الإعدام ، والسجن لمدد متفاوتة أحكاما حددت مسبقا لتطال أكثر من عشرين ضابطا من كواد الحزب المتقدمة بضرية واحدة ، وبطريقة تؤمن أكثر من غاية بينها :

1 . الرغبة في التخلص من البعثيين العسكريين الذين استلموا مسئولية قيادية في زمن البكر والذي يمكن أن يعيق وجودهم استلام العائلة والعشيرة مسئولياتهم في الحكم الجديد ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن صدام قد أوعز إلى عدنان خير الله ليعيد قائمة بالضباط الذين يسبقوه في القدم العسكري والذين لا ينسجمون مع وجوده وزيرا للدفاع في الإدارة الجديدة ، فكانت قائمة من البعثيين العسكريين وصفوا بالاعتدال والعقلانية في حينه .

* جيل البعثيين العسكريين الأوائل أمثال الفريق الركن صالح مهدي عماش ، والعقيد عبد الكريم مصطفى نصرت ، وآخرين تم القضاء عليهم بطرق مختلفة متفاوت من الاغتيال والاتهام والحكم بالموت كما حصل لعبد الكريم ، والتعيين بمنصب السفير في الخارج ثم السم خطوة لاحقة بالنسبة إلى عماش ، أما الجيل الثاني مثل الرائد صلاح صالح والعقيد الركن حامد الدليمي واللواء الركن وليد محمود سيرت وآخرين فقد تم التخلص من بعضهم في حوادث طائرات وسيارات متفرقة ومجموعة كبيرة اعدموا في المؤامرة المزعومة أو في معطيات اتهام مختلفة .

كذلك أمر أشقائه برزان ليعد أخرى تساعد على تسنمه مهام مدير المخابرات ،

وسبعاوي لمنصب مدير الأمن العام ، ووضبان لوزارة الداخلية .

فكانت قوائم من العسكريين والمدنيين لم تتوقف على القِدَم العسكري والحزبي فقط، بل وفي ظروف البيئة العراقية وتركيبه العائلة زحفت إلى دوافع الحقد الشخصي الذي وجد فيه البعض منهم فرصة لتصفية الخصوم والمفاصل التي تعيق الصعود السريع للمناصب القيادية .

2. تكوين صدمة انفعالية شديدة في داخل الجهاز العصبي للضباط بشكل عام والحزبيين الذين كانت لهم ارتباطات نفسية مع المدومين بحكم التعامل وإياهم لفترة من الزمن ليست قصيرة على وجه الخصوص ، صدمةٌ تساعد على تقبل كل جديد يصدر عن مصدرها " الحاكم ومساعديه " وإن كان الجديد من النوع غير المؤلف بالنسبة إليهم .

3 . تكوين أرضية خصبة لتعميم الخوف في نفوس العسكريين ، البعثيين منهم وغير البعثيين ، من خلال إشعارهم أن قادتهم قد تم التعامل معهم ، وتصفية البعض منهم بطريقة بشعة . بقصد تكوين سلوك التجنب والابتعاد عن المساس أو التفكير بالتقرب من مثيراته "الخوف" التي تتعلق بالحاكم والحكومة ، من خلال .

- التحسس بصريا حيث العرض المقتن لأفلام فديوية مسجلة لاعتراقات وهمية مدبلجة ، أو أخذت بالإكراه كما هو الحال بالنسبة لعبد الحسين المشهدي عضو القيادة القطرية ، والوقائع الخاصة بتلاوة أسماء البعض من المتهمين التي سجلت لتعرض على الجهاز الحزبي . وكذلك الاشتراك الفعلي لرفاق المدومين في مراسم إعدامهم .

- التحسس سمعيا ، عن طريق النشر المقصود لحكايات متعددة الجوانب عن سيناريوهات المؤامرة ، ونوايا المشتركين فيها التي تناقلها الجهاز الحزبي وعموم العراقيين إشاعات واسعة الانتشار.

(إذ عاش الجهاز الحزبي إبان تلك الفترة حالة رعب عَبَّرَ عنها أحد كوادره المتقدمة آنذاك بأن الحابل قد أختلط بالنابل ، إذ لم يعد يعرف الحزبي وخاصة من عضو شعبة فما فوق أنه قد اختير من بين القرايين المطلوب التضحية بها على عتبة استلام صدام السلطة ، والقوائم التي باتت تصدر من الرئاسة مباشرة ، كانت تشمل وزراء يجري اقتيادهم من وزارتهم بطريقة مهينة أمام الموظفين ، وأعضاء في

القيادة القطرية كانوا يضربون أثناء توقيفهم من قبل جنود في حمايتهم أمام الجميع ، وضباط في المكتب العسكري كانوا يُقَيّدونَ وهم جالسين على مكاتبهم وتعصب عيونهم ويضربون بأخمص البنادق ، وأعضاء فروع يسحبون من ندوات حزبية كانوا يتكلمون فيها عن أبعاد المؤامرة ، وهذه إجراءات كانت متعمدة لخلق حالة تتناقل خلالها إشاعات الخوف بقيت تلازم العسكر العراقي من ذلك التاريخ) .

4 . تهيئة قادة عسكريين من بعثي الجيل الثالث ، لا توجد في ذاكرتهم خبرات ما يسمى بالنضال السلبي (قبل 1968) قد تحركهم للتعامل بمبادئ الثورية ، ولا هم من رجال الانقلاب الذين يسعون لقبض ثمن مساهمتهم به ، بل جيل نشأ في ظل الوضع الجديد ، على وفق خطط التكررة ، مُنحَ فرصة استلام منصب قيادي بزمن يحتاج الوصول إليه في الظروف الاعتيادية عشرات السنين، فرصة يفترض أن يدافع عنها ، دفاعا يدعم في المحصلة أمن الحاكم والنظام وينفذ أوامره المباشرة وإن كانت دمارا للبلد .

(لقد أحال صدام مع بداية استلامه السلطة عام 1979 عديد من الضباط برتب متقدمة ، وفي ذات الوقت منح مرة واحدة أكثر من عشرة ضباط قدما عدة سنوات يصل بعضها إلى ثمان سنوات ، وقد نسبوا كقادة فرق ، وعلى عاتقهم كانت خطة الهجوم على إيران في 2 آب عام 1982) .

5 . صياغة وتشكيل سلوك القادة العسكريين الجدد وكذلك الذين يأتون بعدهم على أساس الشك ، والتوجس المستمرين الذي يبعدهم عن التفكير بأي احتمالات للتجاوز على القيادة ، ويدفعهم ليكونوا عينا مضافة لها في متابعة ومراقبة معيبتهم.

6 . فرض سلطة الحزب المتمثلة بأمينها العام على العسكر ، وخطط مسألة الانضباط الحزبي لتكون متقدمة على الانضباط العسكري الذي يضمن على طول الخط تحركا حزبيا أكثر أمنا من التحرك العسكري الذي لا يأمن جانبه .

لكن صدام حسين الذي أحال على التقاعد ضباط كان البكر يرى في تأجيل إحالتهم ضرورة آنية لأغراض الخبرة العسكرية ، أو لأسباب تتعلق بالحد الأدنى من التوازنات الطائفية التي يمكن الركون إليها عند الحاجة ، لم يكتف بهذا الإجراء ، بل وذهب كثيرا إلى الأمام في التعامل الخاص مع هدف التدجين إلى المستوى الذي لا يعني التوقف عند عقائدية الجيش كما يراها الحزب ، بل وتسييس الجيش ذاتيا ، بطريقة يكون هو فيها الصورة المثلى للقائد العسكري الأعلى ، والمستقبل المشرق

لضابط المرضي عنه في ترقية بلا ضوابط ، وإثراء بلا حدود ، وأمن مرتبط بديمومة الرضا والتأييد ، وبفعلها لم يفقد الجيش مهنيته العسكرية فقط ، بل وحتى صفته العقائدية التي أرادها البعثيين الأوائل ، وكانت أهم إجراءاته في هذا المجال .

1 . التوسع في معنى الثمن

كان الثمن فلسفة أو رؤية وجدت بدايةً في عقل الحزبيين العسكريين والمدنيين المشتركين في الانقلاب تمخض عنها سعي من قبلهم وبطرق شتى للحصول على منصب مهم في الحكومة ثمنا لمشاركتهم في وجودها ، وقد سعى الحزب والحكومة منذ البداية للتقليل من آثاره الجانبية ونجح بدرجة كبيرة ، وذلك بإيجاد إجراءات مالية ، وإدارية تساوي بين الكوادر العليا للحزب والحكومة ، وبمقتضاها أصبح عضو الفرع المتفرغ للعمل الحزبي على سبيل المثال بدرجة مدير عام في المنظمات الشعبية ، وله مخصصات ووضع المدير العام ، وهكذا أصبح الثمن المقبوض متساويا لا يدفع الكادر الحزبي إلى المقاتلة للحصول على منصب حكومي ، ولا يدفع الموظف الحكومي إلى السعي للتفرغ الحزبي ، وأبقيت المعادلة بين الجانبين حkra على الحزب في قيادته العليا .

وهذه رؤية طبقت تماما في المؤسسة العسكرية بشكل واضح نهاية السبعينات من زاوية لا تتعلق بدفع ثمن الانقلاب ، بل وعلى العكس من ذلك ، حيث يدفع الثمن بقصد الحيلولة دون حدوث الانقلاب ، فكانت البداية قرض من المصرف العقاري بمبلغ خمسة آلاف دينار لعموم الضباط دون فوائده ، ثم إعفاء من القرض ، ومن بعده سيارات شخصية كل سنتين ، وعضوية في نوادي الدرجة الأولى ، وزيادات كبيرة في الرواتب والمخصصات ، لمستوى أثار عدم رضا كوادر الحزب وأعضاءه المدنيين وكما مبين في المثال التالي .

(في اجتماع للكادر المتقدم للحزب عقده صدام في قاعة الخلد ببغداد بعد أشهر من نجاحه في إزاحة البكر ، سأله أحد أعضاء الفروع عن تلك العطاءات والمكافآت التي تهافتت على العسكر ، وفيما إذا تَكون في النهاية طبقة جديدة في المجتمع العراقي يمكن أن تخل بتوازنه ، أجابه صدام بإيجاز : إن حساباتنا مع العسكر دقيقة ، وكل شيء بثمنه) . وهكذا كان الثمن مدفوع باستمرار ليتطور في زمن الحرب إلى مستوى شراء الحياة والذمم ، غَيَّرَ في نهاية الأمر سلوك العسكر باتجاهات سلبية سنتناولها

بقدر من التفصيل لاحقا .

2 . المغالاة في إجراءات الأمن

كان الجهاز الأمني لدولة العراق قبل 1968 يتكون من مديرية للأمن تتبع الشرطة العامة ، معنية بالأمن الداخلي ، ومديرية للاستخبارات العسكرية تتبع دائرة العمليات معنية بجمع المعلومات عن العدو والعدو المحتمل وعن عمليات مكافحة التجسس ، تغيرت طبيعتهما لتتضخم الواحدة منهما بعد ذلك التاريخ إلى أكثر من خمسة عشر ضعفا ، ويعاد ارتباطهما ليستقرا سوية بالسكرتير الشخصي للرئيس . كما شكلت رئاسة للمخابرات العامة وتحددت أهدافها بالتعامل مع جمع المعلومات السوقية ، ومكافحة التجسس ، ومقاومة المعارضة العراقية . وجهاز للأمن الخاص مكلف بحماية الرئيس ، وعائلته ، والتجسس على الدوائر الأمنية المذكورة ، ومراقبة المسؤولين الحكوميين ، والحزبيين ارتباطا أيضا بذات الجهة ، وخولا صلاحيات دون حدود ، كما مولت ميزانيتهما بمقادير تفوق ما يخصص لتنمية العراق ، وأمرنا بفتح فروع في كافة الدوائر ، والمؤسسات ، والسفارات ، ونقاط للرصد والمراقبة في نهايات الشوارع ، والمحال السكنية وفي الجامعات ، وتجنيد للوكلاء في الأسواق العامة ، والجوامع والكنائس .

وفي الجيش بدلا من أن تكتفي بضابط الاستخبارات والمسئول الحزبي ، لأغراض الضغط والمراقبة أضافت ضابط للأمن في كل الوحدات والتشكيلات والقيادات ، يمكن أن يكون في وحدات الحرس الجمهوري والخاص مدنيا ، أو حتى ضابط صف باسم مستعار ، له من الصلاحيات ما يفوق مستواها الأمر / القائد الذي يعمل بمعيته من الناحية التنظيمية ، لارتباطه بجهاز الأمن الخاص مباشرة .

حتى أصبح الأمن هاجسا كبيرا ، وتحول في الجيش من أمن المواد والمعلومات والأفراد إلى أمن الرئيس شخصا ، ومن كفيل لإبعاد المواطن عن الخطر إلى مجال لسحب غير المرغوب بهم إلى الموت بشتى وسائل التوريط غير الإنسانية .

لو أتيحت الفرصة للنظر في موضوع التغيير في أمور الجيش العراقي نتلمس أن مرحلة حكم صدام حسين كانت المرحلة الأكثر وسعا في التغيير ، والأشد تأثيرا في مجالاته ، حتى يمكن عدها مرحلة إعادة ترتيب " تخريب " جديدة بكل المعايير

العلمية والعملية ، إذ أنه وبالإضافة إلى مسائل الأمن ، والتدجين والتكرتة ، قد غيّر النظام المفاهيمي والقيمي للجيش العراقي وذلك بإلغاء بعضها ، مثل التكافل ، وروح الجماعة ، والتضحية ... الخ ، وإيجاد أخرى بديلة مثل .

1 . الولاء الشخصي

كان الولاء لمنتسبي الوحدة العسكرية ضباطا ، ومراتبا محسوما لتلك الوحدة عن طريق التواصل النفسي بين العسكري وأمره لينتقل أو يكبر هذا الولاء إلى التشكيل ثم الفرقة فالجيش .

وكانت هناك خطط ، ومفردات تدريب ، وتثقيف تعزز مستويات هذا الولاء ، على أساس شائع بين كل الجيوش أن الأمر بطبيعة وجوده لا يمثل شخصه الذاتي فقط ، ولا سلطة الضبط في وحدته فحسب ، بل وكذلك الوجود المعنوي للجيش والدولة على حد سواء ، وبالتالي يصبح الولاء للأمر والوحدة ولاء للدولة ، وبالقدر الذي يزيد من توجهه العسكري للدفاع عنها والقتال من أجلها ، وهذا ما لم يريده صدام في دولته المنشودة ، وبذا تعامل مع الجيش وضباطه ، وقادته بوجه الخصوص بطريقة تقيّم وتوزع للمسؤوليات لم يعد فيها الانتماء العرقي الطائفي معيارا كافيا للولاء المطلق وإن بقي بحدود ليست قليلة كنقطة بدء لتسبب المناصب القيادية الحساسة ، إذ أضيف محدد آخر يتمثل بالولاء التام لشخص الرئيس (القائد العام) .

وفي هذا الجانب نرى على سبيل المثال فقد السوامر مكانتهم في سلم الولاءات الخاصة بالحاكم مع عام 1979 أو قبله قليلا ، وبفقدانها خسروا فرص استلامهم مناصب قيادية عليا في الجيش والأجهزة الأمنية ، وقوات النخبة ، ومن بعدهم جاء دور عشائر الجبور ، ثم الدليم ، وهكذا .

وفي إطار هذا الولاء تمت إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية بصورة معقدة ومتداخلة حيث التدرجية التراتبية للولاء مع حساسية المهام وطبيعتها الأمنية ، فبعد أن كان الجيش هو المؤسسة العسكرية الوحيدة في البلاد ورئيس أركانها من طائفة محددة يكفي من وجهة نظر الحكومة لتحديد طبيعة ولاء أفرادها ، عمد الحاكم إلى تشكيل تنظيمات أخرى موازية ونخبوية الطابع ، نسب لقيادتها ضباط من المنطقة ،

والعشيرة ، والعائلة " تبعا لتدرج هرمها الأمني " تضطلع بمهام عسكرية تختلف عن المهمات التقليدية للجيش ، وتتحدد بالدفاع المباشر عن النظام في حال عجز الجيش عن القيام بهذه المهمة أو محاولته إسقاط السلطة ، وفي إطارها تمثل قيادات الحرس الجمهوري والحرس الخاص ، وفدائيو صدام ، وأخيرا جيش القدس الخ الجدار الأخير الذي يعتمد عليه في تثبيت وجوده .

كما أن التداخل الوظيفي لعمل هذه المؤسسات والرقابة التي تمارسها على بعضها البعض في خضم توازن الرعب والولاءات ، يمثل ضمانا أخرى ضد إمكانية تحول هذه المؤسسات ، أو بعضها بالاتجاه المعاكس للنظام والحاكم ، ويزيد من التصاقها المصيري به .

2 . تضيق شمولية مفهوم الوطن

اقترن مفهوم الوطن في عقل العراقي بحدود العراق الجغرافية " زاخو من الشمال ، وحتى الفاو جنوبا " التي رسمت من قبل البريطانيين بداية القرن العشرين ، وبقي هذا المفهوم عالقا في الذاكرة العامة على الرغم من اتباع سياسة الكانتونات الطائفية والعرقية التي تسهم في تضيق مفهومه بحدود معينة بين الحين والآخر .

وبعد عام 1979 بفترة وجيزة تصور صدام أن مفهوم الوطن لأعالي وسط وشمال العراق العربي " طائفيا " لم يعد كافيا للمحافظة على البقاء أعلى هرم السلطة بعد أن حاول ضباط من داخل بقعته الجغرافية التجاوز عليه رمزا للوطن كما يعتقد في داخله ، عندها برزت الحاجة ملحة لإعادة ترتيب تلك الكانتونات عقليا لتناسب وضيق كانتون الحاكم صاحب المقاس ، عندها بدأت إجراءات حثيثة لتكوين ترتيب عسكري بمحتوياته العرقية ، والطائفية ، والأيدولوجية المعروفة يضيق تدريجيا ليضم تكريت ، والمناطق القريبة منها وطنا ، ومن ثم العوجة وطنا في العقل الجمعي العام للعراقيين ، أو حالة يعني الدفاع عنها دفاعا عن الوطن بعد أن بذلت جهودا حثيثة لإيجاد نوعا من الاقتران الشرطي بين تكريت ثم العوجة والوطن " العراق " باتجاهين ، كان الأول بتسويقهما إعلاميا ونفسيا لجموع المتلقين العراقيين كمنبع للخير ، ورمزا للعطاء ، وأساسا للنضال بينها تسمية صلاح الدين محافظة للمنطقة المعنية وتوزيع أبنائها المؤهلين وغير المؤهلين على مراكز للدولة ذات الصلة بشؤون المواطنين .

وكان الثاني تمييز أهل المنطقة بالوظائف والهدايا والمكازم والتقدير ، والتقرب من سلطات إصدار القرار ، وبتوفير مستوى معيشة يفوق مستويات باقي المناطق العراقية ليتوحد أولئك الأهالي مع الرئيس وعائلته وجودا يمكن التفاني في الدفاع عنه كبديل للوطن .

وبالمحصلة أصبحت المؤسسة العسكرية وكأن حروبها الخارجية مع إيران ، والحلفاء في الخليج الثانية ، والداخلية مع الأكراد ، والشيعية في الجنوب ، والعشائر السنية في أعالي الوسط والشمال ، وطبيعة المهام الأمنية الموكلة إليها قد جاءت دفاعا عن مفهوم خاص للوطن ضيق وانتقائي ، يخدم الحاكم فقط ، وإن تسبب في تجزئة الوطن فكريا بحدود تمهد لحدوث حروب أهلية عند سنوح الفرصة مستقبلا .

3. الاحتواء والتطويع

الجيش منظمة منضبطة يجري تدريبها على تنفيذ الأوامر الصادرة من الأمراء تسلسلا نحو الأعلى حتى القيادة العامة ، أو رئاسة الأركان ثم الدولة ممثلة برئيسها ، أو مجلس الوزراء التي توظف الجيش لأغراض الدفاع عن الوطن ، وهذه مسألة حتمت وجود سياقات عمل ، وأساليب تعامل ، ومستوى ضبط ، وتدرج في الرتب ، وشكل تنظيم تساعد جميعها على تحقيق غاية تنفيذ الأوامر ، عماد الجيش والصفة المشتركة لكل الجيوش وعند كل الأمم ، وهذه ورغم أهميتها لنظام حكم ، لديه الاستعداد الكامل لاستخدام الجيش في أعمال القمع الداخلي ، لكنها ومن زوايا أخرى قد تسبب تنفيذا لأوامر أحد المفاصل في سلسلة القيادة الممتدة طويلا ، بالاتجاهات التي يمكن أن تغير من النظام أو تقوّمه لمصلحة الوطن ، عليه أصبح موضوع الانضباط العسكري ، ومسألة تنفيذ الأوامر مؤرقة للنظام ومثيرة لتوتره ، ووضعه في موقف صراع للتعامل معهما بين اتجاهين متنافرين .

يمثل الأول التقليل من مستوياتهما وهذا يعني احتمالات التلكؤ بتنفيذ الأوامر في ظروف حرجة قد تتسبب في خسارة كبيرة للنظام بينها التغيير .

ويمثل الثاني اتجاها لتقويتها كثيرا كما هي حالتهما القياسية في الجيوش ، وهذا يعني احتمالات تنفيذ أوامر بعض القادة العسكريين فتكون ظروفها حرجة وخسارة للنظام لا تقل إيلا ما عن خسارة عدم التنفيذ إن لم تزيد عليها في التعجيل بعملية

التغيير .

تلك معالم صراع بقيت مؤرخة طيلة حكم البكر وحتى تبوأ صدام المركز الأول ليجد لها حلا يحتوي فيه الجيش ويطوع قاداته من خلال :

- اختيار ضباط برتب كبيرة لمناصب القيادة (في كثير من الأحيان) بمواصفات تغلب عليها الانتهازية والوصولية وتوسم سلوكهم خصائص عدم الثقة بالنفس ، بالمستوى الذي تجعلهم يأخذون رأي الأعلى منهم في صفائر الأمور قبل كبائرها ، وتثير في داخلهم الشك بما يصدر إليهم من أوامر الجهات الأعلى ويحسبون ألف حساب قبل تنفيذها .

- حصر كثير من أنواع القرارات ، والصلاحيات بالقيادة العامة للقوات المسلحة ، إذ وصلت الحال في بعض المراحل الزمنية من حكم صدام أن يؤخذ رأيه بتغيير موقع دفاعي لسرية مشاة على جبهة تمتد 1200 كيلو متر ، وبتسيب أمر وحدة ، وأحيانا بنقل جندي من الجبهة إلى بغداد .

- تجزئة الضبط العسكري والاستعداد لتنفيذ الأوامر إلى نوعين .

الأوامر العسكرية الصرفة ، وهي الأوامر التي تقتضي ضرورات عمل الوحدة / القيادة تنفيذها في كافة الظروف والمواقف ، مثل تلك التي تتصل بالحرب هجوما ودفاعا ، وبالشؤون الإدارية والتنقل الخ وما يتخللها من أوامر وتوجيهات فرعية . وهي واجبة التنفيذ حد تحديد عقوبة الإعدام لعدم تنفيذها خاصة في ظروف الحرب والتوتر التي بدأت بعيد مجيء صدام أي عام 1980 .

الأوامر العسكرية ذات الصفة السياسية تلك التي تصدر عن الأعلى بهدف القيام بفعل يهدد أمن الحزب ، والثورة ، مثل .

التمرد على الحكومة .

محاولة اغتيال مسئول من الحكومة .

أو التحرك لتغيير الحكومة الخ .

وهذه أوامر يحرم تنفيذها لمستوى تحديد عقوبة الإعدام ليس فقط للذين ينفذونها ، بل وكذلك لمن لا يُخبر عن أمره الذي أصدر مثل تلك الأوامر ، وإن لم يجر تنفيذها .

4. الإذلال

يُشكّل سلوك الضباط في الجيوش ومنذ الأيام الأولى لدخولهم الكليات العسكرية باتجاه الاعتداد بالنفس والثقة بها ، ويمتد هذا إلى تقدير الضابط واحترامه أمرا في وحدته أو شخصا في المجتمع بهدف تكوين منزلة قبول للمهنة العسكرية على الرغم من المخاطر الموجودة فيها من جهة ، ولحث الضابط على الصمود بالمعركة ، وعدم التهرب منها أو التخلي عن واجبه وجنوده في الظروف الصعبة من ناحية أخرى ، وهذا نوع من السلوك لا ينسجم وطبيعة الجيش العقائدي المطلوب تكوينه ، وبدلا عنه توجه صدام أولا إلى سب وشتم أعضاء في القيادة العامة وأحيانا معاقبتهم بالضرب أمام زملائهم لمجرد قيامهم بأعمال يفسرها من جانبه خطأ ، أو تقصير ، وبتكرار هذا الأسلوب ، ولغرض التخفيف من وطأة الاعتداء الحاصل على الذات الشخصية بدأ أعضاء القيادة العامة وعلى وفق آلية التقمص النفسية يمارسون نفس السلوك أو قريبا منه مع القيادات الأدنى منهم ، وهكذا انتقل إلى قادة الفياق والفرق والأمرين فأصبح شتم الضابط وإهانته علنا سلوكا شائعا ، عندها شعر العسكر بالمهانة والذل التي لا يطمحوا في جوانبها سوى التجنب ، وإن كان الثمن ضياع الوحدة والجيش ، أو حتى الوطن .

إن التغير الذي حصل على وضع الجيش العراقي في مجالات الضبط والمعنويات وسياقات التعامل ، وسبل الإدارة والقيادة ، والعلاقات والتدريب وغيرها بعد العام 1979 جعله أداة طيعة في يد السياسة غير العقلانية ، ومعولا للهدم والتخريب ، وبالقدر الذي مهد لحصول الأزمة وزاد من تعقيدها وإدامة استمرارها ، وهذا بطبيعة الحال يعود بعضه لرؤية صدام الخاصة ، وطبيعته في التعامل مع الجيش لغرض تدجينه وإبعاده عن خاصية الانقلابات التي كانت تميزه قبل 1968 وكما ورد أعلاه ، ويعود بعضه إلى حربه مع إيران وطبيعته الخاصة في إدارتها ، ويعود البعض الآخر إلى غزوه الكويت ونظرتة في قبول منازلة الحلفاء في حرب الخليج الثانية ، ولغرض تسليط أثر تينك الفترتين على وضع الجيش وعلاقته بالأزمة سنناقشها بعنوانين منفصلين .

الجيش في الحرب مع إيران

بدأت حكومة حزب البعث بالعمل على زيادة تشكيلات الجيش العراقي بشكل مضطرد ، إذ ارتفع تعداد منتسبيه من 50 ألف إلى 82 ألفا بعد سنة 1968 . ووصل إلى 102 ألف في 1972 .

ثم إلى 430 ألف عام 1980 .

وإلى 778 ألف في 1984 .

وإلى مليون مع نهاية الحرب عام 1988 .

وتزايدَ بتناسب طردي عدد البعثيين فيه من حوالي (100) فرد عام 1968 ليصل إلى ما يقارب 25 ألف عضو مع عدة أضعاف من الأنصار والمؤيدين عام 981 ، وأضعاف هذا الرقم مع نهاية الحرب أيضا ، وهذه زيادة سريعة جاءت على حساب الكثير من مستلزمات البناء العسكري في مجالات الإعداد والتهيئة ، والتدريب ، والمعنويات ، وفي إكساب المنتسبين الصفة العسكرية ، لكنها كانت شبه حتمية للتعامل مع متغير الحرب حيث الحاجة إلى مزيد من المشاة لمسك المواضع الدفاعية على امتداد حدود بلغت سعتها بحدود 1200 كم ، والمزيد من الأفراد لصنوف أخرى لتأمين قدرة الهجمات المقابلة لاستعادة أراض باتت السيطرة عليها متبادلة بين الطرفين المتحاربين في ساحة المعركة أحيانا ، وكذلك المزيد من التعويض لسد النقص في الخسائر التي أخذت تتزايد خاصة بعد سنة 1982 .

إن التورم السريع في حجم الجيش العراقي صاحبه إدارة مدنية ، غير مستعدة للالتزام بالمعايير العسكرية ، تداخلت مع ظروف الحرب لتكوّن وضعاً خاصاً للجيش يعبر عن خليط غير متجانس لبعض ضوابط العسكرية ، وسياقات التعامل الحزبي ، واتجاهات الفعل المليشياتي .

إذ أنها تقاتل مثلاً ، وتقبل الخسائر ، وتعيد تنظيم نفسها بضوابط العسكر . وتدار في أعلى قمة هرمها ، وتهياً جوانب تفكيرها ، والعلاقات بين أفرادها بلغة الحزب وقيادته المدنية .

وتنظم أهدافها وسبل حركتها وطبيعة ارتباطاتها بطريقة المليشيات .

وكانت تلك المحصلة نتيجة طبيعية لتعدد الغايات التي أرادت الحكومة تأمينها من وضع الجيش وظروف قتاله وشدة تداخلها ، فهي بالوقت الذي أرادت ضرب الثورة الإيرانية وإجهاضها مع بداية الحرب مثلا ، عاودت لتبدل غاية القتال بعد سقوط المحمرة في سنة الحرب الثانية لتكون الدفاع عن الأرض بأقصى جهد ممكن للخروج من مأزق الحرب بأقل الخسائر ، وهكذا في السنة الثامنة التي تحدت الغاية فيها بإيقاف إطلاق النار بتعادل سلبي جهد الإمكان .

وفي الوقت الذي تحدّد إحدى غاياتها تقوية ودعم الجيش للصمود في الحرب ، تضع أخرى ضمنا بعدم تجاوز قوته حدود الإفراط بالثقة التي تهدد الحزب والحكومة ، وهي غايات وإن يبدو تغييرها طبيعيا في بعض جوانبه تبعا للموقف السياسي والعسكري لكنها أرهقت العسكر عقليا ، بسبب حاجتهم لتبديل نهج تفكيرهم لاستيعابها ، وتغيير سبل تنفيذها بسرعة لا تتسجم في معظم الأحيان وسرعة جريان المعارك الدائرة على الجبهة ، وعموما فإن مثل هذه العوامل لا يبدو تأثيرها كبيرا على محصلة وضع الجيش العراقي دون تفاعلها مع عوامل أخرى أثرت كثيرا على وجوده المهني ودوره في الحياة العراقية وسببت تخريبا في بنيته لم يشهده تاريخ العراق وجيشه على حد سواء بينها .

1 . القيادة والسيطرة

يعتمد الجيش في نجاح خططه وأداء منتسبيه لتنفيذ تلك الخطط ، على عدة أمور بينها قيادة تتمتع بقدر من الكفاءة والذكاء لإعداد تلك الخطط تبعا لتطورات الموقف العسكري ، وبالمرونة والدراية وإمكانية التأثير على المعية لزيادة دافعيتهم في تنفيذها ، وعلى هذا الأساس عُدّت القيادة من بين المبادئ الأساسية لكسب الحرب وترجيح التفوق ، وهذه أي القيادة لو ألقينا على واقعها في الجيش العراقي نظرة بحث دقيقة نجد أنها وفي خلال الحرب مع إيران تميزت بخصائص أثرت سلبا على الوضع العام للجيش العراقي من بينها .

آ . شبابية القيادة

كانت القيادة العسكرية في الجيش ومنذ الأيام الأولى للحرب تهيمن عليها صفة الشبابية ، إذ أن صدام وبسبب عمره الصغير نسبيا مع بدايتها ، وعدم خبرته

العسكرية ، ورغبته في إزاحة الضباط القادة المخضرمين ، اتخذ قرار الإحالة على التقاعد لأعداد كبيرة منهم في أوقات متقاربة ، خاصة أولئك الذين عاصروا عسكرية الملك وعبد الكريم قاسم ، مع قبول استثناءات محدودة جدا لأسباب مهنية وشخصية مثل الفريق الأول الركن عبد الجبار شنشل المعروف بكفاءته العسكرية الجيدة ، وشخصيته الموالية جدا ، والتي استخدمها صدام بدقة لتعبير الكثير من الخطط تحت بند المهنية العسكرية ، وهو إجراء اتخذ لتأمين .

- تجنب عدم التنفيذ الدقيق ، أو التلكؤ بتنفيذ خطط تأتي على الأغلب من المراجع العليا . القيادة العامة للقوات المسلحة . الممثلة بشخص القائد العام ، يجري فرضها . أي طلب تنفيذها . في كثير من الأحيان وكأنها قرارات حزبية .

- إبعاد احتمالات استغلال ظروف الحرب في التآمر وقلب نظام الحكم من ضباط يصنفون خارج المنظومة السياسية للحكومة .

- فسح المجال لأجيال الشباب من قادة يأتون من مدرسة الحزب ، ويعينون بمباركة العائلة ، وبمراسيم جمهورية خاصة يصدرها رئيس الدولة والحزب ، وبالتالي فهم مؤهلين من وجهة نظر الحكومة للتنفيذ والإخلاص ، أكثر من الأجيال التي سبقتهم .

وتلك كانت " الشبابية " صفة ، بالإضافة إلى وجهة نظر صدام بضرورة تعميمها فأن استمرار القتال وكثرة الخسائر في الضباط وخاصة القادة والتوسع في تشكيل وحدات وقيادات جديدة ، جعل الفوج والكتيبة (زمن الحرب) على سبيل المثال تدار من قبل ضابط برتبة نقيب ، والتشكيل من ضابط برتبة مقدم ، حصل على قدم عسكري أكثر من أربعة سنوات ، وتسبب في أن تقاد الفرقة من عميد حاصل على تكريم رتبتين في معركتين متتاليتين ، وهكذا باتت غالبية المناصب تُشغل من ضباط تقل أعمارهم عن مستويات العمر / الرتبة التي يفترض وجودها في القياسات الاعتيادية للجيش العراقي ، والأعمار المبكرة والشابة وعلى الرغم من اتصافها بالاندفاع ، وبذل الجهد لتحقيق النجاح لكنها وفي ضل إدارة الجيش آنذاك جعلتها موسومة بخواص أخرى تؤثر سلبا على مجريات الحرب ، وعلى وضع الجيش بشكل عام .

ب. نقص الخبرة

إن عامل العمر بالنسبة للجيش العراقي وفي ظروف القتال وتسارع الأحداث وشدة

الخصائر ، التي لم تسمح بتأهيل الضباط لمناصب القيادة كما يجب ، جعلت خبرة الضباط في المناصب القيادية تتناقص تدريجيا ، لتكون في نهاية الأمر مقتصرة على التعامل الميداني الآلي مع أحداث الحرب ، أضيف إليها تقليص مدة التدريب والدراسة في الكلية العسكرية لأغلب سنوات الحرب ، وإنشاء الكلية العسكرية الثانية لتخريج ضباط من أصول حزبية ومن العائلة الحاكمة والعشيرة ومن ضباط الصف المطلوب منحهم رتب ضباط وبأوقات لا يجد فيها المتخرج فسحة يتعلم فيها أصول الضبط والتحية العسكرية ، وكذلك الحال بالنسبة إلى كلية الأركان ، وتوقفت الدورات التأهيلية في السنتين الأولى من الحرب على وجه الخصوص ، وتكليف مدارس قتال الفرق التي شكلت خلال الحرب بديلا عن مدارس الصنوف ، وبإمكانيات ميدانية ضعيفة لتأهيل الضباط وضباط الصف والجنود ميدانيا ، وإيقاف إيفاد الضباط بدورات عسكرية خارجية ، إلا للأغراض الأمنية والتبادل السريع للخبرات . إجراءات أدت إلى التحرك عسكريا بأقل الخبرات العلمية العسكرية .

ج . سرعة الانفعال

كما إن تلك الخاصيتين سحبت الضباط بالإضافة إلى أسلوب التعامل القسري الانفعالي للقيادة الأعلى إلى أن يكون الأمر / القائد انفعاليا ، أو بالمعنى الأدق سريع الغضب وقليل المرونة والحكمة التي تتطلبها أصول القيادة العسكرية الصحيحة ، حتى بات الضباط يرون عديد من المواقف ، يتحول فيها قائد الفرقة أو الفيلق من مناقش لتقدير موقف دفاعي في ظروف صعبة إلى محاضر في تعليم الأخلاق ، أو إلى جزار يأمر بالموت دون رحمة وهذه تسببت ليس بتشويه صورة الأمر / القائد في عقول المنتسبين فقط بل ، وعززت في سلوكهم المقت ومحاولة الابتعاد عن طريقه ، وإن كان الثمن تقصير يؤثر على الموقف العسكري .

(وفي هذا الجانب يجد المتابع وببساطة أن الحرب شهدت كثيرا من الأوامر الصادرة من الحاكم والقيادة العامة للدفاع عن موقع دفاعي ، أو الهجوم لاستعادة تله مشرفة تحكّم فيها الإيرانيون جيدا ويتفوقون في قياسات الدفاع عنها بعدة مرات عن القطعات العراقية التي أُمرت بالهجوم ، كما إن الخطة التي طلب القائد العام تنفيذها لا تتناسب وطبيعة الأرض وظروف المعركة على سبيل المثال كما هو الحال في معركة الفاو الأولى . وعندما يكون من المستحيل تحقيق أي نجاح فيها ، يلام

المنفذون ، وقد لا يكتفٍ بالتبويه عن فشلهم أو لومهم ، بل واختيار البعض منهم قرايين لهذا الفشل يُحْمَلُهم تبعاته ويتخلص من البعض منهم لشكوك سابقة ومعلومات تجمعت في أضيابيرهم ، أو لانتماءاتهم الطائفية والعشائرية غير المرغوبة ، وربما لإقناع نفسه لا شعوريا أن خططه عظيمة ، وإن الفشل عيوب في التنفيذ دفع ثمنه المعنيون ، وإن عبقريته ما زالت ترفد العراق والجيش بمآثرها العظيمة ، وهذا جعل الضباط والقادة على حد سواء متوترين ، يستثارون ببساطة في الأغلب الأحيان .(

كما إن صدام أدار الجيش بطريقة تحمّل في مجالها تبعات الخطأ لأي عمل ما لمن يقوم به ، أو يقترحه ، ويجني هو ثمار النجاح عبقرية لا حدود لها ، وقدرة خارقة ، وهكذا امتدت هذه الطريقة لتشمل الأوامر الصادرة منه شخصيا ، إذ يعني نجاحها ، صحة هذه الأوامر وصواب معناها وعظمة مصدرها ، والعكس أي في حالة الفشل فإن المنفذين لم يكونوا بالمستوى المطلوب أو أنهم معاديين ، أو مشكوك بهم ، وهكذا تقمص القادة العسكريون هذه الخاصية غير السوية لتتنقل مع طبيعة العقاب الشديد لفعل الخطأ الذي تقدر طبيعته من الأعلى إلى الأدنى باستمرار كما في الأمثلة الآتية.

كان الفريق الركن طه الشكرجي يوزع الإعدام عقوبة بين الضباط والجنود دون تمييز ، لمجرد الشك بالتقصير ، وهو أول من أوجد صيغة التنفيذ الفوري لعقوبة الإعدام ميدانيا دون محاكمة بعد إعادته للمؤسسة العسكرية وتكليفه بقيادة الفيلق الثاني بعد الانتكاسات التي حصلت في الميدان بعد عام 1982 ، علما أنه معروف باستخدامه السيئ للسلاح ضد الأكراد وقتله الجماعي لنسائهم وشيوخهم وأطفالهم عندما كان آمر الفوج الثاني لواء المشاة الخامس عشر إبان حركات الجيش في الشمال منتصف ستينات القرن الماضي .

وكان الفريق الركن ماهر عبد الرشيد كثيرا ما يوجه نقدا جارحا ، وشتما مباشرا لقادة فرقته وضباط ركنه عندما كان قائدا فيلق ، أثناء تناول الطعام مجتمعا ، وخلال مناقشة الموقف وتوزيع المهام العسكرية ، وبذا عده الضباط أول من أوجد هذا السلوك السلبي في الجيش العراقي بعد صدام حسين ، وهو سلوك بات شائعا في التعامل بين الأعلى والأدنى في مفاصل القيادة العسكرية العراقية ، وما زال كذلك عندما يتأزم الموقف .

وبتكرار تلك الأساليب أصبح القائد الميداني مطابقا سلوكه للقائد العام ، وأصبح داعية لكل الأعمال الناجحة في قاطعه ، وجزارا لمن يعتقد أو يُقدّر أنه سبب في فشلها ، وأصبح أمر التشكيل والفوج وحتى أمر الفصيل كذلك لأنهم يعون جيدا أن تسجيل النقاط المرصية عنها في أضايير موجودة في كل المفاصل القيادية للجيش تفتح الباب أمام الترقية رتب كاملة ، والحصول على السيارات أنواع متعددة ، وعلى الترشيح لاستلام مناصب أعلى خارج القياسات الاعتيادية ، والأهم منها جميعا تجنب غضب القائد الذي يعني الموت أبسط أشكاله ، أما الفشل وإن كان غير مقصود فيفتح الباب بالاتجاه الآخر .

- موت غير مشرف في أرض المعركة لمن يفترض أن ولائه لم يكن محسوما .

- تنزيل للرتبة العسكرية لمن يفترض أنه قادر وقصرَ في عطاءه .

- سحب للرتبة العسكرية لمن أريد أن يكون وضعه رسالة للآخرين في فيلقه وهكذا كثرت الحالات ، وتعددت أشكال العقاب ، وأنواع التكريم .

ولأن الإنسان بطبيعته ميال إلى تجنب الألم فأصبح الآمرون / القادة وبمرور الوقت غير راغبين بتحمل أية مسؤولية وإن كانت ضمن صلاحياتهم ، وهذه خاصية في القيادة أدركتها القيادة العامة بعد أن أصبحت عائقا لتنفيذ العديد من المهام العسكرية ، وحاولوا أكثر من مرة وضع علاج لها وذلك بالتعميم على القادة بضرورة تحمل المسؤولية ، وحددوا لهم أكثر من مرة الصلاحيات المخولون بها . لكن القائد العام وفي كل مرة يخطئ أحد من قادته خطأ وإن كان في حدود صلاحياته يُدفعه ثمنا باهظا يعيده وأقرانه إلى نقطة الصفر في مجال الانفعال وعدم تحمل المسؤولية.

2 . الضوابط العسكرية

يدار الجيش بوجه عام من خلال القوانين ، والضوابط ، والتعليمات المكتوبة ، وكذلك من خلال المعايير والقيم العسكرية غير المكتوبة ، منها التي تتكون نتيجة للتدريب ، وأساليب التعامل ، وامتدادا للعمل العسكري ، مثل : روح الجماعة ، الالتزام والشرف العسكري ، التكافل ، التواد ، الإخلاص وغيرها العديد من القيم جرى الجيش على الالتزام بها والتعامل معها عبر الأجيال لتكون في محصلة الأمر سلوكا مهنيا للعسكر ، وهذه كانت موجودة بشكل مقبول عند العسكر العراقي حتى بداية حكم البعثيين لتبدأ بالتغير الذي تسارع بشدة كبيرة في الحرب العراقية الإيرانية بسبب ضوابط

ومعايير وتعليمات فرضت على الجيش من قيادته السياسية " المدنية " لتنتج وضعاً حُرِفَ الجيش عن مساره الوطني والتزامه المهني والأخلاقي منها على سبيل المثال .

آ . العقاب

هناك في قانون العقوبات العسكري مواد وفقرات شملت معظم السلوك العسكري المخالف ، وحددت نوع العقوبة الملائمة لإطفائه ، أي لتصحيح السلوك الخطأ عند العسكري في حالة حدوثه من ناحية ، وللحيلولة دون حدوثه على أساس الردع النفسي من ناحية أخرى . كما حددت التعليمات طبيعة وشكل فرض العقوبة ، وصلاحيات سلطة الضبط ، وهذه مسائل تُدرَس للضباط الذين يمثلون تلك السلطة ، وبعض منها لضباط الصف والجنود المعنيين في بعض جوانبها بقصد مساعدتهم على تفهم تبعاتها وبالتالي تجاوزها جهد الإمكان .

لكنها في قيادة صدام للجيش العراقي والقوات المسلحة لم تفهم على أساس التشكيل الصحيح للسلوك المهني للعسكر ، بل والسعي لتكوين السلوك الآلي لهم ، أي أن يعمل العسكر بدوافع واستجابات غريزية ، لا عقلانية ، وكانت العقوبة بأعلى مستوياتها هي الأداة التي تشكل هذا النوع من السلوك ، لذا أصبح الإعدام مثلاً عقوبة تمتد من التقصير غير المتعمد لتنفيذ الأوامر ، إلى الغياب والهروب ، وانتقاد القائد الخ من عقوبات للإعدام لم تبق مسافة معقولة بين مستويات المخالفة تتيح بتغيير السلوك ، هذا من جانب ومن جانب آخر ، فإن الإعدام عقوبة خولت صلاحيات الحكم بها للأمرين والقادة في حالات عديدة دون محاكمة ، وبات التنفيذ بالمجني عليهم في الحرب ميدانياً ، وأمام الزملاء والآخرين ، وكان ذلك ليس بقصد الردع في عمليات تشكيل السلوك المهني العسكري الذي لم تفهمه القيادة ، أي بمعاقبة الفعل بقصد إطفائه أو تغييره ، بل وللتخلص من مسبب الفعل خشية تعميمه على الآخرين واستشرَاء المخالفة التي تهدد الأمن .

كما إن العقوبات التي باتت تفرض على الأشخاص دون الفعل أخذت تمتد إلى مجرد النوايا ، وبات التفسير الآني للنوايا من قبل الأشخاص المواجهين ليس منطقياً ، وهناك في هذا المجال كثير من الشواهد في مجالها نرى مثلاً :

عند إخفاق أمر لواء من أهالي الناصرية في الدفاع عن مواضع لواءه تجاه هجوم معادي ، يفسر قائد فرقته والفيلق وأعضاء القيادة العامة التي لم يكن من بينهم واحداً من أهل الجنوب ... أن الإخفاق تقصير ربما يكون متعمداً بسبب الأصول

الطائفية لأمر اللواء وهذا شك في النوايا يُسهّل جدا إصدار عقوبة الإعدام بحقه ، في الوقت الذي يفسر إخفاق أمر اللواء الآخر من أهالي تكريت وفي ذات الظروف بتفوق العدو بنسب كبيرة ، ويجنبه العقاب وإن كان قليلا من العتب .

هذا وإن التنفيذ الميداني الانتقائي لعقوبة الإعدام الذي عزز طائفية القيادة العسكرية جعل شريحة واسعة من الضباط يعيشون في حالة قلق وتوتر مستمرين استنزفت جزءا كبيرا من طاقتهم النفسية ودفعت البعض منهم إلى التنحي عن الطموحات الشرعية لتولي المناصب القيادية ، أو حتى الانتحار المشرف في المعركة . وبتكرار تلك الحوادث أصبحت معايير وقيم تحكم السلوك العام لقيادة الجيش العراقي التي كانت بسببها وضوابط أخرى وضعا للجيش قوامه التوتر واشك والريبة كما مبين في المثال أدناه .

(على وفق نظرية الشك والتفسير على أساس النوايا ، كان الفريق الركن هشام صباح الفخري وبعض أعضاء القيادة العامة يشرفون على معركة استطاع فيها الإيرانيون عام 1984 خرق الدفاعات العراقية من جهة العزيز والوصول إلى الطريق العام بصرة / عمارة ، وقد جمعوا أولئك القادة وحدات وتشكيلات للتعامل مع الموقف بينها لواء يقوده العميد الركن قوات خاصة عباس مزعل وعندما تكبد اللواء خسائر زادت عن 80% وتوقف عن إدامة زخم الهجوم بعثوا على العميد واتهموه بالتخاذل ، وقبل أن يتم المعنيين سيناريو اتهمه على أساس النوايا كونه من أهالي بابل ، قطع عليهم الطريق بشجاعته المعروفة ، قائلا أنني سوف أثبت لكم عكس ما تعتقدون وتقدم باتجاه الإيرانيين على مرأى منهم منفردا فتلقى صلية من مشاتهم أنهت حياته عضويا ، وأبقت صورته ضابطا شجاعا ، مقتدرا من الناحية المهنية ، لم يفكر بالتقصير على أساس انتماءاته الطائفية ، ولم يكن خوفه من الموت سببا لذلك الإخفاق) .

ب. الثواب

عند تناول مسألة العقاب وتأثيرات استخدامه على التخريب الفكري والمعنوي في الجيش العراقي يتبادر إلى الذهن موضوع الثواب الذي لا تقل آثار استخدامه سلبا في مجال التخريب عن العقاب المذكور بعد أن تجاوزت القيادة العسكرية في استخدامهما حدود العتبة الفارقة لضبط السلوك وتمادت كثيرا في الموازنة باستخدامهما لصالح كفة العقاب ، وكذلك لصالح الجهل في الاستفادة من أسسهما

التربوية لتقويم وتوجيه السلوك ، وبالنسبة للشباب كانت تجاوزات القيادة قد جاءت من خلال الجوانب الآتية :

- إن القيادة العامة وبعجالتها المعهودة لم تحدد ضوابط معينة للإثابة أو التكريم كما أسمته من جانبها ، وأبقت مجاله مفتوحا لاجتهاداتها والأمين / القادة في ظروف غير طبيعية وخصائص شخصية انفعالية ، وبدلا من اعتماد مضابط وأسس مرجعية لنوع التكريم ، والفعل المطلوب تكريمه ، ووقت التكريم ، تركت كثيرا من نهاياته سائبة للتصور الشخصي والتقدير الآني ، حتى كُرم ضباط بمنحهم قدما ممتازا لعدة سنوات لشجاعتهم في معارك ، وهم خلالها يتمتعون في إجازاتهم الدورية ، أو يرقدون جرحى في مستشفيات المقر العام .

وكرم ضباط بمنحهم رتبة عسكرية على أدائهم في معركة ، وكرم زملاء لهم بنوط شجاعة في ذات المعركة لأداء تفوق جودته ونسبة المجازفة فيه أولئك الذين حصلوا على الرتبة العسكرية .

وكرم ضباط من مثلث الجزيرة بالقدم الممتاز لعدة سنوات تكررت في عدة معارك ، وكرم أقرانهم من أهالي الجنوب بالشكر والتقدير أو بنوط شجاعة.

وكرم جنود مراسلين وأفراد حماية قادة فيالق بمنحهم رتبة ضابط وهم لم يخرجوا من بيته أو مزرعته ، وآلاف غيرهم ينزفون دما على الحافات الأمامية لم يتذكرهم ذلك القائد بكلمة ثناء تخفف معاناتهم .

(في معارك الفاو الأولى احتل الإيرانيون عقد تربط تقاطعات الطرق في المملحة والأراضي المغمورة خارج القصبه ، وحاولت قطعات من الفيلق السابع وقوات الحرس الجمهوري إعادة احتلالها ، وقد فشلت هجماتها المقابلة عدة مرات ، الأمر الذي دفع القائد العام إلى تخويل قائدي الفيلقين بمنح رتبة ضابط لأي جندي أو ضابط صف يصل إحدى العقد ، ودارت معارك تكبد فيها الفيلق السابع خسائر جسيمة وكذلك الإيرانيون دون أن يحقق أهدافه ، وبعدها بفترة وجيزة قابل الفريق الركن ماهر عبد الرشيد قائد الفيلق في مقره صحفيين كويتيين محملين بالهدايا ، وفي خضم استعراضه لأعمال الفيلق ، أشار بعصاه إلى أحد الضباط الملازمين يقف في باب بهو الضباط مؤكدا أنه كان مراسلا عنده وقد منحه الرتبة تقديرا لشجاعته في معارك الفاو) . وهكذا أصبح التكريم عامل تخريب للسلوك أكثر منه دافعا لتحسينه .

- تأكيد مادية الإثابة . حيث حولت القيادة معالم التكريم إلى درجات من الكسب المادي ، يحصل فيه صاحب نوط الشجاعة مثلاً على منحة مالية قدرها خمسة آلاف دينار ، ويكسب صاحب الأنواط الثلاثة لقب صديق الرئيس ليحصل بموجبه على سيارة ، وقطعة أرض سكنية ، وقبول غير مشروط لأبنائه في المدارس والكلية ، وإلى مخصصات شهرية على راتبه ومنح في الأعياد والمناسبات الرسمية ، تتضاعف مقاديرها مع سيف القادسية وغيرها ، حتى أصبح عديد من العسكر وتحت ضغط العوز والظروف الصعبة يقاتل ليس دفاعاً عن وطن ، أو سعياً لتحسين السمعة المهنية ولا عن أهداف وحدته التعبوية ، بل وعلى العائد المادي الذي يمكن الحصول عليه من أداء ما وأيا كان شكله ونسبة المخاطرة فيه ، وهذا أمر تجاوزت تأثيراته الجانبية مسألة المهنية العسكرية لتعزيز بعض أنواع السلوك الخطأ عند البعض من الضباط ، إذ أصبح قسم منهم يختلق مواقف وهمية يذكرها في التقارير المرفوعة للجهات العليا مثل .

يجوب أمر فضيل المشاة الأرض الحرام وهو لم يدخلها أبداً .

يتسلل أمر سرية قوات خاصة خلف خطوط العدو ، وهو جالس في مكانه .

يدمر ضابط المدفعية كل أسلحة العدو وقذائف مدفعيته ، وإطلاقاته في واقع الأمر لم تسكت واحدة من تلك الأهداف .

يزيد قائد فيلق من عدد الخسائر المذكورة في المواقف التي ترسل إليه لينثر جثث عدوه أعداداً لا تحصى في أرض المعركة ، وقطعاته لم تكلف خصمها من الخسائر أعداداً تتجاوز أصابع اليد .

(إذ كان ل . ر طالع الدوري على سبيل المثال قائداً لفرقة المشاة التاسعة في معارك الخفاجية بداية الحرب ، وكان جالساً في غرفة الحركات ذات مرة ، وقد عرض عليه رئيس أركان الفرقة أحد مواقع أوليته التي صدت هجوماً إيرانياً فجر ذلك اليوم ، يذكر فيه أن خسائر العدو في جبهته مئات القتلى ، فعلق عليها كيف وإن الخسائر كما يعلم كثيرة جداً ، وبعد سكوت دام أقل من دقيقة طلب تثبيتها في الموقف المرسل إلى الفيلق آلاف القتلى ، وكان البيان العسكري في مساء نفس اليوم يشيد بأبطال الفرقة التاسعة وقائدها الذين كبدوا العدو آلاف القتلى ، وعديد من الأسرى) .

.....الخ من المبالغات والأوهام التي جاءت أصلاً لأغراض الكسب المادي ،

والحصول على رضا القائد - الرئيس - أو تفادي غضبه .

- ارتباط الإثابة برضا الحاكم . تجري الإثابة " التكريم " في مستويات القيادة دون الفيلق بموافقة الأمرين / القادة ، أما على مستوى قادة الفيالق وأعضاء القيادة العامة وأحيانا قادة الفرق في بعض المواقف فتكون عادة بأمر من القائد العام ، عليه أصبحت تعكس مديات رضاه عن أولئك القادة ، ورضاه هذا يتعمم على رضى الآخرين وأساليب تعاملهم تملقا وتقربا لمن كان مرضيا عليه وإهمالا لمن لم يتذكره الحاكم ، وهكذا أصبحت طريقة توزيع التكريم عقابا وإهانة في بعض الأحيان لمن يريد القائد الحط من قدره ، كما حدث في معركة الفاو الثانية بشكل واضح .

(كانت خطة الهجوم لتلك المعركة تقتضي التقدم على المدينة برتلين أساسيين يقود الرتل الجنوبي المحاذي لشط العرب الفريق الركن ماهر عبد الرشيد قائد الفيلق السابع ، ويقود الآخر الساحلي أم قصر الفاو الفريق الركن أياد فتيح الراوي قائد قوات الحرس الجمهوري ، وتم تنفيذ الخطة بنجاح وبوقت قياسي ، وفي حفل التكريم وتوزيع الأنواط ، منح أياد فتيح 27 نوط شجاعة ، وأعطى ماهر عبد الرشيد نوطا واحدا ، فكانت صفقة وجهها صدام إلى الأخير الذي يحاول أن يضفي على شخصيته هالة كبيرة ، ويطمح إلى مناصب أعلى ، وكانت النهاية الحتمية التي دفعته إلى الانعزال في الصحراء مع إبله وأغنামه التي تكونت ثروة كبيرة عبر خدمته الجليلة في الحرب) .

3. المعنويات

المعنويات حالة نفسية تعبر عن الرضا والارتياح تساعد المعنيتين على الاندفاع وتزيد من القدرة على التحمل ، وهي حالة لا تتعلق بطبيعة المعارك فقط ، بل بوضع المقاتل الذي لا يتمتع في أيامنا هذه بنفس الفاعلية والحماسة المباشرة اللتين كان يتمتع بهما في العهود الماضية ، لأنه لم يعد فعالا ومحميا بقوته الجسمية وتفوق مهاراته في استخدام السلاح ، في معركة اليوم بأسلحتها الآلية والإلكترونية المتقدمة والبعيدة المدى التي تبدو وكأنها كفاح ضد الموت بعد أن كانت في الماضي صراعا ضد الرجال ، وإن القوة والمهارة فيها لا تحميان الفرد شخصا ، بل أضحيا من بين عدة عوامل تتفاعل جميعها دوافع تجعله مندمجا مع الأغلبية التي يستمد ثقته ومعنوياته منها ، وتساعد تلك العوامل مجتمعة وإلى حد كبير في التحكم بانفعالاته ومواجهة ضغوط المعركة ومخاوفها ، وهذه محصلة يمكن تعميمها على الجيش العراقي في الحرب مع

إيران التي تضافرت عديد من العوامل لتحديد معنويات منتسبيه التي كانت تتأرجح دوماً بين الجيدة أحياناً والهابطة تماماً أحياناً أخرى ، وبغض النظر عن جوانب التقييم الآني للمعنويات والعوامل المؤثرة في رفعها وخفضها مسائل لا تدخل في صلب موضوعنا هذا لكننا وفي جوانب خطى التخريب يمكننا القول أن العامل المعنوي الذي كان متذبذباً كما أشير إليه آنفاً ، هو آني وتأثيره على الأداء آني أيضاً ، أي أن جندي يعاني ضعفاً في المعنويات في موقف محدد يمكن أن يعينه أمره بكلمة تشجيع أو إثابة ما أو وعد معين يجد نفسه بعدها وقد تحسن مزاجه وتغيرت مشاعره من الضجر والבוأس إلى النشوة والارتياح التي يندفع بموجبها لتنفيذ الواجب ، لكننا هنا نحاول تجاوز هذه الحالة المؤقتة بالتركيز على وضع الجيش خاصة في مجال القدرة على التحمل والميل إلى الاندفاع ، ومقدار الأمل وغيرها من العوامل التي تحدد وضعه النفسي العام الذي تكون المعنويات أحد مكوناته ، وهذا الوضع لكي يتبين لنا بشكل واضح لا بد وأن نشير إلى بعض الظواهر السلبية في الجيش العراقي التي يمكن أن تحدد وضعه ومقدار التخريب بين جوانبه منها مثلاً .

أ . التسرب

بدأت كلمة التسرب تعمم على العسكري أو مجموعة العسكريين الذين يتركون مواضعهم أثناء الدفاع ضد هجمات الخصم بدون أمر تخلصاً من بعض الضغوط التي تفرضها ظروف المعركة ، وهو مفهوم شاع استخدامه في الجيش العراقي بعد السنة الأولى من الحرب عندما تكررت حالات ترك البعض لمواضعهم ، أو عدم استمرارهم بالتقدم باتجاه أهدافهم خلال عملية الهجوم ، فكانت تكرارات شكلت ظاهرة بدأت واضحة في معارك الشوش عام 1982 وفي المحمرة نفس العام ، بعد أن تبين أن قسماً من المراتب يتركون وحداتهم وهي في المعركة الدفاعية أو الهجومية ليتسربوا إلى الوحدات المجاورة أو المدن والقرى القريبة ، ويلتحقوا بعد انتهائها مستغلين عدم إمكانية متابعة الوجود والنشر والغياب خلال الالتحام بالمعركة ، وكانت تلك ظاهرة استشرت بشكل واضح في عموم الوحدات العسكرية خاصة صنف المشاة الذي تحمّل منتسبوه ضغوط المعركة بدرجات تفوق كثيراً الصنوف الأخرى بالإضافة إلى أن تسربهم وتسللهم سهل بالمقارنة مع الآخرين الذين يرتبط وجودهم بمدافعهم ودباباتهم وغيرها أسلحة ثقيلة ، رغم صعوبة استثناء أحد من الصنوف من حدوثها بشكل مطلق ، وعموماً فإن استثناء هذه الظاهرة دفع القيادة إلى التعامل معها بنفس طرقها التي تتأسس على التعامل مع النتائج دون الأسباب ، وعلى هذا الأساس

أمرت في المراحل الأولى كافة الأمرين للقضاء على المتسربين ميدانيا أي إعدامهم ، وعندما لم يوقف الإعدام توسع الظاهرة أمرت بتشكيل لجان من الرفاق الحزبيين والانضباط العسكري والاستخبارات تتواجد في أماكن متعددة خلف القطاعات التي تخوض المعركة لتُعدِم كل من تراه عائدا إلى الخلف ، أو ماكتا في مكان ما بعيدا عن وحدته ، ورغم الضحايا الكثيرة التي أعدمتم وهم ملتحقين من إجازاتهم ، أو هاربين من الأسر ، أو تائهين عن أهدافهم ، فإنها أيضا لم تحد من امتداد الظاهرة ، الأمر الذي دفع القيادة إلى إصدار أوامرها بتشكيل سرايا خاصة لمعالجة وضع المتسربين بمستوى الفيالق وإشراف الفروع الحزبية العسكرية ، فكانت لجان وسرايا يخشاها المراتب وحتى الضباط أحيانا أكثر من خشيتهم الطرف الذي يقاقلون ، حتى فضّل بعضهم التوجه إلى الأمام وقبول حالة الأسر ، فكانت سببا لزيادة عدد الأسرى العراقيين لدى إيران ، وكانت سببا في تكوين ضيق في النفس يعيشه العسكريون طيلة المعركة التي يشعرون فيها أنهم محصورين بين نارين كلاهما حامية لا ترحم ، ودافعا لتعزيز وجهات نظرهم بعجز القيادة التي لم تحاول حل جذور التسرب وأسبابه العديدة والمتشعبة فلجأت بعجزها إلى أقصر الطرق التي قللت من حجم وعد مرات حدوث الظاهرة خلال النصف الثاني من فترة الحرب لكنها أرهقت الوضع النفسي لعموم منتسبي الجيش العراقي وأبعدتهم عن معايير التعامل الإنساني بشكل واضح وملموس .

ب . الإخلاء والتعويض

يشعر المقاتل في المعركة نوعا من الأمان يدعم وضعه المعنوي ، والنفسي عندما يتأكد أن منظومة الإخلاء في وحدته فاعلة ، واحتمالات إنقاذه عند الإصابة عالية المستوى ، وهذه في الجيش العراقي كانت تشكل مشكلة تؤرق المنتسبين ، إذ أن القيادة ورغم تأمينها مستشفيات ميدان آلية متحركة ، وسعي طبابتها إلى دعم وحدات الميدان الطبية بالجراحين الجيدين ، لكن الجهد الذي خصصته تلك القيادة لتجاوز هذه المشكلة يقل كثيرا عن ما خصص لأموال القتال وحشد النيران ، وهذا يأتي لجهلها بالأمور النفسية والمعنوية ، ووقوعها في مطب استخدام الإيرانيين لتعبئة الكثافة البشرية في قتالهم ، الأمر الذي دفعها إلى تركيز الجهد البشري لزيادة عدد المقاتلين وتركيز الجهد الفني لزيادة كم النيران ، وهذه رؤية خاطئة في الحروب الحديثة التي تتطلب موازنة دقيقة بين جندي البندقية ، أو الرامي في الدبابة ، وبين الخدمات التي تقدم لدعمه ، حتى قيل أن جندي مقاتل في الحافات الأمامية يخدمه عشرات

الآخرين بينهم المكلفين بإخلائه عند الضرورة ، وهذه الموازنة المتعثرة :

خسر فيها عديد من العسكريين في الجبهة فرص إنقاذهم جرحى بقوا ينزفون ساعات حتى لفظوا أنفاسهم قبل أن تأتيهم سيارة الإسعاف .

وخسر فيها كثير من العسكريين في أرض الحرام فرص إنقاذهم مصابين ، لم يعد أحد يعلم مصيرهم بعد أن تركوا لعدم وجود نقالات ، أو خطط إخلاء ، أو رغبة عند الأمرين بتحمل مسؤولية إخلالهم .

وخسر فيها آلاف العسكريين إمكانية إخلاء جثثهم ليدفنوا مع الأهل في مقابر العائلة ، بعد أن تركوا في أرض الحرام مجهولين إلى الأبد .

فكانت هذه مسألة مهمة تناولها المراتب في أحاديثهم الخاصة ومناقشاتهم الدائرة لتشكل في المحصلة ضغطا نفسيا أثر على التكافل قيمة عليا وعلى تقدير الأمر / القائد قيمة عليا أخلت بوضع العسكر العراقي .

أما بالنسبة إلى التعويض فإن البعض من جوانبه قد تمت الإشارة إليها في موضوع الإعداد والتهيئة ، وما بقي يتعلق بآلية التعويض التي اعتمدت على قدرة فائقة للتعبئة أدواتها الحزب والأجهزة الأمنية وقيادة عليا تتلاعب بكل شيء يوفر لها عنصر بشري تدفعه إلى الجبهة سريعا ، لكنها ورغم ذلك النجاح كانت غير قادرة على سد نقص الوحدات العسكرية التي تخرج من بعض المعارك وقد تكبدت خسائر تفوق على 70% من قدرتها في أحيان ليست قليلة ، وفشلها هنا لا يتعلق بقلّة كفاءتها في هذا المجال ، وإنما بعدد سكان العراق ونسبة الأعمار التي تصلح للتجنيد من بينهم والتي تناقصت بشكل سريع خلال فترة الحرب ، وهذا جعل اعتماد القيادة على الاحتياط الذين أرهقوا وعلى بعض المواليد التي وصلت سني خدمتها المستمرة بحدود 14 سنة مثل مواليد 1957 ، وعلى الشباب الذين يبلغون سن التجنيد لتلحقهم في بعض الأحيان بملاصهم المدنية إلى مدارس القتال التي لا تجد متسع من الوقت سوى تعليمهم الرمي بالبندقية وإلحاقهم إلى وحداتهم المشتبكة بالمعركة فيكونوا طعما سهلا ، وفي وضع نفسي تبقى تأثيرات انفعالاته السلبية طيلة فترة بقائهم جنودا في الجيش .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النقص الحاصل بكم التعويض جعل العديد من الوحدات تقاتل بموجود يقل عن النصف ، لم تأخذ القيادة الأعلى بنظر الاعتبار

حيث الميل إلى تكليفها بالواجبات كونها وحدة أو تشكيل بالاسم ، وتحاسب على النتائج كونها وحدة بالاسم ، في حين لا يتناسب موجودها وطبيعة المهمة المكلفة بها من الناحية العسكرية ، عندها كثرت الإخفاقات ، وزادت نسب الهيكلة لبعض التشكيلات ، وبقي القلق صفة مميزة للآمرين / القادة انتقلت عن طريق الحث إلى المنتسبين طيلة فترة الحرب .

ج . الإجهاد القتالي

قاتل الجيش العراقي ثمان سنوات مستمرة بقيادة عسكرية عليا غير كفوءة ، وفي ضل توازن مع الإيرانيين ليس في صالحهم من حيث التعداد البشري ، والميل العقائدي ، والبعد الديني ، وشكل الأرض وطبيعة الجبهة ، التي فرضت جميعها استخداما خاصا للقطعات العسكرية ، قوامه :

- استخدام الوحدة / التشكيل لتنفيذ نفس الواجب وعلى ذات الأهداف أكثر من مرة ، وإن أخفقت لأسباب خارجة عنها ، أو تكبدت خسائر فادحة تخرجها من الخدمة في القياسات الاعتيادية للجيش ، وتكرار من هذا النوع يؤدي إلى الإعياء البدني والنفسي .

- طول جبهة القتال وتحسن قدرة الإيرانيين في التمويه جعل القيادة العامة تلجأ إلى تحريك قطعاتها من الشمال إلى الجنوب وإلى الوسط وبالعكس في ظروف لا تجد فيها وقتا للمبيت في المكان الجديد لتعود في تنقلها إلى مكان آخر وبأوامر للحركة تكون مصحوبة على الأغلب بتهديدات للحث إلى الوصول بالسرعة الممكنة ، وفي مواقف تقتضي الانفتاح لتشكيل المعركة حال الوصول إلى ساحتها وهذا أمر لا يؤدي إلى التعب فقط ، بل وكذلك إلى الملل ، وعدم الرغبة في القتال .

- إن الشك الموجود في نفس القيادة ، وعدم الثقة بالقادة الميدانيين ، وأخطاء الاختيار والتنسيب إلى المناصب القيادية ، جعل القائد العام يأمر في أحيان عدة إلى تبديل قائد فيلق أو فرقة أثناء المعركة ، لاعتقاده فشلهم في إدارتها ، وهو تبديل على الأغلب من خارج التنظيم الخاص بالفيلق أو الفرقة يُحمّ فيه قائد جديد يحمل في داخله هموم المعركة الجديدة ومسؤولية النجاح الذي افترضه القائد العام في تنسيبه ، وهذا مع عوامل أخرى قلل من الاستقرار النفسي للقادة وجعلهم في دائرة التوتر شبه المستمرة .

- كما أن القيادة لجأت ولظروف تطور الموقف العسكري في غير صالحها إلى تكليف بعض الوحدات / القيادات التي نجحت في معارك قريبة بمهام أخرى في معارك آنية ، وتعيد تكليفها أكثر من مرة دون التفكير بإعطائها فرصة للراحة وتعويض الخسائر ، وهذا أمر لا ينطبق على الوحدات فقط بل وكذلك على الضباط والقادة الذين يكلفون بمهام متكررة وفترات زمنية تتعدى الأشهر أحيانا ، مما أوجد حالة من التعب الشديد حد الإعياء في أحيان كثيرة .

وعموما فإن الإجهاد وبكل أشكاله يؤدي بالنتيجة إلى نقص فعلي في القدرة القتالية ، وشعور بالضيق والألم ، وزيادة في استنزاف الطاقة ، كذلك قلة التركيز وضعف اللياقة البدنية ، وأحيانا تغيرات فسلجية تؤثر جميعها سلبا على الأداء والحالة النفسية المعنوية .

د . الإنهاك العصبي

إن استعراض ظروف الحرب ، وأساليب القيادة ، وشكل التعامل ، وكثرة الخسائر ، وطبيعة الأهداف يعطي تصورا عن تأثيراتها غير القليلة على الجهاز العصبي ، لكننا لو أضفنا إليها طريقة القيادة العامة نزولا إلى السرية والفصيل في التعامل مع توقعات الهجمات الإيرانية ، أو ما يسمى بالحيطة والحذر ، والشد العصبي الذي ينتج عنها نصل إلى قناعة أنها أكثر العوامل إنهاكا للجهاز العصبي ، إذ تصدر القيادة العامة بناء على تقارير الاستخبارات العسكرية مثلا أوامرها إلى أحد الفياق بالتحوط لاحتمال قيام الإيرانيين بالهجوم على قاطعه ، أو على جزء من قواطع فرقته ، وتطلب اتخاذ أعلى درجات الحذر ، وعلى أساسها يقوم الفيلق وهيئة ركنه التي تدرك جيدا إن أي تقصير في حث المدافعين على الصمود يعني ثمنا لا يقل عن قطع الرقاب ، وبذا يقومون بتعبير أوامر القيادة العامة ويزيدون من عندهم تأكيدات أخرى على التحسب والحيطة والحذر يمكن أن تدفع عنهم المساءلة المحتملة في حالة الفشل ، وهكذا تزداد شدة التحسب وتتضاعف معايير الحيطة والحذر لتصل بصورة مرعبة إلى الجندي الماكث على الحافات الأمامية في انتظار الهجوم المزعوم ، وهو انتظار يتلاعب الإيرانيون أحيانا في إطالته عدة أيام تتكرر فيها التحذيرات مع كل ليل جديد ، ويزداد فيها التعب حيث الحاجة إلى البقاء في حالة استيقاظ مستمر لعدة أيام .

وبالنتيجة إن حصل الهجوم بعدها سيكون المدافعون مرهقون حد الإعياء ، وإن لم يحصل ، يعودوا إلى حالتهم السابقة استغرق في الراحة لن يستمر طويلا بسبب تحذيرات أخرى ، وطلبات تحسب أخرى بات الإيرانيون طرفا في وجودها طريقة للتعامل مع قيادة قلقة وجنود مطلوب إنهاكهم عصبيا ، أملا في الإقلال من معنوياتهم ، ومن مستويات أدائهم ميدانيا . علما أن الخبرات الميدانية تشير إلى أن المقاتل يستطيع الاحتفاظ بقدر من نشاطه وحيويته بعد العمل أو التعب ليلة كاملة لكن أداءه في اليوم الثاني يتأثر بقدر أو بآخر ، أما عند استمرار العمل أو تواصل الانتباه ليلة أخرى فعادة ما يشعر بالنعاس تعقبه نوبات من التعب والضيق أو التوتر تكون بدايات لضعف التركيز ، وإذا ما تواصل ذلك ليوم ثالث فيكون الإنهاك والتعب واضحا على حاله ، وكذلك ضعف التركيز والانتباه والدقة في التعامل مع المواقف المحيطة به ، والبطئ في تنفيذ الأوامر الصادرة له ، وإذا ما استمر في عدم النوم لفترة أطول يضطرب سلوكه مع ظهور دلالات وأعراض مرضية قد تصل إلى ما يسمى بالحالات الذهانية .

هـ . اضطراب التقييم

انتهت الحرب مع إيران ولم تستطع القيادة العسكرية إيجاد معايير للتقييم في كثير من الأمور ، ولم تستطع أن تتجاوز أخطاءها في مجاله الحيوي . ففي الجانب المعنوي على سبيل المثال لم تقبل القيادة ولا القادة الميدانيين نصائح المختصين في تحديد مؤشرات للحالة المعنوية ، على أساسها يمكن قياس المعنويات ، والقول أن الوحدة الفلانية تتمتع بحالة معنوية جيدة ، أو ضعيفة ، أو في حالة الوسط ، وهذا يتعلق أيضا بشكل وخصائص القيادة التي يعتقد القائد الميداني أن مجرد الإشارة في التقارير إلى ما يؤكد ضعف الحالة المعنوية بين إحدى وحداته تعني إهانة له ، أو بالمعنى الأدق مساءلة لا يمكن قبولها ، لذا كان الأمر / القائد يتدخل في هذا الجانب وكثيرا ما غير من تقييمات ضابط التوجيه السياسي وإن لم تكن قريبة من الواقع ، حتى بات القادة في تقاريرهم إلى القيادة الأعلى وفي استعراضاتهم أمامها يشيرون دوما بعبارتهم المشهورة (المعنويات عالية) ، وهذا طبعا يوقع القيادة الأعلى في أخطاء فنية عندما تلجأ إلى تكليف تلك الوحدات بواجبات على أساس قدرتها الجيدة ، ومعنوياتها العالية .

كما إن اضطراب التقييم لا يتوقف عند المعنويات ، فإنه يشمل الضبط ، وتقدير

الكفاءة العسكرية ، وتقييم الحالة الأمنية وتحديد الولاء والإخلاص ، وغيرها مجالات تشمل كل ما يتعلق به مسألة مهمة .

وهذا واقع تتحمله القيادة العامة للقوات المسلحة التي رفضت مرارا العمل بمبدأ اختيار وتصنيف الأفراد على أسس قياسية كما معمول به في كافة الجيوش العالمية ، لأنها كانت تصطدم بتجاوزات القائد العام ورفضه الموافقة على مثل هكذا مشاريع تحدد من هامشه في تسريب القادة واختيار هيئات الركن ، وتوزيع الهبات ، وذبح القرابين ، وغيرها .

ويتحمل جزء منه القادة أنفسهم الذين أنساق عديد منهم خلف أخطاء القائد والقيادة العامة ، وطبقوا تعاليمهما الخطأ بدقة متناهية ، بل وزادوا عنها من عندهم لإبعاد الشك ، وإثبات الولاء ، فوقعوا وهيئات ركنهم بأخطاء أخلت بالمعايير والقيم العسكرية ، حتى بات في مجالها يصعب التمييز بين الجبن والشجاعة صفتين متناقضتين .

- عندما يكرموا ضابطا بعشرات الأنواط تأكيدا لشجاعته بمقاييسهم السارية ، ويذبحونه إعداماً على الحافات الأمامية بطقوس تنفيذ يؤديها الزملاء ، كما هو الحال بالنسبة إلى العقيد الركن برهان إبراهيم الذي نقل إلى الجبهة بعد عام 1982 وعمل أمر وحدة ، ثم ترقى سريعا إلى أمر تشكيل ، وأشيد بشجاعته حدا كُرمَ رتبة كاملة في معارك مندلي ، نوطه بها الفريق الركن عدنان خير الله وزير الدفاع على ذات العارضة التي احتلها من الإيرانيين ، وكانت السابقة الأولى في الجيش العراقي تقديرا لشجاعته الفائقة ، لكنه أعدم بنفس الطريقة أي في أرض المعركة بسبب اتهامه بالجبن والتخاذل في معركة لاحقة لا تبتعد زمنيا عن حادثة التكريم سوى بأشهر لا تزيد عن الثلاثة .

والعكس وارد أيضا في تقييمات القيادة كما هو الحال بالنسبة إلى العقيد الركن عبد العزيز الحديثي الذي عزل من منصب آمر لواء مدرع في محاولة عبور نهر الكارون بداية الحرب وحكم عليه بالحبس لمدة خمس وعشرين سنة بتهمة التخاذل رغم أن سمعته تشير إلى العكس من هذا تماما ، حيث الإفراط بالشجاعة حد التهور .

- وعندما يرشحوا قائدا لمنصب أعلى تقديرا لكفاءته وإخلاصه ، ليعاقبوه بتخفيض الرتبة ، وإعادة تنسيبه بمنصب يقل عن منصبه الحالي بعدة مراحل كما هو حال الفريق الركن ثابت سلطان الذي منح قدما عسكريا لأكثر من مرة بلغ بحدود الإشتي

عشر سنة . أي ثلاث رتب . وشغل كل المناصب القيادية من آمر كتيبة دبابت أول الحرب إلى معاون رئيس أركان الجيش للعمليات قبل انتهائها بفترة ليست بعيدة ، لكنه ولأسباب تكتيكية بحتة ألغيت كل سني تكريمه تلك مرة واحدة ليعود مع قدم دورته الثالثة والأربعين ، ويعين آمر لواء في فيلقه السابق ، لتعاد له . أي رتبه . ثانية بطريقة مهدت لسجنه في المخبرات العامة ، ثم قتله على أحد المبازل القريبة من مزرعته بعد وقت قصير من إطلاق سراحه من السجن لاعتبارات الشك لم يستطع أحد تقييمها سوى القائد العام نفسه .

وهكذا شاع التناقض والارتباك في معايير التقييم التي أدخلت بالوضع العام للمؤسسة العسكرية وساهمت في تهديم أركانها .

و. ارتباك الإدارة النفسية

لم يترك الرئيس / القائد العام مجالا للعسكر في أن يجتهدوا ، فإن كان ذاك الاجتهاد فنيا يتعلق بالطيران على سبيل المثال فهو من يفتي به ، وإن كان في مجال الصواريخ السوفية فهو الذي يحدد تفاصيله ، وهكذا لجميع الصنوف والاختصاصات ، وبينها التوجيه المعنوي " السياسي " الذي تطابقت وتبعاً لتوجيهات القائد مفردات إدارته مع رؤى الحزب فكرياً لتختلط مع الصيغ والضوابط العسكرية ، خليطاً غير متجانس كان العمل في مجاله يتأسس على .

- التهيئة الفكرية ، وفيها تعتقد القيادة أن فكر القائد وحزب البعث كافية لإعداد العسكر العراقي في مواجهته للإيرانيين ، وعلى أساسها شكلت في دائرة التوجيه السياسي مديرية للثقافة ، مهامها نقل ذلك الفكر وكذا توجيهات وخطب وتعليمات القائد / الحاكم إلى منهاج عمل يتم تعميمه على كل منتسبي الجيش العراقي ، ليلتزموا به ، وبعملها هذا أغرقت الوحدات والقيادات بالكراريس والبيانات التي لم يعد العسكر قادرين على متابعتها ، أو حتى قبول معانيها لكثرتها ، وإعادة تكرارها ، وعدم واقعية معانيها ، فأصبحت مثيرة للاستجابات السلبية وأساساً للتخريب الفكري (قومياً) فيما بعد ، وإن خصصت لإيصالها إلى عقول المتلقين ميزانيات ضخمة ووسائل وأدوات متعددة ، إذ تعد مديرية الثقافة على سبيل المثال كراساً بالموضوع ، تنشره جريدة القادسية ، ويلقي ضابط التوجيه السياسي محاضرة عن موضوعه في مقرات الوحدات ، والتشكيلات والقيادات ، وأحياناً في الخنادق الدفاعية ، ولم يكتف بذلك ، بل ويسجلها لتعرض بأجهزة الفيديو في دور استراحة

المقاتلين لمشاهدتها من قبل المراتب المجازين قبل تركهم القاطع في الطريق لأخذ قسط من الراحة ، وبعد التحاقهم منها في الطريق إلى المعركة ، في موقفين لا يمكن أن يستوعب منها حرفا واحدا ، إذا لم يكن عرضها إحياء مضادا لموضوعها ، أسهم في بعض جوانب الهدم المعنوي .

- الدعم المعنوي ، الذي يعتمد على فلسفة القائد / الحاكم في دفع الثمن ، وهنا برعت دائرة التوجيه السياسي وحتى عام 1986 في منح الهدايا العينية للقادة والضباط وفي حدود معينة لضباط الصف والمراتب ، حتى باتت تلك الدائرة مزارا لعدد من القادة في إجازاتهم الدورية يعرجون لزيارة مديرها لقبض الثمن الخاص بهم هدايا من الدرجة الأولى ولقياداتهم أخرى من الدرجة الثانية ، والثالثة حسبما يتوفر في مخازن الدائرة ، التي تجف أحيانا ليتحول الثمن نقودا من الفئات العالية . ويعتمد كذلك على الإذاعات الميدانية التي عممت على كل الجيش لمستوى الوحدة ، حيث تسجل الأشرطة الصوتية من قبل مديرية الإعلام في دائرة التوجيه السياسي أناشيد وطنية وأهازيج شعبية تمجد أغلبها القائد الضرورة ، لترسل إلى تلك الإذاعات ، بالإضافة إلى برنامج القوات المسلحة في تلفزيون وإذاعة بغداد الذي لم يشذ عن تلك القاعدة في مفرداته وطريقة أدائه .

- التحصين النفسي ، أضفت إيران الصبغة الدينية على قتالها في الحرب وحاولت تعبيرها إلى الجانب العراقي ، وفي مجالها ركزت دعايتهم السوقية (إذاعة وتلفزيون) والتعبوية (مكبرات الصوت والمنشورات) إضفاء الطابع الديني الشيعي على مادتها مثل بث مقتل الحسين (ع) في عاشوراء ، والتذكير ببعض المناسبات الدينية ، وغيرها لاعتقادها إمكانية التأثير على ضباط الصف والجنود الذين تشكل غالبيتهم من الشيعة ، وأضفت الحكومة العراقية الصبغة القومية التاريخية في قتالها مع الإيرانيين وحاولت تعزيزها في العقل العراقي ، أن وقائع الأحداث تؤكد أن إيران لم تستطع تحقيق هدفها في تشييع المعركة لاعتبارات .

يتعلق بعضها بالوسائل الفنية الإيرانية محدودة التأثير ، إذ أن مكبرات الصوت التي لديهم لا تتعدى مدياتها مئات الأمتار بالمقارنة مع تلك التي عند العراق بمدياتها التي تصل عدة كيلو مترات ، وكذلك بالنسبة إلى قنابر الدعاية للهاونات وقنابل الدعاية للمدفعية التي استخدمت بشكل ملحوظ في بداية الحرب وقلت نسب استخدامها في

نهايتها .

ويتعلق بعضها بقوة الردع التي أوجدها التوجيه السياسي والأمن العسكري حيث الأمر بتجميع أية منشورات للإيرانيين بسرعة وتسليمها لضابط الأمن دون قراءتها ، ومن يشاهد منكبا على القراءة ينتهي به الأمر معدوما في الميدان ، وينطبق هذا المنع على التلفزيون الإيراني وإذا عتصم المحلية اللتان يغطي بثهما ساحة المعركة .

ويتعلق بعضها الآخر بالطبيعة المهنية العسكرية لمنتسبي الجيش العراقي التي قاتل عديد منهم ونفذوا الأوامر على أساسها دون النظر إلى جوانب المعركة دينيا وقوميا .

وعموما كانت تلك الصبغتين أساس التحصين في الجيش العراقي وإن لم يفقه طبيعتهما عديد من ضباط التوجيه السياسي .

والتحصين الذي يقصد به توفير قدر من المناعة ضد تأثيرات الدعاية المضادة والضغوط النفسية المسطرة لتحسين مستوى الأداء لم تفلح دائرة التوجيه السياسي والمنظمات الحزبية في الجيش من تأمينها لأمر لا تتعلق بتأثيرات الدعاية الإيرانية ، بل ولفشلها في إيصال أهداف الحرب إلى عقول المقاتلين من ناحية ، وتقصيرهما في التقليل من أثر الضغوط النفسية وتبرير أخطاء القيادة من ناحية أخرى .

إن التوجيه السياسي في الجيش العراقي الذي فشل في إيجاد حالة معنوية متوازنة لغالبية المعارك الدائرة فشل أيضا في إمكانية التخفيف من الضغوط المسطرة على المنتسبين ، وعلى تقليص أثر الآفات التي كانت تفتك في المؤسسة العسكرية ، مثل الغياب والهروب ، والرغبة في الوقوع بالأسر ، والإصابات النفسية وغيرها عوامل أثرت على الأداء العسكري .

والفشل لا يتعلق بالجوانب الفنية التي ذكرناها فقط ، بل وكذلك بشكل الإدارة التي فرضها القائد العام / الرئيس على قمة التوجيه السياسي ، عندما عين لمنصب مديره وكيل وزارة الإعلام عبد الجبار محسن عام 1985 في أمر من صدام أحتار الضباط في التعامل معه وكيفية مخاطبته ، حتى مضى وقت ليعتادوا مخاطبته بكلمة سيدي ، ويؤدوا له التحية العسكرية وهو الشخص المدني ، خلافا للضوابط العسكرية ، وتجاوزا على معايير الضبط ، وبقي في منصبه هذا حتى انتهاء الحرب ، وهو المعروف بقدرته الفائقة على سبك الجمل ، وصياغة التبريرات ، والإسهاب في

الكتابة وإعداد البيانات ، في قرار يعد الأول من نوعه في الجيش العراقي .
هذا وإن المسألة لم تتوقف عند مدير مدني لمؤسسة عسكرية بل وبمواصفات ضابط
التوجيه السياسي التي حددتها القيادة في أن يكون حزيباً بدرجة متقدمة ويفقه
التلاعب بالألفاظ ، ولا يهم في أن يكون فاشلاً في قيادة وحدة عسكرية ، أو من
مستويات تحصيلية لا تتعدى الدراسة المتوسطة ، ولا يشترط حسن سمعته
الاجتماعية ، ونزاهته الأخلاقية .

وهذه مع تركيبة التوجيه السياسي والنوع المتدني لضباطه ، وتدخل الحزب في
مفاصله ، تسبب في نوع من الفشل أثر على المعنويات التي تختص بها الدائرة امتدت
آثاره السلبية لتخل بالقيم العسكرية ، وتضعف الالتزام ، وتعمم سلوك الذاتية ،
والمنفعة الشخصية ، وغيرها أمور قوضت مع أخرى أعمدة العسكرية العراقية .

الجيش في الحرب الخليجية الثانية

انتهت الحرب مع إيران حسب التوقيت العراقي في 1988/8/8 وكان الجيش بفرقه التي تزيد عن الستين فرقة مرهقا من الناحية النفسية بعد تعرضه لضغوطها طيلة ثمان سنوات مستمرة ، ومستويات ضبطه تقل كثيرا عن بداية الحرب ، وسياقات تدريبه وتجهيزه قد تغيرت كثيرا ، وشعر قادته بالفراغ رغم تخلصهم من هموم المعارك وتبعات القيادة الأعلى ، واكتشفوا بعد توقف القتال .
إن معالم الضعف قد أصابت كل جوانبه .

وإن إصلاحها يستلزم جهودا غير متاحة ، وترميم جوانبها يتطلب أموالا غير ميسورة ، والمحافظة على مكتسباتهم ووجودهم يقتضي أوضاعا غير ممكنة .
فأصيبوا بصدمة زادت من تعقيد الوضع العام للجيش العراقي ، وبدأ البعض منهم يتصرف بصيغ الميدان وبضوابط الحرب التي يجيدونها ، فحال دون السرعة في إعادة بناء الجيش لمرحلة ما بعد الحرب ، ومهد بأفعاله وتقاريره وادعاءاته القوة والتمكن إلى حرب أخرى ، كانت هي الحرب الخليجية الثانية التي يعدها السياسيون امتدادا لحرب الخليج الأولى ، ويعد أداء الجيش العراقي فيها ، واستخدامه أداة طيعة في افتعال الأزمة نتيجة حتمية لما آلت إليه الأمور في الحرب الأولى ، إذ أن ضعف القادة العسكريين وامتثالهم غير المحدود لأوامر الحاكم ، وعدم استعدادهم لمناقشته في أبسط الأمور وأعقدتها ، والإشادة بخططه العسكرية الفاشلة ، والثناء على توجيهاته الميدانية غير الصحيحة ، وتقديم المقترحات العسكرية التي تستهوي ميوله ، والركض من أمامه لإزالة العقبات ، وغيرها خصائص ومواصفات ، دفعته إلى التماسك في تجاوزهم قادة وجدوا لأغراض تسهيل تنفيذ تطلعاته ورغباته حتى أن الفريق الركن سعدي طعمة الجبوري وزير الدفاع إبان الغزو قد حضر بالساعة الثامنة صباحا إلى شعبة التصوير في التوجيه السياسي ، وكأن الأمر طبيعيا ، عدا استغراب كان باديا على صيغة استفسار عن صحة دخول الجيش العراقي الكويت . كذلك كان الحال بالنسبة إلى الفريق الركن نزار الخزرجي رئيس أركان الجيش الذي سمع أخبار الغزو عن طريق الراديو .

إن ما حصل في هذه الحرب وتأثيراتها على وضع الجيش العراقي حدا أبعداه تماما

في أن يكون مساهما في أي حل ، يدفع إلى أن تكون المناقشة شاملة لأربعة مراحل تبدأ الأولى مع بدء الغزو والتحضير للمعركة الدفاعية ، وتكون الثانية لمسألة القصف الجوي وفعل الهجوم البري ، والثالثة تتعلق بالانسحاب السياسي والتمهيد لفعل الانهيار ، وأخيرا الرابعة التي تتناول الانهيار ومعطيات التمرد والانتفاض .

المرحلة الأولى : الغزو والتحضير للمعركة الدفاعية

دخلت قوات الحرس الجمهوري لتأمين المباغثة وقوة الصدمة تبعثها وحدات من الجيش العراقي ومن ثم قواعد للجيش الشعبي لينتهي الأمر احتلالا كاملا للكويت وضمتها لأرض العراق ، وإنشاء دفاعات حول المدينة وفي داخلها ، وتنظيم موضع دفاعي يمتد من نقطة التقاء البر الكويتي بالخليج العربي ليتجه غربا بمحاذاة الحدود السعودية العراقية مستوعبا غالبية الجيش العراقي الذي يزيد تعداد أفرادهِ آنذاك على المليون فرد ، بقوا في مواضعهم حتى بدء الهجوم الجوي يوم 1991/1/17 ومن بعده الانسحاب المشهور يوم 1991/2/25 .

وهذه مرحلة عند النظر إلى تأثيراتها على وضع الجيش العراقي لا بد من الإشارة إلى إنها أديرت بنفس الصيغ السابقة ، ارتكبت أخطاء لا تختلف عن ما ارتكبت في السابق .

فالقيادة العليا هي ذات القيادة التي صادرت قرار القائد العسكري الميداني ، وهي التي وضعت تحت ضغط تهديداتها المستمرة ، وهي التي اشترت موقفه الوطني بثمن باتت تدفعه في مناسباتها المتعددة .

وسياقات التعامل بين الأعلى والأدنى لم تتغير طبيعتها في هذه الفترة عما كان يجري في السابق .

والفردية والذاتية وعدم تحمل المسؤولية ، والتوجس والخوف والتحسب خصائص سلبية بقيت نسبتها عالية في الشخصية العسكرية .

لكن التغير الوحيد في المقارنة بين المرحلتين ما يتعلق بالشباب الذين قادوا الحرب مع إيران بخبراتهم المحدودة ، أصبحوا الآن أكثر نضجا ، وإدراكا لمستلزمات الحرب والقيادة ، لكنهم ومن ناحية ثانية زادوا قلقلنا نتيجة لكم الهائل من انفعالات الخوف التي تراكمت في نفوسهم لعشر سنوات مستمرة ، وكذلك اقتصر خبرتهم على القتال

بفنون وأساليب تقليدية تتلاءم ومستوى الحرب مع إيران .

وعموما فإن تسليط الضوء على هذه المرحلة التي تركت بصمات واضحة على وضع الجيش العراقي يستوجب مناقشة متغيرات وعوامل أخرى كان لها تأثير سلبي ملموس على وضع الجيش مع عدّ المتغيرات التي نوقشت في مرحلة الحرب مع إيران أساسا أو عوامل مستمرة تأثيراتها ، على سلوك ومواقف الجيش التي رسمت معالم الانهيار وحددت دوره في التعامل مع الأزمة بينها .

1 . اضطرابات الدفاع

أولت القيادة العامة مهام الدفاع إلى أربعة فيالق (فل1 ، فل3 ، فل4 ، فل7) وأعطت واجب الدفاع عن مدينة الكويت إلى قيادة قوات الخليج ، وأبقت قوات الحرس الجمهوري لأغراض الاحتياط والهجوم المقابل ، إلا أن طبيعة تهديد الحلفاء وشكل الأرض الصحراوية المكشوفة حتم قيام العسكر العراقي باتخاذ وضع الدفاع لعموم قطعاته ، أي حفر مواضع وملاجئ ، وإعداد الأرض لتجنب تأثيرات القصف الصاروخي والجوي والاختفاء من الرصد الجوي ومتابعة الأقمار الصناعية جهد الإمكان ، وهذا وضع فرض على العسكر البقاء في مواضعهم لفترات ليست قصيرة خاصة بالنسبة إلى وحدات الجيش القريبة من الحافات الأمامية للموضع الدفاعي ، لأن التحرك يعني الكشف ، الذي ألزم التأكيد على الإقلال من الحركة نهارا والتعويض عنها فيما يخص الأرزاق والأمور الإدارية ليلا على الأغلب ، إلا في الحالات الضرورية ، وإذا ما أضفنا عزلة الموضع الدفاعي عن التجمعات السكانية والمدن " عدا مدينة الكويت " نرى أن العزلة والشعور بها كانت منشرة بين عموم المدافعين ، وهذه العزلة التي قيدت الحركة في الأيام الأخيرة " ما قبل القصف الجوي " أضعفت كثيرا المعنويات ، وزادت نسب الإصابات النفسية ، حيث الإيذاء المتعمد للنفس ، والميل للانتحار ، وكثرة المشاجرة وغيرها .

إذ أن المعروف في أدبيات علم النفس العسكري والصحة النفسية أن القلق يزداد شدة في ظروف الحرب ، وزيادته تعني عدم القدرة على الاستقرار ، وفي حالتها يجد المعني نفسه ميالا إلى التحرك ، إذ يجلس تارة ليكتشف أن الجلوس لم يخفف من قلقه فيعود إلى الوقوف ثم المشي ، أو الإيماء وغيرها حركات في حالة عدم مساعدة الموقف على القيام بها تزداد شدته "القلق" ويتحول انفعاله إلى اضطرابات عصابية

، وضعف في المعنويات .

وباستمرار هذه الحالة مع النقص الحاصل في الأرزاق والمياه ، وترشيد ومن ثم منع الإجازات ، وانعدام الترفيه ، وقلة الاختلاط ، وكثرة التحسب تسبب في وضع نفسي لغالبية المنتسبين قريهم من حافة الانهيار ، وحملهم أعباء أكثر من طاقتهم ، وساعد على تحريف ادراكاتهم باتجاه جسامه الخطر الذي يتهدهم ، وكانت تلك ضغوطا نفسية سلطت عليهم طيلة تواجدهم في الموضع الدفاعي أدت إلى زيادة حالات الاكتئاب ومصاعب النوم ، وفقدان الشهية والشعور بالإرهاك وضاعفت من نسب الإصابات النفس جسمية مثل ارتفاع نسبة الكولسترول في الدم ، والطفح الجلدي وتساقط الشعر وتسارع ضربات القلب وعدم القدرة على الاسترخاء لأعداد غير قليلة من المدافعين .

2 . الغياب

الغياب ظاهرة سبق وجودها حرب الخليج الثانية ، أو بالمعنى الأكثر وضوحا كانت قد بدأت خلال الحرب مع إيران ، إذ بينت دراسة إحصائية قامت بها لجنة خاصة قبل انتهاء الحرب مع إيران بفترة قصيرة أن عدد الماكثين في الهروب بلغ سبعون ألفا وثلاث وعشرون هاربا ، وهو رقم يمثل فقط 64/05% من العدد الإجمالي للغياب والهروب الذي بلغ (109325) في وقت إعداد الدراسة بينهم (88) ضابطا ، وقد مهدت هذه الأرقام العالية ، وطرق التعامل الغير الصحيح مع الظاهرة إلى مضاعفتها إبان حرب الخليج الثانية ، وتميزها بارتفاع نسبة الضباط ونواب الضباط وضباط الصف بين الهاربين ، وتعود أسباب ذلك إلى .

- عدم الإيمان بهدف القتال الذي وجد العسكر أنفسهم محشورون في مجاله دون سابق إنذار .

- قلة التواصل بين الأمرين ومنتسبيهم وكذلك بين المعنيين بالتوجيه المعنوي والضباط والمراتب لعدم مساعدة الأرض الدفاعية على تجمع عدة أشخاص في مكان واحد .

- قناعة العسكر ضابطا ومراتبا أن المعركة خاسرة وإن العدو يتفوق عليهم بعشرات الأضعاف التي لا تعطي فرصة للخروج بسلام ، رغم أن العديد منهم كان معتقدا أن

المواجهة سوف لن تتم وإن صدام يناور إلى آخر لحظة ، وكان هذا شعورا موجودا ولحين بدء القصف الجوي الذي أوجد صدمة زادت شدتها تأثيرا بسبب الإحباط الذي ولدته تلك التصورات غير الدقيقة .

- طول فترة الترقب ، والانتظار التي أنهكت الجهاز العصبي ، وقللت من قدرة العسكري على التحمل ، وأضعفت حججه وتبريراته في الصمود .

- التأثير النفسي بالإعلام العالمي ودعاية الحلفاء السوقية التي وظفت جهودا كبيرة لتأكيد الإحساس بالحياة ، إي تنشيط غريزة الحياة والرغبة في المحافظة على الذات التي لم يجد العديد من العسكر مجالا لتحقيقها إلا من خلال الهروب من المواجهة .

- عدم ملائمة الدفاع الذي أعدته القيادة العامة وأملته الظروف التعبوية على إشباع حاجات العسكر العضوية (الطعام ، النوم ، الراحة) والنفسية مثل الشعور بالأمان ، التي تضافرت لتزيد من نسبة اليأس الذي ساعد على الهروب .

- كما تدخل رتابة الحياة في الموضع الدفاعي التي أوجدت نوعا من الملل عاملا يضعف المعنويات ويزيد من نسب الهروب .

- التأثير السلبي لبعض العوامل العسكرية في إحداث الهروب وزيادة نسبه مثل : تعرض العديد من المراتب إلى الضرب والإهانة والتجريح المستمر التي أشعرتهم بالدونية والرغبة بالتخلص من الموقف المهين .

عدم وجود أسس عادلة لتوزيع الواجبات والإجازات وحتى الأرزاق .

فساد الذمم واستشراء الوساطات والرشوة في منح الإجازات والإخلاء الطبي .

التمييز بين المنتسبين عشائريا ودينيا وطائفيا في كل ما يتعلق بحياتهم وطبيعة خدمتهم في الوحدة .

ضعف كفاءة البعض من الأمرين وتدني مستويات معنوياتهم الذي انعكس سلبا على وضع المراتب وزاد من رغبتهم بالهروب ، كذلك استخدام القسوة والعقوبة بأبعد مدياتها من قبل بعض الأمرين دون مبرر أحيانا .

عدم تفهم ظروف ومشاكل الضباط بالرتب الصغرى وضباط الصف والجنود ، وعدم القدرة على حلها .

إن ظاهرة الهروب التي بدأ الجيش العراقي يعاني من تزايدها مع تقادم الأيام والاقتراب من يوم القصف ، زادت بشكل كبير وغير مسيطر عليه مع بدء القصف ، وتميزت بالإضافة إلى كثرة أعداد الهاربين شيوع هروب الضباط وينسب أثارت قلق القيادة وحيرتها . الأمر الذي أثر على المتبقين في الموضع الدفاعي ، وكذلك على القدرة القتالية العامة للجيش .

3 . العمليات النفسية

كانت القيادة العامة ومنذ الأيام الأولى للغزو تعاني مشكلة إقناع العسكر العراقي في أمور مهمة تتعلق بأسباب الغزو ، ودوافع عدم الانسحاب ، وجدوى مواجهة اثنين وثلاثين دولة بينها أمريكا الأقوى في العالم .

وكانت قيادة الحلفاء تمتلك حجج مقنعة تتعلق : بتحرير الكويت ، والدفاع عن السعودية ، ومحاربة التجاوز والدكتاتورية .

وتلك أهداف للحرب النفسية سمحت للحلفاء التحرك الواسع بحرية كاملة وبوسائل وأدوات متعددة لعموم الكرة الأرضية من فضائيات ، ومحطات إذاعية معروفة (لندن ، صوت أمريكا ، مونتكارلو) وغيرها العشرات ، وصحف عالمية ودور نشر دولية ، وتحرك دبلوماسي واسع ، حشدت جميعها ، للتأثير النفسي على العسكر العراقي .

وبالمقابل كانت أهداف الحكومة العراقية مرتبكة وغير واقعية ، لم يتوقف فشل تأثيرها في حدود عدم الاقتناع فقط ، وإنما بات تكرارها مثيرا للتوتر والانزعاج ، هذا بالإضافة إلى محاصرة الوسائل النفسية العراقية في تلك المرحلة ومحدودية تغطيتها ، إذ لا تصل الصحف المحلية إلى المدافعين بشكل منتظم ، ولم تستطع دائرة التوجيه السياسي تنظيم أنشطتها في التوعية الفكرية والمعلوماتية كما كان الحال إبان الحرب مع إيران ، ومعدات الحرب النفسية التعبوية سواء منها الخاصة بالطائرات ، أو العجلات باتت مقيدة تماما ، الأمر الذي تسبب في النهاية بقاء دعاية الحلفاء وعملياتهم النفسية فاعلة بالنسبة للمدافعين العراقيين ، لم يقتصر تأثيرها على الجانب المعنوي وزيادة نسب الغياب ، بل والمساهمة غير المباشرة بفعل الانهيار الذي حصل مع بدايات إحساس العسكر بضعف السلطة الضابطة .

وهي - دعاية الحلفاء - لم تتوقف في عملها الموجه عند حدود تعميق عدم الاقتناع

بجدوى الحرب وبطلان أهدافها ، بل وحاولت تعميق هامش المجهول في النفس العراقية بشكل هام ، والعسكر العراقي على وجه الخصوص ، إذ أنها باتت تركز على حجم الدمار القادم ، والمستقبل غير المضمون ، واحتمالات تقسيم العراق ، وإعادته إلى عصر ما قبل الصناعة ، وغيرها مفردات في العمليات النفسية السوقية عمقت هامش المجهول الذي يحتل أصلا حيزا كبيرا في تفكير العسكر العراقي عندما وجدوا أنفسهم بمواجهة عشرات الأسئلة المبهمة ، وهم غير مستعدين لقبول تفسيرات الحكومة التي لا يثقون بها لطبيعتها .

فكان المجهول من أكثر العوامل إثارة لتوجس الخطر والقلق الشديد التي أثرت سلبا على حال العسكر ومهدت لفعل الانهيار .

(إذ أن التوجس والقلق الشديدين يؤديان إلى ما يسمى بالتحفيز الفسلجي الذي يدفع عددا من الغدد الصماء إلى إفراز الأدرينالين والنور أدرينالين لتساعد الجسم على التعامل على مواجهة الخطر ، وتناسب تلك الإفرازات مع شدة الخوف والقلق لتصل إلى درجة مزعجة قد تعيق التفكير السليم لدى العسكري فيتغلب عليه التوتر الشديد وتصبح ردود أفعاله غير سوية ، ويفقد فعاليته القتالية تماما رغم خلو جسمه من الإصابات العضوية ، وهذا ما حدث لعديد من العسكر قبل تنفيذ فعل الهجوم البري وحصول الكارثة .

وتلك الأجواء كانت مساعدة جدا لانتشار الإشاعات التي يرجع بعضها إلى قدرة الحلفاء ونشاط إعلامهم ، والبعض الآخر إلى ضعف الحكومة العراقية وعدم قدرة أجهزتها على الرد أو حتى على صياغة إشاعات ملائمة ، عندها تداخلت إشاعات الخوف الذي زادت شدة تأثيرها بتناقص الأمل لتنتج وضعاً نفسياً استنزفت فيه معظم الطاقة النفسية خاصة في الأيام التي سبقت الهجوم البري .

المرحلة الثانية : القصف الجوي وفعل الهجوم البري .

لو جاز لنا أن نصف حالة المقاتل العراقي في بعض جوانبها " السلبية " نرى وعلى ضوء تقييم الحالة المعنوية التي كان المركز النفسي المتقدم يرفعها إلى القيادة العامة 1 . إن النشاط العام لغالبية العسكر القابعين في مواضعهم ينقصه الدافع ويفتقر إلى الأهداف الواضحة.

2. إن البعض من معالم النشاط العسكري الخاص بنقل البريد والتموين والتنقل بين المواضع قد تناقصت بشكل ملحوظ ، لتكون شبه معدومة ، أو غير مرغوب بها مع بدء القصف الجوي حتى بات الوجوم يخيم على الوجوه وبشكل ملحوظ .

3 . اعتقاد الأمرين بكافة المستويات بعجزهم عن تقديم دعم لجنودهم ، الأمر الذي حد من حركتهم التي باتت هي الأخرى غير مستحبة من قبل المراتب أنفسهم لأن كثير منهم يضمن أنها حركة يمكن أن تجلب طائرات العدو وتزيد شدة القصف .

4 . إنها حالة ملل بالمفهوم العلمي للسلوك البشري ورغبة ملحة لتغيير نمط الحياة أدت إلى الإحساس بالتعب والإجهاذ على الرغم من قلة الحركة وانعدام المجهود العضلي .

5. تلك الرتابة في المواضع المحفورة تحت الأرض ، وفي أجواء الصحراء شديدة البرودة في وقت بدء القصف الجوي وصعوبة الحركة في النهار على وجه الخصوص تزيد وبشكل ملحوظ مغالة المقاتلين بتقدير وطأة الزمن الذي باتت ساعاته أياما ثقيلة تنذر بالهلاك شبه المحتوم .

إن بدء القصف الجوي والمدفعي الكثيف على المواضع الدفاعية وإن قلص من هامش المجهول في بعض جوانبه بعد أن أصبح هدف عدوهم واضحا بالنسبة لهم كمدافعين ، لكنه ومن جهة أخرى تسبب في بعض الآثار التي انعكست سلبا على الوضع العام منها .

1 . الحد من دور القيادة

كان القصف مع بدايته قد استهدف مقرات القيادة بدءا من السرية والفوج حتى الفرقة والفيلق ، والمقرات الميدانية للقيادة العامة ، وكذلك عقد المواصلات ومفارق الطرق ومراكز الاتصال ، ورغم توجه القيادة العامة لوضع خطط لإدامة الاتصال بين القيادات وتشكيلاتها والتشكيلات ووحداتها وهكذا حتى مستوى الفصيل في الحافات الأمامية ، لكنها في الواقع العملي قد توقفت عند المواضع القريبة من الحافات الأمامية لصعوبة التحرك ، وتقلصت بشكل ملحوظ في العمق لنفس السبب إلا في حدود المخاطرة بنسب عالية ، أو في الليل على الأغلب ، وهذه الحالة التي حُيدت أو غُيبت فيها القيادة ، ومع خاصية التواكل وعدم تحمل المسؤولية في جيش لم يدرّب ، أو حتى لم يتوقع مثل هكذا مواقف جعل الارتباك يدب بين المقاتلين من

الأيام الأولى للقصف ، وحول هامش المجهول من جهة العدو إلى الجهة المعاكسة التي بات المقاتل لا يعلم فيها عن أمره أو قائده في أحيان ليست قليلة ولا يعلم ماهية الإجراء الذي يمكن أن يتخذ في المواقف المقبلة .

2 . شدة الصدمة

للجيش العراقي خبرة قتالية مع إيران لم يتناساها العسكريون الذي أدارت الحكومة وجهتهم فيها من الحدود الشرقية إلى الجنوبية والجنوبية الغربية في سنتين لم يأخذوا فيها فرصة النسيان ، وكانت خبرة الثماني سنوات تسمح في أن يخرج المشاة من مواضعهم للنظر إلى الطائرات الإيرانية وهي تؤدي مهامها في القصف ، وخبرتهم تذكرهم أن تشكيل الطائرات الإيرانية زوجي ، أو رباعي في كثير من الأحيان ، وتذكرهم أيضا أن احتمالات التعرض للإصابة بسبب تلك الطائرات ليست عالية ، وإن قوة التدمير التي تحملها قنابلها من الوزن الوسط بسيطة ، وصواريخها ذات توجيه بطرق تقليدية ، والمنطقة التي تستهدفها ليست واسعة نسبيا .

وبمقارنتها عمليا مع أسراب لطائرات الحلفاء التي بلغت أعداد المقاتلة منها فقط (1543) طائرة ، وزعت مهامها توزيعا دقيقا بين مقرات القيادة ، ومراكز الاتصال ، وقواعد الصواريخ ، والدروع ، والمدفعية ، وأكاداس العتاد ، ونقاط الماء ، والأرزاق ، والآليات حسب تسلسل أهميتها في المعركة ومن بعدها مواضع المشاة الذين شلت حركتهم إلا من انتظار بات مؤلما .

وبمقارنتها فعليا بدقة إصابتها وسعة المنطقة التي تستهدفها ، ووسائل التشويش ، والإغماء الإلكتروني التي تستخدمها ، وآلاف الأطنان من قنابلها الثقيلة ، وصواريخها التي توجهها ليزريا .

مقارنة عقلية غابت فيها الطائرات العراقية عن ساحة المعركة تماما فكانت نتيجتها ليست في صالح المجازفة بالخروج من الملاجئ ، ولا في صالح المراهنة على احتمالات النجاح ولو بأدنى الدرجات ، فشككت صدمة انفعالية أعادت المقاتل إلى ملجأه محبطا يتحين فرصة الخلاص .

مقارنات في خبرات الحرب لم تقتصر على الطيران الذي مهد لكسبها من قبل الحلفاء ، بل وامتدت إلى المدفعية التي لم تعد تتوقف عن القصف التمهيدي منذ الساعات الأولى ليوم 1991/1/17 حتى الشروع بالهجوم البري في الساعة 0 400

يوم 24 شباط وبعيارات مختلفة ومسافات متعددة لا يمكن تقريب تأثيراته مدافع حرب الخليج الأولى . وكذلك إلى الطائرات السمتية التي تجوب سماء المعركة في حركة دائبة لاصطياد الدبابات ومواضع المشاة ، وإلى (3850) دبابة قتال رئيسية ، وغيرها أسلحة ووسائل تأثير لا تقترب من تلك التي استخدمت في حرب الخليج . نتائج لمقارنات زاد العدو بإعلامه وعملياته النفسية السوقية والتعبوية الاعتقاد بها فكونت ضغطا نفسيا على المدافعين كانوا فيه شبه معطلين إلا بالتفكير عن كيفية الخلاص ، وتلك كانت إحدى أهم عوامل الانهيار .

المرحلة الثالثة : الانسحاب السياسي والتمهيد لفعل الانهيار

لم يكن صدام يريد الانسحاب من الكويت ، ولم يفكر بطريقة الانسحاب خيارا ، أو نتيجة لتقدير موقف عسكري في مواجهته مع الحلفاء لإعتبارات شخصية على الأغلب ، خاصة وإن العسكر العراقي القريبين من موقعه القيادي عجزوا بمعرفتهم الجيدة بإمكانات الجيش العراقي وقدرته القتالية عن إيجاد تفسير منطقي لإصراره عدم الانسحاب ، وقبوله المعركة الخاسرة بكل المقاييس العسكرية ، الأمر الذي رجح العامل الشخصي في معادلة اللعب مع الحلفاء ، وعلى أساسها أصدر أمرا قبل بدء المعركة بفترة وجيزة ينص على عدم الامتثال لأية أوامر تخص الانسحاب ، وإن جاءت منه شخصيا وعلى لسانه بوسائل الإعلام ، فوضع بأوامره هذه البقاء في الموضع الدفاعي غاية تفوق أهميتها غايات أخرى مثل قيادة معركة دفاعية ناجحة ، أو القتال من أجل العراق ، والأهم منهما ارتباط الغاية في عقل المدافعين بالانتحار الجماعي .

لكن العسكر العراقي ورغم امتلاء تفكيرهم بتفاصيل ذلك الانتحار واحتمالات الهلاك ، وعديد من الأسئلة الخاصة بعدم جدوى الدفاع ، وكثير من الشحنات الانفعالية السلبية التي زادت من قلقهم فإنهم نفذوا أمر الدفاع بشكل مقبول بمقاييس الوحدات ، وليس بمعايير الأفراد حتى الدقائق الأولى من أمر الانسحاب (والمقصود هنا أن مقرات الوحدات والقيادات العسكرية المدافعة بقيت في مواضعها منفذة أمر القيادة العامة دون أية بوادر للتمرد أو العصيان على تلك الأوامر ، بينما لم يكن الأمر هكذا على مستوى الأفراد الذي زادت نسب هروبهم من الموضع الدفاعي وكذلك تسربهم إلى الخلف ، وبمستويات لم تستطع إجراءات الحزب

والاستخبارات العسكرية القسرية من الحد منها ، وبحدود باتت فيه ظاهرة أخلت بالقدرة القتالية لكثير من وحدات المشاة المدافعة على وجه الخصوص) .

وقبلوا فكرة الموت في صحراء الكويت ، أو نفذوها على أساس الانضباط القسري ، الذي تكون في سلوكهم نتيجة حتمية لتصارع الأفكار ذات الصلة بالموت باتجاهاته التجنبية المؤلمة .

الاتجاه الأول : احتمالات الموت إعداما من مفارز الحزب والأجهزة الأمنية عند ترك الموضع الدفاعي .

الاتجاه الثاني : احتمالات الموت شهداء في مواضعهم الدفاعية بعيدا عن الذل والمهانة لهم ولعوائلهم من بعدهم .

فكان تفضيلا للاتجاه الثاني ولغالبية المنتسبين من الضباط على وجه الخصوص ، وكان له الأثر الكبير على بقائهم في حالة توتر شبه دائمة ، وعلى تحديد طبيعة انسحابهم الذي تحول إلى فوضى وكارثة عسكرية .

هذا ولإعطاء تصور بقدر معقول عن تأثيرات هذه المرحلة على وضع الجيش العراقي لا بد من الإشارة إلى مواضيع يمكن أن تعطي تصور أكثر دقة عن الحالة العامة إبان تلك الفترة وانعكاساتها على وضعه المستقبلي منها .

1 . طبيعة الانسحاب

عندما أمرت القيادة العسكرية العراقي بعدم الانسحاب من الموضع الدفاعية لأي سبب كان وتحت أية ظروف ممكنة زادت درجات القلق في نفوسهم من جهة وتضاعفت مستويات البغض للسلطة في داخلهم من جهة أخرى . وعندما شدد الحلفاء ضغطهم على أولئك العسكر دفعوا إلى أن يكون القلق في أعلى درجاته ، وأن يكون البغض مقنا في أعلى مستوياته ، فكان جل همهم في تلك اللحظات الحرجة يتركز على كيفية التخلص من هذا القلق القاتل ، وجاءت الفرصة بالساعة 1800 يوم 1991/2/25 عندما أصدر صدام أوامره " دون الرجوع للعسكر وتقدير الموقف بالانسحاب الذي وجد فيه جميع المدافعين أنفسهم مسرعين لترك مواضعهم بقوة دفع غير طبيعية تضافرت مع جهد الحلفاء العسكري الضاغط لتحويله إلى كارثة عسكرية لم يخبرها الجيش العراقي من قبل ، ولم تعرفها الجيوش القريبة من

العراق في سابق عهدها ، وذلك لعدة أسباب بينها :

- أربك أمر الانسحاب وطريقة تبليغه الأمرين والقادة الذين ما زالوا يعملون بضوء الأوامر السابقة التي تحرم الانسحاب ، ووضعهم في حالة من الحيرة وعدم التصديق ، لم يفيقوا منها إلا ومنتسبيهم قد خرجوا من مواضعهم خارج سيطرتهم في أغلب الأحيان ، فلم يكن أمامهم طريقا غير تعقيب منتسبيهم باتجاه العراق .

خاصة وإن هذا الأمر الخطير وصل إلى المدافعين بطرق شتى غير متجانسة منها الرسالة الشفوية التي نقلها معتمدون مرتبكون كانت لا تتعدى عبارة باللهجة العراقية الدارجة (خلصوا أنفسكم) ، ومنها تبليغ عن طريق الهاتف الميداني بعبارة انسحبوا فوراً دون أية تفاصيل ، ومع احتمال صحة هذه الروايات ، وأخرى أكثر إثارة للتوتر والارتباك ، فإن أمر الانسحاب يؤكد على أن تكمل كافة القطاعات العراقية انسحابها إلى داخل حدود العراق خلال يوم واحد ، وأن تسحب معها ما تستطيع سحبه من معدات وبعبكسه تدمر الباقي في أماكنها . وهذا أمر بالانسحاب كانت صياغته في ظروف غير طبيعية لا تثير التوتر فقط وإنما تمهد للفوضى والاضطراب .

- إن انقطاع الاتصالات وضعف منظومة تعبير الأوامر والمعلومات ، جعلت بعض الوحدات خارج التبليغ الرسمي بالانسحاب فتركت في مواضعها منسية حتى أسرها الحلفاء ، وأخرى تلمسته من خلال الجنود والضباط الذين تخللوا في انسحابهم مواضعها أو مروا قريباً منها ، فحشرت نفسها في طريق الانسحاب بطريقة زادت من ارتباكهم .

- كانت سبل الانسحاب ورغم سعة الصحراء المستوية قد تركزت على طريقين رئيسيين .

الأول : طريق الكويت - المطلاع - صفوان - البصرة .

الثاني : الكويت - أم قصر - الفاو - البصرة .

وهذا جعل من المنسحبين هدفا سهلا لطائرات الحلفاء السميتية التي دمرت فيه كثير من الآليات التي استطاعت وحداتها سحبها من المواضع بطريقة نظامية ، وجعل الطريق مقبرة لآلاف الآليات العسكرية العراقية ، وكذلك لجثث الشهداء ، وجعله مشهدا للحزن الشديد قضى على ما تبقى من طاقة نفسية مهدت للانهييار .

- إن الانسحاب على ذات السبل وبنفس الاتجاه جعلت الطرق تزدحم بالمنسحبين

وكذلك المدن مثل الزبير والبصرة ، ونقاط العبور من على الجسور وإلى ضفاف الأنهر الثانية ، وهذا التكدس أوجد تداخلا بين المنسحبين من وحدات متعددة وصنوف مختلفة ، ونقل عدوى اليأس والاستهزاء من القيادة بين عموم المراتب المنسحبين وشكل وضعاً معنوياً متدنياً ، أو ما يمكن تسميته بالانهيار .

2 . فقدان السيطرة

كانت معالم القيادة والسيطرة قد تصدعت في مراحل ما قبل الانسحاب لأسباب تم ذكرها في أعلاه ، وانتهت ، أو تعطلت تماماً خلال مرحلة الانسحاب ، لرغبة غالبية الجنود التخلص من ضغوط الحرب والالتزام التي بقوا تحت وطأتها طيلة فترة الأشهر الخمسة الماضية أي التحرر منها ، ولأسباب فنية ساعدتهم على سلوك الفوضى في أدق مرحلة من مراحل الحرب ومنها .

- عدم القدرة على تأمين الاتصال لا سلوكياً مع بداية ترك الموضع الدفاعي ، لتعطل بعض الأجهزة اللا سلوكية ، ولترك أخرى في الموضع الدفاعية ، ولفاعلية التشويش والحرب الإلكترونية للحلفاء ، ولخشية الأمرين من استخدام ما تبقى بعد أن أصبحت هدفا سهلاً لطائرات الحلفاء .

- التغير السريع بالموقف وباتجاهات نحو الأسوأ أربك القيادة العامة للقوات المسلحة التي أخذت على عاتقها تحديد أماكن تجمع القيادات المنسحبة ، وأرك كذلك القيادات الميدانية التي وجدت في بعض الأحيان أن قوات الحلفاء قد سبقتهم إلى تلك المواقع المؤشرة ، أو أنهم مرغمون لتركها لاعتبارات الأمن الداخلي التي بدأت مؤشرات غير مشجعة بالنسبة للقيادة المذكورة .

- قطع الجسور واقتصار العبور على وسائل محدودة كدسّ عديد من الجنود في أماكن معينة مثل ضفتي شط العرب وتسبب في ازدياد عدوانيتهم وميلهم للتمرد ضد القيادة والحكومة التي مثلت سبب المأساة ، فكانت أوضاعهم تعبر عملياً عن حالة الانهيار .

- تدمير الآليات العسكرية ، وعدم وجود سيارات وشاحنات ، وتوقف القطارات لنقل آلاف الجنود والضباط إلى مدنها ومقرات وحداتهم الدائمة جعلهم يتنقلون على أقدامهم لمسافات بعيدة ، في أجواء القصف ، وكثرة الخسائر على الطرق ، وضعف

المعنويات ، أدى إلى انهيار أسس الضبط وعدم الالتزام بالأوامر الصادرة من قبل بعض القيادات والوحدات التي استطاعت المحافظة على كيانها رغم قساوة تلك الظروف ، عنها عمت حالة الانهيار .

3 . الخسائر

تعرض الجيش العراقي لإصابات مختلفة في حربه مع إيران قدرها البعض بما يزيد على المليون إصابة ، لكنه تعامل معها بطريقة استطاع السيطرة عليها لامتداد وقوعها على فترات مختلفة ولمسافة زمنية بلغت الثماني سنوات ، لكنها وفي حرب الخليج الثانية كانت كارثة حقيقية لأسباب بينها .

- وقوع الخسائر في أيام معدودات وفي ظروف تفوق الحلفاء بشكل مطلق ، حال دون إمكانية تنظيم الإخلاء .

- نقص عجلات الإسعاف أصلا ، وتدمير بعضها ، وعطل البعض في الطرق ، وعدم تيسر الوقود لبعضها الآخر ، حدّ كثيرا من إمكانية إخلاء الجرحى .

- كانت الخسائر تفوق كثيرا قدرة المفازر الطبية في الوحدات ، وكذلك وحدات الميدان الطبية والمراكز الصحية الميدانية على استيعاب الإصابات وإخلائها ، الأمر الذي حتم ترك البعض منهم قسرا في ساحة المعركة ، وعلى طرق الانسحاب .

- تعرض الكادر الطبي الميداني لنفس فوضى الانسحاب وهلع المعركة كأحد الصنوف القريبة من أوارها المشتعلة ، وهذا جعلهم يتركون مقراتهم مثل غيرهم من الصنوف ، وينجون بأرواحهم كما جرى بالنسبة لغيرهم ، وفي ظرف كهذه يصعب أن يتذكروا جرحاهم الذين ترك البعض منهم راقدين في مراكز صحية داخل مدينة الكويت .

- عدم استيعاب نقاط جمع الخسائر لأعداد الشهداء التي تتزايد بوتائر كبيرة ، مع قلة التلajات المتخصصة لحفظ جثثهم ، وانقطاع التيار الكهربائي ، تسبب في أن يترك البعض منهم خارج التلajات وفي الممرات ، ومن بعدها خارج النقاط والمراكز بطريقة تثير البؤس والاشمئزاز .

- انتشار وقع الخسائر وكثرتها على طرق ممتدة طويلا ، ومزدحمة ، وغير مسيطر عليها من وحدات الانضباط العسكري ، وفقدان الاتصال بالمقرات ، وتعب الزملاء

وعدم قدرتهم على تقديم العون الأخلاقي تسبب في بقاء الجرحى ينزفون في أماكن إصابتهم حتى الاستشهاد ، وتسبب في بقاء الجثث عرضة للتعض ونهش الحيوانات في صورة يصعب استيعابها وإن كان الظرف قاسيا .

- قلة وسائل النقل التي يمكن استئجارها لنقل الشهداء بسبب نقص الوقود وتعقيدات التنقل على الطرق العامة التي باتت غير آمنة ، وكذلك شحة التواييت المخصصة لهم تسبب في تكديس جثث الشهداء وزيادة تعقيدات الإخلاء .

إن وضع الشهداء الذي باتت جثثهم متناثرة على الطرق وبين أروقة مراكز الإخلاء والأرصفة المحاذية لأسيجتها الخارجية ، ورائحة الموت المنبعثة منها ، ودماء الجرحى التي تسيل على طول طرق الانسحاب ، كونت في ذاكرة العسكر أفكارا أبعدتهم كثيرا عن الالتزام بعسكريتهم وبأهداف قادتهم ، وشعارات حزبهم ، واستثارت في داخلهم سلوك التمرد والفوضى وعدم الالتزام .

المرحلة الرابعة : الانهيار ومعطيات التمرد

جنود يمشون فرادا وجماعات على الطرق وبين شوارع البصرة لم يحاولوا أخذ قسط من الراحة والتوقف عن المسير .

وضباط تعطلت سياراتهم وتركهم جنودهم ومراسليهم وحماياتهم الخاصة وسط الطريق ، فلم يجدوا أمامهم سوى التزاحم مع جنود من غير وحداتهم خجلا من طبيعة المسير .

وزملاء لهم تورمت أرجلهم من طول المسافة سيرا دون توقف ، فخلعوا أحذيتهم التي ضاقت عليهم وعاودوا المسير .

جنود ملئوا شوارع البصرة ومدن الجنوب يتكلمون علنا عن خذلان قيادتهم ، وعن تقصير أمريهم ، وعن نقمة ضم الكويت لعراقهم ، فلم يجدوا من يجيب عليهم أو حتى يعتقلهم كما كان جاريا قبل انسحابهم ، ففكروا أن خير وسيلة لمقارعة العدو والحكومة هو الإصرار على المسير .

وجنود وقفوا أمام مطاعم البصرة ولم تكن في جيوبهم نقودا تكفي لوجبة طعام بسيط فلم يجدوا غير بيع بنادقهم ولو بدينار يؤمن لهم وجبة غذاء تعينهم على

مواصلة المسير .

وزملاء لهم وقفوا أمام تماثيل أقامتها القيادة على ضفة شط العرب لضباط قتلوا في الحرب مع إيران وأيديهم ممدودة باتجاهها ، وهم يفكرون بإمكانية أن تقيم الحكومة البعثية تماثيل لزملائهم الذين قتلوا في هذه الحرب وأيديهم تؤشر باتجاه السعودية والكويت وربما تركيا ، فلم يحصلوا على إجابة مقنعة سوى الرغبة في المسير .

وآخرون وجدوا أن الوقت بات وقعه ثقيلًا ووسائل العبور العسكرية لشط العرب كافية فقط للقيادة وضباط الحرس الجمهوري فقرروا مساومة أصحاب القوارب الصغيرة على بنادقهم ومسدساتهم ثمنًا يدفعونه لقاء العبور إلى الضفة الأخرى ومعاودة المسير .

وآلاف غيرهم أعياهم الظرف الصعب وأوهن حالهم التعب والجوع والعطش ، وعدم تيسر وسائل النقل ، فتفرقوا بين مباني البصرة غير المكتملة والمهدمة ، وعلى جوامعها وكنائسها ، وعلى أرصفة شوارعها الموحلة قرروا أن يتركوا الأمر للقدر ويتوقفوا عن المسير .

تلك كانت بعض الوقائع الفعلية لحالة العسكر المنسحبين إلى البصرة ، منطقة التحشد الرئيسية لحرب الخليج الثانية ، وعقدة المواصلات التي تؤدي إلى بغداد وباقي محافظات العراق الأخرى . وضعٌ مأساوي ، وصورة بائسة أدت إلى انهيار تتمثل وقائعه بالآتي :

1 . فقدان شبه كامل للقيادة والسيطرة لغالبية وحدات وقيادات الجيش العراقي باستثناء وحدات الحرس الجمهوري التي حافظت على تماسكها لعدم زجها بمعركة الهجوم المقابل كما كان مخطط لها ، ولتجهيزها الجيد وتدريبها المقبول ، وعدم تعرضها لاضطرابات الموضع الدفاعي ، وربما لإبقائها فاعلة للتعامل مع الانتفاضة وظروف العراق ما بعد المعركة . خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن قوات الحلفاء قد وصلت حافات الهور من جهة الناصرية ، وكذلك السماوة في محور آخر ، وقطعت غالبية الجسور والمعابر الموجودة على طريق البصرة - العمارة ، وكانت طائراتها تدمر أية عجلة عسكرية تنتقل على تلك الطرق ، فعدت الحالة هذه غالبية وحدات الحرس الجمهوري الآلية والمدرعة في المنطقة محاصرة بالحسابات التعبوية ، لكنها وقبل حدوث الانتفاضة تبين إن غالبيتها انسحبت على شكل أرتال تنقلت بشكل عادي على طريق واحد سالك في الهور لتصل إلى بغداد وضواحيها في وقت قياسي

وفي ظروف غير اعتيادية ، وهذا وضع أثار كثير من علامات الاستفهام التي تعززت بسماع الحلفاء للقيادة العراقية باستخدام الطائرات السمتية بحجة التنقل ، وهي التي تعي جيدا طبيعة تسليحها ، وكذلك باستخدام الصواريخ التي لا تزيد مدياتها عن (150) كم .

2. كسر الحاجز النفسي للخوف من السلطة الذي رافق العسكر طيلة أكثر من عشرين سنة ، حيث وجدوا - أي العسكر - وبشكل مفاجئ أن قوة السلطة الممثلة بالحزبيين والأمن والاستخبارات قد تلاشت ، ولم يعد ما تبقى من ممثليها قادرا على إضهار نفسه خشية الانتقام ، كما إن قوة الرئيس قد اختفت هي الأخرى حيث لم يعد له وجود ظاهر في أجهزة الإعلام المحلية غير الموجودة فعليا ، وهذا مع عوامل فقدان السيطرة وكتم الحقد والبغض الموجود ضده والحزب في نفوس العسكر دفع البعض من الجنود وبشكل فردي إلى التجاوز العلني على رموز قوة الحاكم والحكومة مثلما فعل سائق الدبابة الذي وجه دبابته على جدارية تحمل صورة صدام في ساحة سعد ليهدمها بقدر الهدم النفسي الذي تعرض له خلال أشهر الحرب مع الحلفاء ، وهذه مع أفعال أخرى للجنود في المدن التي يدخلوها وعلى الطرقات ، وتندبرهم على السلطة وهم في حالة الإعياء دفع الشارع إلى التعاطف معهم والتوحد مع معاناتهم فانطلقت أولى علامات الانتفاضة من الحيانية في البصرة بحدود الساعة 800 يوم 1991/3/2 لنساء يحملن عصي ورجال آخرين هجموا على مراكز الحزب والشرطة ، أعمال سرعان ما تلقفها الشباب ودخلها القليل من العسكر (بشكل فردي) وزاد من اتساعها رجال الأهوار وأبناء العشائر ، ليسجلوا في تاريخ العراق أضخم انتفاضة ضد اعتي حاكم امتدت لتشمل أربعة عشر محافظة .

3. كان العسكر مشحونون بانفعالات العدوان ضد الحلفاء والأمريكان طيلة الفترة التي سبقت بدء القصف الجوي والهجوم البري ، وأهداف إخراجها كانت موجهة ضدهم لزيادة دافعية العسكر في المقاومة والقتال ، وعندما بدأت المنازلة الفعلية تبين استحالة توجيهها بشكل فعل ضد أولئك الحلفاء ، وفي طريق العودة وظروف الانكسار وغياب أدوات القوة للسلطة والوضع النفسي غير المستقر تحولت في النفس العراقية من الأمريكان ، وبدأت خطوات التصريف بهذا الاتجاه .

نقد لخططه العسكرية .

تجاوز على أوامره الصادرة .

استهزاء بمواقفه السياسية .

تطورت لتكون سب علني وشتم بأعلى الأصوات ، لتزداد شدتها أفعال ضد رموز الحكومة ، ومن بعدها انتفاضة شعبية عارمة ، صحيح لم يشترك في أحداثها الجيش العراقي كوحدات وقيادات (عدا قليل من الضباط برتب مختلفة وضباط صف وجنود بصفتهم الشخصية) ، لكنه وقف مباركا لها ومتفرجا على أحداثها ، مع بدايات حدوثها وتطورها حتى استعادة صدام عافيته لتكون بعض وحداته مع الحزب والحرس الجمهوري أداة لوأدها .

4 . إن من علامات الانهيار والتجاوز على الأعراف والمعايير العسكرية هي صيغة تعامل العسكر مع أسلحتهم ومعداتهم ، إذ وبعد أن استلموا إذن بتدميرها عند عدم القدرة على سحبها تكونت لديهم مبررات للتخلص منها تضاعفت شدتها في طريق الانسحاب عندما أصبحت عبئا على كاهلهم تعوق أحيانا الانسحاب ، زاد الحلفاء وتأثرها عندما بدأ طياروهم يتقربون نحو البعض منها ليعطوا إلى القائمين عليها أو الذين يركبونها إشارات تركها ليحوموا حولها ثم يقوموا بتدميرها حتى سرت شائعات تضخمت كثيرا في عقول المنسحبين من أن الأمريكان يستهدفون فقط تلك الأسلحة والمعدات وحتى الآليات ، فزادت عندها وتأثر ترك تلك المعدات ، بل ولجأ البعض أحيانا إلى تعطيلها أو حرقها تفاديا لاحتمالات اتهامه بتعمد تركها إذا ما استعاد الجيش عافيته ، وأمتد هذا الأسلوب في التعامل من أنواع الأسلحة والمعدات الثقيلة إلى الأسلحة الشخصية التي بيع آلاف القطع منها بأثمان رمزية ، فكان ظاهرة شكلت مع غيرها ماهية حالة من التردي لم يشهدها الجيش العراقي من قبل .

وصل عسكر أربعة فيالق وقيادة قوات الخليج التي كانت مكلفة بالدفاع عن الكويت وحدود العراق الجنوبية ، أو غالبيتهم إلى بيوتهم مشيا على الأقدام قطع بعضهم خلالها مسافة من مدينة الكويت حتى بغداد ، وتفرق الضباط إلى بيوتهم ، وكذلك بعض القادة والأميرين ، وبدأت أحداث الانتفاضة تنتشر سريعا من مكان لآخر متجهة نحو بغداد ، وتحرك الأكراد في كردستان ، وسقطت محافظات الشمال أسوة بجنوب الوسط والجنوب ، وكان العسكر مشغولون بتضميد الجراح التي استمر نزيها دما حتى وصول البيت ، واستمر نزيها مشاعر بؤس وشقاء وشعور بالذل والمهانة حتى دخول البيت ، عندها انشغلوا بتضميد الجراح ، والتخفيف من المعاناة .

خلد غالبيتهم إلى الراحة في سبات عميق تبلدت خلاله المشاعر الوطنية ، وتعطلت خلاله الأحاسيس بثقل الهزيمة ، وقيدت المدارك إلا ما يتعلق منها بالالتصاق في البيت الذي عوضهم عن الوطن الذي تخرب في أيام معدودات ، فكانت نتائج ذلك حياد الجيش بين شعبه والحكومة في مراحل الانتفاضة الأولى سرعان ما تبدد هذا الحياد بعد أن تبددت تلك المشاعر وضُمدت تلك الجراح وعاودت أنياب السلطة ظهورها ومعالن القوة استعراضها ، فتغير الحياد إلى انحياز واضح المعالم ، وتغيرت معاني الهزيمة أمام الحلفاء إلى نصر على الأهل البؤساء ، وتجمع العسكر من بيوتهم وأعيد تسليحهم من مخازن لا ينضب خزينها ليكون بعضهم أدوات قمع قاسية . وبفعلته تلك فوت الجيش العراقي فرصة للتغيير كان يمكن أن تمحو عنه وطأة الشعور بالخسارة في حرب لم يكن له فيها دور إلا الموت دفاعا عن الظلم .

إن تشكيلة الجيش العراقي ووضعه بالصيغ المذكورة لم تجعله محايدا بالمعنى الدقيق بين حكومات توالى على العراق منذ الملكية الدستورية التي لم تتجح حكوماتها لأسباب تتعلق أغلبها بظروف الاحتلال من إقامة دولة العراق الديمقراطي كما يجب فاستخدمته في ضرب العشائر الجنوبية تارة والكردية تارة أخرى ، فأسست بعملها هذا سابقة سحبت لاستخدامات متعددة من هذا النوع في الحكومات الجمهورية وبأساليب أكثر تطرفا تعود في بعض جوانبها إلى الوهم الذي أصاب الثوريين بأحقيتهم في الدفاع عن مبادئهم ، وأهداف ثورتهم في إطار الشرعية الثورية ، وأبقته أداة للحكومات الجمهورية أكثر طواعية من دولة الملكية ، لأن العسكر قادة الجيش وضباطه الكبار أصبحوا حكام البلد وقادته الشرعيين ، فزرعوا من يومها بذرة لاستخدام الجيش في تخريب نفسه ، والمجتمع العراقي التي عززها البعثيون العراقيون واقعا دفع قاداته .

أن لا يمانعوا في ضرب أهل كردستان بأسلحة كيماوية .

وأن لا يتوانوا في ضرب المراقدين الدينية المقدسة بقذائف الدبابات ، وقصف مدن العراق بالصواريخ ، وسحق المدنيين في الوسط ، والجنوب وبعض عشائر الوسط والشمال .

حتى بات الجيش وعلى وفق حركته هذه ومهامه غير الواضحة جهازا أمنيا مضافا لأجهزة الحكومة المتعددة ، معنيا بحماية الحاكم والدفاع عنه والعائلة بطريقتة حاول الرئيس أن يجعله على أساسها مرتبطا بوجوده ومصيره ليحصل من قاداته على ولاء

مطلق وميل لتنفيذ أوامره دون تردد .

إن الاستعراض المذكور لوضع الجيش العراقي منذ بدأ التأسيس وحتى نكبته في حرب الخليج الثانية ، وتقييم بعض توجهاته ومستويات أداءه ، والظواهر التي انتشرت بين منتسبيه لا تعني أنها مطلقة يمكن تعميمها على كافة المنتسبين ولجميع الوحدات والقيادات ، لأننا نلاحظ ورغم كل معالم الانهيار في الحرب أن هناك سلوك مغاير يتمثل بعضه في .

- إن بعض الأمرين استطاعوا سحب وحداتهم والسيطرة عليها في ظروف قاسية فكانوا مثالا للمهنية العسكرية والانضباط العالي .

- وإن أمرين من غير طائفة الشيعة ، وضباط عديدين راوغوا كثيرا وعطلوا وحداتهم في الطريق إلى تدمير مدن الجنوب وسحق الانتفاضة ، فاستحقوا الإشادة بعسكريتهم الوطنية .

- إن طيارين أسقطوا حمولة طائراتهم من الكيماوي خارج أهدافهم المحددة بعيدا عن سكان المدن الكردية ، فكانوا عراقيين بالمعنى الوطني للعراقية .

- ونلاحظ أن العكس من هذا قد حصل في مواقف كان الممثلين فيها ضباطا من أبناء الجنوب غالوا في استخدامهم لمبدأ التقية وأوقعوا ضربا في أبناء جلدتهم أكثر مما فعله الآخرون .

وهكذا عديد من الأمثلة التي تدفع إلى التأكيد على أن أسلوب التحليل المستخدم في عرض الوقائع والإشارة إلى بعض الأحداث جاء لمزيد من التفصيل الذي يعطي صورة أكثر وضوحا عن حجم الكارثة التي أصابت الجيش العراقي ، وعن طبيعة دوره في رسم خارطة التدمير الذي تعرض له العراق ، وتدفع إلى الاستنتاج إلى أنه ورغم وجود مثل أولئك الضباط الوطنيين وضباط الصف والجنود النزيهين إلا أن وجودهم بات وكأنه الشذوذ عن القاعدة التي اتجهت غالبيتها نحو التخريب الذي مهد لحصول الانهيار وحدوث الأزمة ، لأنه وببساطة يمكن القول :

- لو أن قادة الجيش العراقي كان لهم رأي مسموع ، وتأثير فاعل في رسم الخطط ، وتقادير الموقف إبان الحرب مع إيران ، لتغيرت خارطة الحرب من حيث الوقت ، والنتائج وربما في اتجاهات عدم الحدوث .

- لو أن قادة الجيش أسمعوا تقديراتهم لحجم الكارثة إلى الحكومة بطرقهم

العسكرية ، وتوحدوا في رأيهم الخاص ببعض جوانبها لدفعوا صدام ولو بشكل غير مباشر على الانسحاب من الكويت وتجنب الأزمة .

- لو أن قادة الفرق والفيالق وآمري التشكيلات والوحدات ، أو بعض منهم فكروا قليلا بمستقبل العراق ، وما فعله صدام بالعراق ، وكارثة التوقيع على وثيقة الاستسلام في صفوان ورهن مستقبل العراق ، وتوحدوا في فعل وطني يدعم شباب الانتفاضة لساعدوا في تجاوز المحنة والكارثة ، وساهموا في حماية أرض العراق .
- لو فكر القادة وعموم الضباط بالثمن الذي يدفعونه من أمنهم وحريتهم ومستقبل أولادهم وبلددهم في بقائهم مع صدام ومساعدته على الظلم ، وبما يجنونه من حرية ، واستقرار وتقدير العراقيين ورضا الخالق لما بقوا متفرجين عدة أيام حرجة مع بدايات الانتفاضة عندما كان تدخلهم قريب من إنقاذ العراق وإنهاء الأزمة.
- كل تلك الافتراضات التي تقترب بعض التصورات فيها من المثالية في حال العراق الذي زرع في نفوس أهله الهلع عسكريا ومدنيين إلى حد .
- الخوف من الزوجة في كتابة تقرير عن الزوج رفيق العمر .
- التوجس من صديق قد يفشي سر انتقاد صديقه للحكومة .
- التجنب المقصود للتكلم مع الأولاد في المجالس الخاصة خشية أن ينقلوا الصورة مشوهة إلى مدرسيهم والرفاق الحزبيين .
- البقاء قلقا دون الاستسلام للنوم بعد سماع نكتة سياسية في غرفة النوم .
- تجسس المراسل على الضابط ، والمساعد على أمره ، وأمر الحظيرة على عريفه .
- ترك ضابط الاستخبارات مهامه في جمع المعلومات عن أنشطة عدوه وتحويل جهده لمتابعة تحركات قائده والرفاق .
- الخ من متغيرات تجعل النظر إلى موضوع الجيش العراقي ووضعه الحالي والمستقبلي أكثر تعقيدا .
- وتجيب في نفس الوقت عن سؤال طالما شغل العراقيين وغيرهم مفاده لماذا لم يتحرك الجيش العراقي بالضد من حكومة صدام وينهي الأزمة ؟

الفصل السابع

المعارضة العراقية وسط الأزمة

- نظرة إلى واقع المعارضة
- المعارضة بعد 1991
- هامش حركة المعارضة
- آراء في السلوك المعارض
- شاهد على التعقيد

نظرة إلى واقع المعارضة

انتهى الحكم الملكي في العراق ، وانتهت معه التقسيمات التقليدية لقوى الحكومة ، وأحزاب المعارضة التي أريد لها أن تكون صورة أقرب لما موجود في الغرب الأوربي ، لكنها لم تصل إلى مستوى يسمح بالمقارنة في جانب الأداء ، رغم أنها كانت ملائمة تماما للنضج السياسي في المجتمع العراقي آنذاك ، ولطبيعة تركيبته الاجتماعية .

لقد انتهت تلك التقسيمات بعد عام 1958 مع أول جمهورية في العراق ، حاول فيها العسكر المدعومين بالثوريين ، والمعارضين غير التقليديين إلى الحكم الملكي السيطرة على مقاليد الحكم ، وبسيطرتهم لم يكتفوا بعدم السماح للآخرين بمعارضتهم ، وإنما اتهمهم بالوقوف ضد الثورة التي خلصتهم من قهر العهود البائدة كما يعتقدون ، وهكذا تطورت الأفكار بالضد من السلوك المعارض مع كل الجمهوريات التي أعقبت عبد الكريم قاسم حتى أصبح الحال في جمهورية البعث ما يشبه ساحة حرب مستمرة تدور معاركها بين الحكومة بقواها الأمنية ، والعسكرية ، وبين المعارضين بأجهزتهم الحزبية وارتباطاتهم المتعددة ، نتائجها الجانبية انتهاء تلك التقسيمات من الذاكرة العراقية تماما بعد أن وضعت الحكومة أعلى أولويات أهدافها القضاء على من يعارض ، أو من ينوي أن يعارض ، وبتصرفهم هذا مع أسلوب الترغيب لأعضاء الأحزاب الأخرى في أن تلتحق بالمسيرة الأحادية الجانب تسببوا في شق الصفوف ، والقضاء على قدراتها في المعارضة إلا في حالات قليلة كانت فيها أحزاب عريقة قد استطاعت تحمل ضربات الحكومة مثل الشيوعيين الذين تعرضوا لحرب إبادة عام 1963 يوم جاء البعث إلى السلطة بغاية رئيسية قيل في حينه أنها إبادة الشيوعيين .

أعقبها بمحاولات للتضليل منتصف السبعينات استدرج فيها الحزب الشيوعي للعمل الجبهوي وأحزاب كردية قريبة من الحكومة آنذاك كشف خلالها الحزب الشيوعي بعمله شبه المعلن عن غالبية خطوطه التنظيمية التي تعرضت إلى ضربة قاصمة ما زالت توجعه حتى الآن .

ومثل حزب الدعوة الذي تعاملت قوى الأمن الحكومية مع واقعه على أساس الشك الذي يدفع الشعبة المختصة بعمله في مديرية الأمن العامة في حالة حصولها على خيط من المعلومات عن وجود شخص بين مائة آخرين يصلون في أحد المساجد على

سبيل المثال أن لا تنتظر عادة إجراءات العزل والتمحيص ، والمتابعة لكشف هويته ونشاطه ، وإنما تسارع فوراً إلى إلقاء القبض عليهم جميعاً ، والتحقيق معهم على حد سواء على أساس انتماؤهم إلى الحزب المذكور ، وعندما تعجز عن تأكيد شكوكها تقوم بإعدامهم مرة واحدة ، وإذا كان الضابط المسئول عن القضية منصفاً بعض الشيء يقوم بإرسال أسمائهم إلى محكمة الثورة بعد تصفيتهم مباشرة لكي تصدر أحكاماً عليهم بالإعدام .

لكنه وفي أغلب الأحيان لا يكلف المعنيون أنفسهم بتلك الإجراءات الشكلية ويكتفون فقط بإرسال المائة شخص بسيارات خاصة إلى أحد الصحاري العراقية والأماكن المعزولة ، يقومون بإعدامهم على حافة حفرة أعدت خصيصاً ، ومن ثم يردمون عليهم التراب ويعودون ليكملوا سهرتهم تحقيق مع وجبات أخرى أو جلسة خاصة في أحد النوادي الليلية تنتهي معها قصة المائة ضحية دون وخز للضمير .

وعلى نفس أسس الشك كانت الأجهزة الأمنية إذا ما رصدت أحد المشتبه بانتمائه إلى حزب الدعوة يمشي مع صديق له فإنهم معا يتعرضون إلى إلقاء القبض بالانتماء إلى الحزب ويلاقيان نفس المصير المحتوم .

هكذا كان التعامل مع حزب الدعوة الذي كان في السبعينات وطيلة الثمانينات من أكثر التنظيمات السياسية العراقية المعارضة فاعلية على الساحة الداخلية .

كذلك كان الحال مع باقي التنظيمات البسيطة التي عادة ما يخصص لكل منها جهد شعبة كاملة في الأمن العامة لأغراض المتابعة تتعاون معها باقي الأجهزة الأمنية ، ففي الاستخبارات العسكرية أيضاً هناك جهد مخصص لمقاومة العمل السياسي لتلك الأحزاب في الجيش والقوات المسلحة ، تسلك على الأغلب نفس أساليب الأمن العامة ، وتقوم بتبادل المعلومات عن أية أنشطة لتلك الأحزاب قد تكون خيوطها ممتدة إلى العسكر .

كما تعاملت الحكومة وقواها الأمنية على أساس الشك ليس مع الأحزاب المعارضة بل وكذلك مع الأشخاص غير البعثيين في سني الحكم الممتدة من 1968 إلى 1979 حيث أدخل السجن بعد الشيوعيين أولئك المحسوبين على الاتجاه القومي والبعثيين المنشقين (حزبا وأفراد) وعوملوا بقسوة أدت إلى وفاة بعضهم في سجن الهيئة التحقيقية الأولى والثانية التي رأسها ناظم كزار (مدير الأمن العام) وسعدون شاكر (مكتب العلاقات - المخابرات لاحقاً) وبإشراف مباشر من صدام حسين ،

ومن كان حظه حسنا ويتخلص من ضربة قاضية للمحقق أو وكلاءه من ضباط الصف البعثيين ، يعطى قليلا من التأييد قبل إطلاق سراحه لعدم ثبوت الأدلة ، فيموت في بيت أهله بعد أسابيع أو أشهر تبعا للشك في سلوكه المضاد للحكومة أو الذي يحتمل أن يكون كذلك في المستقبل ، وبهذه الطريقة تم القضاء على الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية المعارضة ، وتم القضاء أيضا على الروح المعارضة في التفكير الشعبي .

لقد صاحب تلك الأساليب القسرية في نفس الوقت توجه حثيث من أجهزة الحزب والحكومة لإثابة من يترك حزبه المعارض ، وتزيد درجة الإثابة عندما يقدم طلبا للانتماء إلى حزب البعث دون أن يعلم أنه وضع تحت المراقبة عدة أشهر قبل أن يلتحم مؤيدا في الجهاز الحزبي البعثي ، وبذا نجد أن من بين البعثيين من كان عضوا في أحزاب أخرى وهم أعداد ليست قليلة .

إن الأجهزة الأمنية بعملها هذا أنهكت الأحزاب المعارضة وحولت عملها من سعي لتوسيع قواعدها بين الجماهير العراقية إلى حشد كل جهدها للتخفي وتفادي الضربات المتلاحقة للأجهزة الأمنية التي جندت آلاف الوكلاء في الجامعات ، والأماكن السكنية وفي الجيش وغيرها ، وضاعفت من أعداد العاملين في شعبها المختصة ، ورصدت لها الدولة ميزانية تفوق باقي الأجهزة والوزارات بعدة أضعاف .

ساندها الجهاز الحزبي الذي حور ليكون جهازا أمنيا مضافا للأجهزة الأربعة الرئيسية . إذ عمم الحزب مثلا منذ منتصف السبعينات ما سمي في حينه الرقابة الثورية التي يلزم الحزبيين في أن يكتبوا تقارير عن كل الظواهر التي يشكون فيها عملا بالضد من قيادة الحزب والثورة ، وكذلك الأشخاص الذين لا يؤمن سلوكهم ، وهذه مع قيام الحكومة بسن القوانين التي تتعامل على أساسها مع من لم يُخبر عن معلومة أو حالة تعتقدها مضادة لها أسوة بالمتهم مع ربط القضاء بالسلطة التنفيذية وتوجهاتها، تسببت في أن يكون .

- عموم العراقيين في خانة الاتهام ، أي أصبح العراقي متهما يسعى في سلوكه اليومي لإثبات براءته .

- الفعل المعارض في الداخل صعبا ، بل وغير قابل للتأثير إلا في حدود لا تشكل ثغرة كبيرة في جدار النظام .

لكن المسألة اختلفت بعد عام 1991 عندما أصيبت الحكومة بضربة قوية أخلت بتماسكها ، وأضعفت قدراتها المالية، وزادت من نسب الفساد والتردي في داخلها بمستوى اضعف إمكانية تجهزتها في مجال الضبط الأمني للمجتمع ، عندها تغيرت الحال بالنسبة للفعل المعارض الذي بدا يظهر على شكل أعمال اغتيال للحزبيين ورجال الأمن ، وتفجيرات لبعض المراكز والمقرات الحزبية ، وأتسع بسيط لقواعد الأحزاب المعارضة التي يغلب عليها الاتجاه الديني في معظم الأحيان .

خطة الحكومة للتعامل مع المعارضة

إن الحكومة ومنذ الأيام الأولى لاستلامها السلطة في العراق خططت جيدا للتعامل مع الوجود المعارض من اتجاهين .

1 . الأول تحجيم الفعل بحيث وإن حدث لا تكون له قوة التأثير على مستوى الشارع ويكون غير قادر على كسب قاعدة تأييد في ساحة يتواجد فيها البعث وحيدا ، ومن ثم مستقلين يحاولون التخلص من أن يكونوا تحت سلطته الأمنية ، وسخرت لهذا الاتجاه كل وسائلها الإعلامية التي كانت تحاول أن تبعد المتلقي العراقي عن الحدث إلى أمور أخرى بديلة .

ففي الوقت الذي حدث فيه تفجير لوزارة التخطيط مثلا ، كان جل الجهد الإعلامي يركز على أزمة فقدان البيض بدأت في نفس الوقت ، وعلى بعض المتسببين بها بحيث توجه الناس إلى التعامل مع اختفاء البيض حاجة عضوية تتعلق بالعيش ، دون الخوض بشكل دقيق بالمسألة الأمنية (الانفجار) كحاجة نفسية تليها في سلم الحاجات .

وعندما تخطط لذبح معارضين بأعداد كبيرة قد تثير ردود فعل سلبية ، تخرج أحداث مرافقة لها ، كما حصل مع المصارع الأمريكي (العراقي) الأصل عدنان القيسي بداية السبعينات التي أعطت الحكومة نزالاته المفبركة مع مصارعين أجانب في بغداد وجميع المحافظات العراقية بعدا كبيرا غطى على إجراءاتها السرية لذبح الشيوعيين والقوميين آنذاك .

وهكذا الحال لعدد من الأعمال التي يقصد منها إبعاد الجمهور عن محور الفعل المعارض بكل الوسائل .

2. الاتجاه الثاني ، وهو الأكثر خطورة على المعارضة وفعلها المضاد للحكومة المركزية ، حيث التركيز على قتل الرمز المعارض ، أو عدم السماح بوجود رمز عراقي يمكن أن يتجمع حوله المعارضون وغير المعارضون في بيئة تعاني من تعدد التركيبة وضعف التجانس ، وهي لهذا العمل استهدفت بعثيين كبار كانوا بسبب ثقافتهم ، وسلوكهم الجيد ، ووطنيتهم يمكن أن يكونوا رمزا في مرحلة من مراحل العمل الوطني العراقي ، يتجمع حولهم العراقيين دون النظر إلى الطائفة محركا ، ولا العشيرة أساسا مثل عبد الخالق السامرائي الذي قتلته الحكومة بتهمة التآمر وهو في السجن ينفذ عقوبة المؤبد .

ومثل الصدر الأول الذي بلغ صيته في السبعينات مدا أكثر من العراق لعلمه ونزاهته ، ونظرته الواقعية لبناء الدولة العراقية والمجتمع بالصيغة التي تجعله مرجعا ورمزا ليس للشيعية فقط ، بل وللآخرين في مجتمع يعاني مشكلة في موضوع المرجعية الإسلامية الموحدة .

وفي نفس الاتجاه تعاملت الحكومة مع أبناء عوائل مرموقة .

- قتلت بعضهم اغتيالاً لمجرد أنه كبير القوم ، أو المرشح أن يكون كبيرهم .

- خرق العوائل المعروفة اجتماعيا إذ بدأت وخاصة ما بعد 1979 بخطة محكمة لاختطاف فتيات من عوائل عراقية مشهورة بأصولها الدينية ، أو العشائرية ، أو المالية ، ومن ثم اغتصابهن ، والتنكيل بهن ، بقصد تلويث شرف تلك العوائل التي يمكن أن تنتج رموزا وطنية .

وهذه مع ظروف العراق غير الطبيعية مع بداية عام 1979 أسهمت في بقاء العراقيين مشتتين على مجاميع من الأحزاب والحركات يصعب تجميعهم تحت مظلة شخص (رمز) أو حتى حزب أو جبهة يكونون على ضوء المشاعر وردود الفعل منها منفذين جيدين لخططها وتوجيهاتها التي تكفل التخلص من ضغط الحكومة .

المعارضة بعد 1991

كانت تطورات حرب الخليج الثانية ، والانتفاضة التي حدثت في أعقابها نقطة تحول في العمل العراقي المعارض ، إذ صحا العراقيون فجأة على حاجتهم إلى جهد منظم يقود الجمهور الغاضب بالضد من الحكومة التي خرقت جدار الخوف منها ، وباتت في وضع أعتقد الغالبية أنه يمهد لرحيلها لأن الجمهور المنفعل بدأ ومنذ اللحظات الأولى التصرف .

1. بعيدا عن التخطيط ، والتنظيم .

2. عدم التمكن من تحديد الأهداف التي يمكن أن تسقط الحكومة .

3. الهرولة إلى الأمام لتحقيق أكبر كسب ممكن من جسم الدولة الذي يترنح بشكل ملحوظ .

4. السعي إلى التكتل الفطري لتكوين فعل جماعي قادر على إطاحة الحكومة ، لكنه سعي لم يتمخض عنه توجه صحيح فاعل لغياب الأحزاب ، والرمز المعارض .

وبدلا عنه توجه الجمهور والغاضبون منهم إلى الولاءات المحلية المحدودة ، فمن كان قريبا من الدين هرولا إلى المسجد ، نحو الإمام أو عالم الدين ، أو المرجع يستعين به في الخطوة المقبلة .

ومن كان في دائرة العشيرة جرى إلى شيخها ، ومختار القرية ، أو مدير مدرستها .

وفي نهاية الأمر تكون فعل من النوع .

- غير المتجانس في القوة والاتجاه .

- مدني مليشياتي لا يرقى إلى مستوى تفكيك سيطرة الحكومة وإطاحتها .

إن المفاجئة التي أذهلت الجمهور وأخلت بتوجهاته لم تكن تقتصر عليه في واقع الأمر ، بل وامتدت إلى الأحزاب السياسية العريقة التي لم تكن متهيئة لقيادة تلك الجماهير ، ولم تكن قادرة على تعبئة جهدها لتحقيق ذلك . وبسبب مفاجأتها ، وضعف الاتصال ، وظروف الانفعال تصرف أعضاؤها القليلون بشكل لا يختلف كثيرا عن تصرف الجمهور في الشارع .

- إذ فتشوا عن القيادة الأعلى في أماكن عملهم فلم يجدوها ، ولم يجدوا وسيلة للاتصال بها ، من أجل بلورة رأي والاسترشاد بتوجيه يحسم حيرتهم .

- تصرف كل منهم بطريقة الخاصة مع التنسيق البسيط مع القلة القريبة منه ، وتمل مسؤولية الاجتهاد الذي لا يرقى إلى تجميع الآخرين من حوله بما يكفي لحشد الجهد الجماعي في منطقته والمناطق الأخرى المتاخمة .

كما إن الحكومة التي تصرفت بانزان معقول في تلك الأيام الحرجة استطاعت وبدعم خارجي (دولي وإقليمي) إعادة الضبط والسيطرة على أربعة عشر محافظة فقدت فيها إبان الانتفاضة ، وتفرغت لضرب المنتفضين (الفعل المعارض) بقسوة بالغة الشدة أدت إلى .

موت بحدود مائتي ألف فرد من المنتفضين وآخرين في الساحة القتالية. إلقاء القبض على عشرات الآلاف وزجهم في معتقلات خاصة مركزها الرضوانية ، وإدارتها بإشراف مباشر من قصي صدام حسين ، تعاونه لجنة خاصة من ضباط الأجهزة الأمنية مخولين بكل صلاحيات الحجز والتصفية الموقعية .

هروب مئات الآلاف إلى خارج العراق خاصة السعودية ، وإيران .

إن الظرف الجديد ما بعد الانتفاضة نقل الفعل المعارض إلى العلن حيث المجاهرة بضرورة التغيير ، ونقله من ناحية أخرى إلى الساحة الدولية التي أزاحت القناع عن أعمال صدام بالضد من شعبه وجيرانه .

(في السابق وأثناء حرب الخليج الأولى وعندما كان صدام يد الدول الكبرى لتنفيذ مخططاتها في المنطقة ، لم يجرؤ أحد إلى ذكر ضرب حلبجة بالكيماوي على سبيل المثال ، وعلى العكس منه اتهمت الصحافة الغربية إيران بتنفيذ ذلك باعتبارها أحد طرقي الحرب ، وقواتها دخلت المنطقة .

ولم يذكر أحد خروقات حقوق الإنسان ، ولا المجاهرة باتهام الحكومة وأجهزتها باغتيال شخصية عراقية معارضة في الخارج .

لكن الوضع قد تغير بعد الحرب الخليجية الثانية عندما تجاوز صدام الحدود المسموح بها وأغضب المارد الأمريكي ، أصبح مجرماً ضرب شعبه بالكيماوي والصواريخ ، ومخلاً بحقوق الإنسان ، وإرهابياً متعاوناً مع الشبكات الدولية ، كل ذلك تسبب في أن تكون هناك مجاهرة بالعمل المعارض ضد صدام والحكومة .

إن العوامل المذكورة ومن زاوية أخرى نشطت الأمل في نفوس العراقيين الموجودين في الخارج فزادوا من أنشطتهم مع أحداث الحرب والانتفاضة وبدءوا التحرك المعارض بكل الاتجاهات التي يرونها مناسبة أهمها .

- التحرك السياسي إذ أتاح لهم تواجدهم في الخارج الاتصال بالدول الكبرى والإقليمية لدعم الجهد المعارض .

لقد بدأت ولأول مرة جهود مقننة لدعم المعارضين من الأمريكان ، والإيرانيين ، وكذلك السوريين ، والسعوديين وعقد أول مؤتمر واسع للمعارضة العراقية في بيروت وأحداث الانتفاضة ما تزال في أعلى مستوياتها ، لكنه مؤتمر لم يفض إلى تسخير الجهد المتاح بما يخدم الانتفاضة ، بعد أن تدخل الإسلاميون بقوة لحسم هذا الموقف عندما أكدوا للمؤتمرين .

أن الانتفاضة مستمرة .

لها قيادتها الميدانية .

لها أهدافها التي باتت قريبة من التحقيق .

متوفرة لها كل مقومات النجاح .

لقد كان مشهدا يوحى بالطلب من المؤتمرين خارج الجهد الإسلامي التزام الحذر من التقرب إلى الانتفاضة واستثمار جهدها الخاص الذي سيؤدي إلى حكم إسلامي .

إن تلك الجهود المعارضة وبعد الإحباط الذي أصاب الجميع في الداخل والخارج بخيبة الأمل أدى إلى أن يتميز العمل المعارض ومنذ الأيام الأولى بالآتي .

1 . التشتت ، والتشعب .

2 . التحرك الذاتي الشخصي بمساحة تفوق التحرك الجماعي الوطني .

3 . إسقاط الخلل والاضطراب في داخل الفرد والجماعة على الحزب والحركة .

عندها زادت الفصائل المعارضة وتعددت أشكالها ومناحيها الفكرية التي لا تتجاوز أهدافها جميعا التغيير إلى النظام الديمقراطي . وهذا يعني أن الهدف الواحد (التغيير) لم يكف لتوحيد الجهد المتاح لتحقيقه .

وإن الخلل الموجود في الفرد والجماعة يفوق محاولات الكثيرين من المعارضة للتوحيد

. وفي مجالهما يمكن القول .

إن المتتبعين لمساعي العراقيين في توحيد جهودهم المعارضة يجدون أن هناك كثير من المعارضين الوطنيين بذلوا جهدا ، وهناك كثير من المحاولات للتجميع في إطار الجبهات ، والتيارات بقصد توحيد الفعل المعارض .

ويجدون أيضا أن أغلب تلك المحاولات والجهود تأتي كرد فعل لفعل معين ، كأن تكون استجابة لتطور الموقف الأمريكي بالضد من الحكومة العراقية ، أو بعد ظهور تيار جديد في المعارضة العراقية ، أو خلال حدث داخل العراق يتوقع منه أن يدفع باتجاه التمرد على الحكومة ، كما حصل أثناء اغتيال الصدر الثاني .

ويلاحظ أن المعنيين بتلك الجهود مدفوعين بالانفعال الآني كاستجابة لمثير حاصل، سرعان ما تتغير بعد تغير طبيعة المثير أو شدته لتظهر التناقضات في المواقف وأساليب التحقيق ، وتطفو على السطح الأهداف الآنية على حساب الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة بالعراق . ويجدون أن أهم ما يعيق خطواتهم للتجميع ذلك الضعف في التجانس- التنافر - الذي يدفع البعض إلى أن يفكر .

إسلاميا شيعيا ، والآخر سنيا .

وفكر الثالث يساريا ، والرابع لبراليا .

ويصر الخامس أن يكون قوميا كريا ، والسادس عربيا ، والسابع تركمانيا . كل منهم يعتقد أن الوقت قد أزف والفرصة مناسبة ليحقق ما تريده الجماعة الفرعية طائفة كانت أم حزب أم جماعة .

وفي حالات غير قليلة ما يريده الفرد من خلال جماعته التي يشعر أحيانا بضرورة الولاء الآني لها على طاولة تحقيق المكاسب .

وهكذا تنتهي الانفعالات سريعا لتحبط الجمهور المعارض مادة التغيير الأساسية ، وتضيف بعدا جديدا للتشتت والفرقة ، لمستوى بات الكثير من العراقيين وغير العراقيين يسألون المعارضين باستمرار عن سبب هذه التجزئة وعدم التوحد، وتكون الإجابة على الأغلب ناقصة تتعلق برغبة المعارضين في عدم إظهار السلبية في عملهم المعارض الذي يحتم من وجهة نظرهم أن تكون .

المعارضة موحدة بأهدافها وتوجهاتها إذ تريد جميعها التغيير ، وإقامة الديمقراطية

في العراق المستقبلي .

وهذه ليست الإجابة الصحيحة من الناحية المنطقية رغم إن الضرورة السياسية ،
والنفسية أحيانا تقتضي أن تكون في هذه الحدود .

إن النظر إلى المسألة نظرة علمية بحتة يلزمنا أن نفتش عن الإجابة الصحيحة عن
هذا الموضوع الحيوي في سياقات العمل وإن كانت في غير الصالح التعبوي للعمل
المعارض ، لأن المشكلة أية مشكلة تقتضي خطوات حلها التعرف عليها جيدا كخطوة
أولى ، وهذه حقيقة تنطبق على وحدة المعارضة العراقية فهي مشكلة تتطلب الحل
قبل الشروع بتنفيذ الهدف العام في التغيير .

وفي هذه الحالة تكون الإجابة الأقرب إلى الواقع لا تعدو ما تم ذكره في عرضنا
لبعض أوجه الخلل في السلوك الإنساني التي أبعدته أن يكون فاعلا فيما يتعلق بحال
العراق ، ويمكن أن يضاف إليها في هذا الجانب مقدار الذاتية المفرطة في النفس
العراقية التي تتسبب سعتها في أن يحسب الفرد مقدار كسبه الشخصي أكثر من
الكسب المفترض للوطن والآخرين ، وهذا سلوك يمكن ملاحظته بسهولة عند البعض
في الحركات السياسية الهلامية أو التي تبني عن طريق أشخاص ، يستمرون في
إدارتها بالصيغ المباشرة بعيدا عن الأصول والتقاليد الديمقراطية التي تتبعها
الأحزاب العريقة في التاريخ العراقي المعارض .

كذلك يحسب في إطار هذا التفسير لأسباب التشتت والفردية عامل آخر قد يكون ذا
صلة أيضا بهذا السلوك يعود إلى أن العراق كمجتمع خضع منذ مئات السنين
لإدارات تسلطية ديكتاتورية وآخرها حكومة صدام حسين ، تعاملت غالبيتها مع أبناءه
تعاملا قاسيا حد تعزيز الخوف في داخله من السلطة .

وإثر الشعور بهذا الخوف يصبح الإنسان ساعيا (لا شعوريا) إلى تجنب السلطة أية
سلطة كانت بينها سلطة الحزب والحركة التي ينتمي إليها حديثا ، وإن كانت معارضة
فهي من الناحية النفسية تمثل سلطة تهدده من الداخل .

لكن تلك المشاعر تصطبغ بالروح الوطنية التي تدفع إلى العمل المعارض ضد النظام
الحاكم . عندها تتكون حالة عقلية قوامها صراع بين النقيضين يؤدي بالعقل إلى
التحرك لإنتاج حل يقلل من قلق الصراع ، والحل المتيسر أحيانا هو دفع المعني في أن
يكون هو السلطة، أو أعلى السلطة .

وفي هذه الحالة ينتهي الصراع بأقل التكاليف النفسية ، ويلغى هامش الخوف في داخله من السلطة .

وهذا استنتاج إذا ما تم النظر إليه من الجانب النفسي نراه أحد أهم الأسباب التي تفسر الميل إلى الزعامة عند العراقيين ، والرغبة إلى التحرك في مجال تشكيل الأحزاب والتكتلات ، والانشقاق عنها لتكوين أخرى جديدة .

وقد يسهم الضغط الحاصل على العراقيين أيضا في تعميم سلوك الفرقة والتشتت إذ أن الضغط النفسي الهائل عليهم طيلة أكثر من عقد من الزمان أدى إلى أن يتجه الفرد إلى التعامل مع واقع الضغط المسلط عليه بطريقته الخاصة لأن القريب منه قد اتجه هو الآخر للتعامل بما يراه مناسباً ، وهكذا كثرت الطرق والأساليب ، وزادت الاتجاهات وسبل التعامل .

كما تسهم درجة الولاء العالية في عملية التوحد ، والعكس من ذلك الولاء بالمستوى المنخفض يؤدي إلى الفرقة والتشتت ، فعندما أبدلت حكومة صدام الولاء للوطن العراقي بالولاء إلى الفرد الحاكم والنظام الحاكم (كما ورد ذكره في موضوع التجانس) على سبيل المثال تسببت في تجزئة الولاء وعندما أخفقت في أن تبقى مصدرا للولاء بعد عام 1991 تم النكوص إلى العشيرة والعائلة والمنطقة والطائفة بديلا عن العراق ، وبات العراقي وكأنه يفتش عن ولاء جديد يشبع في داخله الرغبة بالتعويض عن الولاء المفقود للوطن . وهنا يمكننا القول أن قطع في إمتدادات الولاء قد حصل في زمن صدام لأن الولاء للأسرة ، والعشيرة ، والطائفة في واقع الحال إذا ما كان في سياقه الصحيح لا يضعف الولاء للوطن ، بل وعلى العكس من ذلك يمكن أن يعززه ، فالذي ليس فيه خير لأسرته وقريته ليس فيه خير لبلده ، إلا أن الولاء لهما لا بد وأن يوجه توجيهها صحيحا بحيث يكون فيه الولاء للجزء هو أساسا من أجل الكل .

كما أن التمسك بالولاء إلى الجزء أي العشيرة والقرية والطائفة لا ينبغي أن يتعزز بطريقة معاكسة أو بمعنى آخر لا يجب أن يتكون نتيجة لإنهيار الولاء للحاكم المطلق ، ولا لإهتزاز صورته التي كان الولاء لها ضربا من الخوف ، وليس الحب ، وإنما جاء نتيجة تجريد الفرد من أسرته وقبيلته عبر أكثر من أربعة عقود من الزمن وتحويل ولاء الفرد قسرا وترهيبا للزعيم المطلق ، فأصبح الفرد لا يحتمي بالأسرة أو القبيلة وإنما بحزب الحاكم وأجهزته المرعبة ، فالتسعت الهوة بين الفرد وجماعته العضوية ،

وأصبحت العلاقة بينهم ميكانيكية ، وحالما أفترقد الفرد لحماية الحاكم بعد أهتزاز
عرشه ، عاد كل فرد إلى جماعته الأصلية التي لا يجد الحماية في غيرها ، وهكذا
ضاع الولاء للوطن العراقي .

هامش حركة المعارضة

لقد أنتجت مرحلة ما بعد الحرب الخليجية الثانية ، وما أعقبها من إنتفاضة معارضة كونت على المستوى السياسي علاقة ملموسة مع مؤسسات ودول ، وحقت وضعاً وإعلاماً لو تمت مقارنتهما بما كان موجوداً قبل ذلك التاريخ لأمكن القول أنه مقبول بالمعايير التقليدية ، إذ أن تحركاً تحت تسمية المعارضة العراقية بات مقبولاً ، ومألوفاً على الساحة .

ومؤتمرات واسعة أخذت تعقد بين الحين والآخر لمناقشة الحال والحلول المقترحة .

ومقرات فتحت في أماكن عدة تؤثر وجوداً للمعارضة .

وصوتا أصبح مسموعاً من عراقيين في الخارج يزيد تعدادهم عن ثلاثة ملايين مهجر ومهاجر يشكلون مادة المعارضة .

لكن هذا لا يلغي الوجود الفعلي للمعارضة قبل الحرب الثانية التي كانت أساساً في إيران ، وأقل منها في سوريا ، وشتات في الدول الأوروبية .

وعموماً لو قارنا مقدار التوازن لكل ما تحقق للمعارضة بعد الحرب والانتفاضة مع قدرة الحكومة لأمكن القول أن الحكومة متفوقة بنسب كبيرة لا تؤهل المعارضة أن تكون طرفاً قوياً أو حاسماً في المعادلة الخاصة بالأزمة العراقية حتى النهاية لأسباب أهمها .

1 . إن المعارضة بكل فصائلها لم تستطع أن تنتج قاعدة شعبية داخلية ملائمة للوقوف بوجه الحكومة إذا ما استثنينا الجهد الكردي للحزبين الديمقراطي الكردستاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني اللذان يمتلكان .

- قوات من البيشمركة ما زالت منتظمة تزيد عن المائة ألف رجل .

- امتداد شعبي كردي يمكن أن يكون داعماً لجهد القتال بحدود جيدة .

- قوات شبه عسكرية لمستوى أفواج أغلبها من المشاة .

- مؤسسات للتعبئة والتدريب . (إذ انهما وبعد قرار الحماية الدولية وانسحاب سلطة الحكومة استطاعا أن يفتحا كليتين عسكريتين تخرج ضباط دائمين ، ويشكلا

إدارات للضباط ، والمراتب ، وشعب للتخطيط ، والتعبئة على غرار ما موجود في وزارة الدفاع ، وبشكل مصغر تؤهلهم للوقوف بوجه الحكومة في قتال دفاعي وبلاستفادة من عامل الأرض ، وقد تنقلهم إلى مستوى الهجوم إذا ما تدخل العامل الخارجي (الأمريكيان) لصالحهم ولمستوى يعطيهم دفعة قوية في جانب القصف التمهيدي ، والحماية الجوية ، والصاروخية .

- تعاطف دولي ، وتعاون إقليمي يمتد إلى عشرات السنين .

2 . عدم تمكن المعارضة من تكوين مؤسسة عسكرية قادرة أن تعمل مهنيا بعيدا عن الحزبية والطائفية ، إذا ما استثنيا فترة عام 1995 التي استطاعت بعض فصائل المعارضة بالتعاون مع الاتحاد الوطني الكردستاني ، والمؤتمر الوطني العراقي ، وبعض الضباط بالرتب الكبيرة من تكوين جهد عسكري محدود استطاع التعرض على قوات الجيش في المناطق المتاخمة لكردستان بأسلوب المهارشة ، ومحاولة سحب الضباط والمراتب إلى الصف المعارض ، والالتحاق بذلك الجهد المأمول توسيعه لأن يكون جيشا قادرا على التحرير .

وهي بداية كانت جيدة تفوقت فيها المعارضة في الجانب المعنوي ، رغم أن القوات الحكومية حافظت على قوتها النارية المؤثرة ، وقدرتها العالية على الاستمرار .

(إن الفصائل المعارضة لم تتوقف عند عدم تمكنها من تكوين مؤسسة عسكرية مهنية معارضة ، وإنما وقفت في معظمها بالضد من تكوينها ضنا من البعض أن ذلك يأتي على حساب جهدها العسكري الموجود ضمن تنظيمها ، وضنا عند البعض الآخر بضرورة عدم إعطاء العسكر فرصة التواجد في المقدمة على أساس سلوك العسكر السلطوي ، وأيا كانت الظنون فإن ذلك كان واضحا في ردود فعل تلك الفصائل من مؤتمر الضباط الذي دعا الائتلاف الوطني العراقي إلى عقده في لندن للفترة من 12 لغاية 14 تموز 2002 حيث امتنع البعض من الحضور ، وحاول البعض الآخر عرقلة حركة المجلس العسكري الذي تمخض عن الاجتماع ، حتى إن المجلس لم يدعى إلى مؤتمر المعارضة الذي عقد في لندن من 14 لغاية 17 كانون الأول 2002 بحجة أن عديد من التنظيمات تمتلك جهدا عسكريا ، فلا داعي والحالة هذه دعوة ضباط من المجلس لحضور المؤتمر بصفتهم التنظيمية) .

3 . عدم قدرة المعارضة في قتالها عام 1995 من إقناع الأمريكيان بتغيير سياستهم تجاه العراق إلى مستوى تقديم الدعم الجوي المنظم ، والإداري الذي يسمح بتقوية

المعارضة عسكرياً في بداية تحرشها بالقوات الحكومية ، بل وعلى العكس تعرضت المعارضة لموقف إحباط زاد من شكها بالعامل الأمريكي يوم دخلت قوات الجيش ، والحرس الجمهوري المدن الكردية وهدمت مقرات المعارضة ، واعتقلت بعض مقاتليها دون أن تطلق القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة إطلاقاً تهديد واحدة من طائراتها التي تغطي أجواء المعركة (وهنا يؤكد أحد قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أشترك في القتال الداخلي آنذاك ، أنه وزملائه كانوا قلقين جداً من التدخل الأمريكي ، حتى أنهم أحسوا بهول المجازفة في عملهم مع ساعاته الأولى ، لكنهم وبعد مرور الوقت تأكدوا من الحياد الأمريكي الذي أعطاهم فرصة التحرك بسهولة أصابت قوات الاتحاد بصدمة أدت إلى انسحابهم من المواقع دون قتال فعلي) .

4 . سيطرة العامل الإقليمي على حركة المعارضة المتواجدة في دول الطوق ، فالمجلس الأعلى وقوات بدر لا يمكنها التحرك بما يجرح الإيرانيين ، والأحزاب والحركات الموجودة على الساحة السورية لا تتجاوز في إعلامها الخطوط الحمراء لتعزيز العامل الخارجي (الأمريكي) ، وهكذا الحال بالنسبة للآخرين .

ومع ذلك فإن دافعية المعارضة قد أصيبت بإصابات بالغة أدت إلى تراجعها بعد أحداث عام 1996 ، وأدت كذلك إلى اقتصار نهجها على العمل السياسي والإعلامي ، وهذا واضح من خلال ردود الفعل الحاصلة في الساحة بعد ذلك التاريخ مثل .

1 . محاولة الأكراد أقوى فصائل المعارضة العراقية وأكثرها عدة وعددا وخبرة قتالية على أرض الوطن تفادي التماس عسكرياً مع قوات الحكومة لأن قادتهم يعرفون جيداً نوايا الحكومة إذا ما وقف الأمريكان على الحياد ويعرفون إمكانيات عسكريها في الدخول إلى مراكز المدن لعموم كردستان في غضون يوم أو بعض يوم من القتال ، كما إنهم يدركون ضرورة تحاشي الإثارة غير المبررة وغير المدعومة من الخارج لقناعتهم التامة أن صدام لن يرعوي في توجيه صواريخه وأسلحته التقليدية ، والكيماوية إلى المراكز السكانية في كردستان ويتسبب بحدوث كارثة لا تقارن نتائجها مع ما يمكن تحقيقه بالتحرش والإثارة .

2 . انضراط عقد التحالفات التي كانت تحكم الجهد المعارض ، وزيادة النقد والالتهامات التي دفعت بالمؤتمر الوطني العراقي الجهة الجبهوية الأقوى آنذاك إلى

التصدع (حيث جمد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ، وحركة الوفاق عضويتها في قيادة المؤتمر ، وأكتفى الباقون بتأدية بعض المهام البسيطة) .

3 . سعي الشخصيات من خارج تلك الأحزاب والكتل ، ومنشقين عنها تحت تأثير الإحباط ، والثقة بالعمل الأفضل إلى تكوين أحزاب وحركات جديدة ، قسم منها هلامية لا يتعدى عدد منتسبيها عدد أصابع اليد ، فزاد العدد الكلي على حساب سعة القاعدة التي يفترض وجودها في العمل المعارض .

وأستمر الوضع حتى سنة 1998 (الوقت الذي طرد فيه صدام المفتشين الدوليين) لتتحرك الحالة من اليأس والإحباط ، إلى الأمل والتطلع للتغيير أمدت المعارضين والحركات السياسية بجرعات معنوية ، جددت نشاطهم في الجانب السياسي على وجه الخصوص ، لكنها أبقتهم تحت طوق العامل الدولي الذي لم تتغير فيه سياسة الاحتواء بعد .

إن العامل الدولي (الأمريكي) الذي أصبح حاسما في موضوع العراق ، بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر أصيب هو الآخر بعدوى الخلاف والفرقة التي تعانيتها المعارضة كنتيجة لتعقيدات القضية العراقية وكثرة تشعباتها ، أو بسبب أسلوب الإدارة الأمريكية التقليدي في فتح عدة خطوط مع أكثر من جهة للتعامل مع قضية واحدة ، إذ نرى على سبيل المثال أن تلك الإدارة مع بداية عام 2002 أصبحت وكأنها منقسمة في رؤيتها للأزمة العراقية وفي الحلول المطروحة للتعامل معها .

ففي الوقت الذي تميل فيه وزارة الدفاع (البنتاجون) إلى الحرب وسيلة وحيدة إلى إنهاء الأزمة ، والتخلص من صدام حسين ، وأسلحته للتدمير الشامل .

ترى وزارة الخارجية في سياسة الاحتواء أساسا لم يفقد قيمته على المدى الطويل .

في حين تؤمن وكالة المخابرات المركزية بالانقلاب العسكري من داخل العائلة ، والمؤسسة العسكرية العراقية هو الحل الملائم لوحدة العراق ولأهداف الأمريكان في نزع أسلحته بأقل التكاليف .

ولو ألقينا نظرة إلى هذه السيناريوهات التي حكمت السلوك الأمريكي وتوجهات الإدارة التي تبدو غير متناسقة ، وقارناها ببعض أساليب المعارضة التي أمنت اتصال معها نرى أن لها دور في ذلك الاختلاف ولو بشكل غير مباشر ، خاصة وإن الذين تربطهم علاقات بتلك الجهات الثلاثة دأبوا في معظمهم تزويدها بالتصورات

والأفكار التي يرونها مناسبة من زواياهم الخاصة ، وليس من الزاوية العراقية .
فالذي تتمثل عائلته الممتدة ، وعشيرته ، ومنطقته في أعلى مفاصل القرار الحكومي
على سبيل المثال يرى في تغيير صدام حسين فقط كفاية لإنقاذ العراق الذي
ستحافظ عائلته والعشيرة في الحكومة بعد صدام على نفس المكانة القيادية ، أو لا
تتضرر على أقل تقدير .

وهذا تصور ينقله المعني عند اتصاله بالأمريكان ويلج على الأخذ به كأحد
السيناريوهات المتيسرة .

ومن له أقارب وأفراد من العشيرة في قيادات الجيش العليا يرى بالانقلاب العسكري
وسيلة فاعلة للتغيير إلى نظام جديد يحافظ به أولئك القادة على مراكزهم أو
يحصلون على أعلى منها يعود نفعها على العائلة والعشيرة والمنطقة فيما بعد .
وهو رأي ينقله بأمانة إلى الأمريكان ويدعمه بأفكار عن الخطر المحتمل ، والخسارة
الممكنة في حالة عدم الأخذ به .

ومن لا أهل له في المفاصل العليا للحكومة ، ولا أقارب له في قيادات الجيش ، ويشعر
بسببها بالغبن يحذر من الانقلاب العسكري ، ويقاوم فكرة التغيير لشخص صدام ،
ويدعم بكل جهده خيارات أخرى بينها الحرب التي تغير كل الركائز الأساسية للإدارة
، وتعطي المجال واسعا لعموم العراقيين للمشاركة في النظام الجديد .

ولو تعمقنا بهذه الحقائق ونظرنا لأمرها من زاوية الاستجابة المباشرة لبعض موظفي
الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالشأن العراقي نرى وكأنهم في مرحلة من مراحل
الصراع بعد عام 2000 وقد إنقسموا إنقساماً طائفيًا كما هو حال العراق .

فهناك في وزارة الدفاع من يدعم التنظيمات التي على رأسها شيعة معروفين .

في حين يجاهد آخرون في وزارة الخارجية لإيجاد تنظيمات سنية ، حتى أنهم وفي
الشهور الأخيرة من عام 2002 خصصوا على سبيل المثال مبالغ بحدود 300 ألف
دولار لتكوين حركة من معارضيين عراقيين سنة ، ومنحوا المبلغ قبل أن يحققوا
المعنيين مؤتمريهم التأسيسي ، واستمرت بتمويلهم رغم انقسامهم إلى شطرين .

أن تلك الأساليب الشائكة في تعامل الأمريكان تعود أسبابها بالإضافة إلى ما ورد
أعلاه إلى إمدادات سياسة الاحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية زمن

الرئيس كلنتون والتي فرضت أن تبقى المعارضة العراقية هيكلية ، ويبقى أدائها في حدود التحرك السياسي البسيط والإعلامي المحدود .

حتى أنها وإن دفعت مبالغ طائلة للإعلام المعارض الخاص بالمؤتمر الوطني العراقي مثلا لكنها لم تتدخل للحد الذي يؤثر على تلفزيون الحرية التابع له في أن يبث أكثر من ساعتين يوميا ، وأن تشرط في منحها أن يحسن أداءه المتدني .

ولم تتدخل لأن يكون بثه على الأقمار الخاصة بالمنطقة التي يتابعها العرب والعراقيون .

فبقي طيلة فترة بثه لا يتابعه أحد إلا القلة ، وتوقف بعد أقل من سنة دون أن يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام ، وبتوقفه أثر سلبي على الجهد المعارض .

لكن هذا استنتاج فيه نوع من التجني على الحقيقة لأن جريدة المؤتمر التي تتبع نفس المؤسسة المعارضة وتؤمن من الأميركيان تحت بند الإعلام أيضا قد تحسن أدائها بشكل ملحوظ يوم تبدلت إدارتها بعد عام 1999 وأصبحت من أحسن صحف المعارضة دون منازع .

إن الإعلام المعارض بشكل عام يتحرك تحركا مقبولا على الرغم من إمكانياته المحدود حتى باتت بعض فصائل المعارضة تمتلك صحف ومجلات تصدر في لبنان وسوريا وطهران ، ولندن وأصبح لبعضها قراء ومتابعين وروافد .

إن تحرك المعارضة العراقية الذي حقق خطوات جيدة في الساحة الأمريكية دعما وتمويلا ، وتأييدا خاصة بعد عام 2001 ، لم يحقق نفس المستوى على الساحة البريطانية التي تتحسس الرأي العام والتوازنات المطلوبة في البرلمان خاصة وإنها لم تغير من رأيها في التعامل مع الأزمة العراقية على أساس الاحتواء حتى بداية عام 2003 . لكن الساحة البريطانية من ناحية ثانية هي الأفضل للمعارضة وتعد عاصمتها الفعلية ، وقد استفادت من هامش الحرية الموجود للتحرك سياسيا وإعلاميا بشكل لم تجده في الساحات الأخرى .

أما على الساحة السورية فقد تحركت المعارضة العراقية بشكل بسيط مدعومة معنويا وسياسيا من قبل الرئيس حافظ الأسد ، وقد حافظت على سياقات التحرك مع بعض التحديدات التي شملت الصحافة وغيرها بعد أن أعادت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة العراقية أخيرا .

أما الساحة الأردنية فإن التحرك المعارض شبه محدود يقتصر على أنشطة غير علنية لقليل من الحركات بينها حركة الوفاق ، يعود هذا لتحسس الأردنيين ، وخشيتهم على تجارتهم غير المحدودة مع العراق ، التي تدعم اقتصادهم الهش . كذلك لم تحقق المعارضة تحركا ملموسا مع السعودية التي اكتفت بعد منتصف التسعينات بتقديم الدعم المادي لقليل جدا من الحركات والأشخاص العراقيين ، وهكذا الحال بالنسبة للكويت .

قراءات في السلوك المعارض

المعارضة وفكرة الدولة

لا يمكن الجزم على أن المعارضات السياسية في عالمنا المعاصر تعمل بروح المعارضة وتفكر تفكير الدولة ، إلا إذا استثنينا المعارضات القائمة في الدول الديمقراطية أي الغربية على وجه الخصوص لأن معارضتها مبنية في الأصل على معايير بينها علانية العمل ، واستعداد المجتمع لاستثمار كل الجهود ، وتجاوز الذاتية والأنانية إلى حد ما ، ورغبة المعارضة كمجموعة تقديم الأفضل لبلدهم الذي يعتقدون أنهم في داخله يمثلون الجزء وليس الكل المطلق ، وغيرها معايير كثيرة فيما عداها . المعارضات الغربية . فإن المعارضات الأخرى وفي المجتمعات الأخرى سواء تلك التي تعمل في السر داخل حدود بلدها ، أو تلك التي تقاوم بالبندقية على حافات الحدود ، أو الثالثة التي تناضل بالفكرة ، والقلم ، والتحرك السياسي من خارجها ، قد تعود بعضها :

الالتفاف على الحقيقة بالزعم أنه الأفضل .

وخبر قسم منها فن التآمر في الطريق إلى الحكم المدني الآمن .

واستوعب عدد من أفرادها فعل التسقيط قبل الوصول إلى خط النهاية .

وتركوا في توجههم هذا التمعن بالمناوره فنا لتحقيق الأهداف ، وأهملوا في مساعدتهم هذه التمسك بأساليب تبادل الأدوار طريقا لتأمين الغاية ، وتجاوزوا في أخطائهم التعاون والتنسيق في مجال صناعة وإصدار القرار سبيلا للوصول إلى المرامي كما هو الشأن الدارج في نظم الدولة والمعارضات الديمقراطية .

إنه أمر واقع تعود غالبية أسباب وجوده إلى قلة النضج الحضاري ، وإلى طبيعة العمل المعارض ، وكذلك إلى الخصائص النفسية لبعض المعارضين ، وبسببه فقدت بعض المعارضات السيطرة على حركتها في مجال التعامل مع واقع بلدانها ، وأخلت أخرى بشروط المبادرة وبمبادئ الحشد اللازمة لحل مشاكل مجتمعاتها .

وإنه أمر معقد في ذات الوقت وتعقيداته ماثلة أمامنا في الواقع المعاش لمعارضتنا العراقية التي بذلت عموم فصائلها جهودا كبيرة لمقاتلة النظام الحاكم في بغداد

وحققت في قتالها على كافة الجبهات الكثير من النقاط في العقل العراقي وكذلك الأجنبي تصب في معظمها باتجاه نشر الوعي وصياغة رأي عام يؤمن بالضرورة الحتمية للتحرير وإعادة بناء العراق ديمقراطيا ، ومع ذلك فإن عديد منها لم يتصرف بمنطق الساعي لإقامة الدولة ، أو بمعنى آخر لم تسلك وهي في الطريق إلى التغيير السلوك المؤسسي للدولة بعد أن أبقت خطابها السياسي ضمن تيارات محددة في العقل الحزبي المعارض دون أن تمده موحدا ، واضحا ، متكاملا إلى العقل الحالم بالإنعتاق.

وبعد أن أبقت قراراتها عائمة في التعامل مع أكثر الأمور حساسية بحيث تصاغ مفرداتها تبعا للتيارات والطوائف ، والأصول القومية ، وأماكن التواجد والتموين ، وعلى العكس من فلسفة الدولة التي تدفع لأن يكون الخطاب واضحا وموحدا يعبر عن الرغبات والتطلعات والنوايا ، ولأن يكون القرار بينا ، وجادا ، ينم عن الخبرة ، والدراية ، والاختصاص وإن كان من بين صناع القرار والمفاصل المرتبطة بهم من يختلف مرحليا أو لم يقتنع أنيا .

وعلى النقيض من سياقات عمل الدولة التي يقدم فيها الجميع العون للجميع بغية أن تستمر العجلة في الدوران بقيت بعض فصائل المعارضة تعمل على نظام الفئة الضيقة لا تمد يدها خارج حدودها ، وأبقت مساعيها مقتصرة على تحقيق مصالحها الآنية القريبة لا تفكر بمصالح الوطن ، وجاهدت في اللقاءات العامة أن تحصل على أكبر قدر من الحصص دون الاكتراث بحق الآخرين ، واستعرضت أمام الكبار في أن تكون القوة الأنسب والمجموعة الأصح متناسية وجود القريبين ، وحاولت في كل مناسبة أن تثبت وجودها على الساحة متناسية وجود الآخرين .

لقد حصل ذلك وسيحصل الكثير بسبب عدم القدرة على الخروج من دائرة المعارضة إلى دائرة الدولة ، فتسبب بوجه العموم خسارة كبيرة للجهد المعارض وللمجتمع الذي يسعون من أجل رفاهيته واستقراره .

وفيما عدا النقاط المذكورة أعلاه هناك الكثير الذي يميز السلوك المعارض عن سلوك ومنطق الدولة لا نعتقد نحن العراقيين أننا وبعض معارضتنا بعيدين عنه ، ولا نرى اختلافا في مجاله بيننا وبين الآخرين ، لأننا مثلهم في مستوى النضج الحضاري ، ولأنه سلوك يكاد يكون عاما يميز العمل المعارض في السوح التي تشبه ساحتنا ، وأسائدتنا مثل أسائدتهم يؤمنون أن الاستمرار في العمل بمنطق المعارضة والثورة لا

يمكن أن يكون سائدا على طول الطريق ، وإن كان كذلك في البداية فإنه قريبا من النهاية يصبح غير مقبول تماما ، بل ويتسبب في خسارة جسيمة ، وبعض معالم خسارته فيما يتعلق بالمعارضة العراقية يتبين جليا في المثل التالي :

تعتقد معظم فصائل المعارضة وربما غالبية العراقيين أن التحرير في العراق لا يمكن أن يتم على يد المعارضة وحدها وبإمكاناتها الحالية ، ويعتقدون في ذات الوقت أن الأمريكان هم الطرف المؤهل لتقديم الدعم المطلوب لتأمين تلك الغاية بعد أن التقت مصالحهم بمصلحة التحرير ، ويقبل غالبيتهم هذا الدعم موقنين أنه وحده الكفيل بتخليصهم من قبضة الدكتاتور ، لكنها جميعا لم تستطع إقناع عموم الشارع العراقي والعربي بشرعية هذا الدعم ، وأحقيتها بالحصول عليه (ليس بسبب القصور في أساليبها أو العيب بطريقة حصولها على الدعم من الأجنبي بعد أن تمنع العربي من تقديمه) لكنه بسبب كونها تتصرف بمنطق المعارضة التي ينظر لها الناس (نفسيا) وإن أحسنوا النية أنها مجموعة ثوار عليهم الاستمرار بتقديم التضحيات وتحقيق المعجزات بالإمكانات الذاتية ، ومن يبتعد منهم عن مركز هذه النظرة أي يقبل الدعم يسقط عنه الجمهور في الشارع صفة المعارضة (نفسيا) . وربما يدفعه إلى الوقوع في فخ التشويه والتحويل والعدوانية التي لم تكن الحكومة بعيدة عن تغذيتها مفاهيم سلبية في العقول غير المدركة لأبعاد الحقيقة .

لكننا لو قارنا هذا الدعم المحدود لعمل المعارضة من أجل التحرير بذاك الدعم الكبير لبعض الدول وبينها العربية من قبل نفس المصدر (أمريكا) ، وربما بذات الشروط أو أكثر قساوة على الدول منها على المعارضة ، لا نجد في باب هذه المقارنة ذاك المستوى من الرفض والعدوان في الشارع العربي باتجاه الدولة الفلانية التي قبضت مليارات الدولارات (دعما لوضعها الاقتصادي) لمجرد مساهمتها في التحالف الدولي بالضد من العراق على سبيل المثال ، أو نتيجة لقيامها فقط بالضغط على الدولة العربية الجارة في أن تخفف لهجتها بالضد من إجراءات تحقيق السلام مع الإسرائيليين .

إن عدم تعميم الاتهام بالعمالة بالنسبة للدولة في هذه النظرة المقارنة واقتصاره على المعارضة لأن في الأولى نظام مؤسسي أسسه الدولة يعتقد الإنسان في مجتمعاتها أن من حقها أن تناور على الوقائع ، ومن حقها أن تساوم على بعض القضايا ، ومن حقها أيضا أن تتفق على ضرورات تأمين المصالح المشتركة حقوق تثبت

اقتصارها في العقل للدولة دون المعارضة ، رغم أن العمل الثوري أو العمل المعارض في عالم اليوم (المعولم) لا يمكن أن يكتب له النجاح بعيدا عن تدخل الأقوى .

وهذه مقارنة بسيطة تثبت فقط أن المنطق يحتم الانتقال خطوة إلى الأمام سلوكيا وتثبت مؤشراتنا إن الواقع الذي عاشته المعارضة العراقية يؤثر عدم استعداد بعضها للانتقال إلى العمل وفق فلسفة الدولة ، بل والإصرار على البقاء في بوتقة المعارضة خاصة عندما أتاحت إلى ستة منها الفرصة في أن تستقبلهم الدولة الأعظم والأهم في الشأن العراقي يوم 9 آب 2002 ، ومنحتهم الفرصة في أن ينتقلوا من خانة المعارضة إلى خانة الدولة التي تتطلب أن ينظر كل واحد منهم إلى أنه لا يمثل فضيله فقط بل كل العراقيين ، وتمثيله لهم ينبغي أن يدفعه إلى تجاوز معايير الحصص الدقيقة في التمثيل العام ، وإلى السعي للتوسع في غسهام أكبر قدر من المعارضين العراقيين في الاجتماعات أو اللقاءات المتوقع عقدها .

إنه فقط منطق الدولة الذي يسقط فيه حق (الفيتو) الذي يرفعه البعض أمام التحاق الآخرين إلى الجهد المعارض لأن منطق الدولة الديمقراطية التي يقاتلون من أجل إقامتها لا يمكن أن يستثني أحدا من أبناء شعبها من الخدمة في مؤسساتها ، ولا يسقط من حساباته طائفة أو فئة من التمتع بحقوقها .

والعمل بمنطق الدولة لا يسمح في أن يقاتل البعض لاقتصار التمثيل على من دعتهم أمريكا للاجتماع واختارته شريكا لبعض الاعتبارات ، لأن التفكير بمنطق الدولة وأهدافها ومسيرتها يحتم إتاحة الفرصة إلى الجميع ومد يد العون إلى الجميع بقصد البناء والتعمير .

إن العمل وفق منطق الدولة ، والسلوك مسلك الدولة يقتضي أن تفتح الصدور لمرحلة أمان واستقرار بعيدا عن التكتل والتآمر الذي ما زال عالقا في عقول البعض ، ويتطلب أن يتجاوز الحزبي حزبيته ، وتتخطى الحركة خصوصيتها ، ويرى كل فرد أن الدولة في داخله مفهوم ينظر من خلاله إلى الآخرين سياسيين متحيزين أو مستقلين هم أبناء هذا الشعب لهم حقوق وعليهم واجبات ، وينظر إلى كل الأقوام نظرة متساوية ، وإلى كل الطوائف نظرة متجانسة .

وبعكسه أي في حال البقاء تحت ظرف العمل المعارض حتى النهاية سيعني المساهمة في إبقاء العراقيين بعيدين عن تحقيق أهدافهم في التغيير ، وسيدفع الأمريكان وغيرهم إلى الاقتناع بضرورة التدخل في الشؤون الداخلية العراقية ، وربما الاقتناع

بفكرة البقاء في العراق لضرورات الانتقال نفسيا وعمليا إلى الدولة، أو أنه أي الاستمرار في العمل بمنطق المعارضة سيوجه المعنيين بالشأن العراقي إلى تجاوز جميع المعارضين الذين لم يستطيعوا استيعاب فكر وسلوك الدولة ، وجلب شخص من خارج التشكيلة التقليدية من أولئك المؤمنين بفكر الدولة ، حلا قد يكون مقبولا عندما يبقى المعارضون منشغلين بصيغة الحصص وعدد المدعويين وطبيعة الحاضرين إلى اجتماعاتهم وندواتهم والجيش الأجنبية تتحشد بانتظار ساعة الصفر.

إن الفرصة مع بداية عام 2003 أصبحت حرجة ، والوقت لا يكفي لأن يظهر من ينقل الجمع من مركب المعارضة إلى سفينة الدولة التي يشعر الجميع تحت أشرفيتها بالانتماء إلى العراق والاستعداد للتضحية في سبيله .

المعارضة وصنع الحدث

يرد في السياسية تعبير عن صنع الحدث ، ويناقد السياسيون جوانبه في عديد من المناسبات ، ويعتقدون على ضوء خبراتهم أن صانعيه هم الأكثر فائدة من نتائجه المتحققة، أو بالمعنى الآخر هم من يحدد النتائج تبعا لأهدافهم الاستراتيجية، ومن بعدهم في الاستفادة والتأثير أولئك المشاركون به من بين الأطراف التي تقحم نفسها في مجالها أو تقحم قسرا، وحصلتها على قدر المساهمة وربما أقل من مقاديرها أو تزيد تبعا لأهمية المشاركة والدور أو حتى الشطارة في التحرك، أما المتفرجون من خارج دائرته فعادة يبقون على الهامش:

يحاولون التحرك بعد مرور قاطرته.

يجتروا بعض الأفكار التي لا تخلو من الملامة وتأنيب الضمير. ومحاولاتهم هذه تجعل حصتهم من النتائج وإن كانوا قريبين من ساحتها لا تتعدى في غالب الأحيان فئات أو بعض من العوائد التي تتسق ومصالح الصانع والمشاركين ولو بشكل غير مباشر .

وهكذا تبقى صياغة الحدث والمشاركة به مبدءا من مبادئ الاستراتيجية السياسية ليس في عالم اليوم بل ومنذ قديم الزمان، وتبقى انعكاساته ماثلة على باقي الاستراتيجيات ومنها العسكرية على سبيل المثال التي أخذت به في صياغة مبادئ

حربها وإن استبدلته بمصطلح المبادءة لينسجم وطبيعة منهجها الذي يعني التمسك بزمام الأمور وتحريك الموقف بالاتجاه الذي يحقق فيه صاحبها أي المبادءة تفوقا يضمن كسب النتيجة الحاسمة للمعركة بنسبة معقولة.

ويعني أن من لم يستطيع الإمساك بها سيتلقى الضربات في الجوانب التي تؤلمه حتى التسليم بالخسارة والخروج من ساحة المعركة مهزوما بقوة خصم يمتلك التفوق في المبادئ الأساسية للحرب وبينها المبادءة أو صنع الحدث بلغة السياسة والذي تتحدد تطبيقاته على المعارضة العراقية من خلال ما يلي .

- أن المعضلة في مجاله تتحدد بكون غالبية فصائل المعارضة العراقية لأفرادا وجماعات قد عملت من خارج دائرته أغلب الأحيان .

- أن أحداثا قد صيغت في العقد الماضي وبقي الغالبية جالسون مع بعضهم البعض بعيدين عن أفكارها وملابساتها .

- أن من يخرج من بين الجمع مقترحا ضرورة توحيد الجهد المعارض ، واللقاء على الحد الأدنى من المبادئ والأهداف يكون الحدث قد إنتهى وتصبح المقترحات لا قيمة .

وبسببها تتم العودة إلى نقطة الصفر .

تناول للنتائج ، وتطرق إلى ذات الأساليب والمقترحات التي تتركز على نفس العبارات ذات الصلة بالضرورة (واليجب والينبغي) حتى يصاب الجمع بالإحباط واليأس الذي يوقفه عند المحطة التي أنتهي فيها الحدث ليعلن أن لا فائدة من السير على هذا الطريق الشائك ، دون أن يعي أن إعلانه في الواقع اعتراف منه بالتقصير الذاتي للتعامل مع الحدث لا يجزؤ الإقرار به فيلقي تبعته على التعقيد وعدم جدوى المسير .

وهذه حقائق تسحبنا إلى حدث الحرب الدائرة ضد الإرهاب الذي ساهم في صنعه أكثر من طرف وتوجهت لاستثمار متغيراته أكثر من جهة، ووجدنا أنفسنا كعراقيين قرييين من حافاته وقد عاودنا ذات الأساليب لعموم الأحداث التي سبقته نناقش وبملى أفواهنا كلمات قد اشتقت من (اليجب) ونختم بكلمة الضرورة التي لا مناص عنها، في الوقت الذي تسير فيه قاطرة الحدث بسرعة عالية لتقترب منا بين الحين والآخر ، ومع ذلك لم يحرك الإقتراب والابتعاد ، ولا السير بالسرعات العالية

المعنيين بقضيتنا (إلا في حدود التمني والمحاولات المنفردة) ليقتربوا هم من خط السير سعياً لدخول عرباتها لأن البعض منهم يرى أن الدخول إليها محفوف بالمخاطر عليه وعلى مستقبل العراق .

ويُحرمُّ البعض الآخر الدخول إليها لأنها قاطرة صنعها الكفار .

بينما يخجل آخرون من دخولها لأنها جاءت من جهة الغرب الأمريكي عتاة الإمبريالية ، رغم أن مرورها المحتوم في الأرض الإسلامية يعطي الحجة للمسلمين العقلانيين أن يصعدوا عرباتها للتعرف عن قرب عما يجري من طبخات تهم حاضريهم ومستقبلهم .

ومروورها المفروغ منه في الأرض العربية يبرر للعرب القفز إلى داخل عرباتها ليساهموا في التخفيف من سرعة سحقها لمن يتوقف في طريقها من الساعين لمجد الأمة .

ومروورها المشؤوم في الأرض العراقية يقتضي الولوج إلى داخلها في محاولة حرف سيرها إلى الطريق الذي يحافظ على ما تبقى للعراق من حضارة وعمران .

وبعكسه أي عدم الصعود سيجد من يحرك أحداثها أن الغياب المتعمد للمعنيين في ساحة تحركها هو ضوء أخضر له في أن يتحرك لحسابه فقط ولمصالحه دون اكتراث للآخرين .

لكن مشكلة العراقيين (باستثناء الحكومة وأتباعها المباشرين) ليست الصعود إلى القاطرة فقط أو إيقاف سيرها باتجاه العراق لأن زخم تحركها لا يقوى أحد على إيقافه ، بل إن الجانب الأعقد من المشكلة تلك النوايا المغلفة في داخل النفوس التي كونت صراعاً فيها بين .

الرغبة الجادة في الصعود والجلوس في مقاعدها الأولى مع باقي العرب والمسلمين .

وبين الخوف من لومهم والآخرين رغم المعرفة التامة بأن اللوم قد أوجدته السلطة وبعض العرب لمنع العراقيين من الصعود وأشغال مقاعد في الصف الأمامي يريدونها لهم ، وليمت العراقيين في سكتها شهداء عند ربهم يرزقون .

إن لومهم والتخوف من الصعود وبعض الأخطاء أبقت العراقيين كل هذه السنين

مقيدي الوعي والحركة يتهيبون الاتهام بالخيانة ، ويتوجسون الوصم بالتآمر ، حتى استسلموا للخوف من الأتقاء الذين صعدوا إليها من أبواب مشرعة وضح النهار، وكذلك من الأخوة المسلمين الذين يتدافعون لمد السكة لها قبل وصولها أراضيتهم. ليبرر كلاهما فعلته هذه بأنهم حكومات والعراقيون معارضة فيدينوا أنفسهم بالتعسف والدكتاتورية. ويفسروا توجههم هذا باتفاقيات وخطى تفاهم مسبقة لأغراض الأمن والاستقرار، والمعارضين مجردين من حقوق التحالف والاتفاق فيحكموا على أنفسهم بخيانة التاريخ والأمة.

لكن الواقع الفعلي ليس هذا ولا ذاك، بل لسان حال يقول بلغة صامته لا تقتربوا من قاطرة الحدث أيها العراقيون حتى لا تتعرفوا على مواقفنا من مصيبتكم .

وأن لا تدخلوها لكي لا تفهموا مساعيها في العيش على حسابكم عقود بالمليارات ونفط يوزع هبات أو بيع بالملايين ، وصفقات لشراء الذمم والعقول بالملايين .

أما أنتم فليمت كبيركم جوعا ليشبع صغيرنا حد التخمة وهو في المهدي صغير . ولتشخذ حرائركم في عواصم العرب لترقص غوانينا في أفخم الصالات والقصور.

ومشكلة العراقيين لا تتعلق بنوايا الصعود فقط لأن القليل منهم كان جريئاً وأدرك الحقيقة وتحمل المسؤولية وركب العربة مبكراً ولو بمقاعد الخلفية ، لكن الجانب المؤلم من المشكلة يكمن بتجني القادرين منهم عن تنظيم سير الراغبين في الصعود عبر المحطات المتعددة في داخل البلد ، قبل أن تمر ويكونوا عندها مجبرين على الانتظار سنوات أخرى ، يضاف إثرها إلى الإحصاءات الجارية آلاف المعدومين ، وملايين المشردين ، وعشرات السنين من التخلف والخراب .

والجانب الأدهى في المشكلة لم يخرج من الجمع العراقي شيخ مسن يتولى الأمر ويسمعه الصغار .

ولم يظهر مجتهد بأمور الدين ليقول كفاكم ذكراً لذات العبارات واصطفوا جميعاً لنشاور بعضنا في الصعود أو نترك أمره ونفتش عما يخفف سير القاطرة ويقلل خسائر مرورها المحتوم .

ولم يقف سياسي مشهود له ولجماعته بثقل التأثير في الأزمة ليعلن خروجه من ثوب الحركة والطائفة والعشيرة ويفتح مضيقه لمن يريد السير في سكتها أو بطريق آخر دون شروط مسبقة ، ودون التحديد لأجر قبل حصول التغيير .

المشكلة الأكثر إيلا ما قلة الأمل في أن يصطف المؤهلين للوقوف في رتل واحد .

والمصيبة في النظرة النرجسية للنفس .

في التقدير المفرط للذات .

التقييم الخاطئ لرأي الآخرين .

الخوف من القريبين والبعيدين .

التحسس العالي لمواقف الجار والغريب .

ومع تعقيدات المشكلة وكثرة مصائبها يبقى في روح الإنسان العراقي أمل ويبقى في جهازه النفسي كثير من الطاقة مخزون للصعاب، وتبقى عيون العراقيين في الداخل والخارج مفتوحة عند خط البداية التي باتت علاماته ظاهرة للعيان تشير إلى أن قاطرة الحدث قد تدخل العراق بأي وقت قريب ، وتبقى آمالهم باتجاه من يستطيع جمعهم للمشاركة بالحدث بعيدا عن اجترار ذات الأفكار .

وتبقى عديد من الأسئلة في العقل العراقي تدور حول:

ألم يحن الوقت في أن تبدأ خطوة تشخيص الأخطاء ، والاعتراف بها كما يقتضي العصر وتتطلبه جسامة المؤسسة ، خطوة يعاد فيها التنظيم وتتغير فيها وسائل التعبئة وتبذل فيها الأساليب لتتفق مع ظروف الحدث ؟

ألم يحن الوقت للتطبيقات الصغيرة في أن تعترف بحجمها وتعقد اجتماعا لتوحيد الجهد؟.

ألم يحن الوقت للتخلص من داء الذاتية المفرطة والتفكير بالخسارة التي أصابت الجميع بسببه وكذلك العراق ؟

ألم يحن الوقت أن ندرك عمق المؤسسة ؟

المعارضة ومبدأ حشد الجهد

لو ألقينا النظرة متأنية على واقع المعارضة العراقية الموجودة منها في الداخل أو تلك التي تعيش في الخارج ، وإمكانية التنسيق والتعاون (حشد الجهد) بما يكفي لتهديد النظام الحاكم نرى وبما لا يقبل الشك أنه واقع يثير الدهشة وقد لا يشبه واقع المعارضات الأخرى في العالم القريب منه والبعيد .

فالعراقيون في الداخل غالبيتهم معارضون باستثناء عائلة الرئيس .
والشعب العراقي ناقم في معظمه على السلطة الحاكمة باستثناء القلة المستفيدة من
حول الرئيس وكبار عشيرته والحزب .
والغالبية تنتقد الأخطاء التي ترتكب من الجهاز الحزبي ، والأمني ، والإداري ،
والقضائي .
والجميع يطرح أفكارا عن الديمقراطية وسبل التغيير .

وهذا واقع لو كان قد حدث في خمسينات القرن الماضي ، أو ستيناته لأمكن الجزم
أن ثورة ستحدث ، منذ اللحظة التي يدرك المراقب أن كل من يصادفه من العراقيين
معارض أو حاقد على نظام حكم لم يتبق له من معطيات القوة إلا أفرادا متفرقين في
أجهزة أمنية ، وقليل من قادة الجيش والحزب أرتبطوا مصيريا بالرئيس .
لكن الواقع العراقي يختلف تماما عن مجتمعات أخرى يمكن أن تحشد قواها لتثور
إذا ما وصلت مستويات الضغط عليها أقل من نصف ما مسلط على العراقيين ، لا
لأن العراقيين لديهم قدرة عالية على التحمل كما يعتقد البعض ، بل ولأن المجتمع
غير قادر على حشد قواه المتاحة للتعامل مع الطرف الحكومي المقابل له ، لأسباب
عدة بينها .

الفردية والمصلحية التي عززها النظام الحاكم وصدام في السلوك خلال الأربع
وثلاثين سنة من الحكم ، حتى وصلت لمستوى الاضطراب أو الخلل الذي يشبه وجوده
الداء المستشري ، تتمثل بشكل واضح في سلوك العديد ، وبينهم المعارضين ، أو
الذين يعيشون بعيدا عن ضغوط الأمن ، والفقر المدقع في الخارج ، يمكن الاستدلال
عليها ببساطة في مناقشة مع بعض من في الخارج حول موضوع يتعلق بالعراق وسبل
التخلص من الواقع المؤلم ، إذ يتبين للوهلة الأولى أن الطرف المقابل في المناقشة .
معارض لما يجري في العراق .

وطني ينادي من أجل التغيير .

وعندما تحاول السير معه خطوات إلى الأمام باتجاه تحويل المشروع إلى واقع
تطبيقي تجده غير مستعد للعمل مع (س) من المعارضة العراقية أو فلان من
المعارضين العراقيين ، حتى يجد المناقش نفسه في حيرة عن أي معارضة يبحث

المذكور ، وهل يمكن أن تفصل معارضة على هوى ومقاسات مثل هؤلاء .

وهذا سلوك في الواقع موجود بنسب غير قليلة (وهو موجود في كثير من المجتمعات البشرية التي لم تبلغ من النضج السياسي ما يكفي لإبداء الرأي بشكل واضح) وهو سلوك لا يقتصر على الفرد العادي ، وإنما عند البعض من الفصائل المعارضة أيضا التي تتحجج هي الأخرى بكثير من الحجج إذا ما طلب منها التعاون والتنسيق مع الآخرين ، أو تستخدم حق النقض في التعامل مع فصائل معارضة موحدة على الساحة .

وهكذا انتقلت الفردية الاضطرابات السلوكية من الأفراد إلى الجماعات ، وسهلت بسببها المعارضة على أعدائها وصمها بالضعف ، والفرقة ، والتشتت .

والأهم منها حالت دون حشد القوة اللازمة للتعامل مع النظام الحاكم بما يكفي لإطاحته عراقيا ، أو للضغط عليه باتجاه وقف أعماله التعسفية .

والموضوع الآخر الذي يتصل بالفردية ويخل بمعيار التحشد هو ضعف التعاون الذي ظهرت مؤشرات أيضا على السلوك في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية على وجه الخصوص ، وفي مجاله لا نريد التوسع إلا بما يثبت صحة الاستنتاج الذي مفاده أن التعاون قد ضعفت مستوياته للحد الذي أثر سلبا على مبدأ الحشد وسنأخذ على هذا مثلا واحد يتعلق بالعلاقة اللازمة بين معارضة الخارج ، ومن في الداخل وفي هذا المجال يتبين .

أن من ينوي المعارضة من داخل العراق يكون بحاجة أولا إلى دعم مالي من الخارج لتقوية قدرته في مد العمل بمستلزماته ، وتوفير الوقت الكافي لإدامته بعد أن أصاب الإعياء غالبية من في الداخل ، ونضبت مصادر التموين الداخلية حدا أصبح السؤال الأول لمن تتصل به في الداخل عن كيفية تأمين الدعم المالي للعمل المطلوب ، وهو سؤال شرعي ومناسب إذ أن العمل السياسي المعارض والفاعل يتطلب التفرغ لبعض المستويات القيادية على أقل تقدير ، والحال في العراق من الصعوبة بحيث من لا يعمل ليومه وبأكثر من مجال يجد أنه وبعد أيام معدودات غير قادر على تأمين لقمة عيشه وعائلته ، عندها يصبح أي عراقي ومهما بلغت وطنيته وقل خوفه غير قادر على التحرك المعارض إلا في حدود محلته ، وأحيانا مكان عمله ، والمقهى الذي يجلس فيها أثناء وقت الفراغ ، وهذا نوع من العمل لا يثمر في تهديد نظام مثل النظام العراقي من ناحية ، ويبقي من في الداخل ينظر إلى من في الخارج عاقدا

عليه الآمال في أن يمدّه بما يدفعه للعمل المعارض المنظم الفاعل من ناحية أخرى .
والعراقيون في الخارج شرائح توزعت بين .

أشخاص ومنظمات حسبوا معارضة يتلقون الدعم الخارجي ، همومهم قبل العراق
كيفية توظيف تلك الأموال لمشاريع ظاهرها ديمومة العمل المعارض فيما إذا توقف
الدعم الخارجي ، وباطن بعضها مشاريع خاصة لمستقبل مضمون .

لاجنئون على دول متعددة يتقاضون مساعدات من دول جعلتها بالحد الأدنى لمعيشة
إنسان في مجتمعتها .

وبين عاملين استغلّتهم الدول ، والحكومات العربية ، والأجنبية بأقل الأجور في العالم
فأصبحوا مشغولين بهموم العيش واستثمار الزمن لتكوين الحال الذي لم يتكون أو
تهدم في العراق .

وتلك شرائح عدا الأولى أصبحوا ونتيجة لعوامل أخرى نفسية معارضون بالنقاش ،
والحوار واستعداداتهم للتعاون لا تتأسس على الجانب المادي ، حتى لو تقربت إلى
بعض من اتفق أن يعمل معارضا إلى مستوى التبرع ماليا لدعم الجهد المعارض ،
تستثار عنده الفردية وتظهر لديه الحاجة فيحاول التملص من الموقف ، وقد يغادر
العمل المعارض وإن كان الطلب لمجرد تسجيل الاسم .

وشرائح العراقيين في الخارج لا تتوقف على التقسيمات أعلاه فهناك أيضا التجار
وأصحاب رؤوس الأموال الذين يقسمون من حيث الاستعداد للتعاون ودعم الجهد
المعارض إلى .

قسم ارتبطت مصالحه مع مصالح الحكومة ، ورضى لنفسه المعارضة الصامته فقط
، وهم عموما لا يقبلون المساومة على مستقبل تجارتهم التي تشبع رغباتهم في التفرّد
بالغنى ، والشعب مقارنة بباقي العراقيين .

والقسم الآخر قليل وإن كان وطنيا مخلصا وقادرا على تقديم العون بمقادير معينة
، فهي على وجه العموم مقادير لا تسد حاجة المعارضة لديمومة عملها على المستوى
الاستراتيجي .

من هذا يمكن الاستنتاج أن هناك خلافا يأتي على الأغلب من جانبي المصلحة
الخاصة التي تسبق المصلحة الوطنية العامة بوجه العموم ، ومن ضعف الاستعداد
للتعاون لمستوى أخل بمبدأ الحشد اللازم للقوة ، وأعاق سبل التنسيق المعارض بين
الخارج والداخل ، الذي يكون أساسا إلى عمل معارض تكون فيه القضية العراقية

مركزا للانطلاق ، وأملا للتغيير إلى مجتمع يرسمه العراقيون بجهدهم الخاص .

الديمقراطية في السلوك المعارض

أكثر الناس انشغالا بموضوع الديمقراطية في وقتنا الراهن هم العراقيون ، حتى كادت أن تكون الديمقراطية قاسما مشتركا يجتمع عنده من كان في اليمين أو في اليسار ، وسطا أو في الأطراف .

علمانيا كان يدعوا إلى ديكتاتورية المرحلة أو إسلاميا كان يفتي بحكم الإسلام . سياسيا مرتبطا بتنظيم معارض أو متفرجا واقفا على التل .

وما زالوا منشغلين في حواراتهم وبرامج أحزابهم ، ودعوات حركاتهم حتى ضمن البعض في نظريته السطحية أن تقدما في الوسط العراقي بات يفوق الأقران في موضوع الديمقراطية .

إلا إن النظرة السطحية في واقع أمرها لن تؤثر الحقيقة ، ولن تعط تصورا دقيقا عن دوافع الدعاة والمريدين .

والحقيقة هي العكس من ذلك تماما كأنهم جميعا يودون في دعواتهم تغطية فرديتهم ، ورغباتهم في التسلط وإن كانوا في الطريق لإزاحة الديكتاتورية .

ويودون أيضا كسب ود وتعاطف العامل الخارجي (الأمريكي) في أزمته أملا في أن يعينهم على التخلص من الديكتاتورية لأنه الداعي الأول للديمقراطية .

ويودون بأقل درجة استمالة أبناء شعبهم اللذين أرهقتهم الديكتاتورية بتمنيهم الديمقراطية حلا طالما انتظروه منذ العام 1958 .

والحقيقة أن الديمقراطية ليست دعوة في الصحافة ، ولا رغبة تطرح في مجال الحوار ، بل هي سلوك يومي .

- من المفترض أنه يحول دون التنصيب الفوقي لكل أمين سر حركة ومسؤول حزب اعتادته المعارضة العراقية وإن أُلح في برنامجه على تطبيقات الديمقراطية .

- يقف بالضد من تقديم الابن ، والأخ ، والقريب إلى الصفوف الأولى في الحركة والحزب تيمنا بالورثة الثورية التي بدأت تزحف إلى المعارضة السياسية .

لا يسمح بانتقاد تحرك الغير جزافا ، وإعاقة فعل الغير قصدا ، والتأمر على الغير حقدا ، والتبرع بالوشاية عند الغير تنكيلا ، ولا بالتجريح ، والتسقيط التي باتت ملموسة في سلوك البعض من الشخصيات السياسية .

- نضج اجتماعي يكبل الذاتية في دائرتها النفسية الضيقة ، ويحد من ميل المعنيين بها لإعاقة الأفكار ، والمشاريع إلا ما يبرز ذاتهم في المقام الأول ، ويكبح جماح غرائزها الفردية ويقلل من توجه المعنيين بتفضيل مصالحهم الشخصية .
- سلوك ونضج يفتح المجال للتجاوز بنوايا حسنة ... ليست لمجرد إسقاط الفروض ، ولقبول الرأي الآخر بقناعة ... ليست للتهدة والالتفاف .
- الديمقراطية ميدان واسع للسلوك والتفكير ، والالتزام بمعطيتهما فقط كفيل بتوحيد الجهد المعارض بعد أن عجزت عن تحقيقه التمنيات طيلة عقود من الزمان .
- والتقيد بضوابطهما وحده يمهد الطريق للوقوف أمام الدول الكبرى موقف الند القادر أن يطرح مطالب التغيير بعد أن طرحت بوهن من عشرات الجهات دون ما فائدة تذكر .
- تلك هي الديمقراطية ومن يفسرها غير ذلك لا ينوي التقيد بتطبيقاتها ، ومن يخطأ بأحد مفرداتها المذكورة لا يحق له أن يدعيها صيغة في نضاله من أجل العراق الديمقراطي التعددي .
- وأخيرا فإن النظرة إليها من الزاوية النفسية تبين أن دعاة الديمقراطية والمنشغلين بها في الساحة العراقية هم في الواقع الأبعد عن مجالات تطبيقها عمليا .

شاهد على التأزم والتعقيد

يصعب أحيانا أن تقنع محاورا أو قارئاً بصحة رأيك لمجرد أن تطرح فكرة عامة لموضوع وإن كان يهمه عن قرب ، وتكون الصعوبة أكثر عندما يكون الموضوع ذا صلة بالمشاعر الوطنية .

وفي عرضنا لفصول هذا الكتاب كانت الغاية من المواد وأسلوب العرض هو أن نثبت أن العراق يمر فعلا في أزمة وإن هذه الأزمة بالغة التعقيد حد الاعتقاد أن حلها من داخل العراق بات مستعصيا على العراقيين أحد أطرافها الرئيسيين والمتضررين بوجودها .

وكباحثين نحاول مثل غيرنا أن ندعم وجهة نظرنا بما متيسر من حقائق ، وخير دعم في هذا المجال وقائع المؤتمر الخاص بالمعارضة العراقية الذي عقد في لندن للفترة من 14 لغاية 17 كانون الأول 2002 مكنني حضوره أن أكون شاهدا على التعقيد من خلال التحليل التالي لوقائعه بحيادية نسبية .

1 . عقد المؤتمر في الزمان والمكان المذكورين أعلاه، بعد جهود واتصالات قامت بها لجنة تحضيرية من ستة تنظيمات كانت قد أستضيفت في واشنطن من قبل الإدارة هي .

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية .

الاتحاد الوطني الكردستاني .

الحزب الديمقراطي الكردستاني .

الحركة الملكية الدستورية .

حركة الوفاق الوطني العراقي .

المؤتمر الوطني العراقي - أحمد الجلبي .

مع عضو سابع (الدعوة الإسلامية - عز الدين سليم أبو ياسين تم ترشيحه من قبل المجلس الأعلى) لاحقا، ولم يكن ضمن الأطراف الحاضرة في واشنطن .

2 . عقد المؤتمر في ظروف حرجة من تاريخ العراق حيث يقف البلد على حافة

الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت أن نتائجها إطاحة حتمية بصدام حسين وإقامة النظام الديمقراطي، حيث ينتظر غالبية العراقيين حدوثها كوسيلة مضمونة لتحقيق تلك الغاية بأقل الخسائر الممكنة (من وجهة نظر البعض).

3 . استمرت اللجنة في محاولاتها عقد المؤتمر لفترة قاربت الثلاثة أشهر ظهرت خلالها بعض المصاعب والعراقيل أهمها :

- توسيع اللجنة التحضيرية .

- تحديد العدد الكلي للمؤتمرين .

- التمثيل النسبي للحركات والأشخاص المستقلين

- مكان وزمان انعقاد المؤتمر .

4. إن المصاعب المذكورة قد سببت تلكؤ في أعمال اللجنة المذكورة تابعته فصائل المعارضة العراقية وباقي العراقيين في الخارج بنوع من الشك والريبة ، وهو تلكؤ على وجه العموم يمكن إرجاعه إلى:

آ . طبيعة تشكيل اللجنة التحضيرية

اختير الستة في واشنطن وحظروا اجتماعات مع المعنيين في الإدارة الأمريكية فسرت من بعضهم أي الستة على أنه تخويل لتمثيل الطيف العراقي في الإعداد للمؤتمر ، وحق لهم باغتنام فرصته للفوز بأكبر ما يمكن من الحصص التي تؤهلهم للسيطرة على وقائعه ، والتحكم بنتائجها بما ينسجم وتوجهاتهم ، فتصرفوا تحت تأثير هذا الأمر تصرفا ذاتيا ، سبب نقدا وعدم رضا من الآخرين غير المنضوين تحت مظلاتهم وزاد من هامش الاحتجاج .

وفي الجانب الآخر فسر البعض من العراقيين المعارضين المنظمين والمستقلين المؤتمر خطوة ستؤدي إلى تحديد آلية لها علاقة بالحكومة المستقبلية للعراق ، وبات التحرك من قبلهم وفقا لتلك التفسيرات التي دفعتهم إلى الإلحاح بتوسيع تمثيلهم أي زيادة عدد الحضور ، ودفع البعض من الستة وبضوء نفس التفسيرات إلى التقليل من ذلك التمثيل جهد الإمكان فتكونت أسس صراع بين عديد من الأطراف زاد من التعقيدات الحاصلة .

ب. طبيعة الأزمة العراقية

العراق من الناحية الاجتماعية وكما ورد في الفصل الخاص بالتماسك تركيبة (قومية ، دينية ، مذهبية) اضطرب فيها التجانس في السنوات الأخيرة حدا أصبح الشعب ، والتعدد ، والتشردم مكونات يصعب تجاوزها في خطى المعارضة وقراراتها للتعامل مع الواقع الحاضر والمستقبل المنشود ، وأدخل اللجنة التحضيرية في دوامة التمثيل والحصص بطريقة يصعب الخروج منها دون خسائر أو بقليل منها على أقل تقدير.

والعراق من الناحية السياسية أزمة تداخلت في ساحتها العديد من العوامل الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) لمستوى باتت تلقي بضلالها على حركة المعارضة العراقية للتعامل معها ، حتى وجد البعض منها نفسه مدفوعا من قبل الآخرين للتحرك باتجاهات تبعده عن مركز الأزمة وأهداف حلها عراقيا . وللعراقي تكوين نفسي فيه قدر كبير من الذاتية المفرطة تعممت بسبب التكرار وشدة الضغوط ، والإدارة غير السوية عبر الأربع والثلاثين سنة الماضية من حكم الفرد بإطاره الشمولي في مجال الحزب والحركة ، وأصبحت دافعا للحركات والكتل باتجاه السعي لتعزيز ما يهم أهدافها الآنية ، والحيلولة دون تحقيق الآخرين لأهدافهم مما أثر على المواقف والتحركات ضمن الاستعدادات لعقد المؤتمر وبين أرواقته أثناء الانعقاد .

وفي ذات الجانب استطاع النظام من خلال إدارته غير السوية للمجتمع العراقي أن يخل بمعيار الولاء المفروض للوطن العراقي بعد محاولات استبداله بالولاء للحزب والفرد الحاكم ، وهو اضطراب جعل حل موضوع التمثيل من قبل اللجنة التحضيرية مسألة صعبة ، دفعت العديد من المعنيين داخل المؤتمر وخارجه إلى التحرك تحركا ضيقا غابت فيه مصلحة العراق وأهدافه الاستراتيجية .

5 . بدأت اللجنة التحضيرية طريقها الطويل بتحديد العدد الكلي المفروض في اجتماعاتها الرسمية الأولى بما لا يزيد عن سبعين معارضا يتوزعون أغلبهم على الستة الممثلة في اللجنة التحضيرية ، والأطراف المتحالفة معهم وما تبقى للمستقلين الذين يرشحون من قبل أعضاء اللجنة الذين يتمتعون جميعا بحق النقض أو عدم

الموافقة على المرشح المستقل الذي يطرح اسمه من قبل الآخرين .

على أن يكون الترشيح وفقا للتمثيل الخاص بمؤتمر صلاح الدين الذي اعتمد الأسس القومية والدينية ، والمذهبية ، تلك الصيغة التي كلفت اللجنة التحضيرية كثير من الوقت والجهد المضاف ، وأسقطت حق الحضور لبعض العراقيين .

6 . بقي تحديد العدد النهائي ونسب التمثيل من أكثر العوامل إعاقة لهدف عقد المؤتمر ، واستمر التفاوض والشد والجذب ، وأحيانا النصح والضغط الخارجي بالتوسعة حتى الليلة الأخيرة 13/12 قبل عقد المؤتمر ، ليصل العدد إلى حدود 350 فردا . ورغم أن هذا العدد كان معقولا بقيت هناك بعض الشوائب التي صعب تجاوزها مثل :

- إرتفاع العدد الكلي للمؤتمرين من 70 في البداية إلى 350 في نهاية المطاف، ثم تجاوز الأربعمئة في اليوم الثالث ، وبقي التمثيل الخاص بالسته (7 أشخاص) والحركات السياسية من خارجها اثنان لكل فصيل ، وأخيرا قرروا زيادة عدد من يمثل المجلس العراقي الحر والائتلاف الوطني العراقي شخصا آخر ليكون تمثيلهم من ثلاثة أفراد .

إلا إن الواقع العملي غير ذلك تماما ، إذ أدخلت جميع الفصائل الستة في قوائم المستقلين عدد من أعضائها ، والمحسوبين عليها لتزيد تمثيلها عن السبعة (لأن الستة وزعوا حق ترشيح المستقلين فيما بينهم ، دون أن تكون هناك مرجعية للمستقلين تتابع ترشيحاتهم كمستقلين فعلا) ، كذلك استطاعت بعض الحركات الصغيرة وعلى ضوء علاقاتها الخاصة بأطراف الستة وأصولها المذهبية أن تدخل أكثر من أربعة أضعاف تمثيلها النظري من خلال القوائم التي قدمت من عدة أطراف ، وهذا إجراء تسبب في الآتي :

عدم التوازن في نسب الحضور ، ورسوخ قناعة بين الحاضرين مفادها أن هناك خلل في المعايير (لكنه خلل في واقع الحال يصعب تجاوزه عمليا) .

إن المحاولات التي جرت لسد ثغرات التمثيل على الأسس :

القومية (عرب ، كرد ، تركمان ، آشوريون ، وآخرون)

والدينية (مسلمون ، مسيحيون ، وآخرون)

والطائفية (سنة ، شيعية)

ومن ثم السياسية (أحزاب ، حركات ، مستقلون) .

حال في الواقع دون الحضور المجزي للكفاءات والتكنوقراط اللازم لدراسة واقع العراق والنهوض بمستلزمات بناءه المستقبلي . تلك المستويات القادرة على التفاهم مع الأطراف الخارجية في الأزمة المعقدة .

- إن أكثر الأمور إثارة للحساسية إبان مرحلة الترشيح كانت المسألة الطائفية إذ أشعرت صيغة الترشيح المذكورة في أعلاه ، العرب السنة ومن بعدهم الأكراد الفيلية وآخرين بأن إجحافا قد لحق بهم ، وهم بالتالي غير ممثلين بالقدر الذي يتلاءم وعدد سكانهم في العراق ومقدار تضحياتهم من أجله ، لكن اللجنة التحضيرية حاولت جاهدة في الأيام الأخيرة التي سبقت عقد المؤتمر لتقليل من الأثر السلبي لهذه المسألة عندما وسعت التمثيل العربي السني بوجه خاص ، رغم أن الزيادة التي سمحت بها قد استفاد منها البعض من المحسوبين على كل طرف من أطراف اللجنة أيضا ، وتضرر بسببها المستقلون غير المحسوبين على أحد منها وهم أغلبية السنة المناهضون للنظام .

7 . إن اللجنة التحضيرية التي أبقت الباب مفتوحا لمناقشة التمثيل من خارجها حتى الأيام الأخيرة أثارت انتقادات بعض المعارضين من غير تنظييماتها وهي انتقادات مبررة خاصة في الجوانب التالية :

- إن الأطراف الأربعة الرئيسية قد حسمت أمر تمثيلها وحددت أسماء مرشحيها وهيأتهم للحضور قبل فترة مناسبة بينما أجلت النقاش الخاص بتمثيل الآخرين من (الملكية الدستورية والمؤتمر ، والمستقلين) ، واستفادت من هذه الخاصية لأن تحصل بوقت كاف على تأشيرات الدخول إلى المملكة المتحدة وعلى تذاكر السفر ، في حين لم يستطع البعض من خارجهم إتمام ما مطلوب منهم بالوقت المناسب .

- لم تخبر اللجنة التحضيرية أغلب الحركات الأخرى من خارجها بأمر ترشيح ممثليهم وصيغة حضورهم إلا قبل أيام قلائل من عقد المؤتمر لم تكن كافية لدعوة أفراد من خارج بريطانيا ، كذلك أبقت الحوار ساخنا على قوائم المستقلين حتى ليلة 13/12 تسببت في نفس النتيجة .

- شهدت أروقة اللجنة إضافة أسماء وحذف أخرى بالنسبة للمستقلين تبعا لمواقف

كل طرف من الستة نحو المرشح وبصورة شبه علنية إذ عادة ما تتسرب مادة المناقشة خارج الأروقة حال انتهاء الاجتماع المعقود .

8. لقد تحدد العدد الكلي لحضور المؤتمر ، لكن المؤشرات تؤكد أن حضوره في الجلسة الافتتاحية على وجه الخصوص كان يفوق العدد المتفق عليه رسميا ، وجاءت الزيادات من خلال التسجيل في اللجان الخاصة (الأمن ، الإعلام ، العلاقات العامة) . الأمر الذي يؤشر رغبات البعض بالتجاوز على الأمور الأساسية .

وقائع عقد المؤتمر

بدأت أولى جلسات المؤتمر يوم السبت 12/14 بمستوى حضور جيد وتغطية إعلامية مكثفة تخللته كلمات لعدد من الحركات والشخصيات المعارضة حيث انتهى اليوم الأول على هذه الوتيرة أي إلقاء الكلمات كذلك كانت الجلسة الصباحية لليوم الثاني ، بينما خصصت الجلسات المسائية لمدخلات بعض أعضاء مجموعات العمل المشكلة سابقا ، وعرض أوراق لمسودة البيان السياسي ، والمرحلة الانتقالية ، مع الطلب من الحضور بإمكانية المشاركة في اللجان الخاصة بتلك الأوراق .

(التي لم تخلوا اجتماعاتها من مثالب التأويل ، والإيحاء ، والاختيار المسبق لأشخاص يضمن حضورهم تأكيدات بعض الأهداف أو تمريرها)

هذا وقد جرت بعض المناقشات والتعديلات البسيطة على صيغ الأوراق المكتوبة مسبقا .

لقد كانت إدارة المؤتمر دوريا من قبل أعضاء اللجنة التحضيرية أو ممثلين عنهم ، وقد أداروا الجلسات بشكل ناجح على الرغم من بعض ردود الفعل السلبية حول أمور إجرائية وسياسية بينها :

1 . استمرار عمل اللجنة التحضيرية في إدارة شؤون المؤتمر

استمرت اللجنة بإدارة شؤون المؤتمر خلافا للصيغ التقليدية التي تفضي في مثل هكذا حالات إلى حلها وإعادة انتخاب أخرى لأغراض الإدارة .

وهذا أمر أثار لغط بين الحضور من الستة قوامه .

(أن اتفاقات وصفقات تجري في الغرف المغلقة على حساب باقي أطراف المعارضة ،

وإن الستة بإصرارهم على الاستمرار بالإدارة يخشون فقدانهم السيطرة على مؤتمرات لا يمكن ضمان ردود أفعالهم) .

2. صيغة انتقاء أعضاء لجنة التنسيق والمتابعة

لم يكن هناك أدنى تصور للمؤتمرين عن العدد المناسب أو المطلوب لأعضاء لجنة التنسيق والمتابعة ، إذ بدأت برقم يقارب الأربعين ثم زادت إلى الواحد والخمسين حتى بعد منتصف ليلة 16/15 ليعلن عن خمس وستين خلال الجلسة الأخيرة مما أعطى انطبعا لدى المؤتمرين قوامه :

- أن مشكلة المحاصصة التي بدأت إبان مرحلة الإعداد قد انتقلت إلى هذه المرحلة وستبقى أحد العوامل التي تعيق الوصول المفروض لذوي الكفاءة والتخصص إلى سلم المسؤولية في العراق القادم .

- هناك تأثيرات وفرض أسماء بدعوى التمثيل الطائفي تسببت في إقصاء معارضين أكفاء ، وإبقاء معارضين مشكوك بأهليتهم وبكفاءتهم في الجهد المعارض .

3 . تأجيل الإعلان عن النتائج إلى اللحظات الأخيرة

لقد كان وقت المؤتمر حرجا ، وقد تم تأجيل انتهائه ليوم إضافي ، ورغم ذلك فقد كانت الجلسة الختامية التي تركزت على إعادة طرح مشروع المرحلة الانتقالية ، والإعلان عن أسماء لجنة التنسيق والمتابعة ، توحى وكأن الفقرتين قد حشرتا حشرا فسره البعض من الحضور نوعا من التعمد لكي لا يعطي المؤتمرين فرصة الانتقاد أو الاحتجاج ، أو حتى المطالبة بصيغة الانتخاب بدلا من الترشيح الذي يقترب من التعيين والمساومة ، وسياسة فرض الأمر الواقع .

4 . إبقاء الباب مفتوحا أمام المعارضة العراقية التي قاطعت المؤتمر من أجل المشاركة لاحقا ، وهي الخطوة الجيدة من أجل الانفتاح على الرأي الآخر ، لكن عدم توصيف هذه الخطوة ، سمح لأعضاء اللجنة (الستة) إلى إدخال أسماء إلى لجنة التنسيق والمتابعة من غير الحركات التي قاطعت حيث أثار ذكر أسماءهم لغط الاحتجاج وعدم القبول ، كذلك تم التتويه إلى احتمال إضافة عشرة أسماء إلى قائمة ال(65) ، الأمر الذي أثار مشكلة إجرائية من ناحية ، وتسلطية من ناحية أخرى، إذ أن لجنة الستة التي ذابت في القائمة المذكورة أبقت نفسها قوة ضغط في داخلها لمستوى ترشيح وإضافة أسماء رغم انفضاض جلسات المؤتمر وإعلان الأسماء

الذي تحتم الشرعية أن يكونوا جميعا متضامنين بالمسؤولية في القرارات المستقبلية

انتهت أعمال المؤتمر وأعلنت أسماء اللجنة الخاصة بالمتابعة والتنسيق دون تحديد صيغة إدارية للتنسيق بين الأعضاء وأساليب دعوتهم للاجتماعات المقبلة ، وما المطلوب منهم ، وعممت المسائل جميعها الأمر الذي فسره الحضور استمرار أعضاء لجنة الستة بتشكيل قوة داخل الخمس والستين ، أو إنها نصبت نفسها قيادة أو مرجعا للمعارضة العراقية أثار الكثير من ردود الفعل السلبية .

تقييم النتائج

أن النظرة التقييمية لنتائج المؤتمر تحتم تناوله من جوانب عدة أهمها :

1 . الجانب السياسي

يبين الخطاب السياسي أن المؤتمر قد حقق نجاحا مقبولا في هذا الجانب عندما أظهر اتفاقا شاملا فيما يتعلق بمفاهيم الاستقلال ، والفدرالية ، والتعددية ، ورفض الحكم العسكري ، كذلك حقق ذات النجاح في التعبير عن الإمكانية المتاحة لاتفاق فصائل المعارضة العراقية على ما يتعلق بشكل التغيير في العراق ، وأعطى رسالة واضحة لحكومة بغداد في هذا المضمار، كما إنه أعطى في نفس الوقت تصورا مقبولا عن رغبة العراقيين في التغيير بدعم خارجي ، ونقل موضوع الأزمة العراقية خطوات إلى الأمام تقربها من فعل التغيير ، وأسهم ولو بقدر قليل في تهيئة المجتمعات القريبة من العراق بقبول ذلك .

2 . العلاقة مع الداخل

إن الوضع في داخل العراق حيث الضغوط الشديدة المسلطة على العقول ، والطوق الإعلامي المفروض ، لم يفسح المجال للعراقيين في الداخل من التقاط النتائج الخاصة بالمؤتمر كما هو مطلوب ، ولم يعطهم فسحة التعبير عنها بشكل معلن (إلا في حدود الجلسات الخاصة ، وبين المعارف والأصدقاء المقربين جدا) بسبب الخوف من ناحية ولأن غالبية العراقيين تنتظر فعل التغيير دون الخوض بتفاصيله من ناحية

أخرى .

ولأن الرأي العام العراقي يؤيد في معظمه أي عمل محتمل يصب في هذا الجانب .
وبالتالي يمكن القول أن مشاعر الداخل بوجه عام مع عقد المؤتمر ، ومع النتائج التي أعلن عنها (رغم بساطتها) ، وإن المؤتمر قد أعطى أملا للعراقيين يمكن أن يظهر في تحركهم الإيجابي ضد الحاكم في الوقت المناسب .

وهذا استنتاج يصعب تعميمه على الجميع فهناك الجهاز الحزبي البعثي الذي شعر قاداته بالقلق من عقد المؤتمر خشية على مستقبلهم .

وهناك المؤسسة الأمنية ، وكذلك العسكرية النوعية (قادة الحرس الجمهوري والخاص) وكبار موظفي الدولة الذين يرتبطون بذات المصالح والمصير مع النظام الحاكم الذين أحسوا تهديدا مباشرا لوجودهم .

ومع ذلك أعطى عقد المؤتمر دفعة معنوية للعراقيين في الداخل بنفس الوقت الذي أرهق معنويات السلطة والمحسوبين عليها وهي مهمة جدا في مرحلة التغيير المقبل .

3 . الجانب الإعلامي

لقد حشد النظام في بغداد جهدا إعلاميا بمساعدة بعض أصدقائه والقريبين منه للعمل بالضد من المؤتمر قبل وأثناء وبعد انعقاده ، تحركوا جميعا للتقليل من شأن نتائجه ساعدهم على ذلك ضعف الجهد الإعلامي المعارض من ناحية ، وبعض الأخطاء التي ارتكبت من قبل اللجنة التحضيرية من ناحية أخرى بالإضافة إلى الخلل الحاصل في قدرات وآراء البعض من المعارضين وعدم حياديتهم في التقييم بعد أن سارع قسم ممن لم تتاح لهم فرصة المشاركة بالمؤتمر ، ومن الذين لم يرشحوا إلى عضوية لجنة المتابعة ، ومن المصابين بداء الطائفة إلى توجيه النقد واللوم والتجريح قبل التعرف على الواقع والنتائج عن قرب، لكن الموازنة الإعلامية تعد نتائجه نقاطا لصالح المؤتمر خاصة ما يتعلق منها بالإعلام الأجنبي الذي حشد جهدا كبيرا قلل من تأثير الإعلام المضاد ، وأعطى المؤتمر بعدا دوليا مناسبا في ظروف التحضير للحرب .

4 . الجانب المعارض

إن أسلوب إدارة المؤتمر التي لم تفسح المجال إلا للقرارات الجاهزة مع الهامش المحدود جدا للمناقشة والتحاور ضيق الخلاف المحتمل بأقل الحدود ، وأعطى تصورا مقبولا عن وحدة الموقف بالنسبة للمعارضة العراقية ، لكنه تصور ظاهري مؤقت رغم أهميته في إنجاح المؤتمر لأنه في الواقع أضاف تقسيمات وكتل من نوع آخر يمكن أن تظهر على خارطة المعارضة العراقية وتزيد من تعقيدات الأزمة إذا لم يتم التحسب لها لاحقا منها :

- الكتلة العربية في مقابل الكتلة الكردية .

- كتلة الستة في مقابل باقي أطراف المعارضة العراقية .

- الكتلة السنية في مقابل الكتلة الشيعية .

وفي هذا الجانب أسهمت تعقيدات الإدارة في مرحلتي الإعداد والتنفيذ بتعزيزها ميولا للتكتل يمكن أن تعيق بعض خطوات العمل مستقلا .

5. تطبيقات الديمقراطية

إن أكثر الجوانب تأثرا بالسلب خلال هذا المؤتمر ما يتعلق بالسلوك الديمقراطي إذ وعلى الرغم من أن الديمقراطية والمطالبة بتحقيقها كانت من أكثر المصطلحات تكرارا في جلسات المؤتمر ، إلا إن الواقع بين العكس من ذلك عمليا :

فالتحاور الجانبي في الغرف المغلقة ، والتكتل ، والتهديد بالانسحاب ، وفرض الأسماء ، وتأجيل المسائل المهمة حتى الدقائق الأخيرة ، ومحاولة فرض الرأي الواحد داخل اللجان يوحى وبما لا يقبل الشك أن المؤتمر في وقائعه لم يقترب من المفهوم الصحيح للديمقراطية .

ولم ينجح في تطبيق أبسط أسسها ، بل وعلى العكس من ذلك أثار أسئلة بين الموجودين تتعلق :

بالصيغة المناسبة لحكم العراق بعد التغيير ؟

مدى استعداد العراقيين وفهمهم للديمقراطية ؟

مقدار الثمن الذي يمكن أن يدفعه العراقيون في طريق الوصول إلى أبسط تطبيقات

6 . وحدة الفعل المعارض

إن الثغرة التي لم يستطع المؤتمر بنتائجه المتواضعة تجاوزها هي الوحدة الفعلية للمعارضة العراقية ، إذ لم يخرج المؤتمر بقرارات وصيغ تساعد في تجاوز فرقته ، كذلك لم يعط تصورا عن العمل المستقبلي إلى لجنة المتابعة ، ولا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه بالتنسيق مع باقي أطراف المعارضة للتعامل مع المستقبل الذي بات مثيرا للقلق كلما تم الاقتراب من النتيجة الحتمية للتغير .

التقييم العام

إن ظروف عقد المؤتمر وأسلوب إدارته ، والوقت الذي عقد فيه تدفع إلى القول :

- 1 . إن المؤتمر كان (ناجحا بحدود معقولة) إذا ما تم النظر إلى نتائجه من زاوية الضغط على صدام واستثارة الأمل في الداخل ، وتعبير بعض الرسائل إلى العرب في الخارج . وإذا ما تم مقارنة تلك النتائج المتحققة بمصاعب وتعقيدات الأزمة العراقية ، وطبيعة عدم التجانس في التركيبة الاجتماعية العراقية .
- 2 . لقد حصل المؤتمر ولأول مرة في تاريخ مؤتمرات المعارضة (حتى تاريخ إنعقاده) على شبه إقرار دولي بمشروعيته من خلال حضور ممثلين لدول ذات ثقل سياسي في المقاييس الإقليمية والدولية ، مثل تركيا ، واليونان ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وأمريكا ، وروسيا ، والصين .
- 3 . إن المؤتمر ورغم الجهود التي بذلت لعقده لم يستطع تلبية آمال العراقيين بإيجاد آلية للتعامل مع المستقبل في الظروف الصعبة ، ولم يستطع القائمون عليه بأسلوب إدارتهم من إقناع المعنيين في العامل الخارجي بالأزمة العراقية أنهم وحدهم مؤهلين لأن يكونوا الطرف المهم في التعامل مع خطوات التغيير ، واجتياز المرحلة الانتقالية بكفاءة عالية .

لقد أنتهي المؤتمر وانتهت إحدى صفحات العمل السياسي العراقي المعارض ، ولم يبق منه في الذاكرة العراقية إلا أثر يلقي الضوء على مقدار تعقيدات الأزمة

وتشعباتها ، وعدم قدرة العراقيين وحدهم على حلها .

الخاتمة

في ختام هذا العرض لعدد من المتغيرات والمواقف الدولية التي دفعت لقيام حرب الخليج الثانية وتكوين أوضاع غير طبيعية ، وتفاعلها مع العوامل الداخلية ذات الصلة بالعراق وطبيعة المنطقة التي حدد الخليج ساحة لها ، والعراق بؤرتها ، والتنويه لها مش حركة الأطراف المعنية بالتعامل معها وخيارات الحكومة العراقية المحدودة لتجاوزها ، وامتدادات تأثيرها إلى خارج المنطقة والعالم ، وأتساع ساحة ملعبها وكثرة اللاعبين فيها ... الخ من المتغيرات ، والعوامل ، والمعطيات التي ذكرت في هذا العرض تدفع إلى التأكيد على .

1 . إن حالة العراق والمنطقة في وضع معقد ، وشائك بمستوى يفوق قدرة أهل المنطقة على فرض حلول بإرادتهم ، وتعقيداتها الشديدة مرتبطة بطبيعة المنطقة ، وآليات الإدارة ، ومسرح العمليات ، وماهية القضايا محل النزاع ، وخصائص البيئة الاستراتيجية المحيطة بها .

2 . إن الثمن الذي دفعه العراق وسيدفعه ، وعرب المنطقة سوف لن يتوقف عند حدود المال والنفوذ ، بل وسيمتد تبعاً لآثارها الجانبية المحتملة إلى مستقبلهم السياسي الذي سيعاد ترتيبه بمراحل ، وبما ينسجم والعودة إلى المنطقة ، والتوجهات لتدعيم ركائز النظام العالمي الجديد الذي لا يقبل بطبيعته كثيراً من القيود ، والأساليب ، والتقاليد الموجودة في ربوعها حتى وقتنا الراهن ، إلى جانب الآثار البيئية الخطيرة التي أدت وستؤدي إلى تلوث خطير في الماء والهواء والتربة ، وتؤدي إلى أمراض وتشوهات خلقية لا حصر لها ، والتي يمكن أن تمتد إلى عشرات وربما مئات السنين .

3 . إن معالم التعقيد من الناحية السياسية لا ينبغي النظر إليها من زاوية اليأس والإحباط وعدم التمكن التي تزيد بطبيعتها من الثمن المدفوع بسببها .

لأن الدول الكبرى ذات الصلة بها ومن بينها أمريكا لم تنظر إليها من هذه الزاوية الضيقة ، ولم تحضر إلى المنطقة بسبب الرغبة في الثأر ، والانتقام التي تحتم السير في طريق ضيق وباتجاه واحد ، بل إن مجيئها كان سعياً جاداً لتأمين مصالحها على وفق رؤيتها في النظام العالمي الجديد ، وهو نظام يسمح بتأمين مثل هذه المصالح

دون الإلغاء التام ، أو التنازل الكامل لمصالح الآخرين ، أي أنه نظام لا يعني انعدام الفرص المتاحة للعرب والعراقيين في تعاملهم مع أمريكا لأن هذا النظام بطبيعته يرتب فرصا يمكن استثمارها ، ومخاطر يجب تجنبها .

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن تعامل أمريكا مع واقع العراق قد تم على وفق فلسفتها الرأسمالية ، صفة وظفت للفوز بها كثير من الجهود العسكرية ، والسياسية ، والإعلامية ، والبحثية ، والصفة يعني الاستمرار بها عدم التوقف عند حدود النظر بزوايا محددة ، والسير باتجاهات معينة ، بل والمناورة على كل الاتجاهات التي تحقق ربحا أكثر وكلفة أقل .

وهذه الرؤية تفتح الباب أمام الجادين للتعامل مع الوضع العراقي:

- حكومات يمكن أن تلعب بأوتار الربح والخسارة التي تملك ولو قليل من متغيراتها ، الأمر الذي يدفع القوى المعنية إلى قبولها كمشاركين في الحلول المقترحة .

- شعوب ، تظهر بحركتها الموحدة ، وتأثير فعلها المنظم أن وجودها في الملعب يؤثر على كم الربح ونسبة الخسارة .

- حركات وقوى معارضة تثبت ، أنها قادرة على التعامل بنفس المنطق الرأسمالي الذي يبقي قادرا معقولا من الربح ، ويقلل كثيرا من نسبة الخسارة ، إذا ما تأمنت وبمستوى مقبول مصالحها الوطنية .

جميع أطراف الأزمة قادرين الآن على اللعب في ملعبها ، والتحرك في ساحاتها بحسب الهامش متاح له إلا صدام حسين الذي تقرر منعه من اللعب والتحرك ، بل وبحشره في زاوية ضيقة لا يستطيع فيها إلا الدفاع عن حاله بعد أن وضعه الأمريكيان هدفا مباشرا لحربهم المقبلة معه ، هذه الحرب التي يمتلك فيها الأمريكيان كل معالم التفوق ، ولا يمتلك فيها صدام حتى قدرة السيطرة على قواته والقريبين منه ، بعد أن أشعرتهم أمريكا أن إدخالهم أهدافا في الحرب يعتمد على تصرفهم فيها وردود فعلهم منها ، وجعلتهم يدركون أن التخلي عن صدام ، وعدم استخدام أسلحة الدمار الشامل كفيل بإسقاط موضوع جعلهم أحد أهداف الحرب .

ولا يمتلك فيها أيضا قدرته السابقة على استنفار وتعبئة المجتمع العراقي للحرب بعد أن أسهم هو في وضع العراقيين تحت ضغط نفسي مؤلم ، يتمنون أن تشارك أية قوة من الخارج في رفعه عنهم وتخليصهم من تبعاته ، وإن كان الأمريكيان الذين خذلواهم

أكثر من مرة في صراعهم المستمر معه .

ولا يمتلك أيضا الوسائل التي كانت تحميه في الماضي وتؤهله لضمان موقف العراقيين من بقاءه في الحكم ، وتأييد دفاعه عن نفسه في حرب محتومة بعد أن تسبب في تدمير أنفسهم وحضارتهم بشكل غير معهود .

إن الأزمة العراقية التي أشرت فصول ومواد الكتاب تعقيدات سيجري تبعا لتطورات الأحداث حلها بالطرق العسكرية من خارج العراق ، وهو الحل الوحيد المتاح ، الذي يحضى بتأييد معقول من قبل العراقيين ومن غالبية معارضتهم التي باتت تنظر للأمر نظرة عملية .

لكنه ومع ذلك سيكون حلا لبعض جوانب الأزمة التي تتعلق بالتخلص من ضغط النظام المطلوب تغييره .

وسوف يكون حلا مؤقتا إذا ما تأسس على مجرد تبديل النظام بآخر يقال عنه ديمقراطيا .

لأن مشكلة العراق لا تتعلق بشكل نظام الحكم ، وإنما بكثرة الرواسب التي عززها النظام بالذات العراقية والتي يتطلب حلها أن يكون النظام الجديد ناضجا ، مقتدرا ، ليبراليا ، يقوده المختصون البعيدون عن التحزب ، والنظرة الطائفية ، والمناطقية ، وبعكسه سيكون التغير مجرد هدنة مؤقتة على طريق الأزمة ، يجر إلى مشاكل أخرى وأزمات من نوع آخر ترهق كاهل العراقيين والمحيطين بهم .

المراجع

- * جعفر عبد الرزاق ، الجيش العراقي نظرة في التأسيس عام 1921 ،
دراسات عراقية ،العددان الثاني عشر- الثالث عشر ، آذار 2000 .
- * الحسني ، عبد الرزاق (ب . ت) تاريخ العراق السياسي الحديث ، بغداد .
- * عقيل يوسف ، المؤسسة العسكرية والدولة ... بين التاريخ والحاضر ،
دراسات عراقية ، مصدر ساب .
- * ع . ر أحمد الزيدي (1993) أزمة القيادة في العراق ، دار الرافد ، لندن
- * مؤسسة الدراسات الإسلامية (1411هـ) العراق بين الماضي ، والحاضر ،
والمستقبل ، مؤسسة الفكر الإسلامي بيروت .
- * النصاروي ، عباس (1992) الاقتصاد العراقي بعد حرب الخليج .
- * الجنرال جان بيريه (ب . ت) الذكاء والقيم المعنوية .
- * مديرية البحوث والخدمات النفسية (1988) العمل النفسي الميداني ، بغداد .
- * تقارير الحالة المعنوية للمركز النفسي المتقدم ، البصرة ، 1991 ، غير منشورة .
- * تقرير حول جريمة الهروب ، 1987 غير منشور .
- * علي الوردي (1969) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، بغداد .
- * علي الوردي (1951) شخصية الفرد العراقي ، بغداد

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تقديم	8
عام	11
الفصل الأول : ماهية الأزمة	13
طبيعة الأزمة	14
العراق بؤرة الأزمة	23
الفصل الثاني: طبيعة الإنسان العراقي والأزمة	29
نظرة إلى بعض خصائص السلوك	30
معالم الخلل في السلوك	35
الفصل الثالث: التماسك الاجتماعي والأزمة	56
معنى التماسك	57
معايير الاستدلال على التماسك	59
العامل السياسي في التماسك	70
التأثيرات المباشرة لضعف التماسك	72
الفصل الرابع: بنية الحكومة العراقية والأزمة	77
الإدارة الهرمية	78
الهرم الحزبي	78
الموضوع	الصفحة
الهرم الحكومي	86
الهرم العسكري والأمني	88

دوافع الإدارة الهرمية	90
الهرمية النوعية في تركيبة الحكم	95
تأثيرات الهرمية النوعية	105
الفصل الخامس: العامل الدولي في الأزمة	111
التمهيد من الخارج	112
عوامل التكوين الخارجية	117
المواقف الخارجية	121
الموقف الأمريكي	124
الموقف الكويتي	134
الموقف الخليجي	137
الموقف العربي	140
الموقف الإيراني	147
الموقف التركي	152
الموقف الإسرائيلي	155
علاقات التفاعل بين القويتين العراقية والفلسطينية ..	158
الفصل السادس: الجيش العراقي وسط الأزمة	163
ظروف وتطورات الجيش العراقي	164
الجيش والسياسة في الدولة العراقية	173
الموضوع	الصفحة
الجيش في ظل عمليات التبعية	177
صدام حسين والمؤسسة العسكرية	188
الجيش في الحرب مع إيران	199

221	 الجيش في الحرب الخليجية الثانية
243	 الفصل السابع: المعارضة العراقية وسط الأزمة
244	 نظرة إلى واقع المعارضة
249	 المعارضة بعد 1991
255	 هامش حركة المعارضة
262	 قراءات في السلوك المعارض
262	 المعارضة ومنطق الدولة
266	 المعارضة وصنع الحدث
271	 المعارضة ومبدأ حشد الجهد
274	 الديمقراطية في السلوك المعارض
276	 شاهد على التأزم والتعقيد
287	 الخاتمة
290	 المراجع

نبذة عن حياة المؤلف

- ولد في قرية الجمجمة من محافظة بابل عام 1946.
- تخرج من الكلية العسكرية العراقية برتبة ملازم عام 1966.
- حصل على البكالوريوس آداب من الجامعة المستنصرية كلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية عام 1976.
- أكمل دراسة الدبلوم العام والخاص في التربية من جامعة عين شمس عام 197.
- حصل على شهادة الطيران التجاري من مؤسسة الطيران المدني العراقية عام 1987.
- نال شهادة الدكتوراه في علم النفس السريري من جامعة بغداد عام 1991.
- خدم كضابط في الجيش العراقي حتى عام 1992.
- عمل مدرسا لمادة علم النفس والصحة النفسية في كلية المأمون والجامعة المستنصرية ، وجامعة الفاتح في ليبيا منذ العام 1992حتى 2000.

هذا الكتاب

يتفق المتابعون لأزمة العراق التي تكونت إثر الغزو المنظم للكويت عام 1990 ، وإصرار صدام حسين على قبول المعركة مع الحلفاء عام 1991 ، على إنها أزمة معقدة جرّأت العراق إلى تدمير منظم شمل مواطنيه الذين باتوا يعانون الفقر ، والقلق ، والخوف ، وعدم الاستقرار ، وشمل أيضا معاييرهِ القيمية التي خرقت إلى حد بات فيه المجتمع العراقي مجزء ، إنسحابيا ، غير واثقا من قدراته ، والآخرين .

والأزمة التي لم تتوقف عند حدود العراق تبين المتغيرات الداخلية والخارجية التي تناولها هذا الكتاب كعوامل مؤثرة فيها أنها لم تعد معقدة فحسب ، وإنما عصية على الحل من داخل العراق ، بسبب الإرهاق الذي أصاب الإنسان العراقي ، والإعياء الذي ألم بالمجتمع العراقي ، وبسبب طبيعة الحكومة العراقية . كذلك عصية على الحل عربيا بسبب التداخل في المصالح والخوف من نتائج الحلول المطروحة من الخارج .

وبوجه العموم تلقي الفصول السبعة لهذا الكتاب الضوء على طبيعة الأزمة وتعقيداتها ، وتوفر المجال إلى القارئ أن يستنتج آثارها الحالية والمستقبلية على العراق والقريبيين منه .